

کتابخانه تصنیف سکاو عالی حمید آبادکن

۱۵۲۴۴
الف ۲۰

نمبر خند ۱۶۱۶۵

تاریخ خند

نام کتاب کتاب المبروط علامه خشی جزه نوزدهم

فقه حنفی

فقه کتاب

نمبر کتاب فقه مذکور

۷۵۵

2281
STA

﴿ الجزء التاسع عشر من ﴾

كِتَابُ

الْمَبْسُوطِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

السَّيِّدِ خُزَيْمَةِ

وكتب ظاهر الرواية أتم * ستا وأصول أيضا سميت
صنفها محمد الشيباني * حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المصبوط
ويجمع الست كتاب الكافي * للحاكم الشهيد ^{عليه السلام} وهو المصنف
أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الأئمة السرخسي

توثيقه * قد بان مرجع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب في نسخة
جاعة من ذوي الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمترجم ﴾

بجراح محمد فهد بن مسعود بن المغيرة بن النويري

منطبعة التبعاوه بخوارمقاطه بصر

تخزين	فني	دور
١٥٢٤	١٥٢٤	١٥٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الوكالة

(قال) الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأئمة وغفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله املاء * اعلم أن الوكالة في اللغة عبارة عن الحفظ ومنه الوكيل في أسماء الله تعالى بمعنى الحفيظ كما قال الله تعالى وحسبنا الله ونعم الوكيل ولهذا قال علماؤنا رحمه الله فيمن قال لا آخر وكلتك بما لي انه يملك بهذا اللفظ الحفظ فقط وقيل * معنى الوكالة التفويض والتسليم ومنه التوكيل قال الله تعالى وعلى الله توكلنا يعني مودنا اليه أمورنا وسلمنا * بالتوكيل تفويض التصرف الى الغير وتسليم المال اليه ليتصرف فيه ثم للناس الى هذا العقد حاجة ماسة فقد يجهز الانسان عن حفظ ماله عند خروجه للسفر وقد يجهز عن التصرف في ماله لقلة هدايته * اشتغاله أو لكثرة ماله فيحتاج الى تفويض التصرف الى الغير بطريق الوكالة * وقد عرفت هذا * عند العقد بالكتاب والسنة أما الكتاب فتأمله تعالى فابشروا أحدكم بورةكم هذه الى المدينة وهذا كان توكيلا * وأما السنة فاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل حكيم ابن حزام رضي الله عنه بشراء الاضحية وبه وكل عروة البارقي فلما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أعطاه علامة وقال انت وكيلي بخير ابعطيك مائة من هذه العلامة والدليل عليه الحديث الذي بدأ به محمد رحمه الله الكتاب ورواه أبو يوسف ومحمد رحمهما الله عن سالم عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت طاعتني زوجي ثلاثا ثم خرج الى اليمن فوكل أخاه بنفقتي فخاصسته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لي نفقة ولا سكنى فني هذا جواز التوكيل بالاتفاق وبظاهر الحديث يستدل ابن أبي ليلى رحمه الله فيقول لبس للمبتوتة نفقة ولا سكنى ولكننا نقول ان صح الحديث فله تأويلان أحدهما انها كانت بذينة اللسان بذينة علي أمها زوجها فاخرجوها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تمتد في بيت أم مكتوم رضي الله عنها تسكيناً للفتنة فظنت انه لم يجعل لها نفقة ولا

سكنى الثانى انه وكل أخاه بأن ينفق عليها خبز الشعير ولم يكن الزوج حاضرا ليقضى عليه شيء
آخر فلماذا قالت ولم يجعل لى ثقة ولا سكنى وذكر عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه قال
كان على كرم الله وجهه لا يمحضر خصومة أبدا وكان يقول ان الشيطان ليحضرها وان لها
حقا الحديث وفيه دليل على أن التحرز عن الخصومة واجب ما لم يكن لما أشار اليه رضى الله عنه
انه موضع لحضرة الشيطان وان للخصومة قضاى مهالك وقال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء
أمانا أن لا يزال غاصبا قال وكان اذا خوصم فى شيء من أمواله وكل عقيل رضى الله عنه وفيه
جواز التوكيل بالخصومة وبظاهره يستدل أبو يوسف ومحمد رحمهما الله فى جواز التوكيل
بنير رضا الخصم لان عليا رضى الله عنه لم يطلب رضا خصومه ولكن الظاهر أن خصومه
كانوا يرضون بتوكيله لانه كان أهدي الى طرق الخصومة من غيره لو فور عليه وانما كان
يختار عقيل رضى الله عنه لانه كان ذكيا حاضرا الجواب حتى حكى أن عليا رضى الله عنه استقبله
يوما ومعه عنزله فقال له علي رضى الله عنه على سبيل الدعابة أحد الثلاثة أحق فقال عقيل
رضى الله عنه أما أنا وعزى فمافلان قال فلما كبر سن عقيل وكل عبد الله بن جعفر رضى الله
عنه اما أنه وقره لكبره أو لانه انتقص ذهنه فكان يوكل عبد الله بن جعفر رضى الله عنه
وكان ذكيا شابا وقال هو وكيلى فاقضى عليه فهو علي وما قضى له فهو لى وفى هذا دليل
على أن الوكيل يقوم مقام الموكل وان القضاء عليه بمنزلة القضاء على الموكل قال نفاصنى طلحة
ابن عبد الله رضى الله عنه فى صغير أحده على رضى الله عنه بين أرض طلحة وأرض نفسه
والصغير المسناة وفيه دليل على أنهم كانوا يختصمون فيما بينهم ولا نظن بواحد منهم سوى
الجيل لكن كان يستقيم عليهم الحكم فيختصمون الى الحاكم ليبيته لهم ولهذا كانوا يسمون
الحاكم فيهم المفتى فوقع عند طلحة رضى الله عنه أن عليا كرم الله وجهه أضربه وحمل عليه
السييل ولم ير على رضى الله عنه فى ذلك ضررا حين أحده قال فوجدنا عثمان رضى الله عنه
أن يركب معنا فينظر اليه وفيه دليل على أن فيما تفاقم من الامر يبنى للامام أن يباشره
بنفسه وان يركب ان احتاج الى ذلك فقال والله اتى وصاحته نختصم فى المواقب وان معاوية
رضى الله عنه على بنة شهباء أمام الموكب قد قدم قبل ذلك وافدا قالت كلمة عرفت انه أعانى
بها قال أرايت هذا الصغير كان على عهد عمر رضى الله عنه قال قالت نعم قال لو كان جورا
ماتركه عمر رضى الله عنه وفى هذا بيان انه لم يكن بين على ومعاوية رضى الله عنهما فى أول

الامر سوى الجليل الى أن نزع الشيطان بينهما فوقع ما وقع قال فسار عثمان رضى الله عنه
 حتى رأى الضفير فقال ما أرى ضررا وقد كان على عهد عمر رضى الله عنه ولو كان جورا
 لم بدعه واما قال ذلك لان عمر رضى الله عنه كان مروفا بالعدل ودفع الظلم على ما قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أبيا دار عمر فالحق معه وفيه دليل على أن ما وجد قديما يترك كذلك
 ولا يغير الا بمحجة فان عثمان رضى الله عنه ترك الضفير على حاله بسبب أنه كان قديما وذكر
 عن شريح رحمه الله أنه يجزى بيع كل مجزى الوصى والوكيل والمجيز ما يتم العقد باجارته وفيه بيان
 أن العقود تنوقف على الاجازة وان من يملك انشاء العقد يملك اجازته وصيا كان أو وكيل أو
 مالكا لان المتبر أن يكون تمام العقد برأيه وذلك ما حصل باجارته وذكر عن شريح رحمه الله
 انه قال من اشترط الخلاص فهو أحق سلم ما بعت أو خر ما أخذت ولا خلاص وبه أخذ
 علماؤنا رحمهم الله بخلاف ما يقوله ابراهيم النخعي رحمه الله ان من باع عبدا يؤخذ بخلاصه يبي
 اذا شرط (وهذه ثلاثة فصول * الاول) اشتراط الدرك وتفسيره رد المجين لاستحقاق المبيع وهو
 شرط صحيح لانه يلائم موجب العقد وهو ثابت بدون الشرط فلا يزيده الشرط الا وكادة
 (والثاني) شرط الهبة وهو جائز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فانه عبارة عن ضمان
 الدرك عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله هو باطل (وتفسيره) الصاك الاصلى الذى كان عند
 البائع يشترط المشتري عليه أن يسلمه اليه وهذا شرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين ولا
 يقتضيه العقد كان باطلا (والثالث) شرط الخلاص (وتفسيره) أن يشترط على البائع أن
 المبيع اذا استحق من يده يخلصه حتى يسلمه اليه بأى طريق يقدر عليه وهذا باطل لانه شرط
 لا يقدر على الوفاء به فالمتحقق ربما لا يساعده عليه ولهذا ينسبه شريح رحمه الله الى الخلفاء
 حيث ائتم ما ليس في وسعه الوفاء به واذا وكل الرجل بالخصومة في شئ فهو جائز لانه
 يملك المباشرة نفسه فيملك هو صكه الى غيره ليقوم بنفسه وقامه وقد يحتاج لذلك أما لقلة
 هدايته أو اصابة نفسه عن الاذلة في مجاز الخصومة وقد جرى الرجم على الوكيل على أبواب
 القضاء من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبير وتكرار ولا زجر
 زاجر من أمراء كبراء على الذي وكاه بالخصومة مطلقا في التماس لا يميز اقراره سواء كان
 في مجلس القاضى أو في غير مجلس القاضى وهو قول أبي يوسف الاول وقول زفر والشافعى
 رحمهم الله ثم رجع أبو يوسف رحمه الله فقال يصح اقراره في مجلس القاضى وفي غير مجلس

القاضي اقراره باطل وجه القياس انه وكله بالخصومة والخصومة اسم لكلام يجري بين اثنين على سبيل المنازعة والمشاحة والافرار اسم لكلام يجري على سبيل المسألة والموافقة وكان ضد ما أمر به والتوكيل بالشيء لا يتضمن ضده ولهذا لا يملك الوكيل بالخصومة الهبة والبيع أو الصلح والدليل عليه بطلان اقرار الاب والوصى على الصبي مع أن ولايتهما أم من ولاية الوكيل وأبو يوسف رحمه الله يقول الموكل أقام الوكيل مقام نفسه مطلقا فيقتضى أن يملك ما كان الموكل مالكا له والموكل مالك للاقرار بنفسه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء فكذلك الوكيل وهذا لانه انما يختص بمجلس القضاء مالا يكون موجبا الا بالضمام القضاء اليه كالبينة واليمين فاما الاقرار فهو موجب للحق بنفسه سواء حصل من الوكيل أو من الموكل فجلس القضاء فيه وغير مجلس القضاء سواء وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالا حقيقة الخصومة ما قال زفر رحمه الله ولكنا تركنا هذه الحقيقة وجعلنا هذا توكيلا مجازا بالجواب والافرار جواب تام وانما حملناه على هذا المجاز لان توكيله انما يصح شرعا بما يملكه الموكل بنفسه والذي يتيقن به أنه مملك للموكل الجواب لا الإنكار فانه اذا عرف الدعي بمخالفة تلك الإنكار شرعا وتوكيله فيما لا يملك لا يجوز شرعا والديانة تمنعه من قصد ذلك فلها حملناه على هذا النوع من المجاز كالمبد المشترك بين اثنين يبيع أحدهما نصيبه فيصرف يمه الى نصيبه مطلقا ليصح عدة هذا الطريق غير انه انما سعى الجواب بنصوءة مجازا اذا حصل في مجلس القضاء لانه لما ترتب على خصومة الآخر اياه سعى باسمه كما قال الله تعالى وجزاء ستة مثله والمجازاة لا تكون ستة حقيقة ولان مجلس الحكم بالخصومة فما يجري فيه يسمى خصومة مجازا وهذا لا يوجد في غير مجلس القضاء ولانه انما استعان بالوكيل فيما يعجز عن مباشرته بنفسه وذلك فيما يستحق عليه والمستحق عليه انما هو الجواب في مجلس الحكم بخلاف الاب والوصى فان تصرفهما مقيد بشرط الا نظر والاصلاح قال الله تعالى قل اصلاح لهم خير وقال عز وجل ولا تقر بوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وذلك لا يظهر بالاقرار فلها لا يملكه وان وكله بالخصومة غير جائز الاقرار عليه صح الاستثناء في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله انه لا يصح لان من أصله ان صحة الاقرار باعتبار قيام الوكيل مقام الموكل وهذا حكم الوكالة فلا يصح استثناءه كما لو وكل بالبيع على ان لا يقبض الوكيل الثمن أولا يسلم المبيع كان الاستثناء باطلا فاما في ظاهر الرواية فالاستثناء صحيح لان صحة اقرار

الوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى نوع من المجاز فهو بهذا الاستثناء بين أن مراده حقيقة
الخصومة لا الجواب الذي هو مجاز بمنزلة بيع أحد الشريكين نصف المبدشائما من النصيبين
انه لا ينصرف الى نصيبه خاصة عند التنصيص عليه بخلاف ما اذا أطلق والثاني أن صحة اقراره
وانكاره عند الاطلاق لعموم المجاز لان ذلك جواب ولا اعتبار المناظرة في المعاملات بالمناظرة
في البيانات منع موضعه فاذا استثنى الاقرار كان هذا استثناء لبعض ما سوله مطلق الكلام
أو هو بيان مغاير لمقتضى مطلق الكلام فيكون صحيحا كمن حلف لا يضع قدمه في دار فلان
فدخلها ماشيا أو راكبا حث لعموم المجاز فان قال في يمينه ماشيا فدخلها راكبا لم يحنث لما قلنا
وعلى هذا الطريق انما يصح استثناءه الاقرار موصولا لا مفصولا عن الوكالة وعلى الطريق
الاول يصح استثناءه موصولا ومفصولا قالوا وكذلك لو استثنى الانكار صح ذلك عند
محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وهذا لان انكار الوكيل قد يضر الموكل بان كان
المدعى وديمة أو بضاعة فانكر الوكيل لم يسمع منه دعوى الرد والملاك بعد صحة الانكار
ويسمع منه ذلك قبل الانكار فاذا كان انكاره قد يضر الموكل صح استثناءه الاقرار ثم
اذا أقر الوكيل في غير مجلس القاضى فلم يصح اقراره عندهما كان خارجا من الوكالة وليس له
أن يخاصم بعد ذلك لانه يكون مناقضا في كلامه والمناقض لا دعوى له فيستبدل به كالأب
والوصى اذا لم يصح اقرارهما على الصبي لا يملكان الخصومة في تلك الحادثة بعد ذلك واذا
وكله بالخصومة في دار يدعى فيها دعوى ثم عزله عنها ثم شهد له الوكيل بها فان كان الوكيل
قد خاصم الى القاضى جازت شهادته عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله ولم تجز عند أبي يوسف
رحمه الله وهو بناء على ما ذكرنا أن عند أبي يوسف رحمه الله بتعيينه للتوكيل صار خصما
فانما مقام الموكل ولهذا جاز اقراره فيخرج من أن يكون شاهدا بنفس التوكيل وعندهما انما
يصير خصما في مجلس القاضى فكذلك انما يخرج من أن يكون شاهدا اذا خاصم في مجلس
القاضى لا قبل ذلك واذا وكله بالخصومة فله أن يمزله متى شاء لان صحة الوكالة للحاجة الموكل
اليه ولما له فيها من المنفعة وذلك في جوازها دون لزومها ولان الوكيل معير بمنافعه والاعارة
لا يتعلق بها اللزوم الا في خصلة واحدة وهي أن يكون الخصم قد أخذه حتى جملة وكيلا
في الخصومة فلا يكون له أن يخرج منه الا بمحض من الخصم لانه تعلق بهذه الوكالة حتى
الخصم فانه انما خلى سبيله اعتمادا على أنه يتمكن من اثبات حقه على الوكيل متى شاء فلو جوزنا

عزله بدون محضر من الخصم بأن يزل الموكل وكيله ويخفى شخصه فلا يتوصل الخصم الى
أبواب حقه فلمراعاة حق الخصم قلنا لا يتمكن من عزل الوكيل كالزحل في باب الرهن اذا كان
مسلطا على يمينه لا يملك الراهن عزله لحق المرتهن وعلى هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله اذا
وكل الزوج وكلا بطلاق امرأته بالتفاسها ثم سافر لا يملك عزل الوكيل الا بمحضر منها والاصح
أنه لا يملكه هناك لانه لا حق للمرأة في سؤال الطلاق والتوكيل عند سفر الزوج وهنا للخصم
حق أن يمنع خصمه من أن يسافر وان يلزمه ليثبت حقه عليه وهو انما ترك ذلك بتوكيله
وعلى هذا قال بعض مشايخنا رحمهم الله اذا قال الزوج للوكيل بالطلاق كلما عزلتك فانت
وكيل لا يملك عزله لانه كلما عزله تجددت وكالته فان تعليق الوكالة بالشرط صحيح والاصح
عندى أنه يملك عزله بأن يقول عزلتك عن جميع الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمنفذ
لأننا لو لم نجز ذلك أدى الى تمييز حكم الشرع بجعل الوكالة من اللوازم وذلك باطل . واذا
وكله بالخصومة وهو مقيم بالبلد لم يقبل ذلك منه الا برضا من خصمه أو يكون مريضا أو
غائبا مسيرة ثلاثة أيام والرجال والنساء والتيب والبكر في ذلك سواء في قول أبي حنيفة رحمه
الله وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول للبكر أن توكل بغير رضا الخصم وكان أبو يوسف
رحمه الله يقول أولا للمرأة ان توكل بذلك بكرا كانت أو ثيبا اذا لم يكن مروءة وفي قوله
الآخر وهو قول محمد والشافعي رحمه الله الرجل والمرأة سواء في ذلك لم التوكيل بغير رضا
الخصم ووجه هذا القول أن التوكيل حصل بما هو من خالص حق الموكل فيكون
صحيحا بغير رضا الخصم كالتوكيل بالقبض والايفاء والتقاضى ويان ذلك أنه وكاله بالجواب
الذي هو انكار ومن أفسد هذا التوكيل انما يفسده من هذا الوجه فان التوكيل بالانقار
صحيح والانكار خالص حق الموكل لانه يدفع به الخصم عن نفسه فمرفعا أنه وكله بما هو
من خالص حقه وأبو حنيفة رحمه الله يقول هو بهذا التوكيل قصد الاضرار بخصمه فيما هو
مستحق عليه فلا يملكه الا برضاه كالحوالة بالدين ومعنى هذا الكلام أن الحضور والجواب
مستحق عليه بدليل أن التقاضى يقطعه عن اشغاله وبحضره ليجب خصمه وانما يحضره لايفاء
حق مستحق عليه والناس يتفاوتون في هذا الجواب فرب انكار يكون أشد دفعا للمدعى من
انكار والظاهر أن الموكل انما يطلب من الوكيل وذلك الاشد الذي لا يتأتى منه لو أجاب
الخصم بنفسه وفيه اضرار بالخصم الا أن أبا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا ذلك حق الموكل

لو أتى به بنفسه كان مقبولا منه وصحة التوكيل باعتبار ما هو حق للموكل دون ما ليس
الاشد لحق له كما بيناه في المسئلة الاولى أبو حنيفة رحمه الله بنى على العرف الظاهر هنا وقال
الناس انما يقصدون بهذا التوكيل أن يشتغل الوكيل بالحيل الاباطيل ليدفع حق الخصم عن
الموكل وأكثر ما في الباب أن يكون توكيله بما هو من خالص حقه ولكن لما كان يتصل به
ضرر بالغير من الوجه الذي قلنا لا يملك بدون رضاه كمن استأجر دابة لركوبه أو ثوبا للبس
لا يملك أن يؤجره من غيره وإن كان يتصرف في ملكه وهي المنفعة ولكن يتصل به ضرر
بملك الغير وهو العين لأن الناس يتفاوتون في اللبس والركوب فكذلك أحد الشريكين
في العبد إذا كاتبه كان للآخر أن يفسخ وإن حصل تصرف المكاتب في ملكه لا ضرار
يتصل بالشريك وهذا بخلاف التوكيل بالقبض والايقاء فإن الحق معلوم بصفته فلا يتصل
بهذا التوكيل ضرر بالآخر وكذلك التقاضى له حد معلوم منع الوكيل من مجاوزة ذلك الحد
ثلاثا يتضرر به الخصم فاما الخصومة فليس لها حد معلوم يعرف حتى إذا جاوزته منع منه فلماذا
شرطنا رضا الخصم وهذا الشرط ليس مؤثرا في صحة الوكالة فالتوكيل صحيح ولكن الكلام
في اسقاط حق المطالبة بجواب الموكل ولهذا لا يشترط رضا الخصم في التوكيل عند غيبة
الموكل أو رضاه لأنه ليس للخصم حق المطالبة باحضار الموكل فلا يكون في التوكيل اسقاط
حق مستحق عليه وهو نظير شهادة القروع على شهادة الاصول فانها تصح عند رض الاصول
وغيبتهم مدة السفر ولا تصح عند حضورهم لاستحقاق الحضور بانفسهم للاداء في هذه الحال
وابن أبي رحمه الله كان يقول المقصود باحضار البكر لا يحصل لانها تستحي فتسكت
والشرع مكها من ذلك فجاز لها ان توكل بتبر رضا الخصم وهكذا يقول أبو يوسف رحمه الله
في المرأة التي ليست معتادة مخالطة الرجال فانها لا تتمكن من هذا الجواب اذا حضرت مجلس
الحكم فإن حكمة القضاء تمنعها من ذلك وإذا كان المقصود لا يحصل بحضورها جاز لها أن
توكل والذي نختاره في هذه المسئلة من الجواب أن القاضي اذا علم من المدعى التعمت في
إباء الوكيل لا يمكنه من ذلك وقبل التوكيل من الخصم وإذا علم من الموكل القصد الى
الاضرار بالمدعى في التوكيل لا يقبل ذلك منه الا برضا الخصم فيصير الى دفع الضرر من
الجانين وإذا وكلت امرأة رجلا أو رجل امرأة أو مسلم ذميا أو ذمى مسلما أو حر عبدا أو
مكاتبه أو لغيره باذن . ولاء فذلك كله جائز لمعوم الحاجة الى الوكالة في حق هؤلاء قال

والوكالة في كل خصومة جائزة ما خلا الحدود والقصاص أو سلمة ترده من حيب والمراد التوكيل
 باستيفاء الحدود والقصاص فإن التوكيل باستيفاء الحدود باطل بالاتفاق لأن الوكيل قائم مقام
 الموكل والحدود تندرى بالشبهات فلا تستوفى بما يقوم مقام الغير في ذلك من ضرب وشبهه
 (ألا ترى) أنها لا تستوفى في كتاب القاضي إلى القاضي والشهادة على شهادة النساء مع الرجال
 وكذلك التوكيل باستيفاء القصاص لا يجوز ولا يستوفى في حال غيبة الموكل عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله يستوفيه الوكيل لأنه محض حق المباد ومبنى حقوق المباد على الحفظ والصيانة عليهم
 فكان لصاحب القصاص أن لا يحضر بنفسه ويوكل باستيفائه دفعا للضرر عن نفسه كسائر
 حقوقه ولكننا نقول هذه عقوبة تندرى بالشبهات فلا تستوفى بمن يقوم مقام الغير كالحدود
 ولهذا لا تستوفى في كتاب القاضي إلى القاضي ولا بشهادة النساء مع الرجال وتوضيحه أنه لو
 استوفى في حال غيبة الموكل كان استيفاء مع تمكن شهادة العفو لجواز أن يكون الموكل على
 نفسه والوكيل لا يشعر به ولهذا إذا كان الموكل حاضرا يجوز للوكيل أن تستوفى لأنه
 لا يتمكن فيه شعبة العفو وقد يحتاج الموكل إلى ذلك أما لملته هدايته في الاستيفاء أو لأن قلبه
 لا يحتمل ذلك فيجوز التوكيل في الاستيفاء عند حضرته استحسانا فاما قوله أو سلمة ترد
 باليب فليس المراد به أن التوكيل بالخصومة في هذا غير صحيح بل المراد أن الوكيل إذا أثبت
 الميب فادعى البائع رضا المشتري بالميب فليس للوكيل أن يرد به باليب حتى يحضر المشتري
 فيحلف بالله ما رضى بالميب وهذا بخلاف لو كمل يقبض الدين إذا ادعى المطلوب أن الطالب
 قد استوفى دينه أو أبرأ المطلوب منه فإنه يقال له ادفع الآن إلى الوكيل وأنت على خصومتك
 في استعلاف الموكل إذا حضر والفرق من وجهين أحدهما أن أمين حق ثابت نفسه إذ ليس
 في دهوي الاستيفاء والإبراء ما ينافي أصل حقه لكنه يدعى إسقاطه بعد تقرير السبب
 الموجب فلا يجتمع على الوكيل الاستيفاء ما لم يثبت المسقط فاما في الميب أن علم المشتري
 بالميب وقت البيع يمنع بوث حقه في الرد أصلا فالبائع ليس يدعى مسقطا بل زعم أن حقه في
 الرد لم يثبت أصلا فلا بد من أن يحضر الموكل ويحلف فيمكن من الرد عليه والثاني أن الرد
 بالميب بقضاء القاضي فسخ للعقد والمقد إذا انفسخ فلا يعود فلو أثبتنا حق الرد عليه تضرر
 الخصم بأنه ساء عقده عليه فإما قضاء الدين فليس فيه فسخ عقد وإذا حضر الموكل فإني أن يحلف
 توصل المطلوب إلى حقه فهذا أمر بقضاء الدين وفي الوكيل يأخذ الدار بالشفعة إذا ادعى الخصم

أن الموكل قد سلم وطلب يمينه على ذلك ففي ظاهر الرواية هذا ومثله الدين سواء والوكيل
أن يأخذ بالشفعة لأن المشتري يدعي مستطابا بعد تقرر السبب وعن أبي يوسف رحمه الله أن
هذا ومثله الصيب سواء لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء فكما لا يقضي القاضي بفسخ العقد
مالم يحضر الموكل ويحلف فكذلك لا يقضي بالشفعة مالم يحضر الموكل ويحلف مالم يسلم بالشفعة
فإن أراد المطلب يمين الوكيل فليس له عليه يمين في الاستيفاء لأن الاستيفاء مدعى على الطالب
ولو استحلف الوكيل على ذلك كان على سبيل النيابة عنه ولا نيابة في اليمين وقال زفر رحمه الله
له أن يحلف الوكيل بالله ما يعلم أن الطالب استوفى الدين لأن الوكيل لو أقر باستيفاء الطالب لم
يكن له أن يخاصم المطلب فإذا أنكر استحلفه عليه كما يستحلف وارث الطالب على هذا بعد
الطلب ولكننا نقول الوكيل نائب ولا نيابة في اليمين بخلاف الوارث فإنه قائم مقام المورث
في الحق فنصير اليمين مستحقة على الطالب إلا أن الاستحلاف على فعل الغير يكون علما فإذا
حضر الطالبات المطلب إلا أن يحلف بالله لقد شهدت شهوده بحق لم يكن له على ذلك
سبيل لأن صدق الشهود شرعا بظهور عدالتهم كما أن صدق المدعى باقامة البينة أمركا لا يحلف
المدعى مع البينة فكذلك لا يحلف بعد ظهر عدالة الشهود الذين شهدوا بحق ولكنه يحلف
بالله ما استوفيت ديني فإن حلف ثم قبض الوكيل وإن نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل
لأن نكوله كإفراذه أو بدله فينفذ عليه دون الوكيل ولكن إن كان المال المقبوض عند الوكيل
فهو حق الطالب يقبضه من الوكيل ثم يدفعه إلى المطلب بحكم نكوله وليس للمطلب أن
يرجع به على الوكيل بخلاف ما إذا أقام المطلب البينة على القضاء فإن البينة حجة في حقهما فإن
شاء رجع بالمقبوض على الوكيل إذا كان قائما في يده لأنه تبين أنه قبض بغير حق وإن شاء أخذ
الموكل به لأن الوكيل عامل له فهدية عمله عليه وإن قال الوكيل قد دفنته إلى الموكل أو
هلك منى فالتقول قوله مع يمينه لأنه كان أمينا مسلطا على ما أخبر به من جهة الموكل فالتقول
فيه قوله وإن قال أمرني فدفنته إلى وكيل له أو غريم أو وهب لي أو قضاني من حق كان لي
عليه لم يصدق وضمن المال لأنه يدعى تملك المقبوض لنفسه بسبب لم يعرف ذلك السبب
أو يقر بالسبب الموجب للضمان على نفسه بدفعه إلى غيره وادعى الأمر من جهة صاحب
المال ولا يثبت ذلك بقوله إذا أنكره صاحب المال فلهذا ضمن المال قال ولا يقبل من
الوكيل شهادة على الوكالة في شيء مما ذكرنا إلا ومعه خصم حاضر لأن شرط قبول البينة

الدعوى والانتكار فكما ان انعدام الدعوى يمنع قبول البيعة فكذلك انعدام الانتكار ولا يتحقق الانتكار الا من خصم حاضر وكان ابن ابي ليلى رحمه الله يقبل البيعة على هذا من غير خصم ويقول الوكيل بهذه البيعة لا يلزم أحدا شيئا وانما يثبت كونه نائبا عن موكله وليس فيه الزام شيء علي موكله فلا معنى لاشتراط حضور الخصم ولكننا نقول انما سميت البيعة لكونها مبينة في حق المنكر وذلك لا يتحقق الا بمحضر من الخصم فان أقام البيعة على الوكالة بنير محضر من الخصم واليمين من القاضي ان يكتب شهادة شهوده الى قاضي لد آخر ليقضى به في ذلك لان هذه الشهادة ليست للقضاء بل للنقل فان قاضي بلد ينقل شهادتهم في كتابه الى مجلس القاضي الذي فيه الخصم كما ان شهود الفرع يقولون شهادة الاصول ببارتهم فكما لا يشترط في اشهاد القروع حضرة الخصم فكذلك هنا وان قبل القاضي البيعة بنير خصم وقضى بها جاز قضاؤه لانه قضى في فصل مختلف فيه فان العلماء رحمهم الله يختلفون في سبب القضاء هنا ان البيعة هل هي حجة بنير محضر خصم أم لا فاذا قضى بها القاضي فقد أمضى فصلا مجتهدا فيه باجتهاده فلماذا لا يفسد قضاؤه قال واحد الوكيلين بالخصومة أن يخاضع وليس له أن يقبض أولا بقول الوكيل بالخصومة له أن يقبض المال عندنا وليس له أن يقبض عند زفر رحمه الله لانه أمر بالخصومة فقط والخصومة لاظهار الحق والاستيفاء ليس من الخصومة ويختار في الخصومة ألح الناس وللقبض آمن الناس فن يصلح للخصومة لا يرضى بامانته عادة ولكننا نقول الوكيل بالشيء مأمور باتمام ذلك الشيء واتمام الخصومة يكون بالقبض لان الخصومة قائمة ما لم يقبض ولان المقصود بالخصومة الوصول الى الحق وذلك بالقبض يكون والوكيل بالشيء يحصل ما هو المقصود به قال فان وكل رجلين بالخصومة فلاحدهما أن يخاضع عندنا بدون محضر من الآخر خلافا لزفر رحمه الله لان الخصومة يحتاج فيها الى الرأي ورأي المثني لا يكون كراي الواحد فرضاه رأيها لا يكون رضا رأي أحدهما كالوكيلين بالبيع ولكننا نقول لو حضر لم يخاضع الا أحدهما لانها لو تكلمتا مع عالم يتمكن القاضي من أن يفهم كلامهما فلما وكلهما بالخصومة مع علمه ان اجتماعهما عليها متعذر فقد صار راضيا بخصومة أحدهما بخلاف الوكيلين بالبيع ولكن اذا آل الامر الى القبض فليس لاحدهما أن يقبض لانه رضى بامانتهما أو اجتماعهما في القبض والحفظ متأت فلا يكون راضيا بقبض أحدهما وليس للوكيل أن يوكل غيره لان الناس يتفاوتون في الخصومة قال صلى الله عليه وسلم ولعل

بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض الموكل انما رضى برأيه فلا يكون له أن يوكل غيره بدون رضاه وإن قال ما صنعت في شئ ذلك جائز كان له أن يوكل غيره لانه أجاز صنعه على العموم فالوكيل من صنعه فيجوز لوجود الرضا من الموكل به وليس للوكيل بالخصوصية أن يصالح ولا أن يبيع ولا أن يهب لان هذه التصرفات ليست من الخصومة بل هي ضد الخصومة قاطعة لها والامر بالشئ لا يتضمن ضده واذا وكل رجل رجلا بقبض حق له في دار أو بقسمة أو بخصومة فجعله ذو اليد فله أن يخاصم ويقيم البينة على حقه لانه وكله بالخصومة نصا ولانه لا يتوصل الى تمييز نصيب الموكل ولا الى قبض حقه الا بينة فكان خصما في إثباته ليحصل مقصود الموكل واذا وكل المسلم الذي في خصومة فشهد شهود من أهل الذمة على ابطال حق المسلم لم يجز ذلك على المسلم لان الوكيل نائب عن الموكل وهذه البينة في الحقيقة انما تقوم عن الموكل فلا تكون شهادة أهل الذمة حجة عليه ولو كان المسلم هو الوكيل والذي صاحب الحق فشهد عليه قوم من أهل الذمة جاز ذلك لان الازام في هذه البينة على صاحب الحق دون الوكيل فان الوكيل كالتائب اذا استشهدنا الذي انه أوصى الى مسلم فشهد قوم من أهل الذمة عليه لحق قبلت الشهادة لان الازام على الميت أو على ورثته دون الوصى وهم من أهل الذمة فكانت شهادة أهل الذمة في ذلك مقبولة فكذلك هنا وتوكيل الرجل الصبي بالخصومة اذا كان يميل صحيح لانه اذا كان يميل فله عبارة معتبرة شرعا حتى تنفذ تصرفاته باذن الولي ويجوز أن يكون وكلا في البيع والشراء فكذلك في الخصومة الا أن الصبي اذا لم يكن ابن الموكل فلا ينبغي أن يوكله الا باذن أبيه لان في هذا التوكيل استعمال الصبي في حاجة نفسه وليس لاحد أن يفعل ذلك في ولد غيره الا باذن أبيه واذا وكل وكلا في بيع أو شراء أو خصومة فذهب عقل الموكل زمانا فقد خرج الوكيل من الوكالة لانه نائب عن الموكل وهو انما انتصب نائبا عن الموكل باعتبار رأى الموكل وقد خرج الموكل بالجنون المطبق من أن يكون أهلا للرأى وصار مولى عليه فبطلت وكالة الوكيل كما تبطل بموته وهذا في موضع كان للموكل أن يخرج من الوكالة فاما في كل موضع فلم يكن له أن يخرج منها فلا تبطل بمجنونه مثل الامين باليد والمدن اذا كان مسلطا على البيع فجن الراهن لان حق النير هناك ثبت في العين وصار ذلك لازما على الموكل فلا يبطل بمجنونه ولا بموته اذا نفي الحل فاما الوكيل بالخصومة اذا كان بالتماس الخصم فجن انوكل أو مات بطلت الوكالة لان هذه الوكالة

لم يكن لازمة على الموكل (ألا ترى) أن له أن يزل الوكيل بمحض من الخصم وإنما لا يميزه
بغير محضر منه لدفع الضرر لالحق ثابت للخصم في محل ولو كان ذهب عقله ساعة أو جن ساعة
فالوكيل على وكالته لأن هذا بمنزلة النوم لا يتقطع به رأى الموكل فلا يصير مولى عليه ثم
أشار إلى القياس والاستحسان فيه واختلفت فيه ألفاظ الكتاب فذكر في باب وكالة المكاتب
القياس والاستحسان في جنون ساعة واحدة أن في القياس تبطل الوكالة وفي الاستحسان
لا تبطل وفي باب الوكالة في الطلاق ذكر القياس في المتناول وقال لا تبطل الوكالة بمنجون
الموكل وإن تطاول بقاء المحل الذي تملكت الوكالة به على حق الموكل وفي الاستحسان
تبطل الوكالة ثم لم يذكر في الكتاب الحد الفاصل بين القليل والكثير وذكر في النواحر أن
محمد رحمه الله كان يقول أولا إذا جن شهرا فهو متناول ثم رجع وقدر المتناول بمنجون
سنة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قدر المتناول بأكثر السنة وقد روى عنه أنه قدر ذلك
بأكثر من يوم وليلة ووجه هذا أن الجنون إذا زاد على يوم وليلة كان مسقطا لقضاء الصلاة
بخلاف النوم والقيلولة منه كالنوم فإذا ظهرت المخالفة بين هذا القدر من الجنون وبين النوم
عرفنا أنه متناول ووجه قول محمد رحمه الله أولا أن الشهر في حكم المتناول وما دونه في حكم
القريب بدليل أن من حلف بقضين حق فلان طائلا أو عن قريب فقضاء فيما دون الشهر
برفي يمينه ولو لم يقضه حتى مضى الشهر كان حائنا ولأن الجنون إذا استوعب الشهر كله اسقط
قضاء الصوم بخلاف دونه ثم رجع فقدره بالسنة لأنه لا تسقط العبادات إلا باستئراق الجنون
سنة كاملة فإن من العبادات ما يكون التقدير فيها بحول كالأزكاة على قول محمد رحمه الله ولكن
أبو يوسف رحمه الله يجعل أكثر الحول كجهنم في حكم الزكاة حتى قال إذا جن في أكثر
الحول لا تنزله الزكاة فلها قال المتناول ما يكون في أكثر السنة ولكن محمد رحمه الله يقول
يعتبر كمال السنة لأنه إذا لم يوافق فصل من فصول السنة ولم يفق عرفنا أن هذه آفة في أصل
المقل بخلاف ما إذا كان في بعض السنة وهو قياس أجل الضنين أي أن التقدير فيه بالسنة الكاملة
وتوكيل الصبي رجلا باطلا أن يكون الصبي مأذونا له لأنه إنما ينوب نفسه مناب غيره فيما
يملكه بنفسه والصبي المحجور لا يملك التصرف بنفسه فلا يوكّل غيره فاما المأذون بملك التصرف
بنفسه فله أن يوكّل غيره وإذا وكل الرجل عبده أو امرأته بالخصومة ثم أعتق عبده
أو طلق امرأته ثلاثا فما على وكالتهما لأن ما عرض لا يتأق ابتداء الوكالة فلا يتأق بقاءها

بطريق الأولى وإن باع العبد فإن رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وإن لم يرض بذلك فله ذلك كما لو وكله بمسئولية البيع وهذا لأن منافع العبد صارت للمشتري فلا يكون له أن يصرفها إلى حاجة الموكل إلا برضا المشتري قال ولو وكل المسلم الحربى في دار الحرب والمسلم في دار الاسلام أو وكله الحربى فالوكالة باطلة لانه لا عصمة بين من هو من أهل دار الحرب وبين من هو من أهل دار الاسلام (ألا ترى) أن عصمة النكاح مع موتها لا تبقى بين من هو في دار الحرب وبين من هو في دار الاسلام فلان لا يثبت الوكالة أولى وهذا لأن تصرف الوكيل برأى الموكل ومن هو في دار الحرب في حق من هو في أهل دار الاسلام كاليت والوكيل يرجع بما يلحقه من الهدية على الموكل وتباين الدارين يمنع من هذا الرجوع قال وإن وكل الحربى الحربى في دار الحرب ثم أسلم أحدهما فالوكالة باطلة لأن النيابة بالوكالة تثبت حكما ودار الحرب ليست بدار أحكام بخلاف البيع والشراء فان ثبوت الحكم هناك بالاستيلاء حسا على ما يقتضيه (ألا ترى) أن بعه ما أسلم لم يكن لأحدهما أن يخاصم صاحبه بشئ من بقايا معاملاتهم في دار الحرب فكذلك لا تعتبر تلك الوكالة وإن أسلما جميعا ثم وكل أحدهما صاحبه أجزت ذلك بمنزلة المسلمين من الأصل وإذا خرج الحربى بنا أمار وقد وكله حربى آخر في دار الحرب يبيع شئ أجزت ذلك لأن ذلك الشئ معه تمكن من التصرف فيه وقد ثبت حكم الأمان فيه فكانه كله يبيعه وهما مستأمنان في دارنا بخلاف ما إذا لم يكن ذلك الشئ معه فإن حكم الأمان لم يثبت فيه ولا يقدر الوكيل على تسليمه بحكم البيع وإن كان وكله بخصومة لم يجز ذلك على الحربى لأن الإلزام بخصومة الوكيل إنما تكون على الموكل وليس للقاضى ولاية الإلزام على من هو في دار الحرب قال وتوكيل الرد المسلم ببيع أو قبض أو خصومة أو غير ذلك موقوف في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى على تصرفه عنده أنها توقف بين أن يبطل بمثله أو موته أو لحوقه بدار الحرب بين أنه ينفذ بالسلامة فكذلك وكالته وعندهما تم فبات الرد نافذة فكذلك وكالته ولو أريد أن يكل وحاق بدار الحرب انتقضت الوكالة لا تقطع العصمة بين من هو في دار الحرب وبين من هو في دار الاسلام وإذا قضى القاضى بلحاظه بدم مؤدأ جعله أهل دار الحرب فبطل الوكالة (ألا ترى) أن ابتداء الوكيل لا يصح في هذا الحال لأنه عاد مسلما لم تدركه الوثيقة في قول أبى يوسف رحمه الله يثبت رد قول محمد رحمه الله وجه قول أبى يوسف رحمه الله أن قضاء

القاضي بلحقه بمنزلة القضاء بموته وذلك بإبطال الوكالة وبعد ما تأكد إبطال الوكالة بقضاء
القاضي لا تعود إلا بالسجد ولا للمعاد مسلماً كان بمنزلة الحربى إذا أسلم الآن (الأترى) أن
الفرقة الواقعة بينه وبين زوجته لا ترتفع بذلك فكذلك الوكالة التى بطلت لا تعود بمحمد
رحمه الله يقول صحة الوكالة حتى الموكل وحته بعد الحاقه بدار الحرب قائم وإنه عجز عن
التصرف لمعارض والمعارض على شرف الزوال فإذا زال صار كأن لم يكن فبقى الوكيل على
وكالته بمرددة لموكل على حاله ولكن تعدد على الوكيل بمنزلة ما لو اغشى على الوكيل زمانه
ثم افاق وهو عي كانه لما اذا اراد الموكل ولحق بدار الحرب بطلت الوكالة لقضاء الماضى
بلحقه بدار الحرب فإن عاد مسلماً لم يعد الوكيل على وكالته فى رواية الكتاب فابو يوسف
رحمه الله سوى بين الثماليين ومحمد رحمه الله ففرق فيقول الوكالة تلتفت بذلك لو كرر وقد
زال ملكه برده ولحقه فبطلت الوكالة على الميت وأما بردة الوكيل فلم ينزل ملكه أو كونه دائماً
فكان محل تصرف الوكيل باقياً ولكنه مجزئ عن التصرف لمعارض فإذا زال المعارض صار كأن
لم يكن وجعل على هذه الرواية رد الوكيل بمنزلة الوكيل لأنه فربس بملكه بمنزلة الوكيل
وكله يبيع عبد ثم اعتمقه وفى السبر الكبير عون محمد رحمه الله يعود إليه كره عي وكالته فى
هذا الفصل أيضاً لأن الموكل إذا عاد مسلماً ياد عليه ماله على قديم ملكه وقد تلتفت الوكالة
بقدم ملكه فيعود الوكيل على وكالته كما لو وكل يبيع عبد له ثم باعه الموكل بنفسه ويردعيه
بالميب بقضاء القاضي عاد الموكل على وكالته فذلك مثله قال وإذا وكل رجلان واحداً
يخاصم صاحبه لم يجز أن يكون وكلاً فى الخصومة لأنه يؤدي إلى فساد الأحكام فإنه يكون
معيان من جانب جاحداً من الجانب الآخر والتضاد منهي عنه فى البيع والشراء فإذا كان من
السع لا يصلح "واحدان يكون" كيلاً من الجانبين فى الخصومة أولى وإن كانت الخصومة
لهما معاً لث فوكل واحداً جاز لأن الوكيل من عن موكل ولو واحد يصلح أن يكون من ر
عن اثنين كما يصلح أن يكون مدعى واحد وإذا وكل رجلان بالخصومة ثم عزله بغير علم
منه لم ينزل عنهما وقت الشئ عي رحمه الله يعزى لأن نفوذ الوكالة حتى لوكل فغير بالعزل
يسقط حق نفسه ويغرد المراءى فاقط حق نفسه (الأترى) أنه يطل زوجته ويمتنع عنه
بغير علم منهما ويكون ذلك صحيحاً وإنشأى الوكالة للموكل لأغلبه وهذا لا يكره لم
فلو لم يغرد بالعزل قبل علم الوكيل به كان ذلك عليه من وجهه وذلك لا يجوز ولكما يقول

الزلزل خطاب ملزم للوكيل بان يتنعم من التصرف وحكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب
مالم يعلم به كخطاب الشرع فان أهل ثبأ كانوا يصلون الى بيت المقدس بعد الامر بالتوجه
الى الكعبة وجوز لهم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لم يعلموا به وكذلك كثير
من الصحابة رضوان الله عليهم شربوا الخمر بعد نزول تحريمها قبل علمهم بذلك وفيه نزل
قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ولان هذا الخطاب
مقبود للعمل ولا يتمكن من العمل ما لم يعلم ولو أثبتنا الزل في حق الوكيل قبل علمه
أدى الى الاضرار به والغرر ولم يثبت للوكيل عليه ولاية الاضرار به وهذا بخلاف ما اذا
أعتق العبد الذي وكله بيبه لان الزل هناك حكى لضرورة فوات المثل فلا يتوقف
على العلم وهنا انما يثبت الزل قصدا فلا يثبت حكمه في حق الوكيل مالم يعلم به دفعا للضرر
عنه حتى اذا نفذ القاضي القضاء على الوكيل قبل علمه بالزل كان نافذا وللوصى أن يוכל
بالخصومة لليتأى لانه قائم مقام الاب ولانه يملك مباشرة الخصومة بنفسه فانه أن يستعين
بغيره بخلاف الوكيل فان هناك رأى الموكل قائم واذا عجز الوكيل عن المباشرة بنفسه فلا
ساجة له الى الاستعانة بغيره بل يرجع الى الموكل ليخاضم بنفسه أو يوكل غيره وهنا رأى
الموصى ثابت والصبي عاجز عن الخصومة بنفسه وانما بصير الاب وصيا له لدفع الضرر عن
الصبي وذلك انما يحصل بمباشرة الوصى بنفسه تارة والاستعانة بغيره أخرى فلهذا ملك الوكيل
قال واذا وكل الرجل بالخصومة عند القاضي والقاضي يعرف الموكل فهو جائز لان علم القاضي
بالوكالة يتم اذا عرف الموكل وعلمه أقوى من شهادة الشهود عنده وان لم يعرفه لم يقبل
ذلك منه حتى يشهد للوكيل على الوكالة شاهدان يريد به أن الوكيل اذا حضر خصم يدعى
لموكله قبله مالا وذلك الخصم مجحد وكالته فالقاضي يقول للوكيل قد عرفت أن رجلا من
الناس قد وكلك ولكنى لأدري من يدعى له الحق الآن هو ذلك الرجل أم لا لاني اكن
أعرف ذلك الرجل فلهذا لا يجحد الوكيل بدا من اقامة اليد على الوكالة من جهة ذلك الرجل
الذى يدعى الحق له واذا وكل الرجل بقبض عبده أو اجارته فادعى العبد العتق من مولاه
وأقام البينة ففي القياس لا تقبل هذه البينة لانهما قامت على من ليس بخصم فان الوكيل بقبض
العين لا يكون خصما والعبد انما يدعى العتق على مولاه والمولى غائب ولكنه استحسن

فقال تقبل هذه البيعة في قصر يد الوكيل عن البدون القضاء بالمتق لأنها تضمن
 المتق ومن صيرورته قصر يد الوكيل عن قبضه وإجازته والوكيل ليس بخصم في أحدهما
 وهو إثبات المتق على الموكل ولكنه خصم في إثبات قصر يده وليس من ضرورة قصر
 يده القضاء بالمتق على النائب فلما قلنا البيعة في قصر يد الوكيل عنه وإن لم يتم العبد البيعة
 وادعى أن له بيعة حاضرة أجله القاضي ثلاثاً فإن أحضر بيعة والا دفعه إلى الوكيل لأنه
 لا يتمكن من إحضار الشهود إلا بمدة فلم لم يحمله القاضي أدى إلى الإضرار بالعبد ومدة الثلاث
 حسن لدفع الضرر وإبلاغاً للمذكر كما اشترطت في الخيار وكذلك لو وكله بنقل امرأته إليه
 فأقامت البيعة أنزولها ثلاثاً أو وكله بقبض دار فأقام ذو اليد البيعة أنه اشتراها من الموكل
 لأنه وكيل بقبض العين والوكيل بقبض العين لا يكون خصماً فيما يدعى على الموكل من شراء
 أو غير ذلك لكنه خصم في قصر يده عنه فتقبل البيعة عليه في هذا الحكم ولو وكله بقبض
 دين له فأقام الغريم البيعة أنه قد أوفاه الطالب قبل ذلك منه في قول أبي حنيفة رحمه الله
 لأن الوكيل بقبض الدين عنده يملك خصومته فيكون خصماً عن الوكيل فيما يدعى عليه
 من وصول الحق إليه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله الوكيل بقبض الدين كالوكيل
 بقبض العين في أنه نائب محض فتقصر وكأنه على ما أمر به فلا يملك الخصومة ولا يكون
 خصماً فيما يدعى على الموكل وقاساه بالرسول فإن الرسول بقبض الدين لا يملك فكذلك
 الوكيل لأن كل واحد منهما لا يلحقه شيء من العهدة وأبو حنيفة رحمه الله يقول الوكيل
 بقبض الدين وكيل بالمبادلة فيكون خصماً كالوكيل بالبيع وبيان ذلك أن الديون تنغي بامثالها
 فكان الموكل وكله بأن يملك المطلوب ما في ذمته بما ستوفي منه بخلاف الوكيل بقبض الدين
 فليس فيه من معنى التمليك شيء ثم قبض الدين من وجه مبادلة من وجه كانه غير حق الموكل
 لأن من الديون ما لا يجوز الاستبدال به فلا اعتبار شبهه بقبض العين قلنا لا تلحقه العهدة في
 المقبوض ولا اعتبار شبهه بالمبادلة فلما يملك الخصومة وليس هذا كالرسول فإن الرسول في
 البيع لا يخاصم بخلاف الوكيل فكذلك في قبض الدين وهذا لأن الرسالة غير الوكالة (ألا ترى)
 أن الله تعالى سمي محمداً صلى الله عليه وسلم رسولاً إلى الخلق بقوله تعالى يا أيها الرسول ونفني عنه
 الوكالة بقوله قل لست عليكم بوكيل وقال الله تعالى وما أنت عليهم بوكيل فظهرت المغايرة
 بينهما والله أعلم

باب الشهادة في الوكالة

(قال رحمه الله) ويجوز من الشهادة في الوكالة ما يجوز في غيرها من حقوق الناس لان الوكالة لا تندري بالشهات ادا وقع فيها النطق أمكن التدارك والتلافى فمكون بمنزلة سائر الحقوق في الحجة والاثبات أو دونه ولا تنفس باختلاف الشاهدين في الوقت والمكان لانها كلام يناد ويكرر ويكون الثاني عين الاول فاختلاف الشاهدين فيه في المكان والزمان لا يكون في الشهود به وان شهدا على الوكالة وزاداه كان حظه عنهما جازت شهادتهما على الوكالة ولم تجز شهادة احدهما على المنزل عندنا وقال زعفر رحمه الله لا يقضى بهذه الشهادة بالوكالة في الحال لان أحد الشاهدين يزعم انه ليس بوكيل في الحال فكيف يقضى بالوكالة بهذه الحجة ولكنا نقول المنزل يكون اخراجا للوكيل من الوكالة ولا يفتني به أنه لم يكن وكلا قد اتفق الشاهدان على الوكالة وبعد ثبوتها تكون باقية الى ان يظهر المنزل فانما يقضى القاضي ببقاء الوكالة لان دليل العمل لم يظهر بشهادة الواحد وان شهد احدهما انه وكله بغيره فلا في دارسها ما شهد الآخر انه وكله بالخصومة فيها وفي شيء آخر جازت الشهادة في الدار التي اجتمعا عليها لان الوكالة تقبل التخصيص ما به أباه وقد ينيب الغير من نفسه في شيء دون شيء فقاما اتفق عليه الشاهدان تثبت الوكالة وفما تردد به احدهما لم تثبت وهو قدس بالو شهد أحدهما في الطلاق أنه طلق زينب وشهد الآخر أنه طلقها وعمره مطلق زينب خاصة لا نفق شاهدين عليها فكذلك هنا وان شهد له شاهدين بالوكالة والوكيل لا يدري انه وكله ولم وكله غير أنه قال اخبرني الشهود أنه وكلني بذلك فاما اطرافها فهو جائز لان تخبر لشاهدين بثبت العلم للقاضي بالوكالة حتى يقضي بها فكذلك يثبت العلم للوكيل حتى يطلبها بل أولى لان دعوى الوكيل غير ملزمة وقضاء القاضي ملزم وهو نظير الوارث اذا تخبره الشاهدان بحق لمورثه على فلان جاز له أن يدعي ذلك نيابة له وان شهدا على وكلته في شيء مرفوع والوكيل يجهل الوكالة ويقول لم وكلني فان كان الوكيل هو الطالب فليس له ان يأخذ بتلك الوكالة لانه أكذب شهوده حين جعله الوكالة واكذب المدعي شهوده يبطل شهادتهم له بخلاف الاول فانه هناك ما أكذب شهوده بقوله لأخرى أو وكلني أم لا ولكنه احتاط لنفسه وبين انه ليس عنده علم اليقين بوكاله وانما يتمد خبر الشاهدين اياه بذلك وذلك يوجب العلم من حيث الظاهر فان كان الوكيل هو المطلوب فان شهدا به قبل الرأيه لزمته الوكالة لان

توكيل المطلوب بعد قبول الوكالة مجبر على جواب الخصم دفعا للضرر عن الطالب فاما لو لم
نجبره على ذلك وقد غاب المطلوب تضرر المدعي بتعذر اثبات حقه عليه فانما شهدا عليه بما
هو ملزم اياه فقبلت الشهادة وان يشهد على قبوله وله ان يقبل وله ان يرد لان الثابت من
التوكيل بالينة كالثابت بالمائة ولو جاز توكيل المطلوب اياه كان هو بالخيار ان شاء رد لان
احدا لا يقدر على ان يلزم غيره شيئا بدون رضاه فكذلك هنا ولو لم نجبره على الجواب هنا
لا يلحق المدعي ضرر من جهة الوكيل وانما يلحقه الضرر بترك النظر لنفسه فلما بعد القبول
ولو لم نجبره على الجواب تضرر الطالب بمعنى من جهة الوكيل لانه انما ترك الطالب اعتمادا
على قبول الوكيل الوكالة وتجاوز شهادة الذميين على توكيل المسلم مسلما او ذميا بتجسس دينه
من مسلم او ذمي لان في هذه الينة معنى الاثام على المسلم فان الوكالة متى ثبتت استفاد المطلوب
البراءة من حقه بدفع الدين الى الوكيل وكان المقبوض امانة في يد الوكيل اذ اهلك ضاع حق
المسلم وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة في الزام شيء على المسلم وان كان الطالب ذميا والوكيل
مسلم والمطلوب ذميا جازت شهادتهما لان الاثام في هذه الشهادة على الذمي فانها تلزم
المطلوب دفع المال وهو ذمي ويبرأ بهذا الدفع عن حق الطالب وهو ذمي وشهادة أهل الذمة
حجة على الذمي وان كان المطلوب مسلما فان كان منكرا للوكالة لم تجز شهادتهما لان فيها
الزام قضاء الدين على المسلم المطلوب فيجبر على دفع المال الى الوكيل متى ثبتت الوكالة وشهادة
أهل الذمة لا تصلح للاثام على المسلم فان كان المطلوب مقرا بالدين والوكالة جازت شهادتهم
لان معنى الاثام فيها على الطالب فاما الاثام على الطالب فقد ثبت باقراره بالدين والوكالة
(الآثرى) أن هذه الينة وان لم نعم كان هو مجبرا على دفع المال الى الوكيل وانما تثبت بهذه
الينة براءته عن حق الطالب بالدفع الى الوكيل والطالب ذمي واذا كان المطلوب غائبا فادعى
الطالب في داره دعوى وشاهاا المطلوب فشهدا بتا المطلوب أنه قد وكل هذا لوكل بخصوصته
في هذه الدار والوكيل يجمع ذلك فهو باطل لانهما شهدان لأيهما فانبأ ثبتت بشهادتهما
ثابا عن أيهما لخصام الطالب ويقم الينة حجة نسمع بمقره مدع ايهما وشهادة لولد
لا تقبل لايه قال وكذلك لو كان الطالب يجمع الوكالة لان الوكيل ان كان جاحدا للوكالة
فليس هان مدعيها وبدون الدعوى لا تقبل الشهادة على الوكالة وان يكن الوكيل مدعيا
لوكالة فالطالب لا يكون مجبرا على الدعوى وان كان هذا الرجل وكلاهما لا يجبر على الدعوى

عند حضرة المطلوب مع ان الابنين نصبا نائبيا عن أبيهما ليثبتا حجة الدفع لابيها على
 الطالب ولو أن رجلا كان له على رجل مال فقبض الطالب ودفع المطلوب المال الى رجل
 ادعى انه وكيل الطالب في قبضه فقبضه ثم قدم الطالب فجحد ذلك فشهد للمطلوب ابنا
 الطالب بالوكالة جازت الشهادة لانهما يشهدان على أبيهما فان هذه الشهادة لو اندمت كان
 للطالب أن يرجع في حقه على المطلوب اذا حلف أنه لم يوكل الوكيل وعند قبول هذه الشهادة
 يبطل حقه في الرجوع على المطلوب ويستفيد المطلوب البراءة بما دفع الى الوكيل فظهر أنها
 يشهدان على أبيهما وشهادة الواحد على والده مقبولة ولو وكل رجل رجلا قبض دين له
 على رجل وغاب فشهد على ذلك ابنا الطالب والمطلوب يجمع الوكالة لم تجز الشهادة لانهما
 يتصبان نائبيا عن أبيهما لطالب المطلوب بالدين ويستوفيه فيثبت به حق أبيهما فكما شاهد بين
 له وان أقر بها المطلوب وادعاهما أحدهما جازت لان المطلوب باقراره بالوكالة صار مجبرا
 على دفع المال الى الوكيل مدون هذه الشهادة فذه الشهادة تقوم على الطالب في إثبات البراءة
 للمطلوب عن حقه بالدفع الى الوكيل وشهادة الابن على أبيهما مقبولة وان كان في يده
 فشهد ابنا الطالب أن أباهما وكل هذا بالخصومة فيها وجحد ذلك المطلوب أو أقر لم تجز
 الشهادة أما اذا جحد فلما ي بناء في الفصل الاول وأما اذا أقر به فلا نه بهذا الاقرار لم يصح
 مجبرا على الدفع الى الوكيل ولا على جوابه ان خاصه (ألا ترى) أن الينة لو لم تقم هنا لم
 يكن الوكيل مجبرا بشهادتهما على شيء ون أقر وكالته فأما يصير مجبرا بشهادتهما وهو بذلك
 يصير نائبيا لابيها ملزما على الغير فلا تقبل شهادتهما فيه (وأصل هذه المسئلة) أن من جاء
 الى المدبون وقال أنا وكيل صاحب الدين في قبض الدين منك فصدقه فانه مجبر على دفع
 المال اليه ولو جاء الى المدوع وقال أنا وكيل صاحب الوديعة في قبض الوديعة منك فصدقه
 فانه لا يجبر على الدفع اليه لان المدبون انما يقضى الدين بملك نفسه فهو بالتصديق يثبت له حق
 القبض في ملكه واقراره في ملك نفسه ملزم فاما في الوديعة فهو بالتصديق يتر بحق القبض
 له في ملك الغير وقوله ليس ملزم في حق الغير وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله أن المدوع
 اذا صدق مدعي الوكالة فيها يجبر على دفعها الى الوكيل لان باقرار الوكيل يكون أولى
 بامساكها منه واليه حقه فاقراره بها لغيره يكون ملزما ولانه يقر أنه يصير ضامنا بالامتناع من
 الدفع الى الوكيل بمد طلبة واقراره بسبب الضمان على نفسه مثبت اياه ولا يثبت ذلك الضمان

الا بقبول الوكالة فاجبر على الدفع اليه ولو كان مسلم في يده دارا دعى ذى فيها دعوى ووكل
 وكلا بشهادة أهل الذمة لم تجز شهادتهم على الوكالة سواء أقر المسلم بالوكالة أو أنكرها أما إذا
 أنكرها فلان في هذه الشهادة التزام الجواب على المسلم عند دعوى الوكيل وأما إذا أقر بها
 فلان إقراره بالوكالة لا يلزمه الجواب هنالما يتأني أن إقراره لحق النير فانه يلزمه ذلك بشهادة
 الشهود وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة على المسلم وإن كان ذلك في دين وهو مقر به
 وبالوكالة أجبرته على دفعه الى الوكيل لانه ليس في هذه الشهادة التزام شيء على المسلم وصار
 مجبرا بإقراره على دفع الدين الى الوكيل قال وليس هذا كالوكالة بالخصومة يريد به أن بإقرار
 المطلوب يكون هذا وكيل الطالب بالخصومة ولا يلزمه الجواب لأن إقراره يتناول حق النير
 فهو بمنزلة إقراره بالوكالة بقبض الدين بخلاف إقراره بالوكالة بقبض الدين وإذا شهد الشاهدان
 فشهد أحدهما أن فلانا وكل فلانا بقبض الدين الذي على فلان وشهد الآخر أنه أمره بأخذه
 منه أو أرسله ليأخذه فان كان المطلوب قرا بالدين فله أن يأخذه لأن الشاهدین اتفقا على ثبوت
 حق القبض له فان الرسول والمأمور به له حق القبض عند إقرار المطلوب بالدين كالوكيل
 وإن جحد المطلوب الدين لم يكن هذا خصما له أما عندهما فظاهر فان الوكيل بقبض الدين
 لا يملك الخصومة عندهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله أيضا وأما على ظاهر
 الرواية فالوكيل يملك الخصومة دون الرسول والمأمور بالقبض كالرسول فاعلم الشاهد له لحق
 الخصومة واحد وبشهادة الواحد لا يثبت شيء وإن شهدا جميعا أنه وكله بقبضه فيثبت يكون
 خصما في إثبات الدين إذا جحد المطلوب ذلك باتفاق الشاهدين على ما ثبت له حق الخصومة
 عند أبي حنيفة رحمه الله ولو وكله بتقاضى دين له بشهود ثم غاب فشهد ابنان للطالب أن أباهما
 قد عزله عن الوكالة ودعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما لانهما يشهدان على أبيهما
 للمطلوب فان الزل إذا ثبت لم يكن المطلوب مجبرا على الدفع الى الوكيل وشهادتهما على أبيهما
 مقبولة وإن لم ندع شهادتهما أجبر على دفع المال الى الوكيل لأن الوكالة ظاهرة بغيره
 الزل إقرار بقبول حق القبض له في ماله وذلك صحيح (وبهذه المسئلة) يتبين أن الوكيل
 بالتقاضى له أن يقبض كالوكيل بالخصومة بخلاف ما ظنه بعض أصحابنا رحمهم الله حيث
 جعلوا الوكيل بالتقاضى حجة لفر رحمه الله في الخلافية وتكفوا للفرق بينهما وكذلك
 شهادة الاجنبيين في هذا فان جاء الطالب بمد دفع المال فقال قد كنت أخرجه من الوكالة

فأنا أضمن المطلوب لأن دفعه اليه بإقراره فإن كان الشاهد على العزل أمين الطالب لم يكن له أن يضمن المطلوب شيئا لأن شهادتهما الآن لا بينهما على المطلوب فإن أصل الوكالة ثابت وذلك يوجب براءة المطلوب بالدفع الى الوكيل ما لم يثبت العزل فلهذا لا تقبل الشهادة وإن كان الشاهدان على العزل أجنبيين فقد ثبت العزل بشهادتهما وكان للطالب أن يرجع به اليه على المطلوب اذا شهدا أن الوكيل علم بالعزل وإن شهد الاثنان قبيل قدوم أيهما أن أحدهما قد أخرج هذا من الوكالة ووكّل هذا الآخر قبض المال وإن أقر المطلوب بذلك دفعه الى الآخر لا قراره بثبوت حق القبض له في ملكه لا بشهادة الاثنين بالوكالة له وإن جعد دفعه الى الاول لأن كلاته نابتة ولم يثبت العزل بشهادتهما حين أنكره المطلوب فكان مجبرا على دفع المال اليه فإن كان الطالب ذميا نشهد مسلمان أنه وكل هذا المسلم قبض دينه على هذا والمطلوب مقر وشهد الذميان أنه عزله عن الوكالة ووكّل هذا الآخر لم يجوز على الوكيل الاول لأن حق القبض ثابت له بظهور وكلاته وهو مسلم فشهادة الذميين عليه باضال حقه لا تكون مقبولة ولو كان الوكيل الاول ذميا جازت عليه لأن شهادة أهل الذمة في ابطال حقه حجة عليه واذا شهد ابنا الوكيل أن الطالب أخرج أحدهما عن الوكالة ووكّل هذا الآخر قبض المال فهو جائز لانهما يشهدان على أيهما في ابطال حق القبض الثابت له ويشهدان الآخر بثبوت حق القبض له وليس بينه وبينهما سبب التهمة ولو كان الشاهدان اثنين الوكيل لم يجوز شهادتهما على الوكالة لانيهما يشهدان بثبوت حق القبض له ويجوز على اخراج الاول لانهما يشهدان عليه بالعزل وباطال حقه في القبض واذا شهدا أنه جعله كليا في الخصومة وفي الدين الذي على فلان وشهد الآخر أنه وكله قبضه قبلت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله في الخصومة والقبض جميعا وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تقبل في القبض اذا أقر المطلوب بالدين ولا تقبل في الخصومة اذا جعد المطلوب الدين وفي قول زفر رحمه الله لا تقبل في واحد منهما وهذا بناء على ما سبق أن الوكيل بالخصومة يملك القبض عندنا والوكيل بالقبض يملك الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله فقد اتفق الشاهدان على الحكمين معنى ونما اختلافنا في العبرة وذلك لا يمنع قبول الشهادة كما شهد أحدهما بالتخلي والآخر بالهبة وعندهما الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة فقد اتفق الشاهدان على ثبوت حق القبض له فما الشاهد بحق الخصومة لأحدهما فيثبت فيما اتفقا عليه دون ما انفرد به أحدهما وعند زفر رحمه الله الوكيل

بالخصومة لا يملك القبض والوكيل بالقبض لا يملك الخصومة والشاهد أثبت أحد الامرين
 ولا تتم الحجة بشهادة الواحد وان شهد أحدهما انه وكله يبيع هذا البعد وشهد الآخرا انه
 وكله بالبيع وقال لا تبع حتى تستأمرني فباع الوكيل البعد فهو جائز في القياس ولول الآخر
 حتى تستأمرني باطل لانها اتفاقا على الوكالة بالبيع وانفرد أحدهما بزيادة لفظ وهو قوله
 لا تبع حتى تستأمرني فكان قياس ما لو شهد أحدهما بالزول وقد بينا هناك انه يثبت ما اتفقا
 عليه من الوكالة ولا يثبت ما انفرد به أحدهما وهو الزول فهذا مثله فقد أشار الى القياس
 ولم يذكر الاستحسان وقيل جواب الاستحسان انه لا يفتى بشيء لانه في قوله لا تبع حتى
 تستأمرني يفسد الوكالة فانما شهد أحدهما بوكالة مطلقة والآخري بوكالة مقيدة والمقيد غير المطلق
 فلم يثبت واحد منهما بخلاف الزول فانه رفع للوكالة لا يفسد لها ولو قال احد الشاهدين وكل
 هذا بالبيع وقال الآخر وكل هذا وهذا لم يكن لهما ولا لاحدهما ان يبيع لان الشاهد
 بوكالة الثاني وحده ولا تثبت وكالته بشهادة الواحد وان شاهد بثبوت حتى انفرد للأول
 بالبيع وحده وهو الذي شهد وكالته خاصة فان الآخر شهد بوكالة الاثنين وليس لأحد
 الوكيلين ان ينفرد بالبيع بهذا لم يكن لاحدهما ان يبيع فان قيل اذا اجتمعا على البيع كان
 يذبح فينفذ لا يفتى فيمنع من عقوده عند مباشرتهما ولا اعتبار بمباشرة الثاني لانه ليس
 بوكيل من جهة صاحب البعد فان الشاهد بوكالة واحد وليس بوكيل من جهة الوكيل الاول
 فستعد اعتبار مباشرته لعقوده بهذا البيع وكذلك هذا في قبض الدين ولو كان هذا في الوكالة
 بالخصومة ان الذي اجتمعا عليه هو الخصم لانها اتفاقا على ثبوت حق انفرد له في الخصومة
 قال أحد الوكيلين في ظاهره ينفرد بها ولكن اذا قضى له لا يملك القبض لان أحد الوكيلين
 لا ينفرد بالقبض فليس على ثبوت حق انفرد له بالقبض لأشاهد واحد فهذا لا يقبضه وان
 شهد أحدهما قال أنت وكيلى يبيع هذا الدين وشهد الآخر انه قال أنت حسيبي في
 قبضه كان جائزا لان كل واحد من اللفظين عبارة عن الوكالة فان الحسيب نافذ الامر وذلك
 يكون بالوكالة وانما اختلف في عبارة ذلك لا يمنع قبول الشهادة وكذلك لو شهدا هكذا في
 الخصومة وقبض الدين وان قال أحدهما انه قال أنت وكيلى وقال الآخر انه قال أنت وصي
 لا تميل هذه الشهادة لان الوصية تكون بعد الموت وحكمها مخالف لحكم الوكالة فلم يبق
 شهادة الشاهدين على شيء واحدا لان شهدا قال أنت وصي في حياتي فالوصية في الحياة

تكون وكالة لانه أتابه في التصرف حال قيام ولايته وذلك انما يكون بالوكالة وانما الاختلاف بين الشاهدين هنا في العبارة وذلك لا يمنع قبول الشهادة وان شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي الكوفة وشهد الآخر أنه وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي البصرة فهو جائز وهو وكيل بالخصومة لان المطلوب قضاء القاضي لا عين القاضي والقضية القضية لا تختلف بل تكون بصفة واحدة في أي مكان كان قاضيا فقد اتفق الشاهدان على ما هو المفصود وهو الوكالة (الآ ترى) أنه لو وكله بالخصومة عند القاضي فعزل أو مات فاستقضى غيره كان له أن يخاصم عنده وكذلك لو تحول الخصم الى بلدة أخرى كان للوكيل أن يخاصم عند قاضيه وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أنه جعله وكيلاً بالخصومة الى فلان الفقيه وقال الآخر الى فلان الآخر فهذا باطل لان الفقيه انما يصير حاكماً براضيهما وكل واحد منهما يشهد برضا الموكل بمحكمة إنسان على حدة فلم يثبت واحد من الأمرين وهذا لان حكم الحكم بمنزلة الصلح لانه يعتمد تراضى الخصمين وذلك ليس بمعلوم في نفسه بل يتفاوت بتفاوت عدل الحكم وميله الى أحدهما ورضاه بالتحكيم الى انسان لا يكون رضا بالحكم الى غيره وكذلك ان سمي احدهما القاضي والآخر الفقيه لان الشاهد على التوكيل بالخصومة الى فلان الفقيه لا يملك التحكيم ففرقنا اختلاف المشهود به وان شهد أحدهما أنه وكله بطلاق فلانة وفلانة وقال الآخر فلانة وحدها فهو وكيل في طلاق التي اجتمعا عليها لا اتفاق الشاهدين على ذلك فلما في طلاق الاخرى فالشاهد بالوكالة واحد ولو شهد أحدهما أنه وكله بقبض هذا الدين وشهد الآخر أنه سطره على قبضه فالتسليط على القبض توكيل وانما الاختلاف بين الشاهدين في العبارة وذلك لا يمنع قبول الشهادة وكذلك هذا في كل عقد ولو شهد رجلان على وكالة رجل بالخصومة في دار قاضية القاضي وكلاهما فيهما ثم رجعا لم أضمنهما لانهما بالشهادة على الوكالة لم يتفا على أحد شيئا وانما نصبا عن الموكل نائباً ليطالب بحقه والشاهد عند الرجوع انما بضمن ما أتلف بشهادته ثم رجوعهما غير مقبول في حق الوكيل فيضمن القاضي وكالته على حالهما واذا ادعى الوكيل دعوى في دار في يدى رجل لموكله فانكر ذو اليد الوكالة والدعوى فشهد ابنا ذى اليد على الوكالة بالخصومة فهو جائز لانهما يشهدان على أبيهما فانهم يلزمانه الجواب عند دعوى الوكيل واذا شهدا رجلين على شهادتهما ثم اردت الاصليان ثم أسلما لم تجز شهادة الآخرين على شهادتهما لان شهادتهما عند الآخرين تبطل بارتدادهما بمنزلة شهادتهما عند القاضي

فإنهما لو شهدا عند القاضي ثم ارتدا قبل القضاء بطلت شهادتهما كذلك إذا شهدا عند الفرعين والحاصل أن بردهما لا يبطل أصل شهادتهما وإنما يبطل أداؤهما لأن سبب أصل الشهادة ما بينهما وذلك لا يندم بالردة ولأن اقتران الردة بالتعمل لا يمنع صحة تحمل الشهادة فاعتراضهما لا يمنع البقاء بطريق الأولى فلما اقتران الردة بالأداء فيمنع صحة الأداء فاعتراضهما بعد الأداء قبل حصول المقصود به يكون مبطلا للأداء وإنما يجوز للفرعين أن يشهدا بأداء الاصلين عندهما وقد بطل ذلك بردهما وإن شهد الاصليان بأفهما بعد ما أسلما جازت شهادتهما البقاء أصل الشهادة لهما بعد الردة وكذلك لو شهد على شهادتهما رجلان ثم فسقا لم يجزأ دأؤهما لأن أداءهما عند الفرعين بمنزلة أدائهما عند القاضي وفسق الشاهدين عند الأداء يمنع القاضي من العمل بشهادتهما فكذلك فسقهما هنا يمنع الفرعين من أن يشهدا على شهادتهما ولكن إنما يبطل بنفسهما أدأؤهما لا أصل شهادتهما حتى إذا تابوا واصلحا ثم شهدا بذلك جاز وكذلك لو شهدا على شهادتهما بعد التوبة ذلك الشاهدان أو غيرهما جاز فإن شهد الفرعان على شهادة الفاسقين عند القاضي فردهما لهمة الأولين لم يقبلها أبدا من الأولين ولا ممن يشهد على شهادتهما لأن الفرعين نقلا شهادة الاصلين الى القاضي فكأنهما حضرا بأنفسهما وشهدا والقاسق إذا شهد فرد القاضي شهادته تأبد ذلك الرد ولأن الفسق لا يعدم الأهلية للشهادة فالردود كان شهادة وقد حكم القاضي بطلانها فلا يصحها بعد ذلك أبدا وإن كان الاصليان عدلين فرد القاضي الشهادة لفسق الفرعين ثم حضر الاصليان وشهدا قبل القاضي شهادتهما لأن القاضي إنما أبطل هنا نقل الفرعين لفسق فيهما وما أبطل المنقول وهو شهادة الاصلين لأن إبطال الفسق المنقول لا يكون إلا بعد ثبوته في مجلسه ولم يثبت ذلك إلا بنقل القاسق بخلاف الأول فإن النقل هناك قد ثبت بمدالة الفرعين وإنما يبطل القاضي المنقول وهو شهادة الاصلين فلا يقبلها بعد ذلك وكذلك أن شهد شاهدان على شهادة عبدین أو كافرين على مسلم فرد القاضي ذلك ثم عتق العبد أن أو أسلم الكافر أن فشهدا بذلك جاز لأنهما لو شهدا عند القاضي بأنفسهما فرد القاضي شهادتهما ثم أعادا بعد العتق والإسلام قبل ذلك منهما لما إن الردود لم يكن شهادة فإن العبد ليس من أهل الشهادة وكذلك الكافر ليس من أهل الشهادة على المسلم فلم يحكم القاضي بطلان ما هو شهادة هنا فله أن يقبلها بعد ذلك بخلاف الفاسقين فإذا ثبت هذا الحكم عند ادائهما فكذلك عند أداء الفرعين ولا تجوز شهادة أهل الحرب بمضهم على

بعض في دار الحرب لان حال الحرق في دار الحرب كحل الارقاء أو دون ذلك لانه لا يملك دفع ملك النير عن نفسه بالاستيلاء فلا شهادة لهم ولا يجوز لقاضي المسلمين أن يعمل بذلك ان كتب به اليه ملكهم اما لانه ليس بحجة أو لان ملكهم بمنزلة الواحد منهم فلا يكون كتابه حجة عند القاضي انما الحجة كتاب القاضي الى القاضي وملكهم ليس بقاض في حق قاضي المسلمين ولا في دار الاسلام فلهذا لا يلتفت الى كتابه والله أعلم

باب كتاب القاضي الى القاضي في الوكالة

(قال رحمه الله) واذا وكل الرجل بالخصومة في دار له يقبضها والدار في مصر سوى مصر الذي هو فيه فأراد أن يأخذ كتاب القاضي بالوكالة فذلك جائز لان الوكالة تثبت مع الشهادة فيجوز فيها كتاب القاضي الى القاضي والقياس يأبى كون كتاب القاضي الى القاضي حجة لان القاضي الكاتب لا ولاية له على الخصم الذي هو في غير بلده وكتابه لا يكون حجة عليه ولان الخط يشبه الخط والغام يشبه الغام والكتاب قد يفتمل ولكننا تركنا القياس لحديث على رضي الله عنه وكرم الله وجهه فان فيه كتاب القاضي الى القاضي ولان بالس حجة ماسة الى ذلك لانه قد يتنذر عليه الجمع بين الخصم وبين شهوده في مجلس القضاء وربما لا يعرف عدالة شهوده في مصر الذي فيه الخصم لو شهد على شهادتهم قيل كتاب القاضي الى القاضي لينقل شهوده كتابه الى مجلس قاضي البلد الذي فيه الخصم ويثبت عدالتهم في كتابه فلاجل الحاجة جوزنا ذلك بشرط ان يحاط فيه ثم بين صفة الكتاب فقال ينبغي للقاضي ان يسأله البيعة انه فلان بن فلان الفلاني بيمينه وهذا اذا لم يعرفه القاضي باسمه ونسبه فان كان ذلك معلوما له فعمل القاضي فيه أبلغ من البيعة فلا يسأله البيعة على ذلك ولكن يذكر في كتابه وقد أثبتته معرفة واذا كان لا يعرف اسمه ويشتهر فلا بد من أن يسأله البيعة على ذلك لانه يحتاج في كتابه الى أن يعرفه عند القاضي المكتوب اليه وتعريف الغائب انما يكون بالاسم والنسب فلم يثبت ذلك عنده لا يمكنه ان يعرفه في كتابه واذا أثبت ذلك الشهود عنده وزكوا كتب له وسماه وينسبه الى أبيه وقيسته قالوا ونظام الترميز ان يذكر اسم أبيه واسم جده وان ذكر قبيلته مع ذلك فهو أبلغ وان ترك ذلك لم يضره وبذكر في كتابه انه قد أقام عنده البيعة بذلك وزكوا شهوده في السر والملاينة وان شاء سمي الشهود وان شاء

ترك ذكرهم وقال اعرف وجهه واسمه ونسبه لان تعريفه عند القاضي المكتوب اليه كتاب القاضي لا شهوده عند القاضي الكتاب فيجوز ان يترك ذكرهم ثم يكتب وذكر ان دارا في البصرة في بنى فلان ويذكر حدودها له وانه قد وكل في الخصومة فيها وقبضها فلانا بن فلان فان كان الوكيل حاضرا عند الكاتب جلاه مع ذلك في الكتاب ليكون ألغ وان ترك ذلك لم يضره ثم يختم الكتاب ليؤمن بالنظم من التنثير والزيادة والتقصا فيه ويشهد على ختمه شاهدين واذا قدم الوكيل كتابه سأل القاضي البينة على الكتاب والغائم وما فيه لانه يوم ان هذا كتاب القاضي اليه وهو لا يعرف حقيقة ذلك وما غاب عن القاضي علمه فطريق اثباته عنده شهادة شاهدين وعلم الشاهدين بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله (وهي مسئلة أدب القاضي) فان شهدوا بذلك فزكوا سأل الوكيل البينة أنه فلان بن فلان بيمينه وهذا اذا كان المكتوب اليه لا يعرف الوكيل باسمه ونسبه فاذا كان يعرفه فلا حاجة الى اقامة البينة عليه وان كان لا يعرفه يقول للوكيل قد علمت هذا الكتاب ان الوكيل فلان بن فلان ولكن لا ادري انك ذلك الرجل أم لا فيحتاج الى اقامة البينة على اسمه ونسبه لهذا فاذا أقام البينة وزكوا ادعى بحجة صاحبه في الدار لانه قائم مقام الموكل ولو حضر الموكل بنفسه طالبه بالحجة على ما يدعى من الحق في الدار فكذلك اذا حضر وكيله وان سأل القاضي الوكيل البينة ان فلان بن فلان بيمينه قبل ان يسأله البينة على الكتاب فذلك صواب وأحسن لانه لا بد في اقامة البينة على الكتاب والغائم من مدعيه والمدعى من ذكره لانه وكيل وأنا عرفت عنده بالاسم والنسب فيقيم البينة أولا على اسمه ونسبه حتى اذا ثبت انه فلان بن فلان سمع دعواه في كتاب القاضي وختمه فهذا الترتيب أحسن والاول جائز أيضا لانه ليس في أحدهما بدون صاحبه الزام شيء على الخصم فأيهما كانت البداءة جاز ولا ينبغي للقاضي أن يفتح كتاب القاضي الا والخصم معه لانه مندوب الى أن يصون نفسه عن أسباب التهمة ولو فتح الكتاب بدون حضور الخصم ربما يتهمه الخصم بتنثير شيء منه واذا قبض الوكيل الدار لم يكن له أن يؤجرها ولا يرهنها ولا يسكنها أحدا لانه اما وكل بالخصومة فيها وقبضها وهذه التصرفات وراء ذلك فهو فيها كاجني آخر وان ادعى رجل فيها دعوى فهو خصم فيها لانه وكله بالخصومة فيها لم يسم في الوكالة أحدا بيمينه فان كان سعى في الوكالة انسانا لم يكن له أن يخصم غيره لان التخصيص في الوكالة

صحيح اذا كان مقيدا وهذا مقيد اما لان الموكل رضي بكونه نائبا عنه في الاثبات له على فلان دون الاثبات عليه لغيره أو لان الناس يفاوتون في الخصومة فقد يفتقر الوكيل على دفع خصومة انسان ولا يقدر على دفع خصومة غيره لكثرة هدايته في وجوه الحيل والقاضي في التوكيل لنفسه بمنزلة غيره من الرعايا لانه مالك للتصرف في حقوق نفسه فله أن يوكل غيره بذلك ولا يجوز قصاؤه بين وكيله وبين خصمه لان قضاءه لو كيله بمنزلة قضاؤه لنفسه وهو في حق نفسه لا يكون قاضيا لان القضاء فوق ولاية الشهادة واذا كان المرء في حق نفسه لا يكون شاهدا فكذلك لا يكون قاضيا وكذلك كل من لا تجوز شهادته لمن أبيه أو أمه أو زوجته أو ابنه لا يجوز قضاؤه له ولا لو كيله وكل من جازت شهادته له جاز قضاؤه لان أقرب الاسباب الى القضاء الشهادة فان القضاء يكون بالشهادة والشهادة تصح بالقضاء فاذا جمل في حكم الشهادة من سببا بمنزلة نفسه فكذلك في حكم القضاء ولو أن رجلا وصى بثلث ماله للقاضي وأوصى الى رجل آخر لم يميز قضاء القاضي لذلك الميت بشيء من الاشياء لان له نصيبا فيما يقضى به للميت من المال فكان قاضيا لنفسه من وجه فكما لا يقضى عنده دعوى الوصي فكذلك عند دعوى الوكيل للوصي وكذلك ان كان القاضي أحد ورثة الميت ولم يوص له بشيء لانه قاض لنفسه من وجه وكذلك ان كان للوصي له أو الوارث ابن القاضي أو امرأته لانه بمنزلة نفسه (ألا ترى) أنه لا يصلح للشهادة فيما يدعى للميت من المال فكذلك لا يصلح للقضاء وكذلك ان كان للقاضي على الميت دين لانه بهذا القضاء يمدح على حقه فانه اذا اثبت بقضائه تركه الميت استبداد استيفائه بدينه فكان قاضيا لنفسه من هذا الوجه ولو اختصم رجلان في شيء فوكل أحدهما ابن القاضي أو عبده أو مكاتبه لم يميز قضاء القاضي للوكيل على خصمه لان حق القبض قضاؤه يثبت للوكيل فاذا كان عبده أو ابنه كان بمنزلة القضاء له ولو قضى للخصم على الوكيل جاز بمنزلة قضاؤه على ابنه أو عبده اذ لا تهمه في قضاؤه على ابنه وانما التهمة في قضاؤه له (ألا ترى) ان شهادته على ابنه مقبولة بخلاف شهادته له واذا وكل رجلا بالخصومة ثم ولى الوكيل القضاء لم يميز قصاؤه في ذلك لانه فيما يدعيه لنفسه لا يكون قاضيا فكذلك فيما هو وكيل فيه لان حق القبض يثبت له فلو أراد أن يجعل مكانه وكيفا آخر لم يميز أيضا لان الموكل ماضي بتوكيل غيره ولكنه لو عزل عن القضاء كانت وكالته على حالها لان نفاذ القضاء لا ينافي الوكالة وان كان يمنعه من القضاء بها كالا ينافي أصل حقوقه وان كان هو ممنوعا من

القضاء بها (الأنرى) انه لو وكل وهو قاض كان التوكيل صحيحا وكان وكيلها حتى اذا عزل كان
 وكيلها فاذا كان ائتمرا القضاء بالوكالة لا يمنع نبوتها فطرياته لا برضاها وكان بطريق الأولى
 وكذلك لو وكل رجل القاضى يبيع أو شراء أو قبض جاز ذلك لانه يملك البيع والشراء
 لنفسه فكذلك للخير وكذلك لو وكل القاضى بالخصومة فهو على وكالته اذا عزل عن القضاء
 وان قال له الموكل ما صنعت من شئ فهو جائز فوكل القاضى وكيله بخاصم اليه بذلك فالتوكيل
 صحيح لان الموكل أجاز صنعه على الموم والتوكيل من صنعه ولكن لا يجوز قضاؤه للوكيل
 لانه اذا كان هو الذى وكله قضاؤه له كقضائه لنفسه من وجه (الأنرى) انه لا يصح ان
 يكون شاهدا فيما يدعيه وكيله وكذلك لو كان هذا وكيل ابنه أو بعض من هو ممن لا يجوز
 شهادته له قال واذا وكل القاضى يبيع عبده وكيله فباعه بخاصم المشتري الوكيل في عيب لم
 يجز قضاء القاضى فيه لموكله لانه بمنزلة قضاؤه لنفسه فان ما يعلق الوكيل من التهمة يرجع به
 على الموكل فيندفع عنه أيضا في الحقيقة انما يندفع عن الموكل وان قضى به على الوكيل جاز
 لان أكثر ما فيه أنه بمنزلة القضاء على نفسه ولا تهمة في ذلك فكذلك على ابنه ومن لا يجوز
 شهادته له ولو وكل القاضى وكيله يبيع لثيابه شيئا ثم خاصم المشتري في عيبه جاز قضاء
 القاضى للوكيل في ذلك لان الوكيل هنا نائب عن اليتيم لا عن القاضى حتى اذا لحقت عهدة
 رجع بها في مال اليتيم فلا يكون القاضى في هذا القضاء دافعا عن نفسه واذا وكل ابن
 القاضى وكيله في خصومة خصاصم الى القاضى ثم مات الموكل لم يجز له أن يقضى للوكيل به
 لانه فيما يقضى به له نصيب فيه وان قضى به قبل موت الموكل جاز لانه لاحق للوارث قبل
 موت المورث في ماله ولكن هذا اذا كان الوارث ممن يجوز شهادة القاضى له ولو وكلت امرأة
 القاضى وكيله بالخصومة ثم بادت منه واقتضت عدتها قضى لوكيلها جاز وكذلك وكيل
 مكاتبه اذا علق المكاتب قبل القضاء والحاصل ان المتبر وقت القضاء لا وقت التوكيل لان
 الالتزام انما يكون بالقضاء فاذا لم يكن عند ذلك سبب يمكن للتهمة كان القضاء نافذا والا
 فلا واذا كان ابن القاضى وصيا ليتيم لم يجز قضاؤه في أمر اليتيم لان فيما يقضى به لليتيم حق
 القبض يثبت للوصى فاذا كان الوصى ابن القاضى كان هذا بمنزلة قضاؤه لابنه من وجهه
 فهذا لا يجوز والله أعلم

باب وكالة وصى اليتيم

(قال رحمه الله) ويجوز لوصى اليتيم أن يوكل في كل ما يجوز له أن يعمل بنفسه من أمور اليتيم وقد بينا الفرق بين الوصى والوكيل مع أنه لا فرق في الحقيقة لأن الوصى مفوض إليه الأمر على المأموم ولو فرض إلى الوكيل بهذه الصيغة بأن قال ما صنعت من شيء فهو جائز كان له أن يوكل غيره وكذلك الوصى فإن بلغ اليتيم قبل أن يصنع الوكيل ذلك لم يجز له أن يفعله لأن حق التصرف للوكيل باعتبار حق التصرف للوصى ويطلع اليتيم عن عقل النزل الوصى حتى لا ينك التصرف فكذلك وكيله ولأن استدامة الوكالة بعد بلوغ اليتيم كانشائها ولو وكله الوصى بعد بلوغ اليتيم لم يجز فكذلك لا تبقى وكالته وإذا وكل اليتيم بشيء من أموره وكيلًا لم يجز إلا بإجازة وصيه كما لو باشر ذلك التصرف بنفسه لا يجوز إلا بإجازة وصيه فإن كان لليتيم وصيان فوكل كل واحد منهما رجلاً على حدة بشيء مما ذكرنا قام وكيل كل واحد منهما مقامه وجاز له ما يجوز له لأن بالتوكيل أقاله مقام نفسه وهو في حق نفسه مستند بالتصرف فيقوم كل واحد من الوكيلين مقام موكله ثم إن الخلاف معروف في أن أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إلا في أشياء معدودة خلافاً لأبي يوسف رحمه الله فكذلك وكيل كل واحد منهما قال وإذا كان الصبي في حجر ذي رحم محرم يعوله وليس بوصى له لم يجز عليه بيع ولا شراء ولا خصومة ولا غير ذلك لأن نفوذ هذه التصرفات يستند الولاية ولا ولاية له على اليتيم فلا ينفذ تصرفه فيما سوى إجارته وقبض الصدقة والهبة له استحساناً أما إجارته فله في القياس لا يجوز لأنها تمقد على منافع نفسه ويلزمه بحكم ذلك التمقد تسليم نفسه ولا ولاية له عليه في ذلك ولكنه استحسن فقال المقصود من هذه الإجارة أن يتلم الصبي ما يكتسب به إذا احتاج إليه وهو منفعة محضة له لو أراد من يعوله أن يعلمه ذلك بنفسه ويستخدمه في ذلك ليتلم جاز ذلك فكذلك له أن يسلمه إلى غيره ليعلمه ذلك من غير عوض يحصل له فإذا أجره لذلك لحصل له عوض بإزاء منافعه فكان إلى الجواز أقرب والزام التسليم بحكم هذا التمقد فيه منفعة لليتيم لأنه يبقى محفوظاً بيد من يحفظه وهو محتاج إلى الحافظ فاذن قبض الهبة والصدقة لا يستدعي الولاية (ألا ترى) أن القبض للصبي وله أن يقبض بنفسه إذا كان يتقل ذلك هو لأنه محض منفعة لا يشوبها

ضرر ولا متبر بالولاية فيه (ألا ترى) أن من يموله يحفظه ويحفظ ماله من ماله فكذلك يحفظ ما يوجب له ولا يتأتى ذلك الا بينة وان أجر عبده أو دابته لم يجز لان الاجارة نوع بيع يعتمد الولاية ولا مقصود فيه سوى أسباب المال فيكون بمنزلة بيع الرقبة قال وإذا وكل وصي الميت وكيلًا في خصومة اليتيم أو بيع أو شراء ثم مات الوصي بطلت الوكالة لان نفوذ تصرف الوكيل باعتبار ولاية الوصي ورأيه وقد انقطع ذلك بموته فتبطل الوكالة أيضا والله أعلم

باب الوكالة بالقيام على الدار وقبض الثمن والبيع

(قال رحمه الله) وإذا وكل وكيلًا بالقيام على داره واجارتها وقبض ثمنها لم يكن له أن يبنى ولا يرم شيئا منها لانه تصرف وراء ما أمر به وانه إنما أمر بحفظ عينها والاعتياض عن منافعها والبناء والترميم ليسا من هذا في شيء بل هو احدات شيء آخر فيها فلا يمكنه بدون أمر صاحبها وكذلك لا يكون وكيلًا في خصومتها لانه مأمور بحفظها كالمودع ولا يكون المودع وكيلًا بالخصومة لمن يدعي في الوديعة حقا فكذلك هذا ولو هدم رجل منها بيتا كان وكيلًا بالخصومة في ذلك بمنزلة المودع وهذا لان المادم استهلك شيئا مما في يده وقد أمر بحفظه وحفظ الشيء بأمنه حال بقائه ولا بد له عند استهلاك العين ولا يتوصل الى ذلك الا بان يخاضع المستهلك ليرتد فكان خصما في ذلك كما يكون خصما للناصب في استرداد العين وكذلك لو أجرها من رجل فجهد ذلك الرجل الاجارة كان خصما له حتى يثبتها عليه لانه هو الذي باشر العقد والاجارة أحد اليمين والمباشر للبيع هو الخصم في إثباته عند الحاجة وكذلك المباشر للاجارة وان وقعت الحاجة الى إثبات تسليم العين اليه كان الخصم له في ذلك أيضا لانه هو الذي يسلمها وكذلك ان سكنها المستأجر وجهد الاجر فانما كان وجوب الاجر بعقد الوكيل وقبض الحق اليه فكان خصما في إثباته لان الاجارة من العقود التي تتعلق بالحقوق فيها بالعائد وليس للوكيل أن يدعي شيئا من هذه الدار لنفسه لانه أقر أنه وكيل فيها وذلك يهدم دعواه فان بين كونه مالكًا للعين وبين كونه وكيلًا فيها منافاة فإقراره بالوكالة يجمله منافضا في دعواه الملك لنفسه وليس لهذا الوكيل أن يوكل بها غيره وكذلك ان وكيل بالبيع ليس له أن يوكل غيره به الاعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى فانه يقول لما ملك

الوكيل التصرف بنفسه بعد الموكل ملك التضييع الى غيره بالوكالة كما في حقوق نفسه ولكننا نقول الموكل وصى برأى الوكيل الاول والناس يتفاوتون في الرأي فلا يكون رضاه برأيه فيما يحتاج فيه الى الرأي رضاه برأى غيره وكان هو في وكيل الغير به مباشر غير ما أمره به الموكل ومتصرفا على خلاف ما رضى به فلا يجوز الا أن يبيع الوكيل الثاني بمحض من الوكيل الاول حينئذ يجوز عندنا استحسانا وعند زفر رحمه الله لا يجوز كما لو باعه في حال غيبته وهذا لان حقوق المقدناتم تملق بالمقدم والموكل انما رضى بان تملق الحقوق بالوكيل الاول دون الثاني ولو جاز بيع الثاني بمحض من الأول تملقت الحقوق به دون الأول ولكنا نقول مقصود الموكل من هذا أن يكون تمام المقد برأى الوكيل الاول وان كان هو حاضرا فتمام المقد برأيه فكان مقصوده حاصل بخلاف ما اذا كان غائبا والدليل عليه أنه اذا كان حاضرا يصير كأنه هو المباشر للمقد (ألا ترى) ان الاب اذا زوج ابنته البالغة بشهادة رجل واحد بمحضرتها يحمل كأنها هي التي باشرت المقد حتى يصلح الاب ان يكون شاهدا ولا معتبر بالمقد فانه لو باعه غيره فأجاز الوكيل جاز لان تمام المقد برأيه وان كانت حقوق المقد تملق بالمباشر عند الاجازة فكذلك اذا باع بمحض منه ولو كانا وكيلين في اجارة أو بيع فعمل ذلك أحدهما دون الآخر لم يجز لان الموكل رضى برأيهما ورأى أحدهما لا يكون برأيهما وهذا بخلاف الوكيلين بالخصومة لان هناك يتعذر اجتماعهما على الخصومة فيكون الموكل راضيا بخصومة كل واحد منهما على الاتفراد وهنا اجتماعهما في المقد يتيسر وهذا عقد يحتاج فيه الى الرأي والتدبير فلا يفرد به أحدهما اذا رضى الموكل برأيهما وكذلك الرمة والبناء في هذا ولو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو من ابن له صغير لم يجز وان صرح الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر المقد من الجانبين يؤدي الى تضاد الاحكام فانه يكون مستردا مستقضا قابضا مسلما مخصصا في السبب ومخصصا وفيه من التضاد ما لا يخفى ولو باعه له من ابن له كبير أو امرأته أو واحد ممن لا يجوز شهادته لم يجز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله بمطلق الوكالة أيضا ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله الا من عبده ومكاتبه هكذا أطلق الجواب في كتاب البيوع والوكالة وفي المضاربة يقول يبيعه من هؤلاء بمثل القيمة يجوز وانما الخلاف في البيوع بالنين اللين فن اصحابنا رحمهم الله من يقول من يقيس هناك يقيس في الوكالة أيضا ومنهم من فرق بين الوكيلين والمضارب ثم وجه قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله

انه ليس للوكيل فيما يشتري هؤلاء ملك ولا حق ملك فيهم منهم كيهم من اجنى آخر
بمخلاف المبد والمكاتب فان كسب عبده له وفي كسب مكاتبه له حق الملك فتلحقه التهمة
بالبيع منهما فلا يملك ذلك كما لا يملك البيع من نفسه وأبو حنيفة رحمه الله يقول الوكيل بالبيع
يوجب الحق للمشتري في ملك الثير والانسان منهم في حق ابنه وامرأته فيما يوجب لهما في
ملك الغير (ألا ترى) أنه لو شهد له لا تقبل شهادته وجعل بمنزلة الشاهد لنفسه أو لعبده أو
مكاتبه فكذلك اذا باعه منه ثم ان كان المخلاف في البيع بالثير اليسير فكلما أبي حنيفة رحمه الله
واضح فيه لانه في حق الاجنبي انما جعل الثمن اليسير عفوا لانه ليس بينه وبين الوكيل
سبب يجر اليه تهمة الميل فالظاهر انه خفي عليه ذلك فاما ما بينه وبين ابنه أو أبيه فسبب يجر
تهمة الميل لنفوذ الوكالة وان اجريت على اطلاقها فتخصيصها بالتهمة (ألا ترى) أنه لا يملك البيع
من هؤلاء بالثمن الفاحش بالاتفاق واذا دخله الخصوص حمل على أحسن الخصوص وهو
جمل الخلاف على البيع بمثل القيمة والفرق بين المضارب والوكيل ان المضارب كالتصرف
لنفسه من وجه (ألا ترى) أنه لا يجوز نفيه عن التصرف بمد ما صار المال عروضا وان شريكه
في الربح فلا تلحقه التهمة في البيع بمثل القيمة من هؤلاء لانه انفاذ في الدين دون المالية وفي
الدين هو كالتصرف لنفسه بخلاف البيع بالدين فانه ايثار له في شيء من المالية وهو في ذلك
نائب محض فاما الوكيل ففي العين والمالية جيمنا نائب فهذا لا يجوز يمه من هؤلاء بمثل القيمة
الا أن يكون الموكل قد أجاز له في الوكالة بان قال له بيع ممن شئت الموم فحينئذ
يجوز يمه من هؤلاء وهذه الزيادة لم يذكرها هنا لانه لما فوض الامر اليه على الموم كان
ذلك بمنزلة التخصيص على البيع من هؤلاء فان اللفظ العام يكون نصافي كن ما يتناوله فلهذا
جاز يمه من هؤلاء بمد هذه الزيادة الا من عبده الذي لا دين عليه لانه لا نص على يمه
منه فلم يجز فان كسبه ملك هؤلاء فيهم منه كيهم من نفسه فاما عند اطلاق الوكالة فلا يملك
البيع من هؤلاء لان الامر مطلق والمطلق غير العام فلم يكن اطلاقه بمنزلة التخصيص على
كل بيع يباشره فلهذا لا يملك البيع من هؤلاء لتحكم سبب التهمة بينه وبينهم كما لا يبيعه من
مكاتبه قال واذا باع الوكيل الدار والخدام فطعن المشتري بسبب تخصومته في السبب مع
الوكيل حتى يردده وكذلك الغصومة في العين الى الوكيل حتى يقبضه عندنا وهو بناء على
أن حقوق العقد عندنا تنطبق بالوكيل في البيع والشراء وعلى قول الشافعي رحمه الله حقوق

المقعد تعلق بالموكل وليس لوكيل من ذلك شيء لانه نائب في التصرف عن الموكل
 ممبر عنه فلا تعلق حقوق المقعد به كالوكيل بالنكاح ودليل الوصف أن حكم المقعد وهو
 الملك يثبت للموكل دون الوكيل ولنا أن الماقد لغيره في البيع والشراء كالمالقد لنفسه لأن
 مباشرة المقعد بالولاية الأصلية الثابتة له إلا أنه كان لا ينفذ تصرفه بهذه الولاية في محل هو
 مملوك للغير إلا برضا المالك به فالتوكيل لتنفيذ حكم التصرف في محل الاثبات والولاية له
 وإذا كان تصرفه بالولاية الأصلية كان عقده لنفسه ولغيره سواء فيما هو من حقوقه والدليل
 عليه أنه مستغن عن إضافة المقعد الى الموكل فان الوكيل بشراء شيء بمينه لو لم يصف المقعد
 الى الموكل يقع للموكل بخلاف النكاح حتى اذا أضافه الى نفسه كان المقعد له دون الموكل
 ففرقنا أنه ممبر عنه (وضيحه) أن لو وكيل بالنكاح ليس له قبض المقود عليه والوكيل بالشراء
 له قبض السلامة وحقيقة الفرق أن كل عقد يجوز أن ينتقل موجه من شخص الى شخص
 فالوكيل فيه كالمالقد لنفسه وكل عقد لا يجوز أن ينتقل موجه من شخص الى شخص
 فالوكيل فيه يكون مغايرا فوجب النكاح ملك البضع وهو لا يحتمل النقل وموجب الشراء
 ملك الرقبة وهو يحتمل النقل فيجمل كان الوكيل يملكه بالشراء ثم ملكه من الموكل هذا
 على طريقه الكرخي رحمه الله حيث يقول الملك أولا فاما على طريقة أبي طاهر الدباس
 رحمه الله الملك يقع للموكل ولكن يعقده لوكيل على سبيل الخلافة عنه وملك النكاح لا يحتمل
 مثل هذه الخلافة فاما ملك المال فيحتل (الآرى) أن بمقد العبد الملك يقع لمولاه وبمقد
 المورث يقع لوارثه بعد موته فلهذا كان الوكيل فيه بمنزلة الماقد لنفسه فيما هو من حقوق
 المقعد واذا رد عليه بالميب بغير قضاء قاض بسبب يحدث مثله أولا يحدث لزمه دون الأمر
 وقد يبا اختلاف الروايات في هذا في الافرار أما وكيل الاجارة فله أن يقبل بدون القاضي
 واذا قبله لم يلزمه ومن اصعبا بنارحمهم الله من قال لا فرق بينهما لان المقود عليه في الاجارة
 لا يصير مقبوضا بقبض الدار ولهذا لو تلف بأهتدام الدار كان في ضمان الاجير فيكون هذا
 من البيع بمنزلة ما لو قبله الوكيل بالميب بغير قضاء القاضي قبل القبض وهناك يلزم الأمر
 فكذلك في الاجارة فاما في الكتاب فطل للفرق بين التمسكين وقال لان فسخ الاجارة ليس
 باجارة ومعنى هذا أن القول بالميب بغير قضاء القاضي في البيع يجمل بمنزلة عقد مبتدأ في
 حق غير المتماقين والموكل غيرهما فصار في حقه كان الوكيل اشتراء ابتداء فيلزمه دون

الآمر وفي الاجارة لا يحمل هكذا لان على أحد الطرفين الاجارة في معنى عقود متفرقة يتجدد
 انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة فبعد الرد بالعيب يتمتع الانعقاد لان يحمل ذلك عقدا
 مبتدأ بين المستأجر والوكيل وعلى الطريقة الاخرى العقد منقذ باعتبار اقامة المقود عليه
 وهو المنفعة وهذا حكم ثبت للضرورة ولا ضرورة الى أن يحمل الرد بالعيب عقدا مبتدأ ليقام
 رتبة الدار فيه مقام المنفعة قال وللوكيل بالبيع أن يبيع بالنسيئة لانه أمر بالبيع مطلقا ومن
 اعتبر أمره في شيء بغير اطلاق جعل أمره كأمر الشرع فالامتنال انما يحصل باصل البيع
 لا بصفة العقد والنسيئة لان ذلك قيد والمطلق غير للمقيد (ألا ترى) ان التكثير لما كان بتحرير
 رتبة مطلقة استوى فيه الذكر والاتي والصنير والكبير وللوكيل بالبيع أن يأخذ بالثمن رهنا
 أو كفيلا لان الرهن وثيقه لجانب الاستيفاء فان موجه ثبوت يد الاستيفاء وللوكيل ان
 يستوفي الثمن والكفالة وثيقة لجانب الزوم لانه يزداد به لمطلق المطالبة فانه يطلب الكفيل
 بعد الكفالة مع بقاء الكفالة والمطالبة على الاصيل كما كانت والمطالبة من حقوق الوكيل وله
 ان يحتال بالثمن ان كان قال له ما صنعت من شيء فهو جائز لان موجب الحوالة يحول الثمن
 من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه فان جوز بصيغة العموم نفذ هذا التصرف منه على الموكل
 لانه من صنعه وان لم يكن قال له هذا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز قول الحوالة
 في حق براءة للمشتري ويكون الوكيل ضامنا للثمن للموكل وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجوز
 (واصل المسئلة في الابراء) ان الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن جاز في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وصار ضامنا للموكل لباسا وفي قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ابرأؤه
 استحسانا لان الثمن في ذمة المشتري ملك للموكل فانه بدل ملكه لانه انما يملك البديل بملك
 الاصل فابراء الوكيل تصرف في ملك الغير على خلاف ما أمر به فلا ينفذ كالموكل قبض الثمن ثم
 وهبه من المشتري ودليل الخلاف انه يصير ضامنا عندهما وحيثه أي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 ان الابراء اسقاط لحق القبض والقبض خالص حق الوكيل (ألا ترى) ان الموكل لا يمنعه
 من ذلك ولو أراد أن يقبض بنفسه لم يكن له ذلك فكان هو في الابراء عن القبض مستطابق
 نفسه فيصح منه الا أن يقبضه يمين ملك الآمر في القوض فاذا انسد عليه هذا الباب
 فبابه صار ضامنا بمنزلة الراهن يستحق الرهون بنفذه اعثاته لمصادفته ملكه ولكنه يضمن
 للمرتهن لانسد باب الاستيفاء من مالية المبد عليه بهذا الاعناق اذا عرفنا هذا في الابراء

قلنا الحوالة إبراء المشتري بتحويل الحق الى ذمة الحال عليه فلا يجوز عند أبي يوسف رحمه
 الله لانه تصرف في حق الموكل بخلاف ما أمر به ويجوز عندهما ويكون الوكيل ضامنا كما لو
 أبرأه بنير حوالة وعلى هذا لو حط البائع عن المشتري بدفع الثمن بسبب أو بنير عيب فإن
 كان قال له ما صنعت من شيء فهو جائز فهذا من صنعه فيجوز في حق الآمر وإن لم يقل له فهو
 جائز في حق المشتري ويكون الوكيل ضامنا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجوز في
 قول أبي يوسف رحمه الله اعتبارا للبعض بالكل وكذلك لو اشترى الوكيل من المشتري بالثمن
 متاعا أو كان الثمن دنانير فأخذ منه بهادرهم أو صالح من الثمن دلي متاع فذلك كله جائز في قول
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله في حق الوكيل ويكون ضامنا الثمن للموكل وعند أبي يوسف رحمه
 الله لا يجوز شيء مما صنع في إبراء المشتري والتمن على المشتري على حاله ولو قبض من الثمن
 بمضه واشترى به مضه متاعا كان مؤتمنا فيما يقبض من الثمن بمضه كما لو لبس الكل ويكون
 ضامنا خاصة ما اشترى به الآمر كما لو اشترى بالكل وهذا لأن ثمن المشتري وجب عليه ثم
 صار قاضيا بالثمن دين نفسه بطريق المقاصة وإن ملك المشتري قبل أن يقبضه لا يضمن المشتري
 ثمنه للآمر لأن هلاك المبيع قبل القبض انفسخ البيع من الاصل وكان سقوط الثمن من
 المشتري بافساخ السبب لا للمقاصة بالثمن الذي هو للآمر قال وللوكيل بالبيع أن يبيع قبل
 الثمن وكثيره وبأى جنس شاء من الاجناس للأموال في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو
 يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز بيعه الا بالتقديس بما يتباين الناس في مثله وحجبهما في ذلك
 أن مطلق الوكالة يتقيد بالمتاد والبيع بالتمن الفاحش ليس بمعتاد فلا ينصرف التوكيل اليه بمنزلة
 التوكيل بالشراء ثم البيع بالمحاباة الفاحشة يبيع فيعوبة ولهذا لو حصل من المريض كان معتبرا
 من تلكه وهو وكيل بالبيع دون الهبة (ألا ترى) أن الاب والوصى لا يملكان البيع بالمحاباة
 الفاحشة لهذا وأما البيع بالعروض فيبيع من وجه شراء من وجه وهو وكيل بمطلق البيع
 ومطلق البيع يكون بالتقيد دون العروض (ألا ترى) أن الوكيل بالشراء لا يشتري للآمر
 الا بالتقيد وأبو حنيفة رحمه الله يقول هو مأمور بمطلق البيع وقد أتى يبيع مطلق لأن البيع
 اسم لمبادلة مال بمال وذلك يوجد في البيع بالعروض كما يوجد في البيع بالقود ولكن من البيع
 يتضمن الشراء ولا يخرج به من أن يكون فيما مطلقا لا يضمن الشراء في جانب العروض لافي
 جانب المبيع وأمره كان باعتبار المبيع والمقد فيه بيع مطلق وكذلك البيع بالمحاباة فما من جزء

من البيع الا ويقابله جزء من الثمن (ألا ترى) أنه يستحق الكل بالشفعة والشفعة في الهبات لا تثبت والدليل عليه أن من حلف أن لا يبيع فباع بالحطابة يحنث وكما يراعى العرف في الوكالات يراعى في الأيمان ثم جعل هذا فيما مطلقا في اليمين وكذلك في الوكالة وهذا لان العرف مشترك فقد يبيع المرء الشيء للبر فيه وفي هذا لا يتأني قلة الثمن وكثرته وقد يبيعه للاسترباح فتند اطلاق الامر لا يرجع أحد المقصودين من غير دليل وهذا بخلاف الوكيل بالشراء لان الامر المطلق تخصصه التهمة وفي الوكيل بالشراء التهمة ممكنة لجواز أن يكون اشترى نفسه فلما لم يجبه أخذه في عينه أراد أن يحمله الى الأمر ولا يتمكن مثل هذه التهمة في الامر بالبيع لان أمره بالتوكيل بالشراء يلاق ملك الغير وليس له ولاية مطلقة في ملك الغير لينظر الى اطلاق أمره وأمره في البيع يلاق ملك نفسه وله ولاية مطلقة في ملك نفسه ولو اعتبرنا العموم في جانب الوكيل اشترى ذلك المتاع بجميع ملك الموكل ونحن نعلم أن الموكل لم يقصد ذلك فاذا تعدر العموم حمل على أغصن الخصوص وفي التوكيل بالبيع لا يمد وتصرفه ما أمر يبيعه فامكن اعتبار اطلاق الامر فيه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله في الوكيل في البيع اذا باع بمرض فان كان يساويه جاز والا فلا ووجه هذه الرواية أنه في جانب العرض مشتر فالوكيل بالشراء لا يشتري للأمر بالحطابة الفاحشة ولم يذكر اختلاف في البيع بالنسيئة فهو دليل لابي حنيفة رحمه الله ولكن قبل هذا على قولهما اذا باع باجل متعارف فاما باجل غير متعارف كعشرين سنة ونحو ذلك فانه لا يجوز وان الاجل المتعارف كالغبن اليسير وما ليس بمتعارف كالغبن الفاحش ولو وكله بان يساوض عبده هذا فلانا بامته هذه فباع فلان أمته تلك من رجل جاز للوكيل أن يساوض بها لان مقصود الموكل تحصيل الامة لنفسه بمثابة العبد وقد حصل مقصوده بتصرفه مع الثاني وهذا بخلاف الوكيل بالبيع من فلان فانه لا يبيع من غيره لان مقصوده هناك الثمن وانما رضى أن يكون الثمن له في ذمة من سماه ويتفاوت الناس في ملاة الذمة فلذا لا يجوز بيعه من غيرد قال والوكيل بالاجارة أن يؤاجر بالنقد والمكيل والموزون اذا كان معلوما موصوفا ربنا بن من الحيوانات وبالموصوف المؤجل من الثياب أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فهو ظاهر فانه بمنزلة الوكيل وهما يفرقان ويقولان بتخصيص الوكيل بالبيع بالنقد بدليل العرف ولا عرف هنا فان الارض تؤاجر بنيرالنقد (ألا ترى) انها تدفع مزارعة وهي اجارة بجزء من الخارج

ثم التخصيص في البيع لدفع الضرر عن الأمر ودفع الضرر هنا باعتبار الاطلاق لانا اذا جعلنا الوكيل مخالفا كان بمنزلة الناصب فيكون الأجر له ولا شيء للأمر عليه فلهذا اعتبرنا الأمر هنا وان وكل الوكيل قبض الأجر أو الثمن رجلا ليس في عياله فهو جائز والمستأجر والمشتري برئان لأن حق القبض للوكيل يملك مباشرة بنفسه فيملك تفويضه الى غيره ولكن الوكيل ضامن للأجران هلك المقبوض في يد وكيله قبل أن يصل الى الوكيل الاول بمنزلة مالو قبض الثمن بنفسه ثم دفعه الى رجل ليس في عياله لأن قبض وكيله كقبضه بنفسه وهو في المقبوض أمين فاذا دفعه الى من ليس في عياله صار ضامنا للأمر وكذلك لو وهبها الوكيل للمستأجر أو أبرأه منها أو أغرها عنه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وصار ضامنا للأمر وفي قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز هبته ولا أبرأؤه ولم يذكر التأجيل قليل بأن أبا يوسف رحمه الله يجوز تأجيله كما لو باع بشئ مؤجل ابتداء وهذا لانه ليس في التأجيل اسقاط الثمن بخلاف الأبراء وقيل بل لا يجوز ذلك فقد ذكر في الجامع أن كل تصرف يصير الوكيل به ضامنا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا ينفذ ذلك التصرف عند أبي يوسف رحمه الله والله أعلم

باب من الوكالة بالبيع والشراء

(قال رضي الله عنه) الأصل في هذا الباب ان الوكيل متى قدر على تحصيل مقصود الموكل بما سعى له جاز التوكيل والا فلا لأن الوكالة غير مقصودة لئنها بل المقصود شيء آخر يحصل للموكل فاذا قدر على تحصيل مقصوده بما سعى له كان هذا عقدا مفيدا للمقصود فصحح والا فلا وأصل آخر ان ماسما في الوكالة اذا كان يتناول اجناسا مختلفة لا يصح التوكيل به سواء سعى الثمن أو لم يسم لان جهالة الجنس حاله متفاحشة وتسمية الجنس والثمن لا يصير الجنس معلوما بها فان كل جنس فيه ما يوجد بذلك الثمن فلا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الموكل واذا سعى الجنس اشتمل على أنواع مختلفة فان بين الثمن أو النوع جاز التوكيل والا فلا لان بيان مقدار الثمن يصير النوع معلوما وان سعى الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة سواء سعى الثمن أو لم يسم وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصفه المقود عليه (الآثرى) أما جعل الوكيل كالمشتري لنفسه ثم البائع من الموكل وكان

بشر المرقسي رحمه الله يأخذ بالقياس الى أن نزل به ضيف فدفع الدرهم الى انسان ليأق له
 برؤس مشوية فجعل يصفها له فجز عن علمه بالصفة فقال له اصنع مابداك فذهب الرجل
 واشترى الرؤس وحلها الى عياله وعاد الى بشر يمد ما أكلها مع عياله فقال له أين ماقلت
 لك عنه فقال قلت لي اصنع مابداك وقد بدالي ما فلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحسان
 ووجه الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دفع دينارا الى حكيم بن حزام
 رضى الله عنه وأمره بأن يشتري له شاة للاضحية ولم يبين صفتها الموكالة عقد مبنى على التوسع
 والجهالة في الصفة جهالة مستدركة وذلك عفو في العقود البينة على التوسع وهذا لان الوكالة
 لا يتعلق بها لزوم والمقصود بها الرق بالناس وفي اشتراط بيان الوصف بعض المخرج فقط
 اعتبار لهذا اذا عرفنا هذا فقول رجل وكل رجلا أن يشتري له جارية أو عبدا لم يكن لان
 الذكور من بنى آدم جنس والاناث كذلك ولكن يشتل على أنواع كالجبشي والسندي
 والهندي والتركي وغير ذلك فاذا لم يبين النوع ولم يسم مقدار الثمن كانت الجهالة متفاحشة
 فلا يتمكن الوكيل من تحصيله فينفرد الأمر بما سى له وان أمره بأن يشتري له عبدا مولدا
 أو حبشيا أو سندا جاز لان النوع صار معلوما بالتسمية وانما بقيت الجهالة في الوصف
 وهى جهالة مستدركة فان الاوصاف ثلاثة الجودة والوسط والرداءة وهى تتفاوت في نوع
 واحد فكان الوكيل قادرا على تحصيل مقصود الأمر وكذلك ان لم يسم النوع وسمى الثمن
 لان بتسمية الثمن صار النوع معلوما فان مقدار الثمن كل نوع معلوم عند الناس فيتمكن به من
 تحصيل مقصوده ولو وكله بأن يشتري ربة أو مملوكا لا يجوز له الوكالة وان بين الثمن لتمكن
 الجهالة في الجنس وهذا لان الذكور مع الاناث من بنى آدم جنسان مختلفان لاختلافهما في
 المنافع فلا يصح التوكيل الا ببيان الجنس واذا وكله بشراء جارية وسمى جنسها وبتمها
 فاشترها له عوراء أو عمياء أو مقطوعة اليدين والرجلين أو احداها أو مقعدة فهو جائز
 على الأمر في قول أبى حنيفة رحمه الله اذا اشتراها بمثل القيمة أو بما يتباين الناس فيه
 وعندهما كذلك في قطماء السيد والموراء فاما العمياء والمقطوعة اليدين والرجلين والمقعدة
 فلا يجوز على الأمر ويكون مشتريا لنفسه وهذا بناء على ما سبق فأنهما يعتبران العرف والشراء
 والعمياء والمقعدة غير متعارف بين الناس فاما الموراء فميبة وشراء الميب متعارف فوضيحه

أن المسمى وقطع اليدين يفوت منفعة الجنس وذلك استهلاك حكم ولهذا لا يجوز التكثير بالرقة
 الميأه فاما العور وقطع إحدى اليدين فليس باستهلاك (لا ترى) أن التكفير به يصح وأبو حنيفة
 رحمه الله يبي على أصله أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم دليل التقييد وقد سمي له الجارية
 مطلقا واسم الجارية حقيقة في الميأه ومقطوعة اليدين ولا يثبت التقييد بالعرف لأن العرف
 مشترك فقد يشتري المرء ربة مميأه ترجأ عليها لا ابتغاء مرضات الله عز وجل أو قصدا إلى
 ولأهلها أو إلى ولأهلها بخلاف الرقة في كفارة العيمين فإن دليل التقييد هناك قد قام وهو
 أن الكفارات أجزءة الأفعال وهي مشروعة للزجر عن ارتكاب أساليبها ولا يحصل الزجر
 بالميأه ومقطوعة اليدين وإن وكله أن يشتري له جارية للخدمة أو عبدا ليسلمه إلى خباز
 أو عمل من الأعمال فاشترى أعمى أو مقطوع اليدين لم يجوز على الأمر لقيام دليل التقييد في
 لفظه وهو نصيبه على عمل لا يحصل ذلك من الأعمى ومقطوع اليدين وكذلك لو قال اشتر
 لي جارية أطوها فاشترى محرما من الأمر لم يجوز على الأمر لأن دليل التقييد في لفظه مختص
 أمره بجارية يحمل له وطؤها قال وإذا وكله بأن يشتري له دابة لم يجوز وإن سمي الثمن له لأن الدابة
 اسم لمادب على وجه الأرض في الحقيقة وهي أجناس مختلفة كالحيل والبغال والحمير وقد بينا أن
 الجهالة للجنس تمنع صحة الوكالة وأنها لا ترفع بتسمية الثمن لأن كل جنس يؤخذ بما سمي من
 الثمن وإن قال اشتر لي محاروا لم يسم الثمن فهو جائز لأن الجنس صار معلوما بالتسمية وإن
 بقيت الجهالة في الوصف فسخ الوكالة بدون تسمية الثمن فإن قيل لا كذلك فإن الحمير
 أنواع منها ما يصلح لركوب العطاء ومنها ما لا يصلح إلا للحمل عليها قلنا هذا اختلاف الوصف
 مع أن ذلك يصير معلوما بعرفة حال الموكل حتى قالوا بأن القاضي إذا أمر إنسانا بأن يشتري
 له سمرا فإنه ينصرف إلى ما ركبته مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الأذنين فإنه لا يجوز
 عليه بخلاف ما إذا أمره القاضي بذلك وإذا أمره أن يشتري له ثوبا لم يجوز وإن سمي الثمن
 لأن الثوب يشتمل على أجناس مختلفة فبالترسمية لا يصير الجنس معلوما وإن قال اشتر لي
 ثوبا هرويا جاز على الأمر ما اشتري من ذلك الجنس وإن لم يسم الثمن لأن الجهالة إنما بقيت
 في الصفة ولكن إنما ينفذ على الأمر إذا اشتراه بما يتفان الناس في مثله فإن اشتراه بما لا يتفان
 الناس في مثله كان مشتريا لنفسه لأنه تضرر تنفيذ شرائه على الأمر لما بينا وأمكن تنفيذه
 على المقادير فصار مشتريا لنفسه وإن سمي ثوبا فزاد عليه شيئا لم يلزم الأمر لأنه خالف ماسي

له الى ما هو اضر عليه وكذلك ان نقص من ذلك الثمن لانه لم يحصل مقصود الأمر فان مقصوده نوب يهودى يشتري له بالثمن لا بما دونه والجيد يشتري بمشرة فاذا اشترى بثمانية كان رد ثلثه الا ان يكون وصف له صفة وسى له ثمنها فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن فينخذ يجوز على الأمر لانه حصل مقصوده حين اشتراه بتلك الصفة وخالفه الى ما هو خير له حين اشتراه بأقل من ذلك الثمن وهذا لا يمد في العرف خلافا وان دفع اليه دراهم وأمره بأن يشتري له بها طعاما فاشترى بها لحما وفاكهة لم يجوز على الأمر استحسانا وفي القياس يجوز لان الطعام اسم لما يطعم والفاكهة واللحم معلوم الا ان جوازهم على طريقة الناس انما يكون اذا فوض الأمر لرأيه على السوم في شراء الطعام فاما اذا لم يفعل ذلك فلا يصح التوكيل لان المعلوم أجناس مختلفة وبتسمية الثمن لا يصير الجنس معلوما فينبى ان لا يصح التوكيل ولكنه استحسن فقال التوكيل صحيح وانما ينصرف الى الحنطة وديقتها لانه ذكر الطعام عند ذكر الشراء وذلك لا يتناول الا الحنطة وديقتها (ألا ترى) ان سوق الطعام ما يباع فيه الحنطة وديقتها وبائع الطعام في الناس من يبيع الحنطة وديقتها دون من يبيع القوا كه فصار التقيد الثابت بالعرف كالثابت بالنص ثم ان قلت الدراهم فله أن يشتري بها خبزا وان كثرت فليس له أن يشتري بها الخبز لان ادخاره غير ممكن انما يمكن الادخار في الحنطة فمقدرة الدراهم يعلم انه لم يرد الخبز الا ان يكون الزجل قد اتخذ وليمة فينخذ يعلم ان مراده الخبز وان كثرت الدراهم وجعل الدقيق في احدى الروايتين بمنزلة الخبز وقال انما ينصرف القليل من الدراهم اليه لانه قل ما يدخر عادة وفي الرواية الاخرى جعل الدقيق كالحنطة لان الكثير من الدراهم ينصرف اليه لانه قد يدخر الدقيق كما تدخر الحنطة واذا لم يدفع اليه شيئا وقال اشترى حنطة فاشترى بها الخبز على الأمر لانه لم يبين له القدر وجهالة القدر في المكيلات والموزونات لجهالة الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدر على تحصيل مقصود الأمر بما سمي له وان وكله بأن يشتري له دارا أو ثوبا أو لؤلؤة ولم يسم الثمن لم يجوز ذلك على الأمر لان الآلى انواع مختلفة فلا يقدر الوكيل على تحصيل الآلى بمطلق التسمية وكذلك الدور في معنى الانواع المختلفة وانها تختلف باختلاف البلدان وباختلاف الحال في البلدة وبقلة المرافق وكثرتها وبصلاح العيران وفسادهم وبالسمة والضيق فلا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الأمر الموكل بما سمي له قال وان سمي الثمن جاز وبتسمية الثمن يصير معلوما عادة

وان بقيت جهالة فهي يسيرة مستلزمة والمتأخرون من مشايخنا وحكمهم الله يقولون في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة لان الدور في كل محلة تتفاوت في القيمة وتوجد بما سعى له من الثمن الدار في كل محلة ومقصود الأمر يختلف باختلاف الحال فلهذا لا يجوز الا بتسمية المحلة قال واذا كان الصبي حرا مسلما وابوه قميئا او حريبا ارتد عن الذمة ولحق بدار الحرب او مستأمنا او مكاتباً او عبدا لم يجوز توكيل احدهم عليه بيع ولا شراء ولا تزويج ولا خصومة لان التوكيل بالتصرف انما يصح ممن يباشر التصرف بنفسه وملك الأب مباشرة التصرف في حق ولده بولايته عليه والرق واختلاف الدين وتباين الدارين حقيقة وحكما مانع من ثبوت ولايته عليه فان أسلم أو عتق بعد ذلك أجز ما منع منه لان ولايته بعد الاسلام والعق تثبت مقصورة على الحال فلا يؤثر في تنفيذ تصرفه سبق ثبوت ولايته وان كان الأب مرئيا عن الاسلام لم يجوز توكيله عليه أيضا الا ان يسلم فان أسلم جاز لان تصرفه في حق نفسه يتوقف بين أن ينفذ بالاسلام أو يبطل اذا قتل على ردة فكذلك في حق عليه والولد الكبير اذا كان ذاهب العقل بمنزلة الصبي فيما ذكرنا لانه عاجز عن التصرف لانعدام عقله فكان مولى عليه كالصبي قال واذا وكل اب الصبي وكلا بيع متاع الصبي ووارثه الأب بطلت الوكالة الا عند زفر رحمه الله فانه يقول ثبوت الوكالة باعتبار ملك الموكل لذلك التصرف وقد بقي ذلك بعد موت الصبي وازداد تقرر ملك الأب في المحل لكننا نقول الأب في هذا التوكيل كان تابعا عن اله بي وقد انتهت هذه النيابة بموت الصبي وتوضيحه أن الأب بهذه الوكالة انما رضى بزوال ملك الصبي ورضاه بزوال ملك الصبي لا يكون رضا بزوال ملك نفسه فاذا صار الملك له بالارث بطلت الوكالة وكذلك ان مات الأب ولم يمت الصبي لان رأى الأب قد انقطع بموته وتصرف الوكيل كان باعتبار رأى الموكل ونفاذ ولايته وكذلك لو زال عقل الاب أو ارتد ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بإحاقه لان ولايته فمضت بهذه الاسباب حتى لا يملك ابتداء التوكيل فان أسلم لم يعد الوكالة بمنزلة وكالته بالتصرف في حق نفسه وقد بينا أن ردة الموكل تبطل الوكالة على وجه لا يعود باسلامه في رواية هذا الكتاب وكذلك في توكيله بالتصرف لولده قال واذا وكل رجل رجلين يبيع شيء أو شرائه أو تزويج امرأة بينهما أو بغير عنها أو بخلم أو بمكاتبه أو عتق على مال فصله أحدهما لم يجوز لان هذه التصرفات يحتاج فيها الى رأى والتدبير ورضاه برأى المسمى لا يكون الا برأى الواحد ويستوي فيه أن يكون الموكل

سمى البذل أو لم يسم لان بتسمية البذل يمنع التقصان ولا تمنع الزيادة ولو حضر وليهما جميعا
ربما يزيد ان في البذل فيقتنع الموكل بذلك فلذا لا ينفذ التصرف برأى أحدهما وان كان
لم يسم لهما مالا فزواجهما أكثر من مهر مثلها أو طلقا امرأته على درهم أو أعتقا العبد أو
كاتباه على درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله للأصل الذي قلنا انه يعمل بإطلاق الأمر
مالم يتم دليل على التقييد وهو التهمة وعندهما لا يجوز لاعتبار العرف والمادة قال ولو وكل
رجل رجلا بيع عبدين له بالف درهم فباع أحدهما بأربعمائة فان كان ذلك التقدر حصته من
الالف جاز لانه ليس في التفريق بين العبدین في البيع اضرار بالموكل فربما لا يجد مشتريا
يرغب في شرائها جملة فلما وكله بذلك مع علمه بما قلنا كان راضيا بيبه أحدهما دون الآخر
دلالة وكذلك ان باعه بأكثر من حصته وفيه زيادة منفعة للموكل وان باع أحدهما بأقل من
حصته لم يجز وسوى في الكتاب بين التقصان الكثير واليسير وهو قول أبي حنيفة رحمه
الله فاما عندهما فان كان التقصان يسيرا جاز وان كانت فاحشا لم يجز لان الموكل انما
سمى الثمن بمقابلتها جملة ولم ينص على حصة كل واحد منهما وانما طريق معرفة حصة كل
واحد منهما الحزر والظن دون اليقين وفي مثله لا يمكن التجوز عن التقصان اليسير فجعل
عقوا كما لو لم يسم الثمن للوكيل فباع بدين يسير جاز يسه وأبو حنيفة رحمه الله يقول تنصيصه
على ثمنها في الوكالة يكون تنصيصا على حصة كل واحد منهم بحصته حتى انه لو وجد لأحدهما
صيارده بحصته وعند التنصيص على الثمن اذا نقص الوكيل عن ذلك التقدر يصير مخالفا
سواء قل التقصان أو أكثر كما لو قال بع هذا العبد بالف درهم فباعه بالف إلا درهم فانه
لا يجوز وان وكله بان يشتري له عبدين بالف درهم فاشترى أحدهما بستمائة فان كان ذلك
حصته من الالف أو أقل جاز وان كانت حصته أكثر من ذلك لم يجز على الأمر وصار مشتريا
لنفسه وهذا والوكيل بالبيع سواء لانه قد لا يتمكن من شرائها جملة واحدة فيكون له أن
يشترى كل واحد منها بحصته وان وكله ببيع عبده فباع نصفه من رجل ثم باع النصف
الآخر منه أو من غيره جاز لانه حصل مقصود الموكل عما نصت فان مقصود أن يزور
ملكه بموضع هو مال وذلك يحصل بتدوين كذا يسر با تعدل أحد زيدا "تجب" شتره
يشتره جملة فيحتاج الى تفريق المقد ليحصل مقصوده فان باع نصفه لم يبق لم يجز
في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وجاز في قول أبي حنيفة رحمه الله فاما يقولان بيع

النصف يضر بالموكل فيما بقي لانه يتبعض عليه الملك والشركة في الاملاك المجتمعة عيب
وأمره اياه بالبيع لا يتضمن الرضا بتعيب ملكه فلهذا لا يجوز الآن بيع ما بقي قبل الخصومة
فحينئذ قد زال الضرر عنه وحصل مقصوده فيجوز وأبو حنيفة رحمه الله يقول الوكيل قائم
مقام الموكل في بيع العبد والموكل مالك لبيع البعض كما هو مالك لبيع الكل فكذلك الوكيل
لان اعتبار الجزء باطل واعتبار الكل صحيح ثم في تصرفه في هذا منفعة للموكل لانه لو باع
الكل بالثمن الذي باع به النصف جاز عند أبي حنيفة رحمه الله كما بينا فاذا باع البعض به كان
أقرب الى الجواز لانه حصل له ذلك القدر من الثمن وبقي بعض العبد على ملكه ولو وكله بأن
يشترى له عبدا فاشترى بمعه لم يجز على الأمر الا أن يشتري ما بقي قبل الخصومة فحينئذ يجوز
كله على الأمر وهذا على أصلهما ظاهر للتسوية بين جانب البيع والشراء وأبو حنيفة رحمه
الله يفرق فيقول الوكيل بالشراء لو اشترى بالزيادة الكثيرة لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع
والهمة تتمكن في جانب الوكيل بالشراء فلهذا اشترى النصف لنفسه فلما علم أن الشركة عيب
أراد أن يحوله على الأمر وتوضيح الفرق أن صحة التوكيل بالشراء بتسمية العبد ونصف العبد
ليس بعبد فلا يصير به ممتلا أمر الأمر الا أن يشتري ما بقي قبل الخصومة فاما في جانب البيع
فصحة التوكيل باعتبار ملك الموكل للغير وذلك موجود في البعض والكل ثم ذكر في النواذر
أن الوكيل اذا اشترى النصف توقف شراؤه على رضا الأمر عند أبي يوسف رحمه الله حتى
لو أعتقه الوكيل عن نفسه لا يجوز ولو أعتقه الموكل عن نفسه يجوز وعند محمد رحمه الله يصير
الموكل مشتريا لنفسه حتى لو أعتقه جاز عتقه الا أن يشتري ما بقي فحينئذ يتحول الى الأمر فابو
يوسف رحمه الله يقول مقصود الموكل حصول ملك الغير له والقدر الذي حصل من جملة
مقصوده ولكنه معيب بسبب الشركة فينفذ تصرف الوكيل له ويثبت له الخيار للعيب فاذا
قدم على المتق صار مستقيا لخياره فينفذ المتق من جهته فاذا رده بصير الملك للوكيل حينئذ كما
لو وجد به عيبا فرده بشراء العبد والنصف ليس بعبد ولكنه يفرض ان يصير موافقا بشراء
ما بقي فقبل وجود هذا لموافقته كان خلافه ظاهرا وكان مشتريا لنفسه فنفذ عتقه من جهته
وفرق محمد رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بالشراء بان اذا اشتراه بالثمن يتقرر شراؤه لنفسه
حتى انه وان حط البائع احد الاتفين لا يصير الشراء للموكل وهنا لو اشترى ما بقي قبل
الخصومة كان الشراء للموكل ووجه الفرق ان عرضه الموافقة هناك باعتبار ما لم يتناوله عقد الوكالة

وهو حط الالف الزائد فلم يكن متبراً وهنا غرضه المواقفة باعتبار ما تناولته الوكالة وهو شراء النصف الباقي فلماذا كان متبراً قال ولو وكل وجلين ببيع شيء، وأحدهما عبد مجبور عليه أو صبي لم يجوز للآخر أن يغرد يمينه لانه ماضى برأيه وحده حتى ضم اليه رأى الآخر ولو كانا خريين فباع أحدهما والاخر حاضر فأجاز البيع كان جائزاً لأن تمام المقدر رأيهما (الآرى) أنه لو باع فضولي فأجازه جاز وكذلك اذا باع أحدهما وأجازه الآخر ولو مات أحدهما أو ذهب عقله لم يكن للآخر أن يمينه لانه ماضى برأيه وحده قال ولو وكل رجلاً ببيع خادمة له فباعها ثم أقال البيع البائع فيها لزمه المال والخادم له لان الاقالة بيع مبتدأ في حق غيرهما فهو شراء مبتدأ وللموكل غيرهما فيحصل في حقها حقه كان الوكيل اشتراه ابتداء ويستوى ان كانت الوكالة قبل القبض أو بعده من عيب أو من غير عيب ولو وكل الصبي بيع خادم فباعها جاز لأن الصبي المائل له عبارة متبررة شرعاً حتى ينفذ تصرفه باذن الولي في ملك نفسه فكذلك ينفذ تصرفه في ملك الغير بتوكيل المالك اياه بذلك وهذا لأن اعتبار عبارته بمحض منفعة له فيه يمتاز الآدمي من البهائم ويحصل له بهذا التصرف معنى التجربة فيصير مهتدياً الى التصرفات عالماً بطرق التحرز عن أسباب النبت وذلك محض منفعة له ثم الهبة على الأمر اذا لم يكن الصبي مأذوناً لان في التزام الهبة اياه ضرراً والصبي يبعد عن المضار فاذا تعذر ايجاب الهبة عليه تعلق بالقرب الناس اليه وهو من انتفع بهذا التصرف وهو الأمر فكانت الهبة عليه الا أن يكون الصبي مأذوناً له فحينئذ تلحقه الهبة لأنه بالاذن صار بمنزلة البالغ في التزام الهبة بالتصرف (الآرى) أنه فيما يتصرف لنفسه تلحقه الهبة فكذلك فيما يتصرف لغيره والمبد بمنزلة الصبي الا أنه اذا كان مجبوراً عليه يلزمه الهبة بعد التقى لان قول العبد ملازم في حق نفسه لكونه مخاطباً وانما لا يكون ملازماً في حق المولى وقد سقط حقه بالتقى فاما قوله الصبي المجبور ليس بملزم في حق نفسه فلماذا لا تلزمه الهبة بعد البلوغ وان كان الوكيل مجبوراً لا يعقل فبيمه باطل لانه ليس له قول معتبر فركن التصرف القول المعتبر شرعاً وان كان يعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي على ما بيناه وان كان المأمور مرتداً جاز يمينه لانه من أهل المارة المتبررة ولكن يوقف حكم الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله فان أسلم كانت الهبة عليه والا فالهبة على الأمر وعندها الهبة عليه على كل حال وهو يظهر اختلافهم في تصرفات المرتد لنفسه يباع أو شراء ولو وكل

الصبي أو العبد المحجور عليه بشراء عبد بينه وبينه مسمى فاشترى فالتن لازم على الأمر دون الصبي والعبد ما لم يعتق لا الصبي المحجور لا يملك التزام الثمن في ذمته والعبد لا يملك ذلك في حق المولى فإذا لم يدرى ايجاب الثمن عليهما وجب على من وقع له الملك وهو الأمر وصار في حقه بمنزلة الرسول بالشراء فيجب الثمن على المرسل ولو كان مأذونا لهما في التجارة لزمهما الثمن ورجع به على الأمر لأنهما يملكان التزام الثمن في ذمتهما تصرفهما لأنفسهما فكذلك للغير بحكم الوكالة (واورد المسئلة في كتاب الحوالة والكفالة) وقال هذا استحسان وفي القياس لا يلزمهما الثمن لأنهما ملتزمان الثمن لمنفعة لغيرهما فكان هذا منهما بمنزلة الكفالة وكفالة الصبي المأذون والعبد المأذون لا تصح وإن كانت بأمر المكفول عنه ولكن استحسن فقال هذا من صنع التجار لأن التعارف بين التجار في التصرفات ظاهر فإذا لم يتوكل هو عن الغير لا يتوكل الغير عنه في ذلك وفيما هو من صنع التجار المأذون منفك الجبر عنه بخلاف الكفالة فلها ليست من صنع التجار * توضيحه أن المشتري يكون في يده فيجسه حتى يستوفي الثمن من الأمر فلا يتضرر به بخلاف الكفالة حتى لو وكل بالشراء لنفسه يقول لا يلزمه الثمن لأنه ليس له أن يجبس المبيع بالثمن فيكون ذلك بمنزلة الكفالة منه . قال وإذا أذن لعبد أو لاتبه في التجارة ثم ذهب عقله وأطبق عليه انقطع اذنه لأن صحة تصرف المأذون برأى الأذن والجنون المطبق قد قطع رأيه فيكون ذلك بمنزلة موته . ولو حلف بطلاق أو عتاق أو جعل أمر امرأته بيدها ثم أصابه الجنون بعد ذلك لم يطل ما قبل من ذلك لأن حكم ذلك التصرف قد لزمه في حال عقله وكاله فلا يطل بجنونه وهنا بالأذن في التجارة لم يلزمه شيء حتى لو كان مالكا للعبد على المأذون لبطال اذنه بجنونه لأن صحة تصرف المأذون باعتبار أنه يتقوى رأيه برأى وليه فيكون ذلك كالبلوغ في حقه ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله يملك التصرف بالنبت الفاحش وقد انعدم ذلك المعنى بجنون الولي فلا ينفذ تصرفه بعد ذلك ولو وكل وكيلاً يبيع أو شراء ثم ذهب عقل الوكيل واختلط ثم اشترى وباع لم يلزم الوكيل الثمن ولزم الأمر أما في نفوذ تصرفه على الأمر فروايتان في هذه الرواية قال ينفذ لأن جنونه بهذه الصفة لو اقترن بالوكالة لمنع صحتها وإذا طرأ عليها فلا لأن يمنع بقاءها كان ذلك بطريق الأولى وفي غير هذا الموضع يقول لا ينفذ تصرفه على الأمر لأن الأمر انما رضى بتصرفه في حال كمال عقله فلا يكون ذلك منه رضا

بتصرفه بعد اختلاط عقله بخلاف ما اذا وكله ابتداء في هذه الحال لانه رضى بتصرفه مع
اختلاط عقله فاذا ثبت نفوذ التصرف على هذه الرواية قلنا الهبة تكون على الامر لان
اوان لزوم الهبة وقت مباشرة التصرف لا وقت التوكيل وهو ذاهب العقل فكان التوكيل
وجد في هذه الحال وان كان العبد المحجور عليه وكل رجلا يشتري له شيئا فاشترى له ثم
الوكيل لان العبد لا يملك الشراء لنفسه بنفسه فلا يصح توكيله به واذا لم يصح التوكيل به
صار الوكيل مشترى لنفسه كما لو لم تسبق الوكالة . واذا وكل الرجلان رجلا يبيع عبد لهما
فباع نصفه وقال هذا نصف فلان فهو جائز لانه صار وكيلاً من جهة كل واحد منهما يبيع
التصفين والوكيل معير منافعه للموكل فيملك تسين من يعبر عنه وان لم يبين عند البيع أى
التصفين يبيع جاز يمه من نصيب كل واحد منهما نصفه في قياس قول أبى حنيفة رحمه الله
ولا يجوز في قولها لانه سمي النصف مطلقاً عند البيع فليس صرفه الى نصيب أحدهما بأولى
من صرفه الى الآخر فيشيع في التصفين جميعاً واذا شاع فيها بحكم المعارضة لم يجز في شيء
عندهما لان الوكيل يبيع النصف لا يملك بيع نصف النصف عندهما كما أن الوكيل يبيع
الكل من واحد لا يملك بيع النصف وفي قول أبى حنيفة رحمه الله الوكيل يبيع العبد بملك
بيع نصفه فيمكن تنفيذ يمه هنا في نصف نصيب كل واحد منهما وان لم يختصوا في ذلك
حتى باع النصف الآخر جاز كله لانه قد حصل مقصود كل واحد منهما فلا ينظر الى تفريق
الصفقة مع ذلك واذا باع الوكيل العبد بخمسة درهم فقال الامر امرتك بالف درهم أو قال
امرتك بدنانير أو بخطوة أو بشعير أو باعه بنسيئة فقال الامر امرتك بالحال فالقول قول
الامر لان الامر مستفاد من جهته ولو أنكر الاذن كان القول قوله مع يمينه فكذلك اذا
أقر بصفته وكذلك الخلع والنكاح والمكاتبه كله على هذا واذا قال الامر للوكيل قد أخرجتك
عن الوكالة فقال الوكيل لقد بعته أمس لم يصدق الوكيل لان الموكل أقر بعزل الوكيل
بمحضر منه وانما أقر بالبيع بعد ما صار ممزولاً وهو لا يملك انشاء البيع في هذه الحال فلا
يصح اقراره أيضاً ولو أقر الوكيل بالبيع لانسان بينه فقال الامر قد أخرجتك من الوكالة
جاز البيع اذا ادعى ذلك المشتري لان الوكيل أقر به في حال بقاء الوكالة لانشاء المقدر في
هذه الحال فصح اقراره ولا يبطل ذلك بالعزل بعده واذا اتصل بتصديق بالقرار كان
كالوجود يومئذ ولو وكله يبيع عبد له فباعه من نفسه لم يجز لان يبيع العبد من نفسه اعتاق

والاحتاق غير البيع فانه ابطال للملك والبيع نافل أو موجب للملك للغير أو لان المتق
يوجب الوكالة للموكل وهو لم يرض بذلك وليس للوكيل ان يلزمه الولاة بنسب رضاه ولو
باعه من قريب المبد جاز لان هذا بيع مطلق ثم المتق ينفي عليه ثبوت الملك للقريب بالشراء
فلا يخرج به البيع من أن يكون مطلقا في حق البائع (ألا ترى) انه لا يملك الرجوع عن
الايجاب هنا قبل قبول المشتري بخلاف بيع المبد من نفسه ولانه لا يلزم الموكل هنا ولا
وانما يلزم ولاؤه للمشتري وان وكله ان يبيعه وأمره أن يشهد على يمينه فباعه ولم يشهد فهو
جائز لانه أمره بالبيع مطلقا وأمره بالشهاد كان معطوفا على الامر بالبيع فلا يخرج به الامر
بالبيع من أن يكون مطلقا (ألا ترى) أن الله عز وجل أمر بالشهاد على البيع فقال تعالى
(وأشهدوا اذا تباعتم) ثم من باع ولم يشهد كان يمينه جائزا ولو وكله أن يبيعه برهن ثقة
بنسيئة فباعه بنير رهن لم يجوز لان حرف الباء للالصاق والاصاق البيع بالرهن لا يكون الا
بالشرط فانما أمره ببيع مقيد بشرط فاذا لم يأت بذلك الشرط كان مخالفا وكذلك لو أمره
بأن يبيعه من فلان بكفيل ثقة فباعه من غير كفيل لم يجوز لانه أمره ببيع مقيد والذي
أتى به بيع مطلق والمطلق غير المقيد وفي شراء الكفيل والرهن منفعة معتبرة للموكل وهو
التوثق بحقه فليس للوكيل ان يفوت عليه هذه المنفعة (ألا ترى) ان التوكيل بالبيع ومن أوجب
لغيره يما بشرط رهن أو كفيل لم يكن له ان يقبل بدون ذلك الشرط فهذا مثله فان قال
الوكيل لم يأمرني بذلك فالقول قول الآمر لما بينا ان الادب مستفاد من جهته ولو وكله ان
يبيعه من رجل سماه فباعه منه ومن آخر جاز في النصف الذي باع لذلك الرجل في قول أبي
حنيفة رحمه الله ولم يجوز عندهما لانه في الذي باعه للآخر مخالف (ألا ترى) أنه لو باع
الكل من الآخر لم يجوز يمينه فاذا باع من الذي سمي له الموكل والوكيل يبيع النصف عند
أبي حنيفة رحمه الله فهذا جاز في ذلك النصف قال واذا وكله ببيع عبد فباعه واشترط الخيار
لنفسه أو للامر فهو جائز لانه قائم مقام الموكل وكل يملك البيع بشرط الخيار واشترط
الخيار للموكل كاشتراطه للاجنبي وذلك يجوز عندنا خلافا لفرع رحمه الله وهي مسألة
معروفة ثم لا ضرر على الأمر في هذا الشرط بل فيه نفع له والوكيل لا يصير مخالفا بما يراد
فيه منفعة الأمر واذا قبل الوكيل المبد بنير قضاء قاض بخيار شرط أو روية فهو جائز على
الأمر لان الرد بهذا فسخ من الاصل (ألا ترى) ان المشتري يفرد به وكذلك لورده

المشتري عليه بعيب قبل القبض بغير قضاء قاض فهو جائز على الأمر لأن الرد هنا فسخ من الأصل حتى ينفرد به المشتري وهذا بخلاف الاقالة قبل القبض على ما سبق بيانه لأن المشتري لا ينفرد بالاقالة فكان ذلك التصرف معتمده التراضي فينفذ على الوكيل دون الأمر وإذا باع الوكيل العبد من أب الأمر أو ابنه أو مكاتبه أو عبده التاجر المديون جاز لانه لا مهمة بين الوكيل وبين هؤلاء اذ ليس بينهما وصلة وكان بيع الوكيل من هؤلاء كبيع الموكل بنفسه ولو باعه من عبده المأذون الذي لا دين عليه لم يجوز كما لو باعه الموكل بنفسه وكذلك لو كان العبد مأذوناً فباعه الوكيل من هؤلاء فهو جائز ان كان على العبد دين وان لم يكن دين فالبيع مردود باعتبار البيع الوكيل يبيع الموكل بنفسه وهذا لان البيع عقد شرعي فيعتبر اذا كان مفيداً ولا يعتبر اذا لم يكن مفيداً واذا كان على العبد دين فيسهل الكسب من هؤلاء مفيد واذا لم يكن عليه دين فلا فائدة في هذا البيع لان المولى يتمكن من اخذ كسبه من غير بيع قال واذا أمر الرجل رجلاً ببيع عبده له ودفعه اليه فقال الوكيل قد بعت من هذا وقبضت الثمن وهلك عندي وادعى المشتري ذلك فهو جائز والوكيل مصدق فيه مع يمينه لانه مسلط على البيع وقبض الثمن وقد أجبر بما جعل مسلطاً عليه في حال قيام التسلط ولا يتمكن التهمة في جبره وهو أمين بما دفع اليه فاذا أخبر باداء الامانة فيه كان القول قوله مع يمينه وان كان الأمر قد مات وقال ورثته لم نسمع وقال الوكيل قد بعت من فلان بالف درهم وقبضته وهلك عندي وصده المشتري فان كان العبد قائماً بيمينه لم يصدق الوكيل بالبيع لانه أخبر به في حال لا يملك انشاء فانه قد يعزل بموت الأمر ولان العبد صار ملك الوارث في الظاهر ولم يسلطه الوارث على ازالة ملكه فلا قول له في ذلك بخلافه حال حياة الأمر ولكن ان أقام المشتري البينة على الشراء في حياة الأمر كان العبد له والا فهو للورثة مع يمينهم على العلم فاذا أخذت الورثة العبد ضمن الوكيل المالك للمشتري باقراره بقبضه منه عوضاً عن اليمين وقد استحق العبد من يد المشتري فكان ضماناً له ما قبض من الثمن وان كان العبد مستهلكاً فالوكيل بصدق بعد ان يخلف استحساناً وفي القياس لا يصدق لما بينا من المعنيين انه قد انفزل بموت الأمر وان بدله وهو القيمة صار ملكاً للوارث على المشتري بقبضه العبد أو باستهلاكه فلا يقبل قول الوكيل في ابطال ملكهم ووجه الاستحسان أن الوكيل بما يخبر هنا ينفي الضمان عن نفسه وهو كان أميناً في هذا العبد فيكون قوله مقبولاً مع يمينه فيما ينفي

الضمان به عن نفسه بخلاف قيام المبد فانه يزيل ملكا ظاهرا للوارث في المبد وهو ليس
بأمين في ذلك فلا يقبل قوله لهذا ولو وكله يبيع أمسه له فباعها الموكل أو كاتبها أو وهبها
وسلمها فذلك نقض للوكالة لان الوكالة تُلغى بملك الموكل وقد زال ملكه بالبيع والهبة والتسليم
فلا تبقى الوكالة بدون الحل وكذلك بالكتابة خرجت عن أن تكون محلا للبيع فلا تبقى الوكالة
بعد خروج الحل من أن يكون محلا للتصرف كالا يثبت ابتداء ولو استخدمها الموكل أو
وطئها ولم تلد ولدا منه فالوكيل على وكالته لانها باقية على ملكه محل للتصرف الذي وكل
الوكيل به وكذلك لو أجرها أو رهنها الموكل فان الوكيل على وكالته لانها باقية على ملكه
محل للبيع وان كان يحتاج الى رضا المرفن والمستأجر للزوم البيع فيهما (الآثرى) أن ابتداء
التوكيل من الأمر صحيح بعد الرهن والاجارة وهذا لانه يملك بيعها بنفسه فانه لو باعها نفذ
في حقه وانما توقف لحق التبر حتى اذا سقط حق المستأجر والمرفن كان بيعه جائزا نافذا
فكذلك وكيله يبيعها يصح في هذه الحال ويبقى صحيحا ولو باعها الوكيل أو الأمر ثم ردت
بميب بقضاء قاض فلو وكيل أن يبيعها لان الرد بالميب بقضاء القاضى فسخ من الاصل
فمادت الى قديم ملك الموكل وانتقاض الوكالة كان حكما لروال ملك الموكل فاذا عاد ملكه
عادت الوكالة وكذلك لو كان الرد بخيار الشرط كان للبائع أو للمشتري أو بعه مادم البيع أو بخيار
الرؤية لان هذه الاسباب تفسخ العقد من الاصل وان قبلها الموكل بميب بغير قضاء
القاضى بعد قبض المشتري لم يكن للوكيل بيعها وكذلك لو تقابلا البيع فيها لان هذا السبب
كالعقد المبتدئ في حق غير المتعاقدين والوكيل غيرهما فكان في حق الوكيل كاتب الموكل
اشرها ابتداء وكذلك ان رجعت الى الموكل بمرات أو هبة أو غيرها بملك جديد لم يكن
للكيل بيعها لان الوكالة تلغى بالملك الاول وهذا ملك جديد سوى الاول فلا يثبت
فيه حكم الوكالة الا بتجديد توكيل من المالك ولو وكله يبيع عبده ثم اذن له في التجارة أو
جنى عليه جنابة كان على وكالته لان الحل لم يخرج من أن يكون محلا صالحا لهذا التصرف
بما أحده الموكل ولم يخرج به الموكل بهذا الفعل عن صحة تصرف الوكيل بقاء الوكالة أولى واذا
باع الوكيل المبد ثم قطع بده قبل ان يقبضه المشتري فلمشتري ان يؤدي جميع الثمن
ويأخذ المبد ويتبع الوكيل بنصف القيمة ويتصدق بالفضل لان قطع اليد ليس مما اتمنته
الوكالة فكان الوكيل فيه كأجنبي آخر فان قيل أليس أن الوكيل بالبيع يزل منزلة العاقد لنفسه

ولو كان باعه لم يجب عليه القيمة بقطع يده قلنا هو في حقوق المقد ينزل منزلة الماعذ لنفسه
وقطع اليد ليس من حقوق المقد في شيء فكان هو فيها كأجنبي آخر وكذلك لو كبسه أو
استخدمه فأت من ذلك فلمشتري أن يضمن الوكيل القيمة ويعطيه الثمن لأن هذا الفعل
ليس مما تضمنته الوكالة وهو من حقوق عقد الوكيل فيكون الوكيل فيه كأجنبي آخر وإذا
وكل رجلا يبيع عبده هذا وكل آخر به أيضا فأيهما باعه جاز لانه رضى برأى كل واحد
منهما على الأفراد حين وكله يبيعه وحده وهذا بخلاف الوصيين إذا وصى كل واحد منهما
في عقد على حدة حيث لا ينفرد واحد منهما بالتصرف في أصح القولين لأن وجوب الوصية
بالموت وعند الموت صار وصيين جملة واحدة وهنا حكم الوكالة يثبت بنفس التوكيل فإذا
أفرد كل واحد منهما بالمقد استبد كل منهما بالتصرف فان باعه كل واحد منهما من رجل فان
علم الاول منهما كان العبد له لأن بيع الاول منهما حصل في حال قيام الوكالة فنفذ وصار يبيعه
كبيع الموكل بنفسه فانزول به الوكيل الثاني وانما باعه بعد ما انزل فلم يصح بيعه وان لم يعلم
الاول منهما فلكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن لانه ليس أحدهما بغوذ نصرته بأولى من
الآخر ولأن المشتري قد استويا في استحقاق العبد للمساواة بينهما في السبب فكان العبد
بينهما نصفين ويجوز كل واحد منهما لتفريق الصنفه عليه حيث لم يسلم له الا نصف العبد
وقد اشتراه كله وان كان العبد في يد أحد الوكيلين أو في يد الموكل أو في يد المشتري فهو
سواء لأن يد الوكيل فيه كيد الموكل فلا يظهر اعتبار ترجيح لاحد المشتريين فاما اذا كان في
يد أحد المشتريين فهو له لترجيح جابه بتأ كدشرائه وتمكنه من القبض دليل سبق شرائه ولأن
بالآخر حاجة الى استحقاق يده عليه وبشرائه من الوكيل الآخر لا يظهر عند الاستحقاق
وانما يظهر بأقامة اليقنة بسبق عقده فان أوهم لبسة على ذلك أخذه والا فلا سبيل له على العبد
وإذا وكل رجل رجلا يبيع عبده فباعه مع عبد آخر بمن واحد فهو جائز وللآخر حصه
عبده لانه حصل مقصود الأمر اذا لا فرق في حقه بين أن يبيعه وحده وبين أن يبيعه
مضموما اليه عبد آخر الا أن عند أبي حنيفة رحمه الله يجوز يبيعه سواء قلت حصه عبد الموكل
من الثمن المسمى أو كثرت وعندهما انما يجوز اذا كان بحصة من الثمن قدر قيمته أو أقل بما
يتناهن الناس في مثله بمنزلة مالو باعه وحده ولو كان قاله له بعم عبدي هذا بخمسائه فباعه مع
عبد آخر بالف درهم لا يجوز يبيعه في عبد الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز اذا

كانت حصة عبد الموكل من المسمى خمسمائة أو أكثر لانه حصل مقصود الأمر بتصرفه
ولكن أبو حنيفة رحمه الله يقول أمره بالبيع بشمن مقطوع على مقداره يتيقن ولم يأت بذلك
لان انقسام الثمن على العبدین باعتبار القيمة وطريق معرفة ذلك الحزر والظن فكان هذا غير
التصرف المأمور به فهذا لا ينفذ ولو وكله بشراء عبد بمينه فان لم يسم له الثمن فاشتراه مع
عبد آخر جاز اذا كان حصة المشتري للأمر مثل قيمته أو أكثر بما يتباين الناس فيه وان
كان سمي له خمسمائة فاشتراه مع عبد آخر بالف لم يحز في قول أبي حنيفة رحمه الله على الأمر
ويجوز في قولهما اذا كان حصة المشتري للأمر من الثمن خمسمائة أو أقل ولو كان الأمر
الموكل حين أمره ببيع عبده قال له هو يقوم على عاتقي درهم فضم الوكيل عبدا آخر معه
يقوم عليه عاتقي درهم فباعها مرا بعة على ثلثة درهم فوجاز والثن بينهما على رأس المال لان
بيع المراجعة يبع بالثن الأول وزيادة مضمومة اليه رجحا فكان هو مسميا بمقابلة عبد الأمر
مانص عليه وزيادة فهذا نفذ يمه وكان الثمن بينهما اثلاثا واذا باع الوكيل العبد يما فاسدا
فهلك عند المشتري فليته كما لو باعه الموكل بنفسه يما فاسدا وهذا لان الضمان الأصلي
في المبيع هو ضمان القيمة وانما يتحول الى المسمى عند صحة التسمية ولم تصح التسمية للفاسد
فيبقى مضمونا بالقيمة والوكيل لا يصير ضامنا شيئا لانه لم يخالف وانما يضمن هو بالخلاف
بالفساد وهذا لان أسباب الفساد قلما يمكن التحرز عنها عادة والناس كلهم لا يكونون
كأبي حنيفة رحمه الله في معرفة الأسباب المفسدة للبيع فلو قلنا يضمن الوكيل بالفساد لتحرز
الناس عن قبول الوكالة وفيه قطع هذا الرفق عن الناس فلا يجوز القول به والوكيل هو الذي
يقبض القيمة من المشتري لانه وجب بمقده والفاقد من المقدم معتبر بالصحيح فاذا كان
عقد القبض للوكيل فيما يجب بالعقد الصحيح فكذلك فيما يجب بالعقد الفاسد فيقبض القيمة
ويدفعها الى الموكل وليس للموكل ان يطالب المشتري بها الا أن يوكله الوكيل بذلك في
البيع الفاسد والصحيح جميعا وان دفعه المشتري الى الأمر برى استحسانا وفي القياس لا يبرأ
لان الأمر في حقوق العقد كاجنبى آخر فقبضه لا يوجب براءة المشتري ولكنه استحسن
فقال الوكيل يمل به في القبض فليس في قبضه بنفسه تقويت شيء على الوكيل بل فيه اسقاط
قوته بالقبض والدفع عنه وتوضيحه انه لو لم يبرئ المشتري كان له ان يسترده من الموكل
ولا فائدة في قبض قبضه لحاجتنا الى اعادته في الحال فانه لو قبض قبض الوكيل ودفعه الى

الأمر لكان هذا اشتتالا بما لا يفيد وان كتب الوكيل الصك باسم رب العبد فليس له ان يطالب
 المشتري الا ان يوكله الوكيل بذلك لان كتبه الصك باسمه امر اربأ بالتقن ملك له واقاراه
 بذلك فصلا ينافي كون القبض حقا للوكيل ولا يتضمن توكيل الوكيل اياه بالقبض فلهذا
 لا يكون له ان يقبضه واذا قال الرجل للرجل بع عبدى هذا وهذا أو بع أحدهما فأيهما باع
 جاز وهذا استحسان وفي القياس التوكيل بالبيع معتبر فإيجاب البيع في أحدهما ينير عنه
 لا يصلح فكذلك التوكيل به ولكنه استحسن فقال مبنى الوكالة على التوسع لانه لا يتعلق
 الزوم بنفسها لان هذه جهالة مستدركة لا تقضى الى المنازعة فلا يمنع صحة التوكيل •
 توضحه ان الموكل قد يحتاج الى هذا لانه لا يدري أى العبدين يروج فيوكله ببيع أحدهما
 توسة للأمر عليه وتحصيل المقصود نفسه في التقن واذا باع الوكيل العبد ثم قتل المولى بطل
 البيع لان الوكيل نائب عنه في البيع فكأنه بنفسه باعه ثم يقتله بطل البيع لقوات القبض
 المستحق بالقد وهذا لان القيمة لم تجب عليه لانه مضمون عليه بالتقن للمشتري أن يأخذه
 بنصف التقن ان شاء كما لو باعه بنفسه قال ولو وكله ببيع عدل زطى فباعه وقبضه المشتري
 ثم رده على البائع بخيار الرؤية فقال الأمر ليس هذا عدلى قال قول قول الوكيل مع يمينه لانه
 كان أمينا فيه وبعد ما رده عليه بخيار الرؤية عاد أمينا كما كان قال قول في تعيين الأمانة قوله ولو
 باع الوكيل منه ثوبا ولم يبع ماسواه جاز في قول أبى حنيفة رحمه الله ولم يجز عندهما ان كان
 يضر ذلك بالمدل بمنزلة الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه وقد بيناه فيما سبق ولو وكله ببيع
 شيء مما يكال أو يوزن فباع بعضه دون بعض جاز لان هذا مما لا يضره التبعض فلا ضرر
 على الموكل في بيع بعضه بخلاف الدار والعبد عندهما وضمان الوكيل عن ما باعه للأمر باطل
 لان حق القبض في التقن للوكيل فلو صح ضمانه عن المشتري كان ضمانا لنفسه اذ لاحق
 للموكل على المشتري وضمان المرء لنفسه باطل ولانه أمين فيما قبض من التقن فيما بينه وبين
 الأمر فلو صح كفايته للأمر صار ضمانا وبين كونه أمينا وبين كونه ضمانا في الشيء الواحد
 منافاة وكذلك المضارب وكل مال أصله الامانة واذا أقام المشتري اليئنة على الوكيل انه
 قد أوفاه التقن والوكيل يجهل ذلك فقد برئ المشتري من التقن والوكيل ضمان من له لان
 الثابت بالبيئنة كالثابت بالمائة ولو عايناه قد قبض التقن ثم جعده كان ضمانا له واذا وكله ببيع
 عدل زطى له فعمد الوكيل الى المدل وقصره فهو ضمان لما هلك عند القصار لانه غير مأمور

بالدفع اليه للقصورة فيكون بهذا الدفع مخالفا ضمانا مالهك عند القصار فان رجع الى يد الوكيل
برئ من ضمانه لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يكون ضمانا لما هلك واجرة القصار
تكون على الوكيل لانه هو الذي استأجره وان باعه بعد القصورة فالتمن كله للموكل ولا
شيء منه للوكيل باعتبار الأجرة للقصورة لان القصورة ليست بعين مال قائم في الثوب وانما
هي ازالة الدرن والوسخ عن الثوب فان اللون الأصلي للقطن انما هو البياض ويتغير ذلك
بالوسخ فاذا ازيلت عند القصورة عاد اللون الأصلي فاذا لم يكن للوكيل عين مال قائم باعتبار
القصورة لا يكون له من الثمن حصة وكذلك ان قتل الثياب فاما اذا صبغها بمصفر او زعفران
فهو مخالف بما صبغ لان صاحب الثوب لم يأمره به فهو كودع او غاصب صبغ الثوب فلصاحب
الثوب ان يضمه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب منه ودرطه ما زاد المصفر والزعفران
فيه وان شاء باعه الوكيل وضارب الآمر في الثمن بقيمة الثوب أبيض وضارب الوكيل بما زاد
الصبغ فيه لان للصبغ عين مال قائم في الثوب فيسلم للوكيل ما يخصه من الثمن وكان الخيار للمالك
لانه صاحب الاصل فان الصبغ تبع لان قيامه بالثوب وقيام البيع يكون بالاصل ولان
الثوب قائم من كل وجه والصبغ مستهلك من وجه دون وجه فلهذا كان الخيار لصاحب الثوب
ولو صبغه اسود فلي قول أبي حنيفة رحمه الله السواد نقصان في الثوب لازيادة فلموكل
ان يأخذه ولا يعطى الوكيل شيئا وان باعه الوكيل فالتمن كله للآمر وعندهما السواد بمنزلة المصفر
والزعفران وقيل هذا اختلاف عصر وزمان فان لبس السواد لم يكن ظاهرا في زمن أبي حنيفة
رحمه الله فعده نقصانا في الثوب وقد ظهر في عهدهما قالا لازيادة وقيل بل هذا يختلف باختلاف
الثياب فن الثياب ما ينقص السواد من قيمته كالفصب ونحوه فيكون ذلك نقصانا فيه كما
قال أبو حنيفة رحمه الله ومن الثياب ما يزيد السواد في قيمته فيكون الجواب فيه كما قالا
وكان أبو يوسف رحمه الله يقول بقول أبي حنيفة قالا فله القضاء وكلف السواد احتاج فيه
الى مؤنة فرج وقال السواد زيادة ثم الوكيل في هذا كله على وكالته في يمه لان ما عرض
لا ينافي ابتداء التوكيل ولا يخرج المحل من أن يكون صالحا للتصرف واذا دفع اليه جراب
هروى ييمه وهو بالكوفة فبأى أسواق الكوفة باعه جاز وان خرج الى البصرة فباعه
هناك ضمنه استحسانا ولم يميز يمه على الأمر وفي القياس يجوز لانه أمره بالبيع مطلقا فلا
يتقيد بمكان من غير تقييد في كلامه وأكثر ما فيه أن مقصوده البيع بالكوفة والتقييد

بالمقصود لا يحصل خصوصا عند أبي حنيفة رحمه الله ولكنه استحسن فقال لو لم تنقيد الوكالة
 بالكوفة كانت مؤنة النقل الى موضع آخر على الموكل لان الوكيل في النقل ممثّل أمره
 فيرجع عليه بما يلحقه من المؤنة فربما تبلغ المؤنة قيمة المتاع أو تريد فيكون في ذلك نفوت
 مقصود الموكل وهذا دليل صالح لتقيد مطلق الوكالة فاذا قيدت بالمصر كان هو بالاخراج
 مخالفا فلا ينفذ يمه ويكون ضامنا ولم يذكر في الكتاب ما اذا لم يخرج المتاع مع نفسه ولكن
 باعه بالبصرة ومشائخنا رحمهم الله يقولون يمه يجوز هنا لان التسليم في بيع العين انما يجب في
 موضع المبيع فلا يلحقه مؤنة النقل والاصح انه لا يجوز لان التقيد ثبت بالدلالة كما ذكرنا
 فكان كالثابت بالنص والوكالة تقبل التقيد بالمكان والزمان ولو قال به بالكوفة ففي أي
 أسواق الكوفة باعه جاز لان مقصوده بهذا التقيد سمر الكوفة وفي أي أسواق الكوفة
 باع فانه انما باع بسمر الكوفة وان حمله الى مصر آخر فباعه لم يجر يمه فكان ضامنا له قياسا
 واستحسانا لتقيد الامر بالكوفة نصا واذا كان للرجل عدل زطى فقال لرجلين أيكما باعه
 فهو جائز وان باعه أحد هذين فهو جائز أو وكلت هذا أو هذا يبيعه فباعه أحدهما ففي القياس
 لا يجوز لجهالة من وكل بالبيع وفي الاستحسان يجوز لان هذه جهالة مستدركة فيحمل
 فيها هو مبني على التوسع ثم قد نص على القياس والاستحسان هنا ولم ينص فيما سبق من توكيل
 الواحد ببيع أحد البعدين حتى تكلف بعضهم كما بينا في الاقرار أن جهالة المقرب له لا تمنع
 صحة الاقرار وجهالة المقر له تمنع من ذلك ولكن الاصح أن القياس والاستحسان في
 الفصلين فانه قال هنا وكذلك لو قال لواحد بيع أحد هذين البعدين أو بيع ذاوذا فهذا يان
 أن القياس والاستحسان سواء واذا أمره أن يبيعه ويشترط الخيار للآمر ثلاثة أيام فباعه بغير
 خيار أو بخيار دون الثلاثة فدفعه فيمه باطل وهو له ضامن لانه أتى بمقد هو أضر على الأمر
 فانه أمره بالبيع على وجه يكون الرأي في هذه الثلاثة الى الموكلين أن يفسخ المدة أو يعضيه
 وقد أتى بمقد لا يثبت فيه هذا القدر من الرأي للآمر فكان مخالفا كالفاصل ولو قال به
 واشترط الخيار لي شهرا فباعه وشترط الخيار له ثلاثة أيام جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله
 استحسانا ولم يجر في قولهما لان من أصلهما أن الخيار يثبت في مدة الشهر ويصح البيع معه
 فانما أمره بمقد يكون فيه الرأي الى الأمر في هذه المدة وهو لم يأت بذلك فكان ضامنا وان
 من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن اشتراط الخيار في البيع لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام فانما هذا

وكيل بالبيع الفاسد عنده والوكيل بالبيع الفاسد اذا باع فيما جائزا نغذ على الامر استحسانا
فهذا مثله ولو قال به فيما فاسدا فباعه فيما جائزا كان هذا استحسانا في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله وفي القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله لا يجوز لان أمره بالعقد لا ينزل
ملكه بنفس العقد فكان كالمأمور بالحبة اذا باع أو لانه أمره ببيع لا يقطع به حق الموكل في
الاسترداد أو أمره ببيع يكون المبيع مضمونا بالقيمة على المشتري اذا قبضه فكان كالمأمور
بشرط الخيار للآمر اذا باعه بنير خيار ووجه الاستحسان أنه من جنس التصرف الذي أمره به
وهو خير للآمر مما أمره به فلا يكون مخالفا كالوكيل بالبيع بألف اذا باع بالقبين ويبانه انه
أمره بأن يطعمه الحرام بالتجارة وهو أطعمه الحلال والتجارة مشروعة لا كتسباب الحلال
بها دون الحرام بخلاف المضمون المأمور بالحبة اذا باع لان ما أتى به ليس من جنس ما أمره
به وبخلاف بيع المأمور بشرط الخيار اذا لم يذكر الخيار لان ما أتى به ليس باتفق للآمر
به بل هو أضر عليه « بوضعه انه لو أمره بالبيع الجائز فباع فيما فاسدا لم يكن مخالفا فرنا
أن الامثال بأصل العقد لا بصفة الجواز والفساد وفي الامالى عن أبي يوسف رحمه الله
انه لو أمره بأن يزوجه امرأة بنير شهود فزوجها اياه بشهود لم يجز عند أبي يوسف رحمه الله
وهذا لان التوكيل بالنكاح لا يتناول النكاح الفاسد عنده بخلاف البيع ولان النكاح
الفاسد لا يوجب الكل أصلا وهو غير مأمور من جهته بأبواب الحل له فلهذا لا يصح
مباشرة العقد الصحيح بخلاف البيع ولا اشكال على قول محمد رحمه الله انه لا يجوز فاما
عند أبي يوسف رحمه الله فقال ينبغي ان يجوز لان الاذن في النكاح عنده يتناول الجائز
والفاسد وما أتى به انفع للموكل مما أمره به ولو قال به بمبدى الى أجل فباعه بدراهم حالة
في القياس لا يجوز وهو قول محمد رحمه الله ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله وقيل على قولهما ينبغي ان يجوز لانه مأمور بالعقد الفاسد وقد أتى بالعقد
الصحيح والاصح انه لا يجوز هنا لانه سعى جنسا خلاف ما أمره به الأمر وعند اختلاف
الجنس في المسمى يكون مخالفا وان كان ذلك انفع للآمر كالتوكيل بالبيع بألف درهم اذا
باعه بألف دينار لا يشذ على الأمر ولو قال به بالف نسيئة فباعه بالف أو أكثر من الف بالنقد
فهو جائز لانه حصل مقصود الأمر وزاده خيرا بزيادته في قدر المسمى أو في صفة الحلول وان
باعه بأقل من الف بالنقد لم يجز لانه خالف مقصوده وما سعى له فانه أمره بأن يدخل في

ملكه بمقابلة البعد التما وقد أدخل في ملكه دون ذلك وان باعه بالعين نسيئة جازلانه
خالف الى غير زيادة الثمن وان باعه بالعين نسيئة شرين والموكل انما أمره بألف نسيئة شهرا
لم يجوز أيضا لانه خالف ماسى له في مدة الاجل الى ما هو أضر عليه والحاصل أن مقابلة
زيادة القدر بالتقصان التمكن بزيادة الاجل انما يكون بطريق المقايسة وليس للوكيل ذلك
بل عليه مراعاة ماسى له الأمر فإذا خالف الى ما هو أضر عليه لم يتخذ تصرفه عليه ولو دفع
اليه منقطة فيها مائة درهم فضاة فقال بها بخمسين فباعها بمائة درهم وعشرة دراهم نقدا فهو
جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله لانه زاده خيرا من كل وجه وفي
قول محمد رحمه الله لا يجوز لانه أمره بالمقد القاسد وقد أتى بالمقد الصحيح وكذلك لو قال
بها بخمسين درهما نسيئة فباعها بخمسين نقدا فهو على الخلاف الذي ذكرنا وان دفع اليه جراب
هروي فقال به نسيئة أو نقدا فما باعه من شيء من دراهم أو دنانير أو شيء مما يكال أو يوزن
فهو جائز أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يشك وأما عندهما فلا وسع الأمر عليه بقوله به
نسيئة أو نقدا فينصرف الى كل ما يثبت ديناً في الذمة نبوتا صحيحا وان باعه يباعا فاسدا ودفعه
اليه لم يكن مخالفا لما بينا ولو قال به نسيئة فباعه الى الحصاد والدياس أو الى المطاء أو الى
النيروز فالبيع فاسد بجهالة هذه الآجال عند المتماقين كما لو باعه الموكل بنفسه الا أن يقول
المشتري أنا أصجل المال وأدع الاجل فيفتد يجوز حذف الشرط للفاسد قبل تمرده وهي
زفرية معروفة في البيوع ولو وكله بطعام فقال به كل كر بخمسين فباعه كله فهو جائز لان
حرف كل جامع لكل ما يضاف اليه وقد أضافه الى الطعام فيجمع كل كر منه وان قال به
بمثل ما باع به فلان الكر فقال فلان بمت الكر باربعين فباع الوكيل باربعين ثم وجد فلانا
باعه بخمسين فالبيع مردود لانه تبين أنه باعه بأقل مما سعى له وان فلانا أخبر بالبطل والمخبر
به اذا كان كذبا فبالاخبار به لا يصير صدقا وجهل الوكيل لا يبطل حق الموكل ولا يحصل
الوكيل موافقا وان كان فلان باع كرا بخمسين فباع هذا كرا به بخمسين خمسين ثم باع فلان
بعد ذلك بستين فهو جائز ولا ضمان على الوكيل لانه أمره بالبيع بمثل ما باع به فلان في
الماضي لا بمثل ما يبيع به في المستقبل وقد امتثل أمره في ذلك وان كان فلان باع كرا باربعين
وكررا بخمسين فباع الوكيل طعامه كل كر باربعين وأربعين في القياس لا يجوز بيع الوكيل لان
جوازه يمتد رضا الموكل وفي رضاه بأربعين شك لما كان فلان باع تارة بخمسين وتارة

بأربعين فالظاهر أن مراد الأمر بهذا بيع على ما يباع به فلان لا أدناه ولكنه ترك القياس
 واستحسن فقال يجوز لانهما مثل ماسى له فانه سى له البيع بمثل ما يباع به فلان واذا كان قد
 باعه بأربعين فهذا قد باع بمثل ما يباع به فلان وهذا لان في التصوصات يشتري أدنى ما يتناوله
 الاسم لانهايته (الأتري) أنه اذا شرط صفة الجودة في المبيع يعتبر أدنى الجودة لأعلاها ولانا
 لو لم ننفذ بيعه لم نجد بدا من أن نجعل الوكيل ضامنا وبالشك لا يجب عليه الضمان ولو وكله
 بشراء عبد بعينه فقبل الوكالة وخرج من عنده فاشهد انه يشتريه لنفسه ثم اشتراه فهو للموكل
 لانه قصد عزل نفسه فيما يوافق أمر الامر وعزله يكون بالخلاف لا بالموافقة فلا يعمل
 قصده هذا وكذلك لو وكله آخر بعد ذلك بشراؤه فاشتراه فهو للاول لانه بعد قبول
 الوكالة منه صار بحيث لا يملك شراءه لنفسه فكذلك لا يملك شراءه لغيره واذا وجد الوكيل
 بالعبد حيا فله أن يردده ولا يستأمر فيه لان الرد باليب من حقوق العقد وهو مستبد بما
 هو من حقوق العقد لان العبد ما دام في يده فالوكالة قائمة غير منتهية فهو متمكن من رده
 بيده فلا حاجة الى استئثار الأمر وان كان دفعه الى الأمر فليس له أن يخاصم في عيه الا
 بأمر الامر لان الوكالة قد انتهت بالتسليم الى الأمر ولانه لا يتمكن من رده الا بإبطال يده
 واليد حقيقة فيه للأمر ولا سبيل له الى ابطال يده الا برضاه والدليل على الفرق أن الوكيل
 لا يكون خصما لمن يدعى في هذا العبد شيأ بعد ماسله الى الامر بخلاف ما قبل التسليم فانه
 خصم باعتبار يده ما لم يثبت أنها لغيره واذا أمره أن يشتري له هذا العبد بصنف المكمل
 أو للوزون فاشتراه بغير ذلك الصنف لم يلزم الأمر لانه لم يحصل مقصود الأمر فان مقصوده
 تحصيل العبد له بهذا الصنف الذي ساء فاذا لم يحصل مقصوده كان مشتريا لنفسه ولو لم
 يسم له الثمن لم يجوز له أن يشتريه للأمر الا بدراهم أو بدنانير لما يتنا أنه يتعدو اعتبار اطلاق
 الوكالة في العوض فيعمل على أخص الخصوص وهذا الشراء بالنقد فان اشتراه بمضه
 بعينها تبرا وائاء مصوغ أو ذهب أو تبر أو بمكيل أو بموزون أو عرض لزم المشتري دون
 الاحمر لان أمره لما قيد بالشراء بالنقد صار كأنه نص عليه والتبر والمصوغ ليسا بنقد فكان
 فيما صنع مخالفا أمره فلهذا صار مشتريا لنفسه دون الأمر ولو وكله بشراء عبد بعينه بثمن
 مسمى فوكل الوكيل وكلا آخر فاشتراه لزم الأمر الثاني دون الاول لان الاول انما
 رضى برأى وكيله بالشراء وما رضى بتوكيله فهو في التوكيل مخالف وان كان قد سى

الثمن له لان تسمية الثمن تمنع الزيادة دون التقصان واذا صار مخالفا نفذ شراء وكيله عليه كما
 لو اشتراه بنفسه على وجه يكون مخالفا فيه يصير مشتريا لنفسه ولو اشتراه الوكيل الثاني
 بمحض الوكيل الاول لم الامر الاول لان تمام المقد برأى الوكيل الاول فكانه هو الذى
 باشر المقد وفى هذا خلاف زفر رحمه الله وقد ينهاه وان قال الوكيل امرتني أن اشتريه لك
 بألف درهم وقال الأمر أمرتك بخمسمائة فالقول قول الامر لان الاذن مستفاد من جهة ولو
 أنكر أصل الاذن كان القول قوله فكذلك اذا أنكر الزيادة ولان تصرف كل انسان يكون
 لنفسه باعتبار الأصل الى أن يظهر كونه نائبا عن غيره فكان الأمر متمسكا بالأصل ولو
 أقام البينة فالبينة بينة الوكيل لانه يثبت لنفسه ديناً في ذمة الأمر ويثبت خلاف ما يشهد به
 الظاهر وهو وقوع الملك بشراؤه للأمر وكذلك لو قال الامر للوكيل أمرتك بغير هذا العبد
 وقال اشترى عبد فلان بعبدك هذا فاشتراه جاز للأمر وعليه قيمة عبد الوكيل لانه صار
 كالمتقرض لعبد الوكيل حين أمره ان يشتري به له عبداً واستقراض الحيوان وان كان
 فاسداً فاذا تم كان مضموناً بالقيمة ولان الشراء يوجب الثمن للبائع على الوكيل وللا وكيل على
 الموكل فاذا صح التوكيل هنا واشترى بعبد وجب للبائع على الوكيل تسليم العبد عليه وللا وكيل
 على الموكل مثله ومثل العبد قيمته وانما صح التوكيل لانه أمر بالشراء له بموض يلتزمه في ذمة
 نفسه كان صحيحاً وكذلك اذا أمره بالشراء له بموض يلتزمه في مال نفسه وان اختلفا في مقدار
 القيمة فالقول قول الوكيل مع عيته أو يترادان لان الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري
 على معنى ان الموكل يملك السلعة بمقد الوكيل بموض يستوجب الوكيل عليه والبائع مع
 المشتري اذا اختلفا في الثمن فالحكم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف التبايعان
 فالقول ما يقوله البائع أو يترادان ثم حاصل الجواب في هذه المسئلة ان يقال هنا منيان أحدهما
 ما بيننا وذلك موجب للتخالف والثاني ان الوكيل أمين مخبر بما يجمل مسلطاً عليه وفي مثله القول
 قوله مع عيته فيكون للموكل اختيار ان شاء مال الى هذا الجانب ورضى أن يأخذ بما قال
 الوكيل فيثبت بحلف الوكيل على ما يدعى من مقدار الثمن كما هو الحكم في عيّن الأمين فاذا
 حلف أخذه بذلك وان شاء مال الى الآخر ولم يرض ان يأخذه بما قال الوكيل فيثبت بتعاقبان
 والذي يبتدأ به في عيّن الأمر لانه بمنزلة المشتري فكما أن البائع والمشتري اذا اختلفا في
 الثمن يبدأ يمين المشتري لان أول التسليمين عليه فكذلك هنا يبدأ يمين الامر ويحلف

على علمه لانه استحلاف على فعل الغير ولقد ماتعائنا فالعبد المشتري يلزم الوكيل لاتساع
السبب بين الوكيل والموكل قال واذا وكل رجل رجلا ان يشتري له أمة يتخذها أم ولد
ويطؤها بألف درهم فاشترى له أمة رتقاء لا توطأ أو مجوسية أو أمة لها زوج لم يلزم الأمر
لانه صرح بمقصوده عند التوكيل بمحل صالح لما صرح به وهذا المحل غير صالح لذلك وكان
الوكيل مشتريا لنفسه وكذلك كل ما وصفه بصفة فاشترى بصفة بخلاف تلك الصفة كان مشتريا
لنفسه لما قلنا بخلاف ما اذا أطلق فلان ما ليس بمعين يختلف باختلاف الصفة قال واذا وكله أن
يشتري له عبدا بعينه بألف درهم فاشترى الوكيل وقبضه وطلب الأمر أخذه فأبى الوكيل
أن يعطيه حتى يستوفى الثمن فله أن يمنعه عندنا سواء قد الوكيل الثمن أو لم يتقد وليس له
حق المنع عند زفر رحمه الله وهذه معروقة في البيوع بفروعها إلا أن هناك لم ينص على
الغلاف اذا هلك بعد المنع وانما نص عليه هنا فقال عند أبي يوسف رحمه الله يكون مضمونا
بالاقل من قيمته ومن الثمن كالمروون وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يكون مضمونا بالثمن
قلت قيمته أو كثرت كالمبيع اذا هلك في يد البائع فلان الوكيل مع الموكل لبائع مع المشتري
فان مات في يد الوكيل قبل أن يمنعه مات من مال الأمر لان الوكيل في القبض عامل للأمر فيصير
الأمر بقبض الوكيل قابضا حكما ما لم يمنعه منه فاذا هلك هلك من مال الأمر وللوكيل أن
يرجع عليه بالثمن بخلاف ما اذا منعه لانه صار مستردا ليد أو لان بالمنع تبين انه كان في القبض
عاملا لنفسه لا للأمر وان كان البائع أخر المال عن المشتري لم يكن للمشتري أن يأخذه من
الأمر بمنزلة ماله واشترى بثمن مؤجل فانه لم يرجع على الأمر قبل حلول الاجل وهذا لان
الوكيل انما يستوجب على الأمر مثل ماوجب للبائع عليه بصفته وهذا بخلاف الشفيع مع
المشتري فان الاجل الثابت في حق المشتري لا يثبت في حق الشفيع لان الشفيع انما يملك
المبيع بمقد جديد سوى عقد المشتري والاجل المذكور في عقد لا يثبت في عقد آخر وهنا
الموكل انما يملك بذلك العقد الذي باشره الوكيل والاجل ثابت في حق الوكيل بحكم ذلك
العقد فيثبت في حق الموكل أيضا ولو حط البائع شيئا من الثمن عن الوكيل ثبت ذلك
للأمر لان حط بعض الثمن يلتحق بأصل العقد ويخرج قدر المخطوط من أن يكون منعا
بخلاف ما لو وهب البائع الثمن كله للوكيل كانت له أن يرجع على الموكل بالثمن لان حط
الكل لا يلتحق بأصل العقد اذ لو التحق بأصل العقد فسد البيع لانه بقي يباعا بغير ثمن وهو

فاسد فكان ذلك مقصورا على الحال وبراء الوكيل لا يمنع من الرجوع على الأمر لأن ثبوت
 حق الرجوع له بالشراء لا بالولاء بخلاف الكفيل إذا برئ حيث لا يرجع على الأصيل لأن
 ثبوت حق الرجوع له بالأداء أو بملكه ما في قيمته وذلك لا يحصل بالأداء ولو أمره أن
 يشتري له عبدا بعينه بألف درهم ومائة ثم حط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري
 دون الأمر لأنه في أصل العقد مخالف فوقع الشراء له ثم لا يتحول إلى الأمر بعد ذلك إلا
 بتجديد سبب ولم يوجد وبهذا يخرج زفر رحمه الله في الوكيل بشراء العبد إذا اشترى نصفه
 فإن عند زفر رحمه الله هناك وإن اشترى الباقي قبل الخصومة كان العبد للوكيل دون الأمر
 لأنه في أصل الشراء مخالف ولكننا نقول هناك عرضت الموافقة بفعل يكون من الوكيل فيها
 تناولته الوكالة قائم فتم تحقق المخلاف وهنا عرضت الموافقة بفعل يحده الوكيل فيها تناولته
 الوكالة غير موجود فتحقق المخلاف بنفسه. ولو أن رجلا اشترى عبدا واشهد أنه يشتريه
 لفلان فقال فلان قد رضيت كان للمشتري أن يمنه منه لأن الشراء نفذ على العاقد حين لم
 يكن مأمورا من جهة غيره ورضا النير إنما يعتبر في عقد موقوف على إجازته وهذا العقد
 غير موقوف على إجازته فرضاه فيه وجوده كمدته وإن سلمه له وأخذ الثمن كان ذلك بمنزلة
 بيع مستقبل منهما فإن البيع بالتامطى ينتقد عندنا لأن المقصود علم الرضا قال الله تعالى إلا
 أن تكون تجارة عن راض منكم وذلك يحصل بالفعل كما يحصل بالقول وإذا وكله بأن يشتري
 له أمة بألف درهم فاشتراها بالثمن فبعت بها للأمر فاستولدها ثم قال الوكيل اشتريتها بالثمن
 فإن كان حين بعت بها إليه قال هذه الجارية التي أمرتني فاشتريتها لك لم يصدق في أن عنها ألقان
 ولم تقبل بيئته على ذلك لأنه بالكلام الأول صار مقرا أنه اشتراها للأمر وإنما يكون مشتريا
 للأمر إذا اشتراها بالثمن الذي سمي الأمر له فكان هو في قوله بعد ذلك اشتريتها بالثمن
 مناقضا والمناقض لا دعوى له ولا تقبل بيئته وإن لم يكن قال ذلك حين بعت بها إليه فالقول
 قوله لأنه يقول اشتريتها لنفسى وإنما بعتها إليه ودية أو ينظر أنها تعجبه بالثمن الذي اشتريتها
 له به أولا فلم يسبق منه ما يناقض قوله فلماذا جئنا القول قوله ثم يأخذ القيمة وعقرها
 وقيمة ولدها لأن الأمر مغرور فيها فإنه استولدها باعتبار سبب ظاهر لو كان حقيقة كانت
 الجارية له وهو أن الوكيل اشتراها له بمأمره به فإذا تبين الأمر بخلافه كان مغرورا ولو
 وكله أن يشتري له كر حنطة من القران فاشتراها واستأجر بمير الحنطة عليه لم يكن الكراء

على الأمر في القياس لأن وجوب الكراء بمقد آخر سوى المقد الذي أمره به فكان متبرعا في حله بمنزلة أجنبي آخر (ألا ترى) أنه لو أمره بالشراء من السوق فاشتراه ثم حله إلى منزله بكراء كان متبرعا فيه فكذلك هنا وفي الاستحسان يرجع على الأمر بالكراء لأنه مأمور بحله دلالة فانه أمره بالشراء من الفترات ولا يمكنه أن يتركه هناك بعد الشراء فإن الحنطة تحمل في السفن إلى بغداد فتشترى ثم تنقل إلى المنازل إذا لا يبقى هناك بالليل أحد يحفظها وليس هناك حانوت تحفظ فيه فلما أمره بالشراء مع علمه بهذا صار الأمر أمرا له بالنقل دلالة والنقل لا يتأتى إلا بالكراء وكأنه أمره بهذا الاستحسان بخلاف ما لو أمره بالشراء من السوق فتوضيحه أن الوكيل مضطر في هذا النقل فانه لو تركه هناك يكون مضيقا له فلم يكن متبرعا في هذا النقل بخلاف ما إذا اشتراه من السوق فانه غير مضطر إلى نقله لتمكنه من الترك في حانوت البائع وإن كان الأمر أمره أن يشتجر الكر بدرهم فاشتجر له بدرهم ونصف لم يكن على الأمر من الكراء شيء لأن الوكيل صار مخالفا له فكان مستأجرا لنفسه فحله على من استأجره لنفسه حكمه على دابة نفسه ولو استأجره بدرهم جاز على الأمر ولم يكن للوكيل حبس الطعام حتى يستوفي الكراء لأن الكراء ليس بموضع عن الطعام وإنما يحبس الطعام ببذله وبذل الكراء هنا منقصة الدابة في الحمل وقد تلاشت وليس للحمل أثر قائم في المحمول فلا يحبس المحمول به بخلاف الخياطة والقصارة فإن أثر فعل الخياط والقصار قائم في الثوب فله أن ينتمه حتى يستوفي الاجرة ولو وكله أن يشتري له طعاما بمشقة دراهم ولم يدفعها إليه فاشتراه الوكيل نسبتة فهو جائز لأنه مأمور بالشراء مطلقا وقد بينا نظيره في الوكيل بالبيع وعن أبي يوسف رحمه الله في الفصيلين جميعا أنه إنما يبيع ويشتري للأمر بالنسيئة إذا أمره بالتصرف على وجه التجارة لأن كل واحد من النوعين من صنع التجار فإذا أمره بالبيع لأعلى وجه التجارة لا يملك البيع بالنسيئة ويبان هذا في كتاب الرهن ثم للأمر أن يأخذ الطعام قبل أن يتقد الثمن لأن حاله مع الوكيل كحال الوكيل مع البائع والوكيل أن يقبض المبيع قبل أن يتقد الثمن إذا كان مؤجلا فلا أمر بذلك أيضا فإن مات الوكيل غفل عليه الثمن لم يحل على الأمر لأن حلول الثمن على الوكيل لتوقع الاستثناء عن الاجل وعدم انتفاعه ببقائه أو لأن ما عليه من الدين صار كالمستحق في تركته وهو ميت وهذا لا يوجد في حق الأمر ما بقي حيا وكذلك لو أمره بأن يشتري له إلى أجل وهذا أظهر من الأول ولو كان أعطاه

دنائير وأمره أن يشتري بهائم لم يتقدما حتى دفع الطلم الى الأمر وأفق الدناير في
 حاجته وقد التئ غير هافو جائز لانه امتثل الامر في الشراء بتلك الدناير وهي لاتعين في
 الشراء بالتمين فكانت باقية على ملك الأمر وقد وجب الثمن للبائع دينا في ذمة الوكيل والوكيل
 في ذمة الأمر فالوكيل حين أفق دنائير الأمر في حاجته صار مستوفيا دين نفسه فبقي دين
 الأمر عليه ينرمه في ماله وان اشترى بدناير غيرها ثم تقدمها فالضام للوكيل لانه كان مأمورا
 بالشراء بتلك الدناير فاذا اشترى بغيرها صار مخالفا فكان مشتريا لنفسه ثم ضد دنائير الأمر
 في قضاء دين نفسه فصار ضامنا له فان قيل الشراء لا يتعلق بتلك الدناير فشراء الوكيل بها
 وبغيرها سواء قلنا لا نقول يتعلق الشراء بتلك الدناير وانما تنقيد الوكالة بما يتقيد به المال
 المضاف اليها (ألا ترى) انه لو هلك المال قبل الشراء به بطلت الوكالة واذا طلقت الوكالة
 بتلك الدناير لم يكن الشراء بغيرها من موجبات الوكالة على أن الشراء قد بطل يتعلق
 الدناير المضافة اليها نوع تعلق (ألا ترى) أن من اشترى بالدناير المنصوبة وتقدمها لم يطلب له
 الفضل بخلاف ما اذا اشترى بغيرها وتقدمها وان اشترى الوكيل طامعا الى أجل وهو ينوي
 الشراء به لم يصدق على ذلك ولم يلزم الأمر لان تلك الدناير عين وصفة معينة تنافي الاجل
 فبين شرائه بالثمن المؤجل وبين شرائه بتلك الدناير متنافاة بينة فينبه مخالفة لما صرح به ودعواه
 غير مطابقة لما ظهر منه فلا يصدق على ذلك وكان هذا وما لو اشترى بدناير غير تلك الدناير
 سواء وان كان اشترى طامعا بمال فنوى الشراء بتلك فهو جائز على الأمر لانه ما صرح
 بخلاف ما أمره به نصافان اضافة الثمن الى ذمته والى ما في يده من الدناير سواء وكان تعيين
 تلك الدناير في قلبه كتمينها بإشارته في العقد اليها وهذا لان الوكيل قد يتلى بهذا بأن يجد
 ما يوافق الأمر في السوق ولا تكون تلك الدناير معه فلو رجع الى بيته ليحضرها فانه فلها
 جوزنا شراءه للأمر بمطلق الدناير وان تعد بعد ذلك تلك الدناير نصا وكذلك لو أمره أن
 يشتري له عبدا وسى جنسه ونحوه ووكله آخر بمثل ذلك ودفع اليه الثمن فاشترى على تلك
 الصفة وقال نوبته لفلان فالقول قوله لان ما في ضميره لا يرفعه غيره فيوجب قبول قوله في
 ذلك وهو أمين مسلط على ما أخبر به من جهة كل واحد منهما وان مات في بدبه مات من
 ماله الذي سى له لانه قبضه له يصير من وقع له الشراء قابضاولو وكله احدهما أن يشتري له
 نصف عبد مروف بشن مسى ووكله آخر بأن يشتري له نصف عبد بمثل ذلك الثمن

فاشترى الوكيل نصفه وقال نويت ان يكون الآخر فالقول قوله لان وكالة الثاني صحيحة
 وصار هو مالكا شراء النصف لكل واحد منهما فكان قوله مقبولا في تعيين من المشتري له
 وان كان كل واحد منهما سعى له تخالفا لما سعى الآخر فاشترى احد التصنين بذلك
 الثمن وقال نويته لفلان الآخر فالقول قوله لما بينا ان ما في ضميره لا يرفه غيره فاذا قبلنا
 قوله في ذلك صار مخالفا مشتريا لنفسه لانه اشترى بثمان غير الثمن الذي نواه له بالشراء ولا
 يكون هذا النصف للذي أمره بالشراء بهذا الثمن لانه لم ينو له وفيها ليس بعين لا يصير
 مشتريا للامر الا أن ينوي ان يتقدمه قال واذا وكله ان يشتري له جارية بعينها فقال
 الوكيل نعم ثم اشتراها لنفسه ووطئها فقبلت منه فانه بدرا عنه الحد وتكون الامة وولدها
 للامر ولا يقبى النسب لانه صار مشتريا للامر فان نيته لنفسه لنو في الجارية المبيعة الا انها
 في يده بمنزلة الجارية المبيعة في يد البائع على ما بينا ان الوكيل مع الموكل كالبايع مع المشتري
 ووطئ البائع للامة المبيعة لا يوجب عليه الحد ثمك الشبهة ولكن لا يمكن التزور بهذا لانه
 استولدها مع العلم بلها لغيره ولهذا كانت مع ولدها للامر ولا يثبت النسب قال ولو وكله
 بأن يشتري له أمة وسعى جنسها فاشترى أمة وأرسل اليه بها فاستولدها الا أمر ثم قال
 الوكيل ما اشتريتها لك فان كان حين بعت بها اليه قال اشتريتها لك أو قال هي الجارية التي
 أمرتني بأن اشتريتها لك لم يسمع دهواه بعد ذلك ولا تقبل بينته على الاشهاد عند الشراء انه
 اشتراها لنفسه لكونه منافضا في هذه الدعوى وان لم يذكر شيئا من ذلك فالقول قوله مع
 بعينه وأخذها وعقرها وقيمة ولدها لما بيناه فيما سبق قال ولو وكله بأن يشتري له دار فلان
 بألف درهم فاشترى صحراء ليس فيها بناء فهو جائز لان الدار اسم لما يدار عليه الحائط مبني كان
 أو غير مبني والعرب يطلقون اسم الدار على الصحراء التي لم يبق فيها الا أثر قال القائل

يادار مية فالطياء فالسند (وقال الآخر) عفت الديار وحلها فقامها

وهذا بخلاف ما لو أمره بأن يشتري له بيتا فاشترى أرضا لم يكن فيه بناء لم يجز على
 الامر لان البيت اسم لما يبات فيه وذلك في المبنى خاصة ثم الانسان قد يشتري الدار
 غير مبنية لينبئها على مراده فلم يكن فيها اشتراء الوكيل معنى الخافعة لمقصود الامر بخلاف
 البيت فانه يشتره لينتفع به ولا يحتاج الى تخلق بنائه وهذا المعنى لا يحصل في غير المبنى فاذا

صح شراء الدار للآمر وهناك المال عند الوكيل فقال الأمر هلكت قبل أن تشتري وقال الوكيل
هلكت بعد ما اشتريتها فالقول قول الأمر لا نكراه بقاء الوكالة عند الشراء بمنزلة ماله أنكر
الوكيل أصلا ولأن الوكيل يدعى لنفسه الثمن في ذمة الموكل وهو منكر لذلك فالقول قوله
مع يمينه ويحلف على السلم لأنه استعلاف على فعل النير وهو الشراء به قبل الهلاك أو بعده
ولو لم يهلك وتقدم البائع فاستحقه رجل فضمن الوكيل رجوع به على الأمر لأنه كان حاملا له
فيما قبض من الثمن وتقدم وان ضمن البائع رجوع به على الوكيل لأن المقبوض من الثمن لم
يسلم له رجوع الوكيل على الأمر لكونه حاملا له ولو لم يستحق ولكن جحد البائع أن
يكون القبض قبض الثمن فالقول قوله مع يمينه فإذا حلف رجوع به على الوكيل ولم يرجع به
الوكيل على الأمر لأنه مقو أنه استوفى الثمن من الأمر وتقدم البائع ثم ظلمه البائع بتعريمه
الثمن مرة أخرى فليس له أن يظلم الأمر أن ظلمه غيره ولو لم يتقدم البائع حتى هلكت عند
الوكيل فآخذ من الأمر ثمانية فملك عنده لم يرجع به على الأمر ويضمن الثمن من عنده للبائع
لأن بالشراء وجب الثمن للبائع على الوكيل ولو وكيل على الأمر فاذا قبضه الوكيل بعد الشراء
صار به مستوفيا دين نفسه فدخل المقبوض في ضمانه وكان هلاكا عليه بخلاف ماله قبضه
قبل الشراء فإنه ما استوجب على الأمر شيئا بعد وكان في ذلك القبض حاملا للأمر لأن نفسه
والفرق بين هذا وبين المضاربة قد ينفاه فيما أملىناه من شرحه قال ولو وكله أن يشتري له
سيفا بثمن مسمى فاشتري نصلا أو سيفاً على كان جائزاً لأن اسم السيف للنصل حقيقة
وشراؤه معتاد فقد يشتري المرء نصلا ليركب عليه الخيول على مراده قال ولو وكله بأن
يشتري له ثوبا يهوديا ليقطعه قيصا فاشتري له ثوبا لا يكفيسه لم يلزم الأمر لأنه بين له
مقصوده فتقيدت الوكالة بشوب يصلح لمقصوده وكذلك لو وكله أن يشتري له دابة يسافر
عليها ويركبها فاشتراها مقطوعة أيد أو عمياء أو ميرا لا يركب عليها لأنه غير صالح لما قيد الأمر
الوكيل به قال ولو وكله أن يشتري له عشرة أرطال لحم بدرهم فاشتري له أكثره لم يلزم الأمر عشرة
منها نصف درهم والباقي لله أموره لأنه أمره بشراء قدر مسمى فما زاد على ذلك لم يتناوله أمره
فكان مشتريا لنفسه وفي القدر الذي تناوله أمره قد حصل مقصوده وزاد منه منفعة بالشراء
أقل مما سمي له فكان مشتريا للأمر ولكن هذا الجواب إنما يستقيم فيما إذا اشترى ما يساوي
عشرة أرطال بدرهم أما إذا اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم فيصير مشتريا الكل

لنفسه لأن الأمر تناول اللحم السمين الذي يشتري منه عشرة أوطال بدوهم وقد اشترى
المزول فلم يكن محصلا مقصود الأمر فكان مشتريا لنفسه والله أعلم بالصواب .

باب الوكالة في الصرف والسلام

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بأن يشتري له أبريق فضة بيمينه ولم يسم الثمن فاشتراه
بقيته دنائير أو بمثل وزنه دراهم فهو جائز لأنه مطلق للتوكيل بالشراء بالتقود وكل واحد
من الجنس من التقود وشراء الأبريق بكل واحد منهما متعاد لو اشتراه الموكل بنفسه يجوز
فكذلك إذا اشتراه الوكيل له وفي حكم التقابض المتعبر بقاء المتعاقدين في المجلس وغية الموكل
لا تضره غير مشكل فيما إذا كان الوكيل ممن يتعلق به حقوق المقدل لأنه بمنزلة الماقد لنفسه
وكذلك إن كان ممن لا يتعلق به حقوق المقدل أن قبضه وتسليمه صحيح وإن كان لا توجه
عليه المطالبة ففي حكم صحة التقابض هو بمنزلة وكيل يتعلق به حقوق المقدل قال الموكل لم
تشره وقال الوكيل اشتريته بكذا وكذا فصدقه البائع فانه يلزم الموكل بذلك الثمن لأن الوكيل
أمر بالشراء في حال تملك الانشاء فيكون إقراره صحيحا وكذلك لو قال الموكل أخذته بثمان دون
الذي قلت لأن تصديق البائع مع الوكيل على الشراء بذلك الثمن بمنزلة مباشرهما المقدل يكون
لازما للموكل فالموكل يدعى عقدا سوي الذي ظهر بتصادقهما فلا يقبل قوله ذلك إلا بحجة
وكذلك هذا في الوكالة بشراء دار بيمينها أو عبده بيمينه لأن في المعين الوكيل يملك الشراء
للموكل ولا يملك الشراء لنفسه إذا كان بمثل قيمته فطلق شرائه محمول على ما يملكه دون
ما لا يملكه فلماذا كان لازما للموكل قال ولو وكله بخاتم ذهب فصدقه ياقوته يبيعه فباعه بفضة أو
ذهب أكثر مما فيه أو بخاتم من ذهب أكثر وزنا منه وليس فيه فص فهو جائز كما لو باعه
الموكل بنفسه وهذا لأن المثل من الذهب يصير بإزاء المثل والباقي بإزاء النقص وإن تفرقا قبل
قبض أحدهما فسد البيع لأن المقدل في حصة الذهب صرف وإن باعه بخاتم ذهب أكثر مما
فيه من الذهب أو أقل وفيه فص وتقابض إجاز كما لو باعه الموكل بنفسه وهذا لأن الجنس
يصرف إلى خلاف الجنس أحيانا لا تصحیح المقدل وعلى هذا قول أبي حنيفة رحمه الله ظاهر
لأن عنده الوكيل بالبيع يملك البيع بالتبني اليسير والتماش وعندهما إنما لا يملك البيع بالتبني
التماش لأنه خلاف المتعاد ولما فيه من الضرر على الموكل وهذا غير موجود هنا وإن صرفنا

الجنس لتصحيح المقد واذا وكله بدراهم صرفها له وصرفها الوكيل عند أيه أو عند ابنه أو عبده أو مكاتبه كان باطلا في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز عندهما الا في عبده أو مكاتبه وقد بينا هذا ثم زاد فقال فان باعه بالقيمة دنانير جاز ذلك كله ما خلا عبده اذا لم يكن عليه دين وهذا اشارة الى أن الخلاف في البيع بالعين اليسير دون البيع بمثل القيمة وقد بينا اختلاف المشايخ رحمهم الله فيما سبق قال ولو دفع اليه عبدا فقال به بالف درهم وزن سبعة فباعه بالف درهم وزن خمسة فهذا جائز لانه باعه باكثر مما سعى له من جنسه فان الف درهم وزن سبعة تكون سبعمائة مثقال والتي درهم وزن خمسة يكونان الف مثقال فلم يكن هذا مخالفا لما سعى له الامر قال وان دفع اليه عشرة دراهم يسلمها في ثوب ولم يسم جنسه لم يجر لان اسم الثوب يتناول اجناسا مختلفة فلم يصر مقصود الموكل بتسمية الثمن معلوما فان أسلمها الوكيل في ثوب موصوف بالسلم للوكيل لان الوكالة لما بطلت تمتز تفيذ المقد على الموكل فنفذ على الوكيل ثم للموكل أن يضم من دراهمه أيهما شاء لانه قضى دين نفسه بدراهم الموكل فكان هو ضامنا بالدفع والمسلم اليه بالقبض فان ضمها الوكيل فقدم ملكها بالضممان وتبين انه قد دراهمه بعينها فكان السلم له وان ضمها المسلم اليه بعد ما اقرقا بطل السلم لاستحقاق رأس المال من يد المسلم اليه فان ذلك يقتضي القبض من الأصل وان سعى ثوبا يهوديا جاز التوكيل لبيان الجنس والسلم نوع شراء فالتوكيل بشراؤه سلما معتبرا بتوكيله بشراؤه واقفه أعلم بالصواب

باب الوكالة في الدين

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بتقاضى دينه وقبضه لم يكن للوكيل ان يوكل غيره بذلك لان الناس يتفاوتون في التقاضى فقد يمل الغريم من تقاضى بعض الناس والموكل انما رضى بتقاضيه بنفسه لا بتوكيله والقبض باعتبار الاثمان والناس يتفاوتون فيه فلا يكون رضا الموكل بقبض الوكيل رضا منه بقبض غيره فان قبضها الوكيل الثاني لم يبرأ المطلوب لانه في حق الطالب كالجنبي آخر فلا يبرأ المطلوب بقبضه الا ان يصل المال الى الوكيل الأول لان يد الوكيل كيد الموكل فوصوله الى يده كوصوله الى يد الموكل ولان وصوله الى يده من جهة وكيله كوصوله الى يده أن لو قبض بنفسه وكذلك ان كان الآخر مافى عيال الأول فيئخذ يكون قبضه مبرئا للمطلوب لان يد من في عيال الوكيل كيد الوكيل (ألا ترى) انه ان قبضه

بنفسه ثم دفعه الى من في عياله لم يصرفنا وهذا لان الوكيل أمين في المقبوض والأمين يحفظ
 الامانة تارة بيده وتارة بيد من في عياله قال وان وكله بتقاضي كل دين له ثم حدث له بعد ذلك
 دين فهو وكيل في قبضه استحسانا وفي القياس لا يكون وكيل في قبضه لانه سمي في الوكالة
 كل دين له والدين اسم لما هو واجب فانما يتناول ما كان واجبا عند الموكل دون ما يحدث
 ولكنه استحسن للمادة فان الناس بهذا التوكيل لا يقصدون تخصيص الواجب على ما يحدث
 وجوبه (ألا ترى) أنه يوكل الغير بقبض غلاته ومراده في ذلك ما هو واجب وما يحدث
 وجوبه بعد ذلك وهذا لان مقصوده في هذا التوكيل صيانة هذا النوع من ماله بقبض الوكيل
 فانه لا يتفرغ لذلك بنفسه لكثرة اشتغاله وفي هذا المعنى لا فرق بين ما هو واجب وبين ما
 يحدث وجوبه فان جعد الغريم الدين قد بينا أن عند أبي حنيفة رحمه الله الوكيل بالتقاضي
 والقبض وكيل بالخصومة فيثبت الدين بالينة وضدهما لا يكون وكيل بالخصومة فيتوقف
 الامر حتى يحضر الطالب قال ولو وكل رجلين بالقبض قبض أحدهما لم يبرأ الغريم حتى
 يصل ذلك الى الآخر ويقع في أيديهما جميعا لانه رضي بإماتهما جميعا فلا يكون راضيا بامانة
 أحدهما ولكن اذا وقع في أيديهما تم مقصود الموكل الآن فكأنهما باثرا المقد بالقبض من
 الغريم واذا قال لغيره وكلتك بدني فهو وكيل بقبضه استحسانا وفي القياس لا يكون وكيل
 لجمالة ما وكله به من استبدال أو صلح أو قبض أو إبراء وهذه جملة غير مستدركة ولكنه
 استحسن للمادة فالمراد بهذا اللفظ في المادة التوكيل بالقبض ومعنى كلامه وكلتك بدني لتمينه
 وتمينه بالقبض يكون ولان القبض متيقن به اذ ليس فيه تغيير شيء من حق الموكل وهو
 موجب الدين باعتبار الاصل فينصرف التوكيل اليه وهذا نظير الاستحسان الذي قال فيما اذا
 وكله بماله يكون وكيل بالحفظ لانه هو المتيقن به قال واذا وكله بقبضه فابي أن يقبل الوكالة
 ثم ذهب قبض لم يكن وكيل ولا يبرأ الغريم من الدين لان الوكالة قد ارتدت برده فكان هو
 في القبض كاجنبي آخر فلهذا لا يبرأ الغريم ويرجع الطالب بماله على الغريم ثم ان كان المقبوض
 قائما في يد الوكيل استرده الغريم منه لانه عين ماله سلمه اليه ليستفيد منه البراءة من الدين
 وهو لم يستفد وان هلك المال في يد الوكيل رجع عليه الغريم فضمنه ان كان كذبه في الوكالة
 لانه قبض منه المال بشرط أن يستفيد البراءة عما في ذمته أو يملك ما في ذمته فاذا لم يستفد
 هذا لم يكن راضيا بقبضه بل هو في حقه كائنا صاب وكان له أن يضمته وكذلك ان لم يصدقه

ولم يكذبه أو صدقه وضمنه لانه اذا كان ساكتا فأنما دفع المال بزمه وزعمه أن يستفيد التبريم
البراءة بما يدفعه اليه فيفيد رضاه به وان صدقه وضمنه فقد قال أنت وكيلي لا آمن أن يصعد
الطالب اذا تصرف ضمن له ما يقبضه الطالب مني وهذا ضمان صحيح لانه مضاف الى سبب
الوجوب لان الطالب في حقها غاصب فيما يقبضه ثانيا فكانه قال أنا ضامن لك ما ينصبه فلان
منك وهذا اضافة الى سبب الوجوب فكان صحيحا فان صدقه في الوكالة ولم يضمنه لم يرجع به
عليه لانهما تصادقا على أنه في المقبوض أمين وان الطالب في قبضه من التبريم ثانيا فغاصب
ظالم ومن ظلم ليس له أن يظلم غيره قال ولو قبل الوكالة ثم أخرجه الموكل من الوكالة ولم يطلعه
ذلك فهو على وكالته لما بينا أن الزل حبر عليه في القبض فلا يثبت حكمه في حقه ما لم يعلم
به وان أخرجه بذلك حر أو كافر أو مسلم صغيرا أو كبيرا برسالة من الأمر لم يكن له أن
يقبض شيئا ولم يبرأ التبريم منه ان اعطاه لانه كبراءة المرسل وارسال العسي والمعد في مثل
هذا اعتماد بين الناس فان كل واحد لا يجد عدلا يرسله في حوائجه قال وان كان رب
الدين وكله بمحضر من المطلوب يبرأ بالدفع حتى يأتيه الخبر انه قد أخرجه من الوكالة لان
توكيله اياه بمحضر من المطلوب أمر للمطلوب بالدفع اليه ثم الاخراج نهى له عن ذلك فبعد
ما علم بالامر لا يثبت حكم النهي في حقه ما لم يعلم به قال واذا ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب
أو ذهب عقله ثم أسلم أو رجع اليه عقله فهو على وكالته أما عند ذهاب عقله فلانه لم يوجد
ما ينافي الوكالة ولكنه في حال الجنون عاجز عن القبض وأداء الامانة في المقبوض فاذا زال
ذلك صار كأن لم يكن فهو على وكالته أما في الردة فان لم يكن القاضي قضى بالحقاقه فهو بمنزلة
الغيبه وان كان القاضي قضى ببعاقه فهذا الجواب قول محمد رحمه الله وقد بينا الخلاف فيما
سبق قال والوكيل يقبض الدين اذا وهبه التبريم أو أبرأه منه أو أخرجه أو أخذ به رهنا
لم يجوز لان هذا تصرف غير ما أمر به (الآري) أن الموكل غير مجبر على شيء من هذا
وهو مجبر على القبض اذا أتاه المطلوب بالمال وهذا قول هو الاصل في هذا الجنس أن
الوكيل بالقبض انما يملك القبض على وجه لا يكون الموكل أن يتمتع منه اذا عرضه عليه
المطلوب فليس للوكيل بالقبض ذلك كالشراء بالدين والاستبدال وان قال الوكيل قد برأ الى
منه أو قامت عليه يئنة بهذا القول برئ التبريم لان هذا اللفظ اقرار بالقبض والوكيل
بالقبض يصح اقراره في براءة التبريم قال وان أخذ منه كفيلا بالمال جاز له أن يأخذ به

أيهما شاء لأن الكفالة بالمال توثق به وأمره إياه بالقبض لتحقيق معنى الصيانة وذلك يزداد بالتوثق به ولا ضرر فيه على الموكل إلا أن يكون أخذ كفيلًا على أن أبرأه فحينئذ لا يجوز البراءة عليه لما فيه من الضرر على الأمر وهذا بخلاف الرهن لأنه وإن كان توثقًا بجانب الاستيفاء لكن فيه نوع ضرر على الأمر على معنى أنه لا يتصرف في المهرن فيها كما بهير مستوفيا ويستقط حقه فلها لم يصح في حق الأمر قال وإذا وكله في كل قليل وكثير هو له فهو وكيل بالحفظ وليس بوكيل في تقاض ولا شراء ولا بيع إلا في قول ابن أبي ليلى رحمه الله فإنه يقول ظاهر لفظه يتضمن ذلك كله فإنه من القليل والكثير الذي له أن يباشره بولايته في ماله ولكننا نقول قد عرفنا يقينا أنه لم يرد بهذا اللفظ جميع ماله أن يفعله وإنما ثبت بهذا اللفظ القدر المتين والمتيقن به هو الحفظ فلا يملك إلا ذلك بمنزلة قوله وكلتك على قال وإذا وكله بتقاضى دينه بالشام فليس له أن يتقاضى دينه بال عراق لأن الوكالة تنقيد بتقيد الموكل وتقيده بموضع كتيده بشخص بأن يوكله بتقاضى دينه على فلان فكما أن هناك الوكالة لا تمدد إلى غيره فكذلك هنا وهذا لأنه إنما يستمين بغيره فيما يجز عن مباشرته بنفسه وقد يجز عن مباشرة القبض لديونه في موضع دون موضع قال وإذا وكل ذمى مسلما بتقاضى خمر له على ذمى كرهت للمسلم أن يقبض ذلك لأن المسلم مأمور بالاجتناب عن الخمر ممنوع من الاقتراب منها وفي القبض اقتراب منها ولأن التوكيل يقبض الدين من وجه توكيل تخليك الدين لأن الدين يفتي بأمثاله فالوكيل يملك المطلوب ما في ذمته بما يقبضه وتوكيل الذمى المسلم يملك الخمر لا يجوز إلا أن هنا يجوز أن قبض في حق براءة التريم لأنه من وجه تميم لما كان مملوكا للطالب دينا فكان كالوكيل يقبض العين ومن وجه يتضمن التخليك ولكن لا يتوقف هذا على فعل الوكيل (ألا ترى) أن المطلوب إذا أتى بالدين فوضعه بين يدي الطالب أو وكيله برئ فلا كان أتيانه لا يستدعي فعلا من الوكيل فلنا يجوز ولمكان أن فيه تخليك الخمر من وجه فلنا يكره توكيل المسلم به قال وإذا قال الرجل للرجل اقض عني فلانا من مالك ألف درهم ثم أقضيكها فقال المأمور قد دفعتها إلى فلان وصدقه الأمر فإن الطالب يأخذ الأمر بما له لأن دعوى المأمور للقضاء كدعوى الأمر بما له بنفسه وهو غير مصدق فيما يدعى من قضاء الدين إلا بحجة فكذا المأمور لا يصدق ولكن إذا حلف الطالب أخذ ماله من التريم ولا شيء للمأمور على الأمر لأنه أمره بدفع يكون مبرأ له عن

حق الطالب ولم يوجد ذلك حين لم يستفد البراءة ولأنه وكله بأن يملكه ما في ذمته يدل
 يعطيه من مال نفسه ولم يكن ذلك حين رجع عليه الطالب بدينه فهو نظير ما لو وكله بأن
 يملكه عينا في يده بنسيه بشرائه له وهناك لو قال اشتريته وقمت الثمن من مالي وجعد
 ذلك صاحب العين وأخذ متاعه لم يكن للأمر أن يرجع على الأمر بشيء فكذلك هنا قال
 وإذا وكل الوصي وكسلا بدفع دين على المبت أو وصية إلى صاحبها فهو جائز لأنه يملك
 مباشرة الدفع بنفسه فيستعين فيه بنسيه أيضا ولو وكل وكسلا وسماه في هذا الكتاب فدفع بغير
 يئنه ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه لأنه أمين في المال المدفوع والقول قول الأمين في براءة
 ذمته مع الأمين إلا أن يكون عمالا يدفع إلا بشهود فحينئذ يضمن إذا دفع بغير شهود لأنه
 نهاء عن الدفع واستثنى دفعا بصفة وهو أن يكون بشهود فإذا دفع بغير شهود فهذا الدفع
 لم يكن مأمورا به فصار خاصا بضمنا وإن قال الوكيل قد أشهدت وجعد الطالب أن يكون
 قبض ولم يكن للوكيل شهود إلا قوله أشهدت كان الوكيل بريئا من الضمان بعد أن يحلف
 على ذلك لأنه أخبر بإداء الأمانة بالقول قوله مع يمينه (ألا ترى) أن فيما تقدم جعل لإخباره
 بأصل الدفع مقبولا براءته لأنه مسلط على ذلك فكذلك خبره بالدفع بالصفة التي أمر بها
 يكون مقبولا لكنه محتمل فقد يشهد على الدفع ثم ينسب الشهود أو يموتون فلا يقدر على
 احضارهم وعلى هذا لو قال لا تدفع إلا بحضور من فلان فدفع بغير محضر منه كان ضمنا لما
 قلنا قال ولو وكله بدفع مال فلان عليه له فارتد الوكيل ثم دفعه إليه جاز لأن المدفوع مال
 الموكل والدفع تصرف من الوكيل من متاع نفسه لافي ماله ولا حق لورثته في ذلك فكان
 دفعه بعد الردة كدفعه قبلها فإن ارتد الموكل قبل ردته أو لحق بدار الحرب فقال الوكيل دفعت
 المال قبل أن يرتد فالقول قوله لأنه أخبر بما كان مسلطا عليه وكان خبره مقبولا في براءته عن
 الضمان وإن دفع الموكل المال إلى صاحبه ثم دفع الوكيل المال الذي أمر بدفعه إليه وهو لا يعلم
 بدفع الموكل فلا ضمان عليه قال وهذا مثل إخراج من الوكالة وقد بينا أن إخراج من الوكالة
 لا يصح في حقه ما لم يعلم به دفعا للضرر عنه فهذا مثله فإن قيل هذا إخراج حكما لأن الدين
 لا يبق بعد قضاء الموكل فيكون قضاؤه نفوذا للمحل وذلك عزل حكمي فلا يتوقف على العلم قلنا
 لا كذلك فإن دفع الموكل بنفسه ليس موجب العزل حكما ولكن يتضمن منع الوكيل عن
 الدفع لأنه لا يحصل المقصود بدفعه بعد ذلك (ألا ترى) أن الطالب لو وجد المقبوض زبوا

فرد على المطلوب كان الوكيل على وكالته فتبين أن هذا بمنزلة عزله تصددا لاحكاما فيتوقف على علمه به وكذلك لو ولع الطالب المال للمطلوب أو أبرأه منه فهذا بمنزلة العزل تصددا فلا يثبت في حق الوكيل اذا لم يعلم به ولا يصير ضامنا للمال بدفعه بل يرجع المطلوب بالمال على الطالب ان بين هو لكونه مالكا وانشاء الوكيل لكونه دافعا وقد تبين أنه لم يكن للقباض حق القبض منه ولودفعه اليه الوكيل وهو يعلم بذلك فهو ضامن له لانه انزل عن الدفع حين علم بسقوط الدين عن المطلوب فاذا دفعه كان ضامنا ويرجع به على الذي قبضه منه لانه ملك المقبوض بالضمان وقد قبضه منه بغير حق وكان له ان يرجع به عليه وقد فرق أبو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين الوكيل باء الزكاة وهذا فرق قد بيناه على أصل الكل في كتاب الزكاة فلم لم يكن شيء من ذلك ولكن الطالب ارتد ثم دفع الوكيل اليه بالمال فان قتل على رده أو لحق بدار الحرب فدفع الوكيل اليه باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه تصرف منه في كسب اسلامه وقد تعلق به حق ورثته فكان تصرفه فيه موقوفا عند أبي حنيفة رحمه الله ولكن الوكيل لا يصير ضامنا الا ان يعلم ان قبضه لا يجوز بعد رده فاذا علم ذلك فحينئذ يضمن لان دفع الضرر عن الوكيل واجب واذا علم اندفع الضرر عنه ودفع المال على وجه لم يحصل مقصود الأمر فصار ضامنا واذا لم يعلم فهو محتاج الى دفع الضرر عنه وقد امتثل أمره في الدفع ظاهرا فلا يصير ضامنا كما بيناه وهذه المسائل المدودة التي يضر العلم فيها وهي خمس جمعناها في غير هذا الموضع قال واذا ضمن الوكيل لعلمه رجم في مال المرتد الذي اكتسبه في الردة لانه قبضه منه بغير حق حين لم يحصل للمطلوب البراءة بهذا القبض فكان ديننا عليه في كسب رده ولا يجوز أن يكون الواحد وكيل للمطلوب في قضاءه ووكيلا للطالب في الاقتضاء كما لا يجوز ان يكون المطلوب وكيلا للطالب في قبض الدين من نفسه وهذا لان في القبض معنى المبادلة من وجه فلا يتولاه الواحد من الجالين كالبيع والشراء قال والتوكيل بالتقاضي والقبض جائز ان كان الوكيل حاضرا أو غائبا صحيحا أو ريبا لانه تفويض الى غيره ماهو من خالص حقه ولا ضرر فيه على الغير فان القبض معلوم بجنس حقه لا يتفاوت فيه الناس وعلى المطلوب أن يقضى الدين ولا يخرج الوكيل ولا الطالب الى التقاضي مع أن للتقاضي حقا معلوما اذا جاوزه منع منه بخلاف الوكيل بالخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله فان مات المطلوب فالوكيل على وكالته في تقاضي ذلك من مال الميت فان الدين لم يسقط

بموت المطلوب بل قضاؤه من تركته مستحق وابتداء التوكيل بالتقاضى بعد موته صحيح
 فبقاؤه أولى ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة لأن المال صار ميراثا لورثته ولم يوجد
 التوكيل منهم بقبضه فإن قال قد كنت قبضته في حياة الموكل ودفتة اليه لم يصدق في ذلك
 لأنه أخبر بما لا يملك انشاءه فكان متبعا في الاخبار وقد انزل بموت الموكل والدين قائم
 ظاهرا فلا يقبل قوله في ابطال ملك قائم للوارث وان لم يمت الطالب ولكنه احتال بالمال على
 آخر وأبرأ المطلوب منه لم يكن للتوكيل ان يقبضه من المحتال عليه ولا من الأول لأنه لم يبق
 في ذمة الأول شيء والتوكيل كان مقيدا بالتقاضى والقبض منه فلا يملك به القبض من غيره
 وهو المحتال عليه فان نوى ما على المحتال عليه ورجع على الاول فالوكيل على مكانته لان الحوالة
 لم تبطل الوكالة ولكن تعذر على التوكيل مطالبة المحيل كما كان فبقى التوكيل على مكانته وكذلك
 لو اشترى التوكيل بالذات عبدا من المملوك واستحق العبد من يده برده بسبب ما رتب من
 الاصل فقد عاهد دينه كما كان في قبضة الوكالة وكذلك لو كان قبض المراهم وجسد يورثه
 بالادب عيب الزيادة انتقض القبض من الاصل فيبقى له كسره وبيعته ولو كان له من
 كسره لا يمتن التوكيل ان يتقاضى من كسره لان التوكيل ميبه لشيء من ذممه
 يملك به التقاضى من غيره ولو قال الطالب لرجل اذا حل مالي على فلان فتقاض او فلان فاقسم
 فتقاضاه او قبض ماعليه كان جائزا لان التوكيل اطلاق وهو يحتمل التعليق بالشرط والاضافة
 الى وقت وكذلك لو قال اذا أتيته شيئا فأت وكيلي في قبض ماعليه فقد أضاف التوكيل بالقبض
 الى حال وجوب الدين كالمتنى للتوكيل في ذلك الوقت ولو قال انت وكيلي في قبض كل
 دين لي وليس له دين يومئذ ثم حدث له دين كان وكيلاه في قبضه ما على طريقة الاستحسان
 فقير مشكل لما بينا وعلى طريقة انقياس فكذلك لان الدين اسم للواجب في الحال حقيقة ولما
 استجيب مجاز ولم تكن الحقيقة مرادة هنا فتمين المجاز وفيما تقدم كانت الحقيقة مرادة فالتنى
 المجاز ولو قال اذهب فتقاض ديني على فلان فله ان يقبضه لان المقصود من التقاضى القبض
 والامور بالشئ يكون مأمورا بتحصيل المقصود به ولا يكون وكيلاه في الخصومة لان قوله
 اذهب فتقاض ديني بمنزلة قوله اذهب واقبض وهذا اللفظ بمنزلة الرسالة بالقبض فلا يصير
 به وكيلاه في الخصومة الا ان يصرح بلقطة التوكيل قال وهو كتب في ذكر الحق ومن قام بهذا
 الذكر فهو ولي ما فيه أو وكيل بقبضه لم تكن هذه الوكالة شيئا لانه توكيل لمجهول

بالقبض وهو باطل قال ولو كتب فيه ان فلانا وكلني وكيفا في قبض هذا الحق كان جائزا
 لانه توكيل المعلوم وذلك صحيح يتم للموكل في حقه ولا يتوقف على حضرة الوكيل قال ولو
 وكله قبض دينه على رجل فقبضه كان بمنزلة الوديعة عند الوكيل لانه في القبض حامل للموكل
 فكان الموكل قبضه بنفسه ثم دفعه اليه ليحفظه فان وجدته الوكيل زبوا أو ستوقا فردده فانه
 ينفي في القياس ان يضمن ولكن استحسن ان لا أضمنه فقد جمع في السؤال بين التفصيلين
 والمراد بالجواب أحدهما وهو الزیوف فاما في الستوق فلا يضمن بالرد قياسا واستحسانا لانه
 وكيل قبض دينه والستوق ليست من جنس دينه فلا يصير به قابضا دينه حتى لو تجوز به
 في الصرف والسلم لا يجوز فرد المقبوض لانه باق على ملك من قبضه منه وهو على واكلته
 في قبض دينه وجه القياس في الزیوف انه من جنس دينه فصار به قابضا ويجعل في الحكم كان
 الموكل قبضه بنفسه ثم دفعه اليه ليحفظه فاذا رده على غيره صار ضامنا وهذا لان الوكالة
 انتهت بالقبض فهو في الرد كأجنبي آخر ووجه الاستحسان انه مأمور بقبض أصل حقه بصفته
 وقد تبين انه لم يقبض الصفة ولا يتوصل الى قبض الصفة الا برد الزیوف فصار مأمورا به
 من جهة الموكل دلالة توضيحه ان قبض الدين فيه معنى التمليك من وجهه والزيادة عيب في
 الدراهم والوكيل بالتمليك بعوض يملك الرد بالميب كالوكيل بالبيع والشراء قال وان وكله
 بتقاضي حنطة له على رجل فقبضها ووجد بها عيبا فردها فهو جائز لانه تبين انه مما قبض
 حقه فيرد المقبوض ليقبض الحق بصفته وفيه منفعة للآمر لانه لو هلك المقبوض قبل الرد
 بطل حقه من الصفة فكان في الرد احياء حقه وان لم يكن بها عيب فاستأجر لها من يحملها
 لم يجب الأجر على الأمر لانه متبرع بالحل فأداء الكراء عليه فان الأمر لم يأمره بذلك
 قال الا أن يكون في المصر فاستحسن ان أجعله عليه وفي القياس هو متبرع هنا كما في الأول
 وفي الاستحسان قال الظاهر هنا انه يأمره بالقبض في المصر ليحمله الى منزله لانه ان أراد
 الاكل جلة الى منزله وان أراد البيع فكذلك لان قيمة الحنطة في المصر لا تختلف بالسوق
 وغيره فاما خارج المصر فان كان مراده البيع فربما يبيعه هناك ولا يحمله الى المصر اذا كان
 أضع له من التزام الكراء فلا يكون أمره بالقبض أمرا بالحل الى منزله ولان المؤنة في الحل
 الى المصر تقل فلا يكون على الأمر فيه كثير ضرر لو عدينا حكم الأمر الى الحل فاما خارج
 المصر فالمؤنة تكثر فربما يتضرره الأمر فلذا لا يمتدى حكم الوكالة الى الحل وعلى هذا لو

وكله قبض رقيق أو غنم قبضها وانفق عليها في رعيها أو في كسوة الرقيق وطعامهم فهو متطوع
 في ذلك لأن الأمر بالقبض لا يعمدي إلى هذه الأشياء فهو متبرع فيها كسائر الأشياء قال
 ولو وكله قبض دين نه على أبي الوكيل أو ولده أو مكاتبه أو عبده فقال الوكيل قد قبضته
 وهلك في يدي وكذبه الأمر فالقول قول الوكيل لأن الوكالة لما صحت بالقبض من هؤلاء
 صار هو مسلطاً من جهة الأمر على الإقرار بالقبض لأن من ملك مباشرة الشيء يملك الإقرار
 به وتأويله في حق العبد إذا كان مديوناً أما إذا لم يكن مديوناً فتوكله بالقبض يصح كتوكله
 بالقبض من نفسه ولا يصح إقراره بالقبض لأن وجوب الدين فيما هو ملك المولى وفي قبض
 النسخ قال أو مكاتب ولده أو عبده يني عبد الولد وهذا الجواب واضح وإن كان الوكيل
 عبداً فقال قد قبضت من مولاي أو من عبدي ولا يولى وهلك مني فهو مصدق أيضاً لأنه صح
 التوكيل وملك إبراء التريم بمباشرة القبض منه فكذلك بإقراره بالقبض منه قال وإن كان
 الوكيل أبا الطالب أو المطلوب فكذلك لأنه لا نية في إقرار الوكيل بالقبض منه وقد صح
 توكله إياه بالقبض ولو وكل غيره أن يلزم رجلاً بماله عليه لم يكن وكلاً بالقبض بخلاف
 الوكيل بالتقاضى فإن هناك التوكيل مضاف إلى المطلوب دون الدين لأنه يقول وكلتك بأن
 تلازم فلاناً فلا يعمدي ذلك إلى قبض الدين ولهذا يختار للملازمة أسفه الناس ومن يتأذى
 المطلوب بملازمته ومصاحبته ويختار للقبض الامتناء فهذا لا يعمدي التوكيل بالملازمة إلى
 القبض قال ولو وكل المسلم مرتداً قبض دينه قبضه أو أقر قبضه وهلاكه منه ثم قتل على رده
 جاز قبضه لأن قبول الوكالة صحيح فإنه يتصرف به في منافعه لأفياً يطلق به حق ورثته وكذلك
 إن كان الوكيل حريباً قبضه ثم لحق بداء الحرب لأنه قبض بحكم وكالة صحيحة فبرئ التريم
 وصار كأن الموكل قبضه بنفسه ثم دفعه إليه ليحفظه قال ولو وكل رجلاً قبض دينه
 من فلان وأمره أن لا يقبضه إلا جميعاً قبضه كله إلا درهما لم يجز قبضه على الأمر لأنه قد
 الأمر بوصف مرغوب فيه فإن التجار يرغبون في قبض الحق جملة واحدة ويمتنون من القبض
 منفرداً فإذا لم يقبض الكل جملة لم يكن هذا القبض هو المأمور به فلا يستفيد التريم به البراءة
 وللطالب أن يرجع عليه بجميع حقه وكذلك لو قال له لا قبض درهما دون درهم فإن معنى
 هذا لا قبضه منفرداً فإذا قبض شيئاً دون شيء لم يبرأ التريم من شيء قال وإذا ادعى الرجل
 أن فلاناً وكله قبض دين له على هذا فلم يقر التريم به ودفع المال إليه على الإنكار ثم أراد أن

يسترد منه لم يكن له ذلك لأنه دفع إليه على وجه القضاء فلم يثبت الأمر بخلافه لا يكون له حق الاسترداد فإن قاضي الدين يقطع حقه عن المقتضى به من كل وجه (ألا ترى) أنه لو قضى الطالب ديناً على دعواه لم يسترد ما لم يثبت أنه لا دين له عليه فكذلك إذا قضاه الوكيل بدعواه الوكالة وإن أقر بالوكالة ثم أراد أن لا يدفع المالك إليه فإن القاضي يقضي عليه بالمال للوكيل على ما بينا أن الديون يقضى الدين بنفسه وهو أقر بثبوت حق القبض له في ملكه وذلك جسد عليه إلا على قول ابن أبي ليلى رحمه الله فإنه يقول لا يجبره القاضي على الدفع إليه ولكن يقول له أنت أعلم أن شئت فاعطه وإن شئت فتركه لأنه لم يثبت كونه نائباً عن الطالب في حق القاضي وولاية الاجبار بمد ثبوت كونه نائباً عنه ولكننا نقول قد ثبت ذلك بجبر الوكيل وتصديق المطلوب إذ ليس هنا كذب لها وكل خبر عند القاضي محمول على الصدق ما لم يأت له معارض ولكن إذا حضر الطالب وأنكر الوكالة رجع على التزيم بماله لأن الوكالة لا تثبت في حق الطالب لأنكاره ولم يحكم ببراءة التزيم في حق الطالب أيضاً لأن حجة الاجبار قاصرة على المطلوب والوكيل وثبوت الحكم بحسب الحجة قال وإن أنكر المطلوب الوكالة فقال الوكيل استحلته أنه ما وكلني لبستحلته على ذلك فإن حاف برئ وإن نكل عن اليمين قضيت عليه بالمال للوكيل لأن نكوله كدماره ولم يصدق على الطالب حتى أن أنكر الطالب ونكل عن اليمين وحال ذلك كان أنه ان أخذ ماله من التزيم وذكر الخصام وجه له عند التمسك فيه أنه لو كان في يده ما لم يصدق على قوله أبي حنيفة رحمه الله فيه ما يثبت على نعم ربه قرضه هو وذلك لأنه ادعى عليه ما أو أقر به فإذا أنكره يثبت له خلافه في التزيم فيكون على المار وأوحدة وجهه أنه بفرض الاستحلاف في ذلك لا يثبت كونه نائباً عنه لا يصح دعواه في المحسوب فلا يكون له في ذلك ما يظهر لاختلاف فيه إذا ادعى المشتري عيب الأباقي في المبدل للمعال وجعله البائع أن عندهما يخالف البائع على العلم وعند أبي حنيفة رحمه الله لأن الخصومة في العيب لا تكون إلا بمد ثبوته في الحال وبدون سبب الخصومة لا يستحلف وإن أقر المطلوب بالوكالة وأنكر الدين فلا يثبت قول أبي حنيفة رحمه الله يستحلف المطلوب وعندهما لا يستحلف لأن الوكيل يقبض الدين عنه يملك الخصومة وقد ثبتت الوكالة في حقه بأقراره قال وإذا دفع لرجل ألف درهم وقال ادفعها إلى فلان قضاء عني فادفع الوكيل غيرها واحتسبها عنده كان القياس أن

يدفع الألف التي احتسبت عنده الى الموكل ويكون متطوعا فيما أمره لان أمره بالدفع كان مقيدا بالمال المدفوع ففي دفع مال الأمر هو كاجنبي آخر فيكون متبرعا في القضاء بمال نفسه لدين الغير ويرد على المطلوب ماله لانه ملكه دفعه اليه لمقصوده وقد استثنى عنه وجه الاستحسان أن مقصود الأمر أن يحصل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود بين الألف المدفوعة الى الوكيل وبين مثلها من مال الوكيل والتقييد اذا لم يكن مقيدا لا يستبرئ الوكيل قد بتلى بهذا بأن يجد الطالب في موضع وائس معه مال المطلوب فيحتاج الى أن يدفع مثله من مال نفسه ليرجع به في المدفوع اليه وقد بينا أن هذا توكيل بالمبادلة من وجه وهذا القدر يصح من الوكيل بالمبادلة ولا يكون هو متبرعا فيما يدفع على ما سبق بيانه . قال واذا دفع رجل الى رجلين الف درهم يدفعها بها الى رجل فدفعها أحدهما فهو ضامن للنصف في القياس لان كل واحد أمين في النصف . أو يدفعها الى الطالب فاذا دفع أحدهما الكل كان متدينا في أصيب صاحبه فيكون ضامنا واكره استحسن فقال لا ضمان عليه لان دفع المال الى الغير لا يحتاج فيه الى الرأي فينفرد كل واحد من الوكيلين ولان صاحب الحق اذا غفر به كان له أن يأخذه من غير دفع أحدهما والذي دفع كأنه يمينه على حقه وصاحب الحق هو القابض في الحقيقة وهو قبض في حصة حق فلا يوجب الصمان على أحد فان قال خذ أنت يا فلان هذا الألف فاقضها فلانا أو أنت يا فلان فادفعها الى فلان فليهما قضي جاز لانه رضي بدفع كل واحد منهما عن الآخر اذ حين خديهما ولو قال رجل اقض عني هذه الألف درهم فلانا أو فلانا فليهما قضي جاز لانه رضي بدفعه ان أيهما شاء والحاصل أن الوكالة حكمها اباحة التصرف وكيلا وفي الاحت عرف أو يناول كل واحد من المذكورين على سبيل التخيير بينهما كما يقولون رجل منكم من هذا الضمان وهذا والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في الرهن

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل الى رجل مائة قال به أو أراه من به لي فقبل فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان الرهن من مثل الثمن أو أقل بما لا يتغابن الناس فيه لان الأمر بالارتهان مطلق فجزى على إطلاقه ما لم يتم دلائل التقييد وعندهما لا يجوز إلا أن يرهن رهنا هو مثل الثمن أو أقل مما يتغابن الناس فيه بناء على أصلهما أن التقييد

يحصل بدلالة العرف ولو باعه ولم يرتهن به رهنا لم يحز البيع لان الأمر قيد التوكيل بما فيه منفعة له وهو الارتهان بالثمن ليكون حقه مضمونا وليندفع عنه ضرر الثواء عند موت المشتري مفلسا فاذا باعه ولم يرتهن به لم يحصل مقصوده الذي صرح به فلا ينفذ تصرفه فيه كما لو قال بعه واشترط اختيار ثلاثة أيام فان قيل قوله وارتهن أمر مبتدأ معطوف على الأول فلا يتقيد به الامر الاول كما لو قال بع واشهد قلنا لا كذلك فان هذه الواو بمعنى الحال أي بعه في حال ما ترتهن بالثمن مع أنا نقول قوله وارتهن يقتضي الامر بما يستبد به وذلك برهن مشروط في البيع ليصير ذلك حقا له فكانه قال بعه بشرط أن ترتهن بالثمن رهنا وما قلنا في قوله واشترط اختيار بخلاف الاشهاد فان ذلك لا يكون شرطا لازما في البيع وان ذكر فلا يتقيد به الامر بالبيع ولو قال بعه برهن ثقة فارتهن رهنا أقل منه بما يتغابن الناس فيه جاز وان كان أقل منه بما لا يتغابن الناس فيه لم يحز لانه قيد الارتهان هنا بأن يكون ثقة وهو عبارة عما يكون في ماله وفاء بالدين فيستبد به الا أن قدر ما يتغابن الناس فيه لا يمكن التعرّض عنه فكان عفوا قال وان ارتهن رهنا ثقة وقبضه ثم رده على صاحبه جاز رده في حق نفسه لانه بمنزلة العاقد لنفسه والارتهان لاستيفاء الثمن وحق القبض الى الوكيل حتى لو أبرأ المشتري منه كان صحيحا فاذا رده عليه الراهن بسبب كان صحيحا أيضا ولكنه يصير ضامنا له ولم يذكر خلاف أبي يوسف رحمه الله هنا قيل على قوله لا يصح رد الرهن بناء على الاصل الذي ذكرنا وتيل لا يصح هنا لانه ليس فيه ابطال شيء من الثمن وهو من صنع التجار فيملكه قال وان وضعه على يدي عدل فهو جائز لان كون الرهن على يدي عدل أو على يدي الوكيل سواء في حق الموكل وهو اختصاصه الرهن عند تعذر استيفاء دينه من محل آخر ولم يقيد الامر بيد الوكيل فلا يتقيد به وليس للموكل قبض الرهن لان المشتري ما رضى قبضه انما رضى قبض العدل أو قبض الوكيل ورضاه معتبر في ملكه وكذلك الجواب في القرض برهن في جميع ما ذكرنا قال واذا دفع الى رجل مائة درهم فقال له ائت بها فلانا وقل له ان فلانا أقرضك هذه على أن تعطيه بها رهنا وأمرني أن أقبض الرهن منك فأتيه به فقبل وقبض الرهن فهو جائز والرهن مقبوض وللامر أن يقبضه من الوكيل لانه جملة رسولا حين أمره أن يضيف ما يقول له الى الأمر وقد بلغ الرسالة وليس على الرسول الا بليغ الرسالة فأما شيء من الحقوق لا يتعلق بالرسول فكان للأمر أن يقبض الرهن من

الوكيل وان يطالب المستقرض بدينه الا أن الرهن يتم قبض الرسول لانه نائب عن
المرسل في قبضه لثابتهم الرهن بقبضه واذا هلك في يده هلك من مال الأمر وان قال اترض
أنت وخذ بها رهنا لم يكن للأمر أن يأخذ الرهن من الوكيل لانه مباشرة العقد كان وكلا
لا رسولا فقد أضاف العقد الى نفسه فتعلق حقوقه به وانما رضى المستقرض بكون الرهن
في يده دون غيره فلهذا لا يكون للأمر أن يأخذه بخلاف ماسبق وان هلك في يد الوكيل هلك
من مال نفس الأمر أيضا لانه عامل له فيما صنع قبضه كقبض الأمر قال وان دفع اليه
نوبا يساوى عشرة دراهم ووكله ان يرهنه بمشرة ففعل وقبض المشرة فان كان قال للذي
أعطاه المال ان فلانا أرسلني اليك بهذا الرهن لتقرضه عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه
بدرهم فالدرهم للأمر والوكيل فيها أمين لانه أخرج الكلام خرج الرسالة حين أضافه الى
الأمر فان فقد العقد للمرتهن مع الأمر حتى لا يكون للرسول ان يسترد هذا الثوب ولا
يكون هذا مطالبا بالمشرة وان كان قال للمقرض اترضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب
منى فالمشرة للوكيل لانه أضاف العقد الى نفسه فلم يكن رسولا ولا يمكن ان يحمل وكلا
لان التوكيل بالاستقراض لا يجوز فان المستقرض يلتزم بدل القرض في ذمته ولو قال بع
شيئا من مالك عل ان يكون نمته لي لا يصلح فكذلك اذا قال التزم المشرة في ذمتك علي
أن يكون عوضه لي وكان التوكيل بالاستقراض قياس التوكيل فكان باطلا والمشرة للوكيل
وله أن يمنحها من الأمر وان هلكت من ماله وليس هذا اخلاف منه للأمر وان كان قال
استقرض لي ما بينا ان التوكيل لما لم يصلح فاستقرضه لنفسه ولغيره في الحكم سواء وهذا
تقييد غير مفيد فلا يكون معتبرا قال وان كان قال له صاحب الثوب قل لفلان يقرضني
واعطه هذا الثوب برسالي رهنا عني فأضاف الوكيل العقد الى نفسه كان مخالفا لما للثوب
ولا يجوز رهنه لان صاحب الثوب جعله رسولا وكلاهما فيكون ذلك اذا منه له في اضافة
العقد الى نفسه قال ولو دفع اليه عبدا فقال له إئت فلانا وقل له ان فلانا يستقرضك الف
درهم وبرهنتك هذا العبد ففعل ذلك وأخذ الألف واعطاها الامر ثم جاءه بالمال فأمر
الراهن قضاؤه لم يكن له ان يقبض العبد الا أن يوكله رب العبد قبضه لانه فيما صنع كان
رسولا وقد انتهت الرسالة بالتبليغ فيكون هو في استرداد العبد كأجنبي آخر فلا يملكه إلا
بأمر جديد وارساله بالمال على يده لا يتضمن الأمر له قبض العبد فان قبض العبد فمطاب

عنده فهو ضامن كما لو قبضه أجنبي آخر قال فان كان المرتهن هو الذي دفعه اليه فلذلك الخيار
يضمن أيهما شاء قيمته بالثمن ما بلغت لان كل واحد منهما غاصب في حقه وان أخذه بغير أمره
فالمرتهن لا يصير ضامنا بهذا شيئا ولكن صاحبه بالخيار ان شاء ضمن القيمة القابض وان شاء
رجع على المرتهن بما قضاؤه وجعل الرهن تأديا فيسقط الدين به ويسترد منه ما قضاؤه وهذا
بمنزلة مالو غصب المرهون من المرتهن غاصب فللرهن الخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته
وان شاء جعله تأديا فلا يرجع المرتهن عليه بشيء اذا كان في قيمته وفاء بالدين وان قضاؤه دينه
استرده منه فهذا مثله قال ولو وكله ان يرهن ثوبا له بدراهم فرضا فذهب الوكيل فقال ان
فلانا يقول لك اقبض هذا الثوب رهنا واعطه كذا وكذا درهم فزاد على ما سعى له أو نقص
فقبل ذلك المقرض لم يكن الثوب رهنا في الوجهين لان الوكيل خالف أمره على وجه هو أضر
على الموكل لانه ان نقص مما سعى له ففقد الموكل لم يبق له شيء بل ويأخذ من ثوبه
مضمونا بأقل مما سعى له وان زاد على ما سعى له فالموكل لم يرض بأن يكون ثوبه محبوسا
عنده باكثر مما سعى فمرطنا أنه مخالف في الوجهين قال فان جاء الوكيل الى الموكل بدراهم
مثل ما سعى له فاعطاها اياه فهو دين له عليه لانه لما صار مضمونا لنفسه وانما
العقد الى غيره ثم اعطاه الموكل على سبيل القرض فيكون ذلك ديناً للموكل حتى لو كان
يكون الثوب رهنا بها وانما يصير رهنا عند الوكيل والموكل لم يرض بذلك والوكيل انما حصل
العقد كان مخالفاً لهذا لم يكن الثوب رهنا والمرتهن ان يرجع على الوكيل بما قبض منه
والوكيل ضامن له لما بينا أنه صار كالمستقرض لنفسه أو كالمقبض لما له بغير حق فان كان
المرتهن صدقه في الرسالة فالوكيل مؤتمن ان هلك الدراهم في يده لم يضمن للمرتهن شيئا
لانها تصادقا على انه غير مخالف بل هو مؤد للرسالة على وجهها مبن في المقبوض وان قال
دفعها الى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان
على رب الثوب لانها لا يصدقان في حق رب الثوب بزعم ان الرسول خالف ما أمره به
وان لم يدفع اليه شيئا فلماذا لا ضمان عليه وان قال الوكيل اني أرتني ان أؤهنه بخمسة عشر
وقال رب الثوب أؤرتك بمشرة أو بمشرين ففي الوجهين القول بقول رب الثوب انه لو
أنكر الارسال كان القول قوله فكذلك اذا أقر به مقيدا بصفة فتقول قوله مع يمينه نذا
حلف كان هذا والفصل الأول سواء قال واذا وكله أن يرهن له ثوبا بشيء ولم يسم ما يرهقه فما

رهنه به من شيء فهو جائز لان التوكيل مطلق فيجربى على اطلاقه اذا لم يتم دليل التقيد فيه
ودليله عندهما في غير هذا الموضع العرف ولا عرف هنا فالرهن قد يكون بالقليل والكثير
حادة قال وليس للتوكيل بالرهن ان يוכל غيره به لان هذا عقد يحتاج فيه الى الرأى والموكل
رضى برأيه دون غيره وليس للتوكيل المرتهن يمه لان ذلك ليس من موجبات عقد الرهن
(الآتري) أنه لا يملكه بمطلق عقد الرهن والتوكيل بالرهن لا يمدو ما هو من موجبات
العقد فقها وراء موجب العقد الوكيل كاجنبي آخر قال ولو وضعه على يدي عدل جاز لان
يد العدل كيد المرتهن في اتام الراهن به والتوكيل بالمقد يتضمن التوكيل بما هو من اتامه
وربما يكون كونه في يد العدل انفع للراهن من كونه في يد المرتهن فلهذا يملكه بمطلق
التوكيل فان كان قال له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فان للوكيل ان يוכל غيره بأن
برهنه وان برهنه بنفسه وان يسلط المرتهن على يمه عند حلول المال لانه أجاز يمه على العموم
وهذا مما يقصد بقصد الرهن لا تمام المقصود فان المقصود استيفاء الدين منه واذا تمسذر
استيفاؤه من محل جاز استيفاؤه من محل آخر وذلك يكون بالبيع عند قيام العين قال وان وكل
التوكيل وكلا فرهنه فليس للثاني أن يسلط المرتهن على البيع لان الثاني وكيل بالرهن مطلقا
ونوكيل الاول اياه بذلك عند تفويض الامر اليه على العموم بمنزلة وكيل المالك اياه بذلك
قال الا أن يفوض رب الثوب ذلك اليه ومراده ان تفويض الوكيل الاول الامر الى الثاني
عاملا لا بطلق له لان هذا يسوى غيره بنفسه في حق التغير وذلك لا يجوز فيحتاج الى تفويض
الموكل ذلك اليه قال واذا وكل الرجل رجلا أن يمين له درهما في شراء شيء مما هو وأعطاه
رهنا برهنه وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فتمين لرجل ورهن لرجل فان المينة
للموكل وبيع المينة ما ورد الاثر بالثمن فيه اذا اتبعت اذ ناب البقر وتقدمت عن الجهاد فذلكم حتى
يطمع فيكم وتفسير ما ذكر في الجامع الصغير ان الرجل اذا استقرض من آخر شيئا فأن أن
يقرضه الا بربح وعلم أن ذلك ربا فيبيع المقرض من المستقرض شيئا يساوي عشرة بخمسة عشر
فيبيعه المقرض بشرة فسلم له متصوده وهو عشرة ويكون للمقرض عليه خمسة عشر فانما أراد
بما ذكر في الكتاب التوكيل بهذا النوع من الشراء والرهن وفعل الوكيل كفعل الموكل
بنفسه فلهذا المينة للموكل فان كان قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز كان له أن يبيع
ما اشترى ليحصل الدراهم التي هي مقصود الموكل لانه أجاز صنعه على العموم والبيع من صنعه

وان لم يكن قال ذلك فليس له أن يبيع ما اشترى لانه وكيل بالشراء فلا يملك بعد الشراء
البيع بمطلق التوكيل وهو نظير المستصنع ذلك وان حل الثمن فالمأخوذ به هو الوكيل لانه
مباشر لمقد الشراء قابض للمشتري فيكون مطالباً بثمنه فاذا قضى الثمن من مال نفسه كان
له أن يقبض الرهن ويكون أميناً فيه ان هلك قبل رده على الأمر ويرجع بما قضى به على
الأمر لان شرائه أوجب الثمن للبائع على الوكيل وللوكيل على الأمر وقد قضى ماوجب
للبيع عليه فيرجع على الأمر بما استوجبه عليه ولو قال انت فلانا وقل له ان فلانا يقول لك
بمضى خادمك فلانا الى سنة بألف درهم فأبنته الوكيل ذلك فقال قد فعلت فرجع الوكيل
الى الأمر فأبنته ذلك فقال قد قبلت فرجع الوكيل الى البائع فأخبره بذلك فقال قد أجزت
مقد وقع البيع بينهما لان عبارة الرسول كمبارة المرسل واكثر مشايخنا رحمهم الله على أن
قوله مرجع الوكيل الى البائع فأخبره فقال قد أجزت فصل غير محتاج اليه بل يتم البيع بقول
البائع بعد تبلغ الرسالة فقلت وقول المرسل قبلت لان انعقاد البيع بلفظين هما عبارة من
الماضي وقد وجد ذلك كما لو كانا حاضرين فلا حاجة الى اجازته بعد ذلك قال رضى الله عنه
والصحيح عندي أن الصواب ما ذكره محمد رحمه الله لان البائع وان قال قد فعلت ما لم يحمل
هذا المبلغ رسولا يقبضه والمرسل الاول ليلفه فاذا بلغه فقال قد قبلت يوقف هذا التبليغ
على اجارة البائع وما لم يتم ذلك التبليغ باجازه لم يتم البيع بقول المشتري قبلت فهذا ذكر
هذه الزيادة قال فان قبض الأمر الخادم فلما لم عليه الى سنة ولا شيء على الوكيل من ذلك
وليس للوكيل أن يقبض الخادم لانه كان رسولا فببليغ الرسالة يخرج من الوسط فصار
كان المرسل عبر بنفسه أو كتب قال واذا وكل رجلين ان يرهنا له شيئاً بكذا فرهته أحدهما
بذلك لم يجوز لانه لا يحتاج فيه الى رأى في تعيين من يرهن عنده والوضع على يدي مرتين
أو على يدي عدل وقد رضى الأمر أيهما فلا ينفرد به أحدهما وان رهناه جميعا وشرط له
أحدهما بيع الرهن جاز الرهن لاجتماع رأيهما فيه ولم يجوز ما ينفرد به أحدهما وهو التسليط
على البيع حتى اذا باعه المرتهن لا يجوز قال وان كان الموكل قد أمرهما بذلك فان كانا قالان
فلانا يستقرضك كذا فأقرضه وقال أحدهما انه قد أمرنا أن يملك مسلطا على بيعه اذا
بدالك وسكت الآخر فلمقرض أن يبيعه لانهما كانا رسولين والرسول مبرر عن المرسل
وينفرد كل واحد منهما بتبليغ الرسالة فلهذا صح ما بلغه أحدهما من التسليط على البيع وان

كانا استقرضنا له المال وقال أحدهما هذه المقالة لم يجوز للرهن ان يبيع لما بينا أيهما يكونان
 مستقرضين لانفسهما فان التوكيل بالاستقراض لا يجوز واذا عملا لانفسهما يصح تسليط
 أحدهما للرهن على البيع من جهة نفسه لان صاحبه لم يساعده على ذلك وعندهما مباشرتهما
 المقدر لا يتفرّد أحدهما بالتسليط على البيع ولا يصح ذلك من جهة الأمر لان الرهن لم يثبت
 من جهة الأمر وهو ما رضى بالتسليط على البيع اذا لم يكن الرهن من جهته قال فان وكله
 أن يرهن له ثوبا بدراهم مائة فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم الى الأمر ولم يبين له الأمر
 لم يكن الثوب رهنا لانه أمره بأن يرهنه لا بأن يرهنه واذا رهنه عند نفسه كان مرتهنالا رهنا
 وهو أمين في هذا الثوب والقبض بحكم الرهن قبض ضمان فلا يصلح ان يجعل يده التي هي
 أمانة يد ضمان بحكم المقدر ولكنه بقي آمينا في الثوب وان هلك لم يضمنه لانه لم يصنع في الثوب
 شيئا هو مخالف لما أمره به بل هو حافظ للثوب وبذلك أمر والدراهم فرض له على الأمر
 وكذلك ان رهنه عند ابن له صغير لانه هو القابض لهذا الرهن فهو وما لو رهنه عند نفسه
 سواء وكذلك ان رهنه عند عبده ولا دين عليه لان كسب العبد مملوك للمولى فهذا وما
 لو رهنه عند نفسه سواء قال ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير أو عند مكاتبه أو عند عبده له
 تاجر وعليه دين كان جائزا لانه لا ضرر فيه على رب الثوب منه ان حكم الرهن واحد
 وهو انه مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين سواء رهنه من أجنبي أو من هؤلاء ولا تتمكن
 تهمة الاضرار بالأمر في تصرفه مع هؤلاء فلماذا صح فان كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا
 أو غير تاجر أو مكاتب أو صبي فان قال ان فلانا يقول لك أقرضني كذا وامسك هذا رهنا
 فهو جائز لانه أخرج الكلام مخرج الرسالة وهو أهل للمبادأة فيكون صالحا لتبليغ الرسالة
 وان كان قال أقرضني وامسك هذا رهنا لم يجوز في حق الصبي والعبد المحجور لانهما يكونان
 مستقرضين لانفسهما والاقرض من الصبي والعبد المحجور لا يصح لانه ألزم الضمان بالمقدّر
 وليس من أهله وجاز في حق غيرهما لان المكاتب والعبد التاجر يملكان الاستقراض وان
 كانا لا يملكان الاقراض قال ولو كان تاجرا وعليه دين فرهنه فان قال له اقرض فلانا فهو
 جائز لان العبد يصلح ان يكون مبرا بين مولاه وبين الأمر وقد أخرج الكلام مخرج
 الرسالة وان قال أقرضني وامسك هذا رهنا لم يكن رهنا لان المولى لا يستوجب على
 عبده شيئا اذا لم يكن العبد مديونا فاذا لم يجب الدين لم يثبت حكم الرهن في الثوب قال واذا

وكل الذي المسلم ان يرهن له عبدا ذميا بخير أو يرهن له خيرا بدراهم فإن أضافه الوكيل الى
 الأمر وأخبر به على وجه الرسالة صح لأن صحة تبليغ الرسالة ينبت على صحة العبادة ولا
 يصير الرسول عاقدا وكان هذا وما لو بلغه كتابا كتب به الأمر سواء وإن قال أقرضني
 لم يكن رهنا لأنه عاقده لنفسه والمسلم لا يمتد على الأمر بالخبر استقراضا ولا رهنا بها بالدين
 لأن الرهن يكون مضمونا للراهن على الرهن ولا يجوز ان تكون الخبر مضمونة للمسلم
 على الذي وإذا قال لرجل ائت فلانا وقل له أقرضني ألف درهم وامسك هذا المبد عندك
 رهنا بها فلما خرج من عنده أشهد أنه قد أخرجه من الوكالة فلم يبلغ ذلك الوكيل حتى رهن
 المبد فإن الرهن جائز لما بينا ان حكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب حتى يبلغه وهو
 خاطبه بالعزل والنهي عن تبليغ الرسالة فلما لم يبلغه لم يثبت ذلك في حقه فلماذا جاز رهنه وإن
 أرسل اليه بذلك رسولا أو كتب اليه كتابا فرهنه بذلك لم يجوز يعني اذا وصل اليه لأن
 حكمه يثبت في حقه بالوصول اليه فإن لم يصدقه المرتن بذلك فالقول قوله لأنه متمسك بما
 هو الأصل وهو ثبوت الوكالة حتى يظهر العزل الا أن يقيم اليقينة على أن الرسول قد أبلغه
 اخراجه من الوكالة قبل ان يرهنه فيثبت الثابت باليقينة كالثابت بالمعاينة قال وإن كان
 رب المبد باعه أو أعتقه أو دره أو كاتبه أو رهنه أو سامه ولم يعلم به الوكيل حتى رهنه فالرهن
 باطل لأنه بما أحدث من التصرف خرج المحل من أن يكون محلا للرهن أو أخرج نفسه
 من أن يكون مالكا فيه التصرف الذي فوضه الى الوكيل فيتضمن عزل الوكيل حكما والعزل
 الحكمي لا يتوقف على العلم بل ثبوته لضرورة ثبوت ذلك الحكم قال وإن كان الموكل رهنه
 ثم افتكه ولم يعلم به الوكيل حتى رهنه لم يجوز رهنه لأن مقصود الموكل قد تم بما باره بنفسه
 وبالأفكالك لا يفسخ رهنه من الأصل بل يتقرر حكمه لأن الرهن انما يمتد الى وقت
 الفكالك فكان الفكالك تضديرا لافسحا فلماذا لا يملك ان يرهنه بعد ذلك بخلاف ما اذا وكل
 يبيعه ثم باعه بنفسه ثم انفسخ يمه من الأصل بسبب فالوكيل على وكالته لأن مقصود الأمر
 لم يتم بما صنع ولان بافساخه من الأصل صار ذلك المقد كان لم يكن وكذلك اذا وكل الأمر
 آخر رهنه فرهنه فقد خرج الاول من الوكالة لأن فعل وكيله له كفعله بنفسه وإن كان
 الاول رهنه ثم وكل المولى برهنه وجلائم افتكه المولى ثم رهنه الثاني فهو جائز لأن التوكيل
 لما حصل في حال لا يملك مباشرة الرهن بنفسه عرفنا ان مقصود اضافة التوكيل الى حال

الفكاك من الرهن الأول بخلاف الفصل الأول فان هناك حضر الوكيل في وقت هو متمكن
 من أن يرهنه فاذا زال تمكنه من ذلك تضمن عزل الوكيل وهو بمنزلة من وكل وكيلاً ان
 زوجه امرأة وتمتع أربع نسوة صارت هذه الوكالة مضافة الى ما بعد مفارقة احدها ان اذا
 فارق احدها ثم زوجها الوكيل صح ومثله لو تزوج بنفسه بعد التوكيل أربع نسوة انزل
 الوكيل والذي يوضح الفرق ما بينا انه اذا كان التوكيل بعد ما رهنه فقد علمنا ان مقصود
 الأمر بما صنعه بعد التوكيل عزل الوكيل به قال واذا رهن الوكيل عبداً للموكل ثم انه
 ناقض المرهن أو أجره اياه أو باعه فالاجارة والبيع باطل لانه أنشأ تصرفاً سوى المأمور به
 أما مناقضة الرهن فان كان قال ان فلاناً يستقرضك وقد رهنك هذا فنناقضته باطله لانه بتبليغ
 الرسالة خرج من الوسط وليس هو من المقد في شيء فنناقضته كمنافضة أجنبي آخر
 فيكون باطلاً ويكون ضامناً للعبد ان قبضه على هذا وان كان المستقرض هو أو الراهن
 فالمنافضة جائزة لانه هو المباشر للمقد والحاجة في المناقضة الى رضا المرهن وقد رضى به
 (ألا ترى) انه لو أراد رد الرهن لم يكن للراهن ان يأتي ذلك فاذا صححت منافضته كان هو
 مؤثماً في المقد لانه قبضه بحق وعادت يده فيه كما كانت وليس له أن يرهنه ثانية لان
 المأمور بالشيء لا يملك أن يكرره فان الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ومناقضة الرهن مقصورة
 على الحال فلا يتبين أن الرهن الأول لم يكن حكماً قال وان وكله ان يرهنه فرهنه ثم كتب
 عليه الشراء فأقر الوكيل والمشتري انه رهنه وانه انما كتب الشراء سمعة في القياس هذا
 لا يكون رهنًا وهو ضامن لانه خالف أمره فيما أظهر وجعل ملكه في العين بمرض الهلاك
 بما كتب به من حجة الشراء أو لانه مأمور بتصرف باطله كظاھره وقد أبى بتصرف باطله
 بخلاف ظاهره فصار ضامناً ولكنه استحسّن فقال هذا ظاهراً فيما بين الناس انهم يعقدون
 الرهن بهذه الصفة وقد أمره بالرهن مطلقاً فيملك به ما هو متعارف بين الناس والضرر
 الموهوم الذي قلنا في وجه القياس قد اندفع بالاشهاد على اقرار المشتري انه رهن وليس
 بشراء قال وان وكله بان يرهن عبداً له بألف درهم فقال رهنه عند فلان وقبضت منه المال
 وهلك ودفعت اليه العبد وانما قلت له أقرض فلاناً فانه أرسلني اليك بذلك وبذلك أمره
 الموكل وصدقه المرهن وقال الموكل لم تقبض هذا القرض ولم يرهن العبد فاقول قول الموكل
 مع بينه لان المال بهذه الطريق يجب للمقرض على الأمر لا على الوكيل كما لو عاينا هذا

النصرف فانما حصل اقرار الوكيل بوجوب المال المقرض على الأمر واقراءه ليس بحجة عليه في الزام المال في ذمته لانه انما سلطه على مال عين قبضه له ولم يحصل ذلك بخبره فلماذا كان القول قوله لانكاره مع يمينه قالوا ولو كان الوكيل الذي استقرض المال هو الذي اقرض العبد وبذلك أمره وبالعبد كان المال دينا عليه دون الموكل لما بينا أن التوكيل بالاستقراض باطل وكان العبد رهنا بالمال لان صاحب العبد قد رضى بأن يرهنه بما يستقرضه فصار في معنى المير للعبد منه ليرهنه بدينه واطارة العبد من غيره ليرهنه بدينه صحيحة قال واذا أذن الوكيل للمرتهن في ركوب الرهن واستخدامه فعمل فهو ضامن له لان الوكيل لا يملك ذلك بالتوكيل بالرهن فاذنه فيه واذن أجني آخر سواء ويكون المرتهن مستملا ملك غيره بنيران صحيح فلماذا كان ضامنا قال وطعام الرهن وعقله على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه لان النفقة على المالك وهو الموكل ولان النفقة له فانه لو هلك في يد المرتهن حتى صار قاضيا لدينه وجع عليه الموكل بمثله فلماذا كانت النفقة عليه بخلاف المستمار للانزعاع فان النفقة هناك للمستعير دون المير فيقال اما ان تنفق ليرهن به واما ان ترده على صاحبه لينفق على ملكه وكذلك المكان وأجر رعي النعم على الموكل لما بينا انه هو المالك المنتفع به بخلاف أجر الحافظ فان الحفظ على المرتهن فكان أجر الحافظ عليه والمكان الذي يحفظ فيه عليه أيضا فاما الرعي فليس على المرتهن فلا يكون أجر الراعي عليه أيضا فيكون ذلك على المالك والله اعلم بالصواب

باب الوكالة في قبض الوديعة والمارية

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بقبض أمانة له في يدي رجل فقال ذو اليد قد دفعتها الى الموكل فالقول قوله مع يمينه لان مطالبة الوكيل اياه بالرد كطالبة الموكل ودعوى الامين الرد على الموكل أو على الوكيل مقبولة لانه سلط على ذلك ولانه مجبر باداء الامانة الا أنه يقبل قوله في ابرائه عن الضمان الا في ايجاب الضمان عن التبرع حتى اذا ادعى الرد على الوكيل وحلف لم يضمن شيئا وكذلك لا يضمن اذا جحد وحلف وان وكل رجلين بقبض عبده ودية قبضه أحدهما بنير أمر الآخر لم يجز وهو ضامن لانه رضى برأيهما وأمانتهما فلا يكون راضيا بأمانة أحدهما ولو قبضه ثم أودعه أحدهما من

الآخر جاز لانهما امتلا أمره في القبض ثم لا يقدران علي الاجتماع علي حفظه آتاء الليل
 والنهار وهو لا يحتمل التمييز ليحفظ كل واحد منهما نصفه ولما استخفظهما علي علمه
 بذلك فقد صار راضيا بترك أحدهما عند صاحبه ولكن انما يعتبر هذا فيما يطول وهو
 استدامة الحفظ فأما في ابتداء القبض فيتحقق اجتماعهما عليه من غير ضرر فلها لا ينفرد
 به احدهما وكما يجوز لاحدهما أن يودعه من الآخر يجوز لهما أن يودعا عيال أحدهما لان
 يدعيال المودع في الحفظ كيد المودع كما اذا كان المودع واحدا وهذا لان المرء انما
 يحفظ المال يد عياله عادة وان وكل قبضه رجلا أجنبيا فالذي كان عنده الوديعة ضامن
 الا أن يصل الي الوكيلين لان الحفظ يتفاوت فيه الناس لتفاوتهم في أداء الامانة فلا يملك
 الوكيل توكيل الاجنبي وصار تسليم المودع الي الاجنبي بعد هذا التوكيل كتسليمه قبله
 فكان كالمودع ضامنا الي أن يصل الي الوكيلين فينشئ وصوله الي يدهما كوصوله الي يد
 الوكيل في براءة الدافع له عن الضمان ولو وكل رجلا قبض ودينته قبض بعضها جاز لان
 الوديعة قد تكون بحيث لا يمكن حمل كلها جملة واحدة فيحتاج الي أن يحملها شيئا فشيئا ولا
 ضرر علي الموكل في قبض الوكيل بعضها الا أن يكون أمره أن لا يقبضها الا جميعا فينشئ
 لا يجوز له أن يقبض بعضها أو يصير ضامنا له لان الموكل قبل أمره ونهاه عن القبض الا
 بصفة فكل قبض لا يكون بتلك الصفة فهو قبض بغير اذن المالك فكان موجبا للضمان وان
 قبض ما بقي قبل أن يهلك الاول جاز القبض عن الموكل لانه قد اجتمع الكل عند الوكيل
 وان دفع ضرر التفريق عن الموكل فكانه قبض الكل دفعة واحدة ولو وكله بعبده يدفعه الي
 فلان وديعة فاتاه فقال ان فلانا استودعك هذا قبله ثم رده علي الوكيل فهلك فلرب العبد أن
 يضمن أيها شاء لان الوكيل حين أضاف الابداع الي الأمر قد جعل نفسه وسولا وتبلغ
 الرسالة يخرج فكان هو في الاسترداد كالجنبي آخر فيصير المودع بالدفع اليه غاصبا وهو
 بالقبض كذلك فله أن يضمن أيها شاء ولو قال له الوكيل قد أمرك فلان أن تستخدمه أو
 تدفعه الي فلان ففعل فهلك العبد فالمستودع ضامن ان كان كذب الوكيل لانه باستعمال ملك
 الغير بغير اذن المالك أو بدفعه الي غيره يصير غاصبا ولا يضمن الوكيل شيئا لانه لم يوجد منه
 فعل متصل بالعين انما غره بخبره أو أخبره زورا وذلك غير موجب للضمان عليه كمن قال لغيره
 هذا الطريق آمن فسلكه فأخذ متاعه لم يضمن الخبر شيئا ولو وكله قبض وديعة له عند فلان

أو عارية ثم مات الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة لانتقال الملك الى الوارث ولم يوجد من الوارث الرضا بقبضه وان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته وهلكت عندي أو دفعتها الى الميت فالقول قوله بخلاف الدين لان المودع لو ادعى هنا الرد على الوكيل كان القول قوله وان لم يصدقه الوكيل فاذا صدقه أولى وفي الدين لو ادعى المديون قضاء الدين وجحد الوكيل لم يقبل قوله فكذلك اذا صدقه الوكيل لان قول الوكيل ليس بحجة في حق الوارث فنصديقه كتكذيبه في الفصلين قال ولو وكل رجل عبد رجل بقبض ودية له عند مولاه أو عبد غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو كاتب أمة فاستولدها فالوكيل على وكالته لان ما عترض لا ينافي ابتداء التوكيل فلا ينافي بقاءه بطريق الأولى قال واذا وكل رجلا بقبض عبد له عند رجل فقتل العبد خطأ كان له استودع ان يأخذ قيمة العبد من عاقلة القاتل لانه مأمور بالحفظ وحفظ الشيء بأمساك عينه في حال قيامه وببدله بعد هلاكه ولان يد المودع كانت ثابتة على العبد والقاتل جان على حقه بتقويت يده فكان له ان يأخذ القيمة من عاقلة وهو مذموم فاما عند الشافعي رحمه الله فليس للمودع أخذ القيمة لانه مودع في العين فتعذر ولايته على العين ولا تمتد الى محل آخر فما دامت العين باقية بملك أحد يجوز له استردادها فاما بعد هلاك العين فلا يكون له ان يخاصم في القيمة ثم فرق علماؤنا رحمهم الله بين المودع والوكيل قالوا ليس للوكيل بالقبض ان يقبض القيمة لانه نائب في القبض وانما أتابه الموكل في قبض العبد دون القيمة وقد يختار المرء قبض شيء دون شيء لادائه في الاعيان دون النقود فاما المودع فقد كانت له يد ثابتة على العين فاذا هلك القاتل بخيانته فله ان يسترد القيمة من عاقلة بحكم يده المتبرة شرعا حتي لو كان الوكيل قبض العبد ثم قتل عنده كان له ان يأخذ القيمة أيضا لانه بعد القبض صار مودعا فيه ولو جنى على العبد قبل ان يقبضه الوكيل فأخذ المستودع الارش فللوكيل ان يقبض العبد ولا سبيل له على الارش لانه أمين من جهة المالك في قبض العبد وذلك لا يمتد الى قبض الارش اعتبارا للجزء بالكل وكذلك لو كان المستودع أجره باذن مولاه لم يكن للوكيل ان يقبض الأجر ولو كانت أمة فوطئت بالنشبة لم يكن للوكيل ان يقبض نهر لما يده من المالك انما أتابه مناب نفسه في قبض العبد فلا يصير به نائبا في قبض ما انقلب من العين درهم فله ولو وكله بقبض أمة أو بغيره فوطئت كان ناو كبل ان يقبض الولد مع الأم لان الولد جزء من عينها وقد ثبت له حق القبض في جميع اجزائها بالوكالة فلا يسقط

عن هذا الجزء بالانفصال بخلاف ما إذا ولدت قبل الوكالة لأن حق القبض ثبت له بالتوكيل
وعنده ذلك الولد شخص وليس بجزء ثم تقول الولد من جنس الأصل ولا يبقى محظوظا لا مع
الأم ومقصود الموكل من هذا التوكيل صيانة ماله فلماذا يمتد أثره إلى ما يولد بعد ذلك ولا
يتمدد إلى الأرش والمقد لأنه ليس من جنس الأصل ويبقى محظوظا منفصلا من الأصل فإن
قيل فلي هذا ينبغي أن يقبض المنفصل قبل الوكالة فلنا ثم ولكن هناك لو كان مقصوده قبض
الولد مع الأصل أمكنه أن ينص في التوكيل عليها ليكون الولد موجودا عند التوكيل فاما ما
ينفصل بعد ذلك فما كان الموكل يعلم به لينص في التوكيل على قبضه فلماذا يمتد حكم الأمر
إليه ومرة البستان بمنزلة الولد لأنه متولد من الأصل ولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس
التخيل بأمر رب الأرض لم يكن له أن يقبض الثمن لأن ائتمانه إياه في قبض البستان لا يكون
ائتمانا في قبض الدراهم بخلاف الثمار فإن ائتمانه إياه في قبض البستان يكون ائتمانا في قبض الثمار
التي تتولد من الأشجار عادة (الآ ترى) أن ما يحدث بعد قبضه من الثمار يكون أمانة عنده
باعتبار رضا المالك به وكما لا يقبض ثمن الثمار لا يقبض ثمن ولد الجارية ولا قيمته إذا انفقه متلف
قال وإذا كانت الوديعة مما يكال أو يوزن فوكله يقبضه فاستهلكها رجل وقبض المستودع
مثلا من المستهلك في القياس ليس للتوكيل أن يقبض المثل لأن المثل في ذوات الامثال كقيمة
في الامثال له وهذا لأنه أذن له في قبض العين فلا يمتد أثره إلى عين أخرى ومثل الشيء غيره
ولكنه استحسن فقال له أن يقبض المثل لأن رضاه بأمانته لا يختلف باختلاف العين وانما
يختلف باختلاف الجنس فقد يؤدي الإنسان الأمانة من الجنس والقيمة ليست من جنس
العين فائتمانه إياه في العين لا يمتد إلى ما ليس من جنسه فأما المثل من جنس المتلف فائتمانه
إياه في تلك العين يقتضي الائتمان في المثل الذي هو من جنسه وهذا لأن التبيين معتبر فيما
يفيد دون ما لا يفيد (الآ ترى) أن تعيين القود في العقود معتبر في تعيين جنس النقد ولا
يعتبر في استحقاق تلك العين حتى كان للمشتري أن ينقد مثله ولم يكن له أن ينقده من جنس
آخر فهذا مثله قال أرأيت لو أكلها المستودع أما للتوكيل أن يأخذ منه مثلا والجواب فيما
استشهد به وفيما استشهد له سواء قال وإذا وكله بقبض وديعة له عند رجل ثم قبضها الموكل
ثم استودعها إياه ثانية لم يكن وكلا قبضها علم بذلك أو لم يعلم لأن قبض الموكل تم مقصوده
فانزل التوكيل ولأن إيداعه ثانيا عقد جديد والتوكيل باسترداد وديعة بحكم عقد لا يمتد

الى استرداد ودية بقدر آخر كما لا يمتدى من عين الى عين أخرى وكذلك لو قبضها الوكيل
أولا ودفعها الى الموكل ثم استردعها الأول لم يكن للوكيل ان يقبضها منه لان الوكالة قد
انتهت باسترداد الوكيل اياها فكان هو في استردادها في المرة الثانية كأجنبي آخر فرب الودية
أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع لانه في قبضها ما كان ماسلا
للمستودع وان ضمن المستودع رجع على الوكيل لانه مكنتها بالضمان وما رضى قبض الوكيل
له وحالها كحال غاصب الناصب مع الأول وهذا اذا لم يصدقه على انه وكيل في المرة الثانية
وقد بينا وجوه هذه المسئلة فيما سبق ولو وكله قبض الودية وقال اقبضها اليوم ففي القياس
ليس له ان يقبضها غدا لان الوكالة تثبت بالتوقيت فاذا وقها باليوم انتهت الوكالة بمضي
اليوم كولو جعل أمر امرأته بيدها اليوم لم يكن لها أن تحتار نفسها غدا ولكنه استحسن فقال
ذكر اليوم ليس تثبتت الوكالة بل للتبجيل في قبضه بنزلة قوله اقبضها الساعة ولو قال ذلك
كان له أن يقبضها بعد تلك الساعة فكذلك هنا توضيحه انه لو قال اقبضها كان له ان يقبضها
متى شاء فقوله اليوم سكوت عما بعده وذلك لا يكون عز لا عما كان ثابتا له بمطلق الأمر
بخلاف قوله لامرأته أمرك اليوم بيدك لانه لو قال أمرك بيدك اليوم كان مقصورا على
المجلس فقوله اليوم لم تحكم الأمر الى آخر اليوم فاذا مضى اليوم خرج الأمر من يدها
لانه ليس في الغد أمر ثابت لها ولو قال اقبضها بمحضر من فلان قبضها وهو غير حاضر جاز
لما قلنا انه لو قال قبضها كان له أن يقبض سواء كان فلان حاضرا أو لم يكن فقوله بمحضر
من فلان سكوت في غير هذه الحال فيبقى ما كان على ما ثان (الترى) انه لو قال اقبضها
بشهود كان له ان يقبضها بغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بمحضر من فلان فانه
هناك نهاء عن القبض واستثنى قبضا بمحضر من فلان وكل قبض لا يكون بمحضر من فلان
فهو مما يتناوله النهى لعمومه دون الاذن قال واذا قبض رجل ودية رجل قتل رب الودية
ما وكلتك وحلف على ذلك وضمن المستودع رجع بالمال على القابض ان كان عنده بعينه لانه
ملكه باداء الضمان وان قل هلاك متى أو دقته الى الموكل فهو على التقسيم الذي قلنا ان
صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ وان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه
كان له أن يضمنه لما قلنا ولو وكل رجلا قبض دابة استعارها من رجل قبضها الوكيل
وركبها فهو ضامن لها لان المالك انما رضى بركوب المستعير دون الوكيل والركوب يتفاوت

فيه الناس فرب راكب يروض الدابة ركوبه والآخر يتلف الدابة ركوبه فلهذا كان الوكيل ضامنا ولا يرجع به على الموكل لانه في الركوب ما كان عاملا له ولا كان مأمورا به من جهته قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تنقاد للسوق من غير ركوب فان كانت لا تنقاد فلا ضمان على الوكيل لان صاحب الدابة لما دفعها الى الوكيل ليأتي بها للمستير مع طمأنينة لا تنقاد الا بالركوب فقد صار راضيا بركوبه قال واذا وكل المكاتب وكيلا قبض وديعة أو دين له على رجل ثم رد المكاتب في الرق قبضها الوكيل جاز وكذلك لو كان الموكل عبدا تاجرا فخر عليه مولاه لانه فبا بآثر الايداع بنفسه أو المعاملة حق القبض اليه بمد الحجر حتى لو قبضه بنفسه جاز فكذلك يبقى الوكيل على وكالته ولو أن رجلا وكل رجلا قبض وديعة له وجعل له أجرا مسمى على أن قبضها فيأتيه بها فهو جائز لانه استأجره لعمل غير مستحق عليه وهو حمل الوديعة اليه وذلك عمل معلوم في نفسه فيجوز الاستئجار عليه فان كان دينيا يتقاضاه لم يجز الا أن يوقت له أيا ما لان عمل التفاضل ليس بمعلوم المقدار في نفسه فلا يجوز الاستئجار عليه إلا ببيان المدة كالبيع والشراء ونحوه بالخصومة وجعل له أجرا كان فاسدا الا أن يوقت اياها لانه استأجره لعمل غير معلوم في نفسه فلا يصح الا ببيان المدة وان وكل الوصي وكيلا بدفع وديعة أو دين أو قبضهما كان جائزا لان الوصي في التوكيل قائم مقام الموصي والله أعلم

باب الوكالة في الهبة

(قال رحمه الله) ويجوز للواهب أن يوكل وكيلا بالتسليم لانه عمل تجزي فيه النيابة واذا وقع فيه النلط يمكن تداركه فيقوم فعل الوكيل فيه مقام فعل الموكل وكذلك يجوز للموهوب له أن يوكل بالقبض والصدقة نظير الهبة في ذلك فان التسليم والقبض في ذلك بمنزلة الايجاب والقبول في البيع والشراء والتوكيل به يصح واذا وكل الواهب بالتسليم والموهوب بالقبض وقاما جميعا فامتنع وكيل الواهب من التسليم فخاصه وكيل الموهوب له وأقام اليانة صاحب العين وكله بدفعها اليه قبلت اليانة وأجبر الوكيل على دفعه لان الثابت باليانة كالثابت باقرار الخصم فإرادته من هذا الاخبار انه لا يمكنه أن يمنع العين لأن يجبره على مباشرة فعل فان وكيل الموهوب له أن يقبضه بأمر الواهب اذا لم يمنعه أحد من ذلك فهو بهذه اليانة ثبت عليه

انه ليس له حق التمتع فاذا ثبت ذلك قبضه وكيل الموهوب له بنفسه واذا ادعى مدع في ذلك دعوى لم يكن واحد من هذين الوكيلين خصما في خصومته لان كل واحد منهما أمين في هذه العين والأمين لا يكون خصما لمدعى الامانة ما لم يحضر صاحبها وليس لو وكيل الواهب أن يرجع في الهبة سواء كان وكلا بالتسليم أو بمقد الهبة لانه سفير ومعبّر فانه لا يستغنى عن اضافة المقد الى الموكل وتكون هذه الهبة تبرعا من جهة الموكل دون الوكيل فكما باشر عقد الهبة وسلمت انتهت الوكالة والتحق بأجنبي آخر فلا يملك الرجوع لان ثبوت حق الرجوع في الهبة لقوات ماهو المقصود وهو العوض وهذا هو المقصود للموكل دون الوكيل قال ولو أراد الواهب أن يرجع في الهبة وهي في يد وكيل الموهوب له لم يكن له أن يرجع ولم يكن الوكيل خصما له فيه لان يد الوكيل كيد الموكل والعوض مقصود من جانب الموكل دون الوكيل فالقبض ثابت محض فانتهت الوكالة بقبضه (ألا ترى) أنه لا يستغنى عن الاضافة الى الموكل فيقول سلم الى ماوهبت لفلان ولا يقول ماوهبت لي وكذلك الوكيل يقبل الهبة لا يستغنى عن اضافة المقد الى الموكل بأن يقول هب لفلان كذا حتى او قال هب لي كان المقد للموكل دون الموكل بخلاف الوكيل بالشراء اذا قال بع مني لان الانتقال الى الموكل هناك بوجب ضمان العيين على الموكل للموكل وليس في عقد الهبة ضمان الثمن فلهذا جعل ملتصقا بالمقد لنفسه اذا لم يصفه الى الأمر قال ولو وهب رجلا لرجل شيئا ثم وكلا رجلا بأن يدفعه اليه جاز وكذلك لو وكلا رجلين أو وكل كل واحد منهما رجلا على حدة لان كل واحد من الوكيلين نائب عن موكله ويمحوز نيابة الواحد عن الواحد وعن الاثنين فان دفعه أحدهما اليه أو قبضها من غير دفع جاز لانهما حين وكلا هذين بدفعها فقد سلطا الموهوب له على قبضها وقد بينا أنه يفرد بالقبض عند وجود التسليط من الواهب تصريحاً أو دلالة قال واذا وهب الذمي للذمي خرا أو خنزيرا فوكل الموهوب له بتبضعها مسلما أو وكل الواهب بدفعها الى الموهوب له مسلما فهو جائز لان الوكيل غير مملك ولا يملك بل هو نائب في القبض أمين في القبض والمسلم يحوز أن يكون نائباً عن الذمي أميناً له في قبض الخمر والخنزير قال واو وكل الموهوب له رجلا في قبض الهبة قبضها أحدهما لم يحز لانه رضى بأمانتهما فلا يكون راضيا بأمانة أحدهما لان الموهوب له يملك القبض بنفسه من غير دفعها وكذلك عند دفع أحدهما وعلى هذا لو وكل الوكيل غيره بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له

يقبضها لم يجز إلا أن يكون الموكل قد له ما صنعت من شيء فهو جائز فحينئذ له أن يوكل غيره بذلك لأنه أجاز صفة على العموم والتوكيل من صفته قد واذا وكل رجل رجلا أن يهب الثوب لفلان على عوض يقبضه منه فقبل ذلك غير أن الدوس أقل من قيمة الهبة فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله في اعتبار إطلاق اللفظ فإن اسم الدوس يتناول القليل والكثير ولا يجوز في قولهما إلا أن يكون الدوس مثل الموهوب أو دونه بما يتناهن الناس في مثله بناء على أصلهما في تقييد معاني اللفظ باعتبار المادة قال واذا وكل الموهوب له وكلا بأن يعرض ولم يسمه فدفع عوضه من عروض الموهوب له لم يجز لأن ما أمره بدفعه مجبول جبرالة مستدركة لا يقدر الوكيل على تحصيل مقصود الموكل فكان التوكيل باطلا بمنزلة قوله بيع شيئا من مالي واستبدل شيئا إلا أن يكون قال له عوض له من مالي ما شئت فحينئذ يكون له أن يعرض ما شاء لأنه فوض الأمر إلى رأيه على العموم وإن قال له عوض عني من مالي على أني ضامن له فعوضه عوضا جاز ورجع بمثله على الأمر أن كان له مثل وبعيتمته أن لم يكن له مثل لأنه باشتراط الضمان على نفسه يصير مستقرضا منه بعوض له من ملك نفسه والمستقرض مضمون بالمثل أن كان من ذوات الأمثال أو بالقيمة أن لم يكن من ذوات الأمثال وجهالة ما يعرضه هنا لا تمنع صحة الأمر لأنه في أصل التعويض متصرف في ملك نفسه وتعيينه في ملك نفسه صحيح وإنما يرجع عليه بحكم الضمان والجهالة لا تمنع صحة الضمان إذا كان المضمون له والمضمون عنه معلومين والمعرض وإن كان مجبولا إلا أن ذلك لا يمنع صحة الاستقراض إذا كان عند الافتراض مينا معلوما فإن هناك هو في أصل التعويض نائب فلا يملك التعيين إلا على وجه أن يكون موافقا لمقصود الموكل وذلك لا يحصل مع جهالة الجنس قال ولو أمره أن يعرضه من ملك نفسه ولم يشترط الضمان على نفسه فعوضه لم يرجع على الأمر بشيء لأن التعويض غير مستحق عليه فلا يكون هو مستقرا عنه بهذا التعويض ما هو لازم عليه بخلاف الأمور بقضاء الدين من ملك نفسه فإن الدين مستحق على الأمر هناك فإذا أمره أن يسقط عن ذمته ما هو مستحق عليه ثبت له حق الرجوع عليه بما يؤدي من ملك نفسه ولأن المدينون يملك ما في ذمته بقضاء الدين والمعرض عن الهبة لا يملك بالتعويض شيئا فلهذا فرقنا بين الفصلين قال وللاوهاب أن يوكل وكلا في الرجوع بالهبة لأنه يملك المطالبة به بنفسه ويحكم به الحاكم عند طلبه فكذلك عند طلب وكيله له قال ولو وكل رجلين بذلك لم

يكن لاحدهما أن يشرد به دون صاحبه لانهما وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة لاني
 الا باثبات اليد على الموهوب وقد بينا أن الوكيلين بالقبض لا يشرد أحدهما به دون صاحبه قال
 ولو وكل رجلا أن يقبض له ديناً من فلان فيدفعه الى فلان هبة منه له فهو جائز لانه وكله
 بشئين يقبض الدين ثم بمقد الهبة في المتبوض ويجوز التوكيل بكل واحد منهما على الأفراد
 فكذلك يجوز التوكيل بهما وتوكيله بهبة دين يقبضه من مديونه كتوكيله بهبة عين يدفعها
 اليه فيصح كل واحد منهما لانه يضيفه الى ملك نفسه وكذلك لو أمر المديون أن يدفع اليه فدفعه
 فهو جائز لان أمره اياه بالدفع يكون تسليطاً للآخر على القبض فان قال التريم قد دفعت اليه
 فصدقه الموهوب له فهو جائز وان كذبه لم يصدق التريم لان دعواه الدفع الى الموهوب
 بمنزلة دعواه الدفع الى الواهب فان صدقه ثبت الدفع وان كذبه لم يثبت لان الدين مضمون
 في الذمة لا يستفيد البراءة عنه بمجرد قوله قال ولو وكل وكيلاً يقبضه منه ودفعه الى الموهوب
 له فقال التريم قد دفعه الى الوكيل وقال الوكيل قد دفعت الى الموهوب له فالتريم والوكيل
 بريان تصديق الوكيل لاختياره بأداء الامانة ولكن لا يصدق الوكيل على الموهوب له لان
 قول الامين انما يقبل في براءته عن الضمان لانه ادعى ثبوت وصول شيء الى غيره فلا يثبت
 بقوله وصول الهبة الى الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه وكذلك الرجل يهب ماعلى
 مكاتبه لرجل ويأمر آخر يقبضه ودفعه الى الموهوب له فان دين الكتابة في هذا بمنزلة غيره
 من الديون في الحكم والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في المتق والكتابة

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلاً بمقت عبده على مال أو غير مال فله أن يمتعه في
 ذلك المجلس أو يبدعه لان التوكيل مطلق وهذا بخلاف مالو قال لبيده أعتق نفسك لان
 ذلك تمليك وليس بتوكيل لان العبد في المتق عامل لنفسه فلا يكون نائباً عن غيره وجواب
 التمليك يقتصر على المجلس (ألا ترى) أن هناك لا يملك الرجوع عنه قبل أن يمتق العبد
 نفسه وهنا يملك اخراج الوكيل مثل الوكالة قبل أن يمتعه ثم ليس للوكيل أن يقبض المال
 هنا لان المتق تبرع وان كان بمال (ألا ترى) أن الاب والوصى لا يملكانه في عبد اليتيم
 وقد بينا أن الوكيل بالتبرع نائب محض وان المتق هو المولى دون الوكيل (ألا ترى)

أن الولاء يثبت للمولى والشرع انما أثبت الولاء لمن أعتق ولأنه انما يطالب بقبض البدل من توجه عليه المطالبة بتسليم المبدل والوكيل بالعتق لا يكون مطالباً بشيء من جهة العبد ولا يكون اليه قبض البدل بل المولى هو الذي يقبض لأن مباشرة نائبه كباشرته بنفسه قال ولو وكله أن يمتعه فدبره لم يصح لأنه تصرف سوى ما أمر به فإن التدبير إضافة العتق إلى ما بعد الموت أو تليق العتق بالموت والأمور بالتبجيل لا يملك التليق ولا الإضافة وعلى هذا لو قال أنت حر غداً أو أن دخلت الدار أو أعتقه على مال لأنه يخلق بشرط قبوله فيكون بمنزلة تملكه بشرط آخر ولأنه مأمور بالتبرع المحض وربما يكون له فيه مقصود فيفوت ذلك باشتراط عوض وهو الجواز عن كفارته وكذلك لو كاتبه فإن الكتابة عقد آخر سوى ما أمر به به فلذلك لم يصح منه وكذلك لو وكل آخر باعتقه لأن مطلق التوكيل لا يثبت للوكيل ولاية توكيل الغير به فإنه يساوي تأثيره بنفسه في حق الغير وذلك لا يصح ولأن التوكيل بالعتق ليس باعتاق وهو انما أنابه مناب نفسه في الاعتاق خاصة قال ولو وكله أن يمتعه غداً فأعتقه اليوم كان مخافاً لأنه أضاف وكالته إلى وقت في المستقبل فلا يصير وكيلاً قبل مجيء ذلك الوقت قال ولو وكله أن يمتعه اليوم فأعتقه غداً جاز استحساناً وقد تقدم نظيره وقد بينا أن المقصود بذلك اليوم التجيل وهو لا يفسد الوكالة بالوقت بمنزلة قوله أعتقه الساعة فإنه يصير وكيلاً بتمتعه ما لم يزل عنه قال ولو وكل صبياً أو عبداً أن يمتق عبده على مال أو غير مال أو كاتبه فهو جائز لأنه من أهل العباد والمقد انما تكون بالعبادة قال ولو وكله أن يمتعه ألبته على مال أو غير مال ثم دبره المولى فالوكيل على وكالته وكذلك لو كانت أمة فاستولدها المولى لأن التدبير والاستيلاء لا يمتنان صحة الاعتاق بجعل أو غير جعل فلم يخرج محل تصرف المولى من أن يكون محلاً لما فوضه إلى الوكيل قال ولو وكله أن يمتق أمته فولدت قبل أن يمتنها لم يكن له أن يمتق ولدها لأنه أمره بعتق شخص واحد فلا يملك عتق شخصين ولأن الوكالة بالعتق ليست بحق مستحق في الأم وإنما يسرى على الولد ما كان مستحقاً في الأم قبل الانفصال فالولد عنها (ألا ترى) أن الوصية لا تسرى إلى الولد المنفصل قبل لموت الموصي لهذا المعنى والكتابة والبيع على هذا فإن التوكيل بهما ليس بحق مستحق في الأم فلا يسرى إلى الولد المنفصل قبل ثبوت الاستحقاق في الأم قال ولو وكله أن يمتق عبده أو مكاتبه أو يبيعه ثم باع المولى فقد خرج الوكيل من الوكالة لأن الموكل بعد

البيع لا يملك فيه مباشرة التصرف الذي وكل الوكيل به فاقد ما به على البيع يتضمن خروج
 الوكيل من الوكالة حكما فان رجع الى ملك المولى فان كان رجوعه بسبب هوسه ففسخ البيع من
 الأصل فقد عاد اليه قديم ملكه وكان الوكيل على وكالته لان رجوعه من الوكالة كان حكما
 لزوال ملكه فلا يظهر بعد عود ذلك الملك اليه وان كان بسبب هو تملك ففسد من وجه
 كالدال على بطلان القبض بغير قضاء قاض أو بالاقالة أو الميراث لم تمد الوكالة لان تملكها كان
 بذلك الملك والمائد ملك غير ذلك الملك قال ولو باشره أهل الحرب فادخلوه دارهم ثم رجع
 الى الموكل بملك جديد بأن اشتراه منهم لم تمد الوكالة ولو اخذه المشتري منهم بالثمن أو بمن
 وقع في سهمه من الغنائم بالقيمة فهو على وكالته لانه بالأخذ بهذا الطريق يبيده الى قديم
 ملكه وقد كانت الوكالة متعلقة بذلك الملك فاذا عاد عادت الوكالة قال ولو وكله ان يعتق امته
 ثم اعتقها المولى فارتدت ولحقته بدار الحرب ففسدت وملكها المولى لم يجز عتق الوكيل فيها
 لانه كان مأمورا بإزالة رق كان فيها وقد زال ذلك باعتناق المولى وهذا الحادث رق متجدد
 السبب فلا يكون هو وكيلا بازائه الا بتوكيل مستأنف قال ولو أمره أن يعتق عبده فقال
 الوكيل اعتقه أمس وجعد ذلك رب العبد لم يصدق الوكيل على ذلك لان الوكالة بالتق
 تنتهي بالفراغ منه فكيف يقبل اقراره وليس هو بوكيل في الحال بخلاف البيع والشراء فان
 الوكالة تبقى بعد المباشرة لتعلق حق العقد بالوكيل * توضيحه ان الوكيل بالتق معبر عن الموكل
 وانما أمره بأن يعبر عنه انشاء التق دون الاقرار وكان هو في الاقرار كأجنبي آخر سوى
 المأمور به فلا يصير به ممثلا للأمر ويبقى المأمور على وكالته قال ولو وكله أن يعتق فقبل ذلك
 ثم أبى أن يعتقه لم يجبر عليه لان الوكيل معبر لمنافه والمعبر غير مجبر على تسليم ما أعاره ولو
 قال له الوكيل أنت حران شئت فقال قد شئت لم يعتق لانه مأمور بالتعجيل وقد أتى بالتعجيل
 بمشيئة أو بتملك الأمر من العبد وكل واحد منهما غير مأمور به ولكنه يبقى على وكالته فاذا
 اعتقه بعد ذلك كان صحيحا منه قال وان اعتقه بغير لسان العربية جاز لان المقصود ايصال
 العبد الى شرف الحرية وذلك يحصل بأي لسان كان وبأي لفظ من العربية يكون كقوله
 أنت عتيق او ممتق وحررتك وكما يحصل ذلك باللسان يحصل بالكتاب أيضا حتى اذا كتب
 بعقه جاز (الآثرى) انه يشتره مكفرا فكذلك الوكيل يصير به ممثلا قال وان قال له اعتق

نفسك بما شئت فاعتق نفسه على درهم فهو جائز ان رضى المولى بذلك لان تفويضه في حق
البدل غير معتبر لانه مجهول الجنس والقدر فلا يقدر البذل على تحصيل المقصود للمولى يبقى
قول البذل اعتقت نفسي بدرهم فيوقف ذلك على رضا المولى به كما لو ابتداء البذل بهذا الكلام
وكذلك لو قال بيع نفسك من نفسك بما شئت فباع نفسه من نفسه جاز ذلك اذا رضى
المولى به والطلاق في هذين الوجهين قياس التلق ولا يقال انه فوض الامر في البدل الى
رايه وهو لا يصلح ثابتا عن المولى في قبول البدل على نفسه فكيف يصلح ثابتا في تعيين جنس
البدل ومقداره قال وان وكله ان يمتق عبده على مال فاعتقه على درهم جاز في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله في اعتبار اطلاق اللفظ ما لم يتم دليل التقييد ولا يجوز
عندهما الا بمثل القيمة أو بنقصان يسير بناء على أصلهما في ثبوت التقييد بدليل العرف قال
وان وكله أن يمتقه على شيء فاعتقه عليه من أصناف المال فهو جائز اما عند أبي حنيفة رحمه
الله فظاهر كما هو أصله في الوكيل بالبيع وعندهما هناك يتقيد مطلق اللفظ بالبيع لا اعتبار
العرف ولا عرف هناك فان الاعناق يغير النقود من الأموال متعارف كالاعتاق بالنقود
فلهذا جاز له أن يمتقه على أى صنف من المال يسميه وان اختلف المولى والوكيل في جنس
مأمره به من البدل أو في مقداره فالقول قول المولى لان الاذن يستفاد من جهة فلا يثبت
في حقه الا ما يقرب به قال وان وكله ان يمتقه على جمل فاعتقه على خر أو خنزير فالعق جائز
وعلى البذل قيمة نفسه لانه امثل أمره بما صنع فان التلق بالجرح لو باشره المالك كان عقبا
بموضع لقيام شبهة المسالية في الجرح وعلى البذل قيمة نفسه لفساد التسمية فكذلك اذا باشره
الوكيل ولو اعتقه على ميتة أو دم لم يجز لان هذا التلق لو باشره المالك كان عقبا بغير عوض
اذ ليس في الميتة والدم شبهة المسالية فتسميته لا يصير ممثلا لانعدام الرضا بالتلق مجانا والموكل
انما أمره بمتق بموضع فليس له أن يمتق بغير عوض قل ولو عتقه على حكم البذل أو على
حكم الوكيل جاز التلق وعليه قيمته لان هذا التلق لو باشره الموكل كان عقبا بموضع فكذلك
اذا باشره الوكيل غير ان ما يحكم به البذل أو الوكيل مجهول الجنس والقدر فلا نصح التسمية
وعند فساد التسمية يجب على البذل قيمة نفسه ولكن لا يشترط أصل المال بهذا اللفظ ينعدم
الرضا بالتلق مجانا قال ولو قال اعتقه على هذا البذل فاعتقه عليه فاذا هو حر جاز التلق وعليه
قيمة نفسه لان فعل الوكيل كفعل الموكل بنفسه حين امثل أمره فيما صنع وقد سمي ما هو

مال وهو العبد فإذا ظهرت حرته تبين به فساد التسمية فليبه قيمة نفسه ولو اعتقه على عبد واستحق جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله قيمة العبد المستحق وهي معروفة في كتاب البيوع أن في قوله الآخر يبيع العبد من نفسه بمال عند الاستحقاق ثم حكم بمبادلة المال بالمال وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله في حكم مبادلة المال بما ليس بمال عند الاستحقاق أو لرد بالعيب قال وإن وكله أن يمتعه على جمل فاعتقه على شاة مذبوحة بعينها أو على دن خل بعينه فإذا الشاة ميتة وخل خمر فالعتق جائز في الخمر وعلى العبد قيمة نفسه والعتق باطل في الشاة لأنه ليس في الميتة شبهة المالية فلا يصير بها العتق بموض بخلاف الخمر فيها شبهة المالية فيكون العتق بموض عند ذكر الخمر فليس في تسمية الشاة ما يوجب اشتراط الموض لأن اسم الشاة يتناول الميتة كما يتناول المذبوحة بخلاف تسمية العبد فإن اسم العبد لا يتناول إلا ما هو مال فبذلك يثبت اشتراط الموض ويصير الوكيل ممثلاً أمره قال وإذا وكل الكافر المسلم بعتق عبده على جمل فاعتقه على خمر أو حنزير جاز لأن الوكيل بالعتق بمال نائب محض لا يمتنع به شيء من الحقوق ولا يثبت له حق المطالبة بالبدل فيكون المستبر فيه ديناً وقع له المقد وهو المولى كما في النكاح والحلم والخمر والحنزير مال متقوم في حق الكافر نعم قد صححت التسمية والكتابة في هذا قياس العتق بالجمل لأن الوكيل بالكتابة سفير ومعبّر أيضاً قال وإذا وكل العبد رجلاً أن يشتري له نفسه من مولاه ويسأله له العتق على ما قدم ذكره الوكيل والمولى يعتق جائز والمال على العبد وليس على الوكيل شيء هكذا ذكر هنا وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب أن المال على الوكيل وهكذا أجاب في الجامع إلا أن ما في بعض النسخ قال ويسأله العتق وفي بعض النسخ قال يسأله له العتق فقال بعض مشايخنا رحمه الله أما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فقوله يسأله العتق تفسير لأول كلامه وإبان أنه جمل رسد ولا إلى المولى ولطافة بالبدل لا تتوجه على الرسول في شيء من العقود فأما إذا وكله العبد فالجواب على ما قال في الجامع أن الوكيل هو المطالب بتسليم العبد وفي المسئلة روايتان وعيسى بن إبان رحمه الله قال في الصحيح ما ذكر هنا دون ما قاله في الجامع لأن الوكيل من جانب العبد في العتق بمجمل يكون سفيراً ومعبراً بمنزلة الوكيل من جانب المولى (الأنزى) أنه لا يستغنى عن إضافة المقد إلى الأمر

وأنه ليس إليه من قبض المقود عليه شيء فلا توجه المطالبة بتسليم البدل كالوكيل من جانب
 المولى وجه رواية الجامع أن توكيله بشراء العبد لنفسه بمنزلة توكيله بشراء العبد لنفسه فكما
 أنه هناك يصير المطلوب بتسليم البدل فكذلك هنا بخلاف الوكيل من جانب المولى فإن الذى
 فى جانب المولى اعتاق بمال يشترطه والذى فى جانب العبد التزام المال فالوكيل فى جانب
 المولى يكون وكيلاً بالاعتاق فكان مبرراً لا يتعلق به حقوق العقد والوكيل فى جانب العبد
 وكيل بالتزام المال فيكون بمنزلة الوكيل فى البيع والشراء فزاد على هذا من البيان فقد أُمليناه
 فى شرح الجامع قال ولو وكله (٧) وهذا بناء على أصليين أحدهما أن العتق يتجزأ عند أبى حنيفة
 رحمه الله وعندهما لا يتجزأ والثانى أن عند أبى حنيفة رحمه الله تسمية النصف غير تسمية الكل
 والوكيل متى زاد على ما أمر به وأتى بغيره كان مخالفاً فهذا الموكل أمره باعتاق النصف وهو
 قد سعى الكل فصار مخالفاً فهذا لا يمتق منه شيء وعلى قولهما العتق لا يحتمل التجزئ فالوكيل
 باعتاق النصف وانما اتق الكل سواء ويكون هو ممثلاً أم الموكل فى اعتاق الكل فهذا عتق
 كله قال ولو وكله أن يعتق العبد كله فاعتق نصفه عتق النصف فى قول أبى حنيفة رحمه الله
 كما لو أعتق الموكل بنفسه نصفه وهذا لأن الوكيل أتى ببعض ما أمر به فلم يكن مخالفاً فيمتق
 نصفه وعلى العبد أن يسمى فى نصف قيمته وعندهما يمتق كله ولا يسمى فى شيء لأن العتق
 عندهما لا يتجزأ قال وإذا وكله أن يمتقه على جمل ولم يسم شيئاً فاعتقه على ألف جاز ذلك
 استحساناً وعليه ألف درهم إن كان مثله يمتق على مثل ذلك وفى القياس لا يصح اعتاقه لأن
 البدل المسمى مجهول جماله متفاحشة فإن اسم الألف يتناول كل معدود مالا كان أو غير مال
 فلم تصح التسمية وإن لم تصح كان هذا بمنزلة عتق بغير جمل فيكون باطلاً من الوكيل ولكنها
 استحساناً فقلنا الوكيل ممثلاً أمره فإن الموكل بنفسه لو أعتقه على هذا كان متباً بموضع وكان
 صحيحاً فكذلك الوكيل إذا فعله وهذا لأن مطلق التسمية محمول على المتعارف فيما بين الناس
 كما أن مطلق تسمية النقد معروف فكذلك مطلق تسمية الألف فإذا كان قيمة العبد ألف
 درهم أو مثله فالظاهر أن المراد بذكر الألف هو الألف درهم لأن المعتاد هو الاعتاق بمثل
 القيمة أو أقل فصار الثابت بالمادة كالثابت بالنص قال ولو وكله أن يكاتب عبده فكاتبه لم يكن
 للوكيل أن يقبض المكاتب لأنه فى العقد سفير ومعبور وهو لا يستغنى عن الإضافة إلى
 الموكل ولا توجه عليه المطالبة بتسليم العوض فلا يكون إليه من قبض البدل شيء وإن دفعها

إليه المكاتب لم يبرأ لأن كاتبه قد اشترت مباشرة المقد فكان هو في قبض البديل كاجنبي آخر فهذا لا يستفيد المكاتب البراءة بالدفع إليه قال ولو وكله أن يكتب عبده فكاتبه على شيء لا يتقارب الناس في مثله جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله في اعتبار الاطلاق ما لم يتم الدليل المقيد كما لو وكله بيعة ولم يجز عندهما لأن التمسيد عندهما ثبت بدلالة العرف وإن كاتبه على غنم أو صنف من الثياب أو الموزون أو من المكيل جاز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يشكل بناء على مذهبه في التوكيل بالبيع وعندهما الاختصاص بالنقد هناك بدليل العرف ولا يوجد ذلك هنا فلا عتاق بغير التقود من الاموال متعارف وكذلك الخلع والكتابة قال ولو وكله أن يكتب عبيد له فكاتب احدهما جاز لأنه أتى ببعض ما أمر به ولا ضرر فيه على الموكل فيكون هذا بمنزلة الوكيل يبيع العبدين يبيع أحدهما فإنه يجوز على الأمر فكذلك هنا قال ولو وكله أن يكتبها مكتوبة واحدة ويجعل كل واحد منهما كفيلة عن صاحبه فكاتب أحدهما لم يجز لأنه ترك شرطاً فيه منفعة للموكل وهو أن يصير كل واحد منهما مطالباً بجميع البديل ولأن المقد بهذه الصفة لا يصح إلا أن كاتبها ما فكان للموكل بالتصيص على هذا الوصف كالشروط عليه أن لا يفرق المقد فإذا فرق كان مخالفاً (الآ ترى) أنه لو قال بعه من فلان برهن فباعه بغير رهن لم يجز وكذلك لو قال بعه من فلان بكفالة فباعه من غير كفالة لم يجز بخلاف ما لو قال بعه بشهود فباعه بغير شهود حيث يجوز لأن الرهن والكفالة إنما يشترطان في المقد ويصير مستحقاً بالشرط وحرف الباء للوصول فأما أن يصل شرط الكفالة والرهن بالبيع فإذا لم يصل كان مخالفاً لأمره فأما الشهود فلا يتحقق اشتراطهم في البيع فلا يخرج هو بهذا اللفظ من أن يكون مأموراً بمطلق البيع قال ولو وكله أن يكتب عبده ثم كاتبه المولى فجوز فليس للوكيل أن يكتبه لأن ما قصده الموكل بتصرف الوكيل قد حصل له مباشرة فتكون مباشرة عزلاً للوكيل ثم بجز المكاتب لأنفسه الكتابة من الأصل ولكن ترتفع في الحال لأن السبب مقصور على الحال وهو العجز عن تسليم البديل بعد توجه المطالبة به فهذا لا تمود وكالة الوكيل قال ولو وكله أن يكتبه أو يبيعه ثم قتل العبد وجلا خطأ ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم أو لم يعلم جاز ما صنعه الوكيل لأن استحقاق العبد بمجانيته لا يمنع الموكل من التصرف فيه بالبيع والكتابة فلا يوجب عزل الوكيل أيضاً ابتداء التوكيل صحيح بعد جناية العبد فلا يبقى أولى ثم على المولى قيمته ولا يصير غنائراً للدية وإن علم بذلك

لان التوكيل قبل الجناية وهو لا يصير مختاراً بفعل منه سبق جناية العبد ولم يوجد بعد الجناية
 من المولى فعل يصير به مختاراً ولكنه صار مستهلكاً للعبد فعليه قيمته كما لو دبره قبل جنايته
 وأشار في موضع من الزيادات الى أن استمرار الوكالة بعد العلم بالجناية بمنزلة انشاء التوكيل
 لكونه متسكناً من العزل فيصير به مختاراً للقضاء وقد يتنا هذا فيما أمليناه من شرح الزيادات
 ولو قال ببع المبدى هذا أو كاتبه أو أعطاه على مال فأى ذلك فعل الوكيل جازلانه خيره بين
 التصرفات الثلاثة وان قال كاتب عبيدي هذا أو هذا فله ان يكاتب أيهما شاء لان المولى خيره
 بينهما بحرف أو فان كاتب كل واحد منهما على حدة جازت مكاتبه الاول لانه وكيل بكتابة
 أحدهما فاذا كاتب الاول انتهت وكالته وليس له أن يكاتب الآخر بعد ذلك وان كاتبهما معا
 فكتابتهما باطله اذا جعل النجوم واحدة لان هذا بمنزلة عقد واحد (ألا ترى) انه لا يقبل
 أحدهما دون الآخر وهو غير مأور بمكاتبتهما جميعاً فاذا تمفر تنفيذ العقد فيهما ولا وجه
 لتصحيح واحد منهما لانهما في حكم هذا العقد كشخص واحد تميزت جهة البطلان في هذا
 العقد وان لم يجعل النجوم واحدة فالتخير الى المولى يختار أيهما شاء بمحضته من ذلك وبحسب
 الآخر لان تصحيح العقد في أحدهما ممكن فان العقد متفرق فهو في كتابة أحدهما ممتثل أمر
 المولى وفسخ العقد في أحدهما ويكون الخيار الى المولى لان الوكيل مبرر عنه فلا يكون اليه
 من خيار البيادشي كالطلاق والعناق وهذا لان الكتابة في حكم الاسقاط دون التملك لانه
 ملك الحجر واسقاط حقه من ملك اليد حتى يصير للمكاتب كما ان في الاعناق اسقاط الحق عن
 أصل ملكه لان يكون تملكاً من العبد والجمالة انما تمنع الصعة في التملكيات لا في الاسقاطات
 فاما في النكاح لو وكله أن يزوجه أى هاتين فزوجهما منه لم يصح نكاح واحدة منهما لان
 النكاح من عقود التملكيات فلا يمكن تصحيحه فيها لانه مأور بتزويج أحدهما ولا يمكن
 تصحيحه في أحدهما بعينها لانه ليست أحدهما بأولى من الاخرى ولا في أحدهما بغير عينها
 لان النكاح لا يثبت في المجهول وعن أبي يوسف رحمه الله انه جعل النكاح كالكتابة فقال يجوز
 في أحدهما بغير عينها والبيان الى الزوج وهو قوله الاول وقد رجع عنه فأما في البيع اذا باعها
 جميعاً فلا يجوز البيع في واحد منهما لان البيع تملك لا يثبت في المجهول ولا يمكن تصحيحه
 فيها لانه لم يكن مأوراً ببيعها قال ولو وكله ان يكاتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم
 السبت قد كاتبته أمس بعد الوكالة على كذا وكذبه المولى فالقول قوله في القياس لانه أقرب

بالمقد في حال لا يملك استثنائه فان بمضي يوم الجملة قد انتهت وكالته ولكن استحسن فجوز
اقراره فكان مسلطا على مباشرة المقد في وقت معلوم وقد أخبر بما سلطه عليه وأدى الامانة
على وجهها وهذا لان التوقيت من المولى كان في مباشرة المقد لا في الاقرار به فجعل في
حق الاقرار كان التوكيل كان مطلقا فاذا أمر به كان اقراره صحيحا وعلى هذا البيع والاجارة
والخلع والعتق على مال قال ولو وكله أن يكتبه فقال الوكيل وكلني أمس وكاتبته آخر النهار
بعد الوكالة وقال رب العبد انما وكلتك اليوم فالقول قول رب العبد لانه لو أنكر التوكيل
أصلا كان القول قوله فكذلك اذا أنكر التوكيل أمس واذا لم يثبت التوكيل في الوقت الذي
أضاف الوكيل مباشرة المقد اليه كان المقد باطلا ولو قال ثي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز
فأيهما كاتبه جاز وهذا استحسن وقد تقدم بيانه ان الوكالة مبنية على اتوسع والجهالة المستدركة
فيها تمنع الجواز وكذلك لو قال وكلت أحد هذين الرجلين أن يكتبه فهذا والاول سواء
وأيهما كاتبه جاز قال ولو وكل رجلا بأن يكتب عبده فأبى العبد أن يقبل ثم بدله في قبول
ذلك فكاتبه الوكيل جاز لان بقاء العبد في الابتداء لا ينزل الوكيل فان العبد لا يملك عزل
الوكيل عن كتابته واذا بقيت الوكالة نفذت الكتابة بقبول العبد كما لو قبل في الابتداء
والله أعلم بالصواب

باب وكالة المضارب والشريك فيه

(قال رحمه الله) وتوكيل المضارب بالبيع والشراء والقبض والخصومة وغير ذلك من
أسباب المضاربة جائز لان للمضارب اقامة الاعمال كلها بنفسه فيحتاج الى الاستعانة بغيره
في بعض الاعمال ولما دفع رب المال اليه المال مضاربة على علمه بذلك فقد صار آذنا له في
الاستعانة بالغير فيما يعجز عن مباشرته بنفسه قال ولو وكل المضارب رجلا أن يشتري له
عبدا بالمضاربة فاشترى له أخا رب المال فالشراء جائز على المضارب دون رب المال لان شراء
وكيل المضارب بمنزلة شراء المضارب بنفسه وهو لو اشترى أخا رب المال كان مشتريا لنفسه
لان رب المال انما أمره أن يشتري بمال المضاربة ما يمكنه ان يبيعه ليحصل الربح بتصرفه وهو
لا يحصل بشراء أخى رب المال لانه لو جاز شروءه على رب المال عتق عليه فلهذا جماناه مشتريا
لنفسه ويضمن مال المضاربة اذ هو في يمينته قال وان اشترى أخا المضارب فان لم يكن فيه فضل

فهو جائز على المضاربة لان شراء الوكيل كسراء المضارب بنفسه ولو اشترى أخا نفسه
بمال المضاربة جاز على المضاربة ان لم يكن فيه فضل لانه شريك في الربح فاذا لم يحصل الربح
لا يملك المضارب شيئاً منه فيتمكن من يمه بعد الشراء وان كان فيه فضل كان الشراء على
المضارب خاصة لانه لو جاز على المضاربة حق عليه حصته من الربح فلا يملك يمه فلماذا كان
مشترياً لنفسه قال واذا وكل المضارب وكيلاً في الخصومة في دين المضاربة فأمر الوكيل عند
القاضي أن المضارب قد قبض ذلك الدين فهو جائز الا على قول زفر رحمه الله لان الوكيل
بالخصومة مطلقاً يملك الافرار ويكون اقراره كاتقرار الموكل بنفسه ولو أقر المضارب بين
يدى القاضي قبض الدين الواجب بادائه صح اقراره فكذلك اقرار وكيله وان قال المضارب
لم أقبضه منه برئ الغريم ولا ضمان على المضارب لان اقراره الوكيل انما يصح باعتبار أنه
وكيل بجواب الخصم وذلك فيما بين الوكيل والخصم وليس من ضرورة براءة الغريم وصول
المال الى المضارب فلماذا لا يقبل اقرار الوكيل في ايجاب الضمان على المضارب لانه ما وكل
بذلك قال وهذا بمنزلة قول الوكيل - أخذته فدفعته اليك - وقال المضارب لم تدفعه الى
وكذا اقرار الوكيل بالقبض صحيح في براءة الغريم غيره قبض في ايجاب الضمان على المضارب
فكذلك هنا قال ولو وكل المضارب رجلاً بقبض مال المضاربة من رب المال أو بدفع شيء من
المال الى رب المال كان جائزاً لانه كله بما يملك مباشرة بنفسه فيصير الوكيل قائماً مقامه
في مباشرته قال واذا أمر رب المال المضارب ان ينفق على أهله فوكل المضارب وكيلاً بالنفقة
عليهم فهو جائز لانه مأمور بإصال مقدار حاجتهم من المال الذي في يده اليهم فلا فرق بين
ان يوصل ذلك بنفسه أو بنائبه وهذا لان من له النفقة له ان يمدده الى هذا المال ويأخذ
منه مقدار حاجته اذا ضرب ولان أمر رب المال بالدفع الى أهله بمنزلة أمره بالدفع اليه ولا
فرق بين ان يدفع بنفسه أو بوكيل فذ قال توكيل أنفق مائة درهم عليهم وقال المضارب
أنفقت مائة درهم في مدة ينفق منها على منهم وقال رب المال ما أنفقت عليهم شيئاً قال قول
قول المضارب وقد ذهب من المال مائة درهم كما لو ادعى انه أنفق بنفسه وهذا لان المال
في يده وهو أمين فيما في يده من المال فهو دعى الرجل على رب المال كان القول قوله
فكذلك اذا ادعى لاتفق على أهله بماله ولا يضمن الوكيل شيئاً لانه كان أميناً فيما أمره
به ولم يوجد منه سبب وجب الضمان عليه فلم لا يصير ضامناً شيئاً وكذلك كل وكيل يدفع

إليه المال ويؤمر بالنفقة على شيء من الأشياء فهو جائز وهو مصدق في النفقة على ذلك
 بالمعروف لانه أمين أخير بأداء الأمانة بطريق محتمل قال وإن وكل المضارب وكلا يتفق
 على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه مالا فقال الوكيل انفتت عليه كذا وكذا وكذبه المضارب
 فإن الوكيل لا يصدق لانه يدعي لنفسه ديناً في ذمة المضارب فإن المال لم يكن في يده ليكون
 أميناً فيما يخبر به من الانفاق ولكنه يزعم أنه أنفق من مال نفسه ليكون ذلك ديناً في ذمة
 من أمره وهو غير مصدق في مثله إلا بينة وكذلك لو وكله في مال نفسه يتفق على رقيقه
 فهذا والاول سواء قال وإن وكل المضارب رجلاً يشتري له متاعاً بعينه من المضاربة ولم يدفع
 المال إليه بفناءه وبالمال وأخذ المال وناقض المضاربة لا يمنع ابتداء التوكيل فلا يمنع بقاء التوكيل
 أيضاً بالطريق الاول وإذا بقيت الوكالة كان شراء وكيل المضارب كشراء المضارب بنفسه
 قائماً بنفذ المصدق على المضارب خاصة لأن عقد المضاربة قد انفسخ باسترداد رب المال ماله
 قال ولو وكل المضارب عبداً من رقيق المضاربة ثم إن رب المال نهى المضارب عن البيع
 ونقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو لا يعلم أو يعلم فيه جائر لأن المال بمد ما صار عروضا
 بتلك رب المال فيه نهى المضارب عن التصرف فكان وجود النهي كعدمه وكذلك لو مات
 رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله المضارب بمد موته فباعه لانه يملك مباشرة البيع بنفسه
 بمد موت رب المال فانه شريك في الربح والربح انما يظهر ببيع المشتري فكان تصرفه من وجه
 بنفسه فلماذا لا يمنع بموت رب المال ولا يبيعه قال ولو وكله بشراء عبد بألف درهم من
 المضاربة ثم مات رب المال ثم اشترى العبد لزم المضارب خاصة لأن عقد المضاربة انفسخ
 بموت رب المال حين كان المال نقداً حتى لا يملك المضارب بمد ذلك التصرف فيه فيكون
 هذا بمنزلة استرداد رب المال ماله وقد بينا أن هناك الوكالة تبقى ولكن الوكيل يصير
 مشترياً للمضارب خاصة فكذلك هنا قال وإذا اشترى أحد المتفاوضين عبداً فوجد به عيباً
 فوكل وكلا في رده أو كان شريكه هو الذي يخاصم فيه لم يكن بد من أن يحضر الذي
 اشترى حتى يحلف مارضى بالميب وقد بينا فيما سبق أن القاضي لا يقضي بالرد إلا بعد هذه
 الجمين ولا يمكن استعلاف الوكيل ولا الشريك إذا كان يخاصم بنفسه لأن النيابة لا تجري
 في الجمين وإن كان الذي اشترى حاضراً يخاصم فطلب البائع يمين شريكه مارضى بالميب لم
 يكن له عليه يمين لأن الاستعلاف يذني على توجه الخصومة ولا خصومة للذئع مع الشريك

لأنه لم يعامله بشئ وكذا ان وكل أحدهما وكلا بالضرورة في عهده بعه وطعن المشتري فيه بسبب ورده لم يكن عل الوكيل فيه يمين لان الوكيل فيه نائب ولا نيابة في اليمين وان أراد المشتري ان يخصم الشريك الآخر ويحلفه على عهده لان كل واحد من الشريكين في المفاوضة قائم مقام صاحبه فيما يدعى عليه فلهما في الحكم كشخص واحد ولكن الاستعلاف على فعل الغير يكون على العلم ولا يكون على البتة قال واذا وكل أحد المتفاوضين وكلا بشئ هو بينهما ثم نقضاها واقتسما واشهدا أنه لا شركة بينهما ثم أمضى الوكيل ما وكل به وهو يعلم أولا يعلم جاز ذلك عليهما لان توكيل أحدهما في حال بقاء عقد المفاوضة كتوكيلهما فصار وكلا من جهة واحدة فلا ينزل بتفهما الشركة بينهما قال واذا وكل أحد شريكي العنان وكلا ببيع شئ من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحسانا وكان يفتى في القياس ان لا يجوز لان كل واحد من الشريكين وكيل من جهة صاحبه بالتصرف وليس للوكيل ان يوكل غيره اذا لم يأمره الموكل بذلك ولكنه استحسن فقال كل واحد من الشريكين في حق صاحبه بمنزلة وكيل فوض اليه الأمر على العموم لان قصودهما تحصيل الربح وذلك لا يحصل بتصرف واحد فصار مأذونا من جهة صاحبه بالتوكيل فيما يجوز عن مباشرة نفسه كما بيناه في المضارب وهذا لان كل واحد منهما رضى بتصرف صاحبه فيها هو بصدده من التجارة والتوكيل من التجارة فلهذا نفذ من كل واحد منهما على صاحبه قال وادوكله ببيع أو شراء أو اجارة أو تقاضى دين ثم أخرجه الشريك الآخر من الوكالة فكان له أن يخرج من الوكالة في جميع ذلك الا في تقاضى الدين خاصة لانه كما جعل توكيل أحدهما في التصرف بمنزلة توكيلهما فكذلك عزل أحدهما عن التصرف بمنزلة عزلهما إلا في تقاضى الدين فان سبب وجوب الدين هو الذي يختص بقبضه على وجه لا يملك شريكه منه عن ذلك فكذلك نهى وكيله توضيحه أن الشريك الآخر لما جعل في هذا الدين بالقبض بمنزلة سائر الاجانب فكذلك في عزل الوكيل يجعل بمنزلة سائر الاجانب ولهذا لا يصح منه النهى قال وان كان الموكل هو الذي ادانه لم يصح اخراج هذا الآخر لوكيل من التقاضى لما بينا وان كان الذي ادانه هو الشريك الآخر فتوكل الشريك بقبضه لا يصح لانه لا يملك مباشرة القبض بنفسه فكذلك لا يوكل به غيره والله أعلم بالصواب

باب مالا يجوز فيه الوكالة

(قال رحمه الله) وإذا وكل الرجل وكيلًا بطلب قصاص في نفس أو في فيء دون النفس لا يجوز فإن وكله بإقامة البيعة على ذلك جاز التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله عند رضا الغصم أو مرضه أو غيبته وعند محمد رحمه الله على كل حال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز التوكيل بذلك وجه قوله أن الوكيل يقوم مقام الموكل في دعوى القصاص والقصاص لا يثبت بما يقوم مقام الغير كما لا يثبت بالشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال وهذا لأن هذه عقوبة تدرى بالشبهات وفيما يقوم مقام الغير ضرب شبهة في العادة وهو أنما يوكل ليحتال لو كمل لأبائه وفي القصاص أنما يحتال لاسقاطه لأبائه (ألا ترى) أن التوكيل باستيفاء القصاص لا يجوز باعتبار أنه يندرى بالشبهات فكذلك بأبائه وقد ذكر في بعض المواضع قول محمد رحمه الله كقول أبي يوسف رحمه الله وجه قول أبي حنيفة رحمه الله أنه وكل بما يملك مباشرة بنفسه وإذا وقع الغلط أمكن التدارك والتلافي فصح التوكيل كما في الأموال بخلاف استيفاء القصاص فإنه إذا وقع فيه الغلط لا يمكن التدارك والتلافي فأما إثبات القصاص وكأنيب سائر الحقوق من حيث أنه إذا وقع فيه الغلط أمكن التدارك والتلافي وعلى هذا الخلاف إذا وكل المطلوب بالقصاص وكيلًا بالخصومة في دفع ما يطالب به وكلام أبي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل أظهر لأن دفع القصاص جائز بمن يقوم مقام الغير (ألا ترى) أن الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال في النفو صحيحة وأمكن هذا الوكيل لو أقر في مجلس القضاء بوجوب القصاص على موكله لم يصح إقراره استحسانًا وفي القياس يصح لأنه قام مقام الموكل بمسححة التوكيل (ألا ترى) أن في سائر الحقوق جعل إقراره كإقرار الموكل وكذلك في القصاص وفي الاستحسان يقول إقرار الوكيل قائم مقام إقرار الموكل والقصاص لا يستوفي بحجة قائمة مقام غيرها توضيحه أنا حملنا التوكيل على الجواب لأن جواب الخصم من الخصومة ولكن هذا نوع من المجاز فأما الحقيقة فالإقرار ضد الخصومة فيصير ذلك شبهة فيما يندرى بالشبهات دون ما يثبت مع الشبهات وكذلك في التوكيل بإثبات حد القذف أو دفعه من جهة القاذف فأما التوكيل بإثبات المال في الدرقة فتد طلب بالاتفاق لأن المقصود إثبات

المال والمال ثبت مع الشبهات (ألا ترى) أن بالشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال
ثبت فأما التوكيل بأبواب الحد فهو على الخلاف الذي بينا قال وإذا قتل العبد عند المستودع
أو عند المستعير فليس لهما أن يستوفيا القصاص وإن وكلهما بذلك صاحبه لازم الجائز أن
صاحب العبد عني فلو استوفينا القصاص كان استيفاء مع تمكن الشبهة وذلك لا يجوز يدل
عليه أن وجوب القصاص باعتبار الدم والمستودع والمستعير ليسا بمخصين في الدم وإنما
خصوصتهما فيما يتناول الإبداء والإعارة وكذلك عبد من المضاربة أو عبدان شريكان
شركة عنان أو مفوضة قتل عمدا وأحدهما غائب فليس للعاهر أن يقتل قاتله وإن وكله
النائب بذلك لتمكن شبهة الغو من رب المال أو من الشريك الغائب قال وإذا كان للرجل
عبد في يدي رجل فقال الرجل انطلق فاشتر عبدي من فلان لنفسك فذهب فاشترى
ولم يكن رب العبد وكل البائع بالبيع فإن هذا البيع يجوز ويكون أمره للمشتري بالشراء
وكالة للبائع بالبيع وذكر بعد هذا أنه لا يجوز وقيل إنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع
فالمراد هنا أنه لما أنه أخبر بما قال له المالك فيصير ذو اليد وكيلاً له بوكالة المالك أيام مراده
بما ذكر بعد هذا أنه لم يخبره بذلك ولكنه قال له بيع هذا العبد مني فلا يصير ذو اليد وكيلاً
مالم يعلم بتوكيل المالك أيامه وإن حملنا المسئلة على الروايتين فيما إذا لم يخبره فوجه الرواية التي
قال لا يجوز البيع أن البائع لم يرض بالتزام العبد حين لم يعلم بالوكالة (ألا ترى) أنه لو وكله
بالبيع مقصوداً لاجتزائه لا يصير وكيلاً مالم يعلم به فكذلك إذا كان التوكيل ضمناً لأمر
المشتري بشرائه ووجه هذه الرواية أن رضا المالك قد تم بهذا العقد والمشتري إنما أقدم على
الشراء باعتبار تمام الرضا من المالك فلو لم ينفذ البيع صار مغروراً من جهة المالك وبلغته
الضرر فيه والضرر مدفوع في الشرع وما زاد على هذا البيان قد بيناه فيما أُمليته من شرح
الزيادات قال وكذلك إذا قال قبض ديني من فلان كان جائزاً وليس الذي عليه الدين أن
يمنع من دفعه وهذا ظاهر فإنه وكل القابض بالقبض هنا وقد علم القابض موكلته ولا
معتبر يعلم المديون بعد أن يثبت موكلته وكذلك لو وكله بقبض الوديعة والعارية وما أشبههما
قال أو أريت لو قال للعبد انطلق إلى فلان حتى يكاتبك فكاتبه فلان أما كان يجوز أو قال
انطلق إليه حتى يمتك فاعتقه أما كان يتم أو قال لا أمره أن يمتك فاعتقه حتى يطلقك وطلقها
فلان أما تم الطلاق عليها والله ق، هذه الفصول ١٠٧: السع ١٠٧: الرواية الأخيرة، ظاهر

لان حقوق المقتد لا تنطق بالمقتد في هذا الموضع بخلاف البيع قل ولو أمر رجلاً أن يطلق امرأته أو يقتل عبده ثم قال للمرأة والمبتد قد نهيت فلانا عن ذلك فلم يعلم الوكيل بالنهي حتى طلق أو أعتق وقع وان علم بالنهي لم يقع وكذلك في الفصل الاول ان نهياهما بعد ذلك لا يسمل النهي في حق فلان مالم يعلم به ولا فرق بين أن يثبت التوكيل بخطاب خاطب به الوكيل وبين أن يثبت ضمناً بخطاب خاطب به المرأة والمبتد فانه بعد ماضار وكيله لا ينزل مالم يعلم بالزل قال واذا قال الرجل لرجل اذهب بشوي هذا الى فلان حتى يبيعه أو اذهب الى فلان حتى يسلك ثوبي الذي عنده فهو جائز في الوجهين وهو اذن منه لفلان في بيع ذلك الثوب ان أعلمه المخاطب بما قاله المالك جاز يبيعه رواية واحدة وان لم يعلمه فغيره روايتان وكذلك لو قال اذهب بهذا الثوب الى القصار حتى يقصره أو الى الخياط حتى يخيطه قيصاً فهذا اذن منه للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير ضامناً بطمعه بعد ذلك والله أعلم بالصواب

باب وكالة العبد المأذون والمكاتب

(قل رحمه الله) وكل ما جاز لها ان يفعله جاز لها أن يوكلها به من يفعله لان الحجر قد انفك عنهما فيما هو من عمل التجارة أو سبب اكتساب المال والتوكيل من هذه الجهة فيصح منهما وبعد صحة الوكالة فعل الوكيل كفعل الموكل بنفسه وكل ما يجوز للموكل أن يفعله جاز لوكيله أن يفعله قال وليس للعبد المأذون أن يتزوج ولا يكتب عبده لان هذا من عقود التجارة وانفكك الحجر في حقه مقصور على التجارة فاذا أذن له المولى في ذلك فوكل به وكيله لم يجز لانه نائب عن المولى في هذا العقد بمنزلة الوكيل (ألا ترى) أنه يعمل بهبه عنه مع بقاء الاذن له في التجارة والوكيل لا يملك أن يوكل غيره بمباشرة ما وكل به فاذا حجره مولاه أو عجز المكاتب عن كتابته انقطعت وكالة وكيله في البيع والشراء ونحوهما لانه عجز عن مباشرة التصرف في نفسه وصحة التوكيل كانت باعتبارها ولو وكله ابتداء بعد الحجر لم يجز وكذلك اذا طرأ الحجر على الوكالة لان المقصود بنفس التوكيل لا يحصل والطارئ قبل حصول المقصود بالسبب كالمقترن بأصل السبب فاما اذا كان التوكيل بقضاء الدين أو التقاضي لم يبطل ذلك التوكيل بالعجز ولا بالحجر على المأذون لانه في كل شيء ولاه السيد

لا يسقط المطالبة عنه بالحجر عليه بل يبقى هو مطالبا بإيفائه وله ولاية المطالبة باستيفاء ماوجب له لان وجوبه كان بمقتده فإذا بقي حقه بقي وكيله على الوكالة فيه قال ولو وكله ابتداء بعد الحجر صح أيضا فان باعه باذن الغرماء أو مات بطلت وكالة الوكيل في جميع ذلك لانه حين خرج عن ملكه لم يبق له حق المطالبة بالاستيفاء ولا يبقى هو مطالبا بإيفاء شيء في حالة الرق فتبطل وكالة الوكيل حكما بخروج الموكل من أن يكون مالكا لذلك التصرف قال وليس لمولى العبد أن يتقاضى دينه كان عليه دين أو لم يكن لانه ان كان عليه دين فكسبه حق غرمائه والمولى منه كسائر الاجانب ما لم يفرغ من الدين وان لم يكن عليه دين فوجوب المال بمقتد العبد ولا يكون هو في هذا دون الوكيل وما وجب من الثمن بمقتد الوكيل لا يملك الموكل المطالبة به فمنا أولى وكذلك ليس للمولى أن يوكل بذلك وكلا لانه لا يملك المباشرة بنفسه فلا يوكل به غيره أيضا فان اقتضى هو شيئا أو وكيله جاز ان لم يكن على العبد دين لانه خالص حق المولى لو قبضه العبد سلمه الى المولى فاذا قبضه المولى أو من وكله جاز كما في الموكل اذا قبض الثمن بتسليم المشتري اليه واذا كان على العبد دين لم يجوز لان حق الغرماء متعلق بكسبه فالمولى كاجنبي آخر (ألا ترى) أنه لو قبض شيئا من أعيان كسبه كان ضامنا بمنزلة أجنبي آخر فلهذا لا يبرأ التريم بالدفع اليه والوديعة والبضاعة في هذا قياس الدين قال ولو أذن له المولى في التزويج فوكل العبد وكلا بذلك فرجع المولى عن الاذن في التزويج فان علم به الوكيل خرج عن الوكالة واذا لم يعلم به فهو على واكلته لان العبد في هذا التوكيل نائب عن المولى حتى لا يملك التوكيل الا باذن المولى فهذا الوكيل بمنزلة الوكيل من جهة المولى ثم نهي العبد عن ان يتزوج عزل لو كيله لانه يظهر بهذا انه غير راض بعيب العبد بالسكاح وتعلق المهر والنفقة بماليته وفي هذا لا يفترق الحال بين عقد العبد وعقد الوكيل ففرقنا أنه بمنزلة العزل للوكيل قصدا فان علم به صار معزولا وان لم يعلم به لا يصير معزولا قال ولو وكل العبد بتقاضى دينه وكلا ثم باعه المولى باذن الغرماء أو مات العبد خرج وكيله من الوكالة سواء علم به أو لم يعلم كان على العبد دين أو لم يكن لان العزل هنا ثبت حكما لخروج موكله من أن يكون مالكا لذلك التصرف وفي مثله لا يشترط علم الوكيل ولو لم يكن على العبد دين فالمولى يتقاضاه لان الحق تخلص له وان كان عليه دين نصب القاضي وكلا بتقاضى الدين ليقضى به حق الغرماء لان الحق للغرماء ولكنهم عاجزون عن التقاضى

بانفسهم فينصب القاضي فمهم وكيل بمنزلة التركة اذا كان على الميت دين وله دين على انسان
 فاما اذا أعتق المولى العبد فالوكيل على وكلته لان حق العبد في المطالبة والقبض لا يبطل بمقتضى
 بل يتقوى وكذلك لو كاتبه باذن النعماء لان حق القبض اليه بعد الكتابة كما كان قبلها واذا
 قال الوكيل قبضته قبل الحبر أو قبل موته لا يصدق لانه أخبر بما يملك استثنائه وقد صار
 الحق للمولى بعد الحبر اذا تحقق ذلك يبيعه فهو بهذه الدعوى يريد ابطال حق المولى فلم
 يكن مصداق في ذلك قال ولو أن عبدا نأجرا له دين على رجل وله به كفيل فوكل رجلا
 يتقاضى دينه ليتقاضى دينه على فلان كان له أن يتقاضاه من الكفيل أيضا لانه أقامه مقام نفسه
 في المطالبة بذلك الدين وله أن يطالب الكفيل والاصل جميعا وكذلك لمن قام مقامه وهذا
 الاصل معروف في كتاب الكفالة ان أصل الدين في ذمة الاصيل وانما يطالب الكفيل بما على
 الاصيل والوكيل صار مالكا للمطالبة بالدين على الاصيل سواء طالب الكفيل أو الاصيل
 فانما طالب بذلك الدين قال ولو ادعى دارا في يدي رجل فوكل رجلا بالخصومة فيها بقبضها
 فباعها ذواليد وقبضها المشتري كان للوكيل أن يخاضع المشتري لان وكلته بالخصومة
 كانت مقيدة بالدار لا بالبائع ففي يد من وجدت الدار يكون له أن يخاضع لانه انما يخاضع في
 العين التي وكله بالخصومة فيها قال ولو وكله بخصومة فلان في هذه الدار لم يكن له أن يخاضع
 المشتري لانه قيد الوكالة بخصومة البائع وهذا قيد مفيد فتد فقاوم الانسان انسانا في
 الخصومة ولا يقاوم غيره وهو نظير ما لو وكله بأن يبيع عبده هذا كان له ان يبيعه ممن بينا
 وان قال له بعه من فلان لم يكن له أن يبيعه من غيره وهذا بخلاف ما اذا وكل ذواليد
 وكلا بالخصومة معروفا بين الناس فلما وكله بالخصومة مع ذى اليد مع علمه ان ذاليد قد
 يوكل غيره بالخصومة فيه كان هذا رضاه بالخصومة مع وكيله وهذا لان القضاء اذا توجه
 على الوكيل يكون على الموكل خاصة والموكل نائب عنه فانما ملك ان يخاضع وكيله وهذا
 لا يوجد في حق المشتري لانه بالشراء يصير مالكا فانما يخاضع عن نفسه ولا يكون نائباً عن
 البائع فهذا فرقنا بينهما قال ولو وكله أن يخاضع فلانا في هذه الدار فاذا الدار في يدي غير
 فلان لم يكن له أن يخاضع غير فلان ولا فلانا لان الدار ليست في يديه والخصومة في دعوى
 تلك المطلق انما تكون مع ذى اليد ولو كانت مقيدة بالخصومة مع فلان فلا يملك ان
 يخاضع في هذه الوكالة غير فلان وان لم يسم له أحدا كان له أن يخاضع من وجد الدار في يده

لان الوكالة هنا مقيدة بالخصوصية في العين فاذا خاصم فيه ذا اليد فاما يخصم في تلك العين
 فلها سمعت خصومته قال ولو كانت الدار في يدى العبد فوكل وكيل بالخصوصية فيها فلان
 المدعى فادعاهما آخر لم يكن الوكيل وكلا في خصوصية هذا الثاني وهو وكيل في خصوصية
 الأول وخصوصية وكيله لانه قيد الوكالة بالخصوصية مع فلان فلهذا يملك ذلك قال واذا وكل
 العبد التاجر وكيله ببيع أو شراء أو رهن وغير ذلك فأخرج المولى الوكيل من الوكالة فليس
 ذلك بشئ وهو على وكاله ان كان على العبد دين أو لم يكن لانه حبر خاص في اذن عام
 وذلك باطل (ألا ترى) ان المولى بنفسه لو نهى العبد عن ذلك التصرف ولم يحجر عليه
 لا يعمل نهيه فكذلك اذا منع وكيله منه أو هذا بمنزلة النهي عن التوكيل وكما لا يملك نهيه
 عن تصرف آخر مع بقاء اذنه فكذلك لا يملك نهيه عن التوكيل لان ذلك من
 صنع التجار لا يملك اخرج وكيله ولو ان العبد وكل مولا بشئ من ذلك كان جائزا كما
 لو وكل غير المولى ، وليس للمولى بطلان التوكيل ان يوكل به غيره ولكن لو وكل به غيره
 فباشره الوكيل فاز لم يكره على العبد دين جزلا بالتوكيل الباقى من العبد ولكن تصرف
 فيه خالص ملك المولى لان المولى لو باشره بنفسه صح وان لم يسبق التوكيل من العبد
 فكذلك اذا وكل به غيره وان كان فيه دين لم يجوز لانه لا يملك مباشرة هذا التصرف بنفسه
 اذا لم يسبق التوكيل من العبد فان كسبه حق غرامته والوكيل لا يملك ان يوكل غيره قال
 واذا وكل العبد وكيل بالخصوصية في شئ لزم حبره مولا بعالت وكالة الوكيل لما بينا فان اذن
 له في اشجاره لم يكن الوكيل وكلا في ذلك وكذلك البيع والشراء وما أشبههما لان هذا اذن
 حادث غير الأول ووكاله كانت بحكم الاول فذل لم يعد ذلك لم يعد هذا (ألا ترى) انه
 لو كان تصرف بنفسه قبل الاذن لا ينفذ بالاذن الحادث فكذلك اذا كان الوكيل في الاول
 لا يملك التصرف به في الاذن الثاني قال ولو كان العبد التاجر بين رجلين وكل وكيل بشئ
 من ذلك ثم حبر عليه أحدهما وعلم به الوكيل كان على وكاله ويجوز ما صنع في حصة الذى لم
 يحجر عليه لانهما لو حجرا عليه لم يجوز تصرف الوكيل في حقهما بعد ذلك فكذلك اذا حبر
 عليه احدهما جملا في حقه كأنهما حجرا عليه وفي حق الآخر كأنه لم يحجر عليه واحد منهما
 ولان في الابداء لو كان اذن له أحدهما جاز توكله بالتصرف في حصة الذى اذن له فكذلك
 يبقى الوكيل باعتبار بقاء ما ذونا له بنفسه فاما في تماضى الدين فيجوز قبضه في نصيبهما جميعا

لانهما لو حبرا عليه لم يؤثر الحجر في منع الوكيل من قبض الدين بالتقاضي وكذلك اذا حبر
 عليه أحدهما قال واذا وكل العبد موليه يبيع ثي أو شراة ثم حبرا عليه ثم اذنا له في التجارة
 وعليه دين ثم باعا ما كان وكلهما يبيعه لم يجر ذلك إلا بوكالة مستقلة لان المولين في هذه
 لوالة كثيرهما من الأجانب فان كسب العبد اذا كان مشغولا بالدين لا يملك المولى التصرف
 فيه إلا بتوكيل وقد بينا أن الوكالة في الاذن الأول لا تكون سببا لفوذ تصرفه في الاذن
 الثاني في حق الأجانب فكذلك في حق المولى قال وليس للعبد ان يوكل وكيلا بخصوصة
 أحد يدعى رقبته أو يدعى جراحة جرحها اياه العبد أو جرح هو العبد ولا بالصلح في ذلك
 لانه ليس بخصم في هذه الاشياء بنفسه بل الخصم فيها مولاة واما يملك التوكيل بالخصومة
 فيما يملك مباشرة الخصومة فيه بنفسه فاما فيما لا يملكه بنفسه فلا يملك اياه الوكيل فيه متاب
 نفسه وله أن يوكل بذلك في خصومة آخر جنى على عبده من كسبه أو جنى عبده عليه
 أو يدعى رقبته لانه في كسبه خصم يملك مباشرة الخصومة بنفسه فيملك ان يوكل غيره به
 قال واذا أذن المولى ان للعبد في التجارة فوكل وكيلا بشراء أو غيره فباعه أحدهما من آخر
 فأذن له المشتري في التجارة فانه يذبح في القياس ان تكون للوكالة جائزة في النصف الذي
 لم يبع لان الحجر قد ثبت منه في نصيب من باع نصيبه وانما صار مأذونا باذن حادث بعد
 ذلك ولو ثبت الحجر في الكل بطلت الوكالة ثم لا يمسود بعد ذلك بسبب الاذن الحادث
 فكذلك اذا ثبت الحجر في النصف اعتبارا للبعث بالكل ولكن في الاستحسان اوالة
 جائزة في جميع ذلك لان بيع النصف لم يصر العبد محجورا عليه (ألا ترى) أن ابتداء
 التوكيل يصح منه بعد بيع البعض فلان يبقى أولى وهذا لان الحق بهذا الشراء انما خلاص
 لمن هو راض بتصرف العبد أو خلاص الحق لمن هو وكيل وخلاص الحق له لا يجوز أن
 يكون مبطلا لحقه فلذا بقي الوكيل على مكانته في الكل قال واذا كانت الامة مؤجرة
 وعليها دين فأذن لها مولاها بالتزويج فهو جائز لان المولى لو زوجها بشير اذن الفرء جاز
 فان فيه منفعة للفرء لانها تتمكن من قضاء ديونها من مهرها والزواج يمينها على الاكتساب
 لتفضي به ديونهم فكذلك اذا زوجت نفسها باذن المولى ولو وكلت وكيلا بذلك فازوجها
 وكيلا وهي حاضرة جاز وان زوجها وهي غائبة لم يجر الا أن يخبره بعد ذلك لانه بمنزلة
 الوكيل للمولى والوكيل ليس له أن يوكل غيره بما وكل به ايحقر لا بمحضرة فاذا كانت

حاضرة كانت مباشرة وكيلها كباشرتها وان كانت غائبة لم يتم عقد الوكيل الا برأيها وانما
 يحصل رأيها بالاجازة قال واذا وكل العبد المحجور عليه وكيله بشراء شيء ثم أعتق أو كوتب
 أو أذن له المولى في التجارة فاشترى ذلك ففي القياس لا يصير مشتريا للعبد لان سبق ثبوت
 حق التصرف للعبد فكان باطلا بمنزلة سائر تصرفاته والمتق والكتابة والاذن بعد ذلك
 مقصور على الحال ولا يستند الى وقت التوكيل باطلا فكان الوكيل مشتريا لنفسه ولكن في
 لاستحسان تجوز هذه التصرفات على العبد لان التوكيل غير مقصود لعينه لما نفذ من
 التصرفات ووقت التصرف الأمر أهل أن يباشره بنفسه فيجوز مباشرة وكيله له إما لانه
 لا ضرر على المولى في مباشرة تصحيح الوكالة أو لان الاستدانة بعد المتق والكتابة والاذن
 بمنزلة إنشاء التوكيل وفرق بين هذا وبين الصبي بكل البيع أو بالشراء ثم يدرك أو يأذن له
 أبوه فيه فيمضيه الوكيل عليه فانه لا يجوز الا أن يجيزه الصبي فيما يحتمل التوقيت لان توكيله
 قبل الاذن غير معتبر في حق نفسه فانه محجور عن التصرف لحق لنفسه والاذن والادراك
 لا يستند حكمه الى وقت التوكيل فاما توكيل العبد في نفسه فصحيح لكونه أهلا لذلك والحجر
 عليه عن التصرف لحق المولى فاذا سقط حق المولى بالكتابة والمتق والاذن نفذ تصرف
 الوكيل عليه * توضيحه ان امتناع توكيل الصبي كان لمعنى لا يزول ذلك المعنى بالاذن ولا
 بالادراك لان التوكيل نفع له في الحالين فاذا كان قبل الاذن والادراك لم يجز تصرفه له بحكم
 الوكالة فكذلك بعده وأما امتناع نفوذ تصرف وكيل العبد في حق المتق والكتابة والاذن
 كان لمعنى يزول ذلك بهذه الاسباب وذلك المعنى هو أن حكم تصرف الوكيل يلاقى حق المولى
 وذلك يزول بهذه الاسباب فيجعل استدانة الوكالة كأنشائها بعد هذه الاسباب قال ولو
 وكل العبد وكيله أن يشتري له نفسه من مولاه فاشترى وبينه لمولاه عتق والمال على الوكيل وهذا
 موافق لرواية الجامع وقد ذكر هذا الفصل فيما سبق وأجاب بخلاف هذا وقد بينا وجه
 الروايتين ثم على ما ذكر هنا وفي الجامع الفرق بين الكتابة والمتق أن يقول مولا يوجب للعبد
 مالا بمقد الكتابة وانما يوجب له ملك اليد والمكاسب فلم يكن هذا التصرف في حق وكيل
 العبد بمنزلة مبادلة مال بمال فلماذا لا يجب على الوكيل شيء من ذلك المال فاما في المتق فلان
 المولى يزيل عن ملكه ما هو مال بإزاء مال يستوجهه على العبد فكان هذا في حق وكيل العبد

بمنزلة مبادلة مال بمال ثم في باب الكتابة وان ضمن الوكيل البذل لا يكون مطالب به لانه
بمباشرة العقد لا تتوجه عليه المطالبة ببذل الكتابة فلو لم يضمنه انما يلزمه بحكم الكفالة ببذل الكتابة
وهو لا يصح كما لو كفل به غيره وفي المتق بمال اذا اداء وكيل البذل غرمه نائبه اذا كان المال
في يده قبل المتق لان ذلك المال ملك للمولى فلا يسقط به ما وجب له على الوكيل بالعقد ولكنه
يطالب الوكيل ليؤديه من مال نفسه ثم رجع به على العبد لانه انتمره بأمره فحصل مقصوده
له وان كان الوكيل وكيل المولى لم يكن له أن يقبض المال من العبد وقد بينا الفرق بين
وكيل المولى ووكيل العبد أن الذي من جانب المولى اعتاق والمتق هو المولى دون الوكيل
حتى كان الولاء له فلا يكون الوكيل في حكم المستحق للبذل فأما في جانب العبد فهو التزام
المال ويمكن أن يجعل الوكيل ملتزما بالمال قال واذا وكل العبد وكيلاً في خصومة أو بيع أو شراء
ثم أبق العبد خرج الوكيل من الوكالة لان الأبق من المأذون حجر عليه وبالحجر يخرج
العبد من أن يكون مالكا كما وكل الوكيل به فيكون ذلك موجبا عزل الوكيل كما لو حجر
عليه المولى وان كان الوكيل عبدا فابق فهو على الوكالة غير انه لا يلزمه عهدة في شيء لان
صيرورته محجورا عليه لا تبقى صحة التوكيل في الابتداء وانما تبقى لزوم العهدة فكذلك اذا
صار محجورا عليه بعد التوكيل وعزل المطالب يبطل وكالة وكيله في العقود والخصومات الا
في تقاضي الدين الذي ولاه المكاتب أو قضائه لان عجزه يوجب الحجر عليه عن أسباب
التصرفات فيخرج وكيله من الوكالة ولا يوجب الحجر عليه عن قضاء الدين واقتضائه فكذلك
لا يوجب عزل وكيله عن ذلك فان كتب بعد ذلك لم تعد الوكالة التي بطلت لان صحتها
كانت باعتبار ملك المولى التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك بعد العجز ولم يعد بالكتابة
الثانية وقد بينا نظيره في الاذن بالتجارة فكذلك في الكتابة وهذا بخلاف المحجور عليه يوكل
وكيلا ثم يكاتب أو يأذن له على طريقة الاستحسان لان صحة التوكيل هناك لم تكن باعتبار
ملك التصرف الذي هو نائب للأمر وقت الوكالة وانما ذلك باعتبار ما يحدث له عند التصرف
باعتبار الكتابة أو الاذن وقد وجد ذلك وهذا نظير رجل تحت أربع نسوة فركل رجلا بأن
يزوجه امرأة فزوجه بعد ما فارق احداهن جاز ذلك ولو كان تزوج أربعا بعد الوكالة ثم
فارق احداهن لم يكن للوكيل ان يزوجه بحكم تلك الوكالة والفرق ما ذكرنا قال وتوكيل
المكاتب وكيلاً بالخصومة في جنابة خطأ أو عمدا لا قصاص فيما يدعي قبله أو قبل عبده جائز

لانه هو الخصم في ذلك كله وان موجب جنيته في كسبه فيلزمه الاقل من قيمته ومن أدرش
الجناية فلماذا صح توكيله به بخلاف المأذون فانه ليس بخصم في جناية نفسه لان موجبته على
مولاه لافي كسبه فلا يصح توكيله بالخصومة في الخصومة وتوكيل المكاتب بمخاصمة المولى
في الكتابة أو غيرها جائرة لانه مالك للخصومة بنفسه معه فيجوز توكيله به كما في الخصومة
مع غيره قال عبد بين رجلين كاتبه أحدهما في نصيبه بغير اذن شريكه فوكل المكاتب ببيع أو
شراء أو خصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه لان كتابته في نفسه صحيحة مالم يفسخ
شريكه ذلك ولو كان مكان الكتابة اذنا منه للعبد في نصيبه جاز توكيله باعتبار ذلك في نصيب
الأذن فلان يجوز بعد الكتابة كان ذلك بطريق الأولى فان كاتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل
الوكيل في نصيبهما استحسانا أما في نصيب المكاتب الاول فلا اشكال فيه وأما في نصيب
المكاتب الثاني فلا نه لو كان محجورا عليه حين وكل ثم كاتبه مولاه جاز تصرف المولى استحسانا
فكذلك هنا لان أكثر ما في الباب ان يكون نصيبه كعبد على حدة ولو كان مكاتبهما فوكل
وكيلا بشي من ذلك ثم عجز عن نصيب أحدهما ففعل ذلك الوكيل فعلا جاز في نصيبهما جميعا
وكان ينبغي ان لا يجوز في نصيب الذي عجز بمنزلة ماله عجز في نصيبهما ولكنه قال مساعدة
كل واحد منهما صاحبه على الكتابة تكون اذنا منه له في كتابة نصيبه ولهذا لا يملك فسخه
في نصيب شريكه بعد ذلك فلما عجز عن نصيب أحدهما بقيت الكتابة في نصيب الآخر باذن
الشريك فهو بمنزلة عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه باذن صاحبه ثم وكل العبد بشي من
أنواع التجارات فيكون ذلك صحيحا من الوكيل في جميع ذلك كما يصح في المكاتب نفسه فان
قبل هذا لا يشبه ذلك لان هناك اذنه لشريكه من الوكيل في ان يكاتب نصيبه يتضمن الاذن
للعبد في التجارة في نصيب نفسه وهنا بعد العجز لا يبق نصيبه مأذونا فينبغي ان لا ينفذ
تصرف الوكيل ولا تصرف العبد في نصيبه فلنا ليس كذلك بل من ضرورة بقاء الكتابة
لازمة في نصيب الشريك كون نصيبه مأذونا وليس من ضرورة فسخ الكتابة في نصيبه
المحجور عليه عن التصرفات لاحالة فيبقى نصيبه مأذونا كما كان في الابتداء لو أذن له ان يكاتب
نصيبه قال واذا وكل المكاتب وكيلا بقبض هبة له قبضها الوكيل بعد عجز المكاتب أو بعد
عقته جاز لان عجز الموكل لا يمنع صحة التوكيل بقبض الهبة كما لا يمنع صحة مباشرته بنفسه
فكذلك لا يمنع بقاء الوكالة فان قبضها بعد موته لم يحز لان موته يخرجها من أن يكون أهلا

للقبض بحكم الهبة ويكون بطلا لمقد الهبة فيوجب اخراج الوكيل من الوكالة أيضا قال ولو
 كان المسكاتب بين رجلين فوكله أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو يبيع أو شراء
 من الآخر أو من غيره فهو جائز لانه ما بقى عقد الكتابة فكل واحد من المولين ينزل منزلة
 أجنبي آخر وكذلك ان وكله أحدهما ببيع عبد من الآخر أو من غيره أو بلخصومة مع الآخر
 أو غيره فهو جائز للمعنى الذى قلنا وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعا فوكل
 ابن أحدهما بذلك أو عبده أو مكاتبه أو وكله بالبيع أو الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر
 الأجانب لانه ملك الخصومة معه بنفسه فيجوز ان يستعين في ذلك بابن الخصم أو بعبده أو
 مكاتبه ليكون نائباً عنه في هذه الخصومة قال ولو وكل هذا المكاتب وكلا بدفع نصيب
 أحدهما اليه وغاب لم يكن للآخر ان يأخذ من الوكيل شيئاً لانه في نصيبه ليس بوكيل من
 جهته في الدفع فلا يكون له أن يطالبه بشئ كما لا يطالبه به قبل التوكيل وكذلك لو كان وكل
 وكلا بقضاء دين عليه ودفع المال اليه فأراد مولياه أو غيرها ان يقبضوا ذلك من الوكيل لم
 يكن لهم ذلك لان التوكيل كان مقيداً بالدفع الى صاحب ذلك الدين ففى المولين أو غريم آخر
 يكون الحال بعد التوكيل كالحال قبله (ألا ترى) ان مطالب المكاتب بنفسه لو قضى دين هذا
 الرجل لم يكن للمولين على ما قبضه سبيل فكذلك اذا دفعه الى رجل ليقضى به دينه قال واذا
 أمر المكاتب رجلاً أن يشتري له عبد فلان من فلان فاشترى الوكيل من فلان أو من وكيله
 أو من رجل اشتراه منه فهو جائز لان مقصوده سلامة العبد له وقد قيد الوكالة بذلك العبد
 وهو مشتر لذلك العبد بمن اشتراه ففصل مقصوده فنفذ تصرفه عليه قال ولو أمر رجلاً ان
 يبيع عبداً له من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجز لانه قيد الوكالة بالبيع من فلان
 وله في ذلك غرض لا يحصل ذلك الفرض بالبيع من غيره اما لان الناس يتفاوتون في الملاة
 والمأطلة في قضاء الدين أولانه أراد أن يؤثره على نفسه بذلك العبد لعله انه يتمكن من
 الاسترداد منه بالاقالة أو الشراء المبتدئ الذى أراد ذلك ولا يتمكن منه اذا باعه من غيره ولم
 بين أنه اذا باع من وكيل فلان يجوز أم لا وعلى قضية الطريقة الأولى لا يجوز لان المطالبة
 بالثمن تكون على الوكيل دون الموكل وعلى الطريقة الثانية يجوز لان الملك في العبد انما يحصل
 بشراء الوكيل للموكل وهذا هو الأصح قال واذا وكل المكاتب وكلا بتقاضي دين له على
 رجل ثم عجز المكاتب ورد في الرق فقال قد قبضت ما عليك غيرها فهو مصدق في ذلك أيضا

لأنه في الدين الواجب بمقتضى بمنزلة الحرف كما ان اقرار الحر ببيان مقدار الدين صحيح فكذلك اقرار المكاتب به بمد عجزه عن اداء الكتابة أو قبله واقرار وكيله انما يصح بما فوضه الموكل اليه وهو القبض والله أعلم بالصواب .

باب الوكالة في النكاح

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بأن يزوجه امرأة بعينها فزوجها اياه باكثر من مهر مثلها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله أن المطلق يجري على إطلاقه حتى يقوم دليل التقييد وعندهما لا يلزمه النكاح اذا زاد أكثر مما يتغابن الناس فيه لأن التقييد عندهما يثبت بدليل العرف وفرق أبو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين أن وكيل بالشراء فان هناك اذا زاد يصير مشتريا لنفسه لأنه لم يضيف أصل المقد إلى الموكل وانما أضافه إلى نفسه فتتمكن التهمة في تصرفه من حيث أنه قصد الشراء لنفسه ولما علم بفناء الثمن حوله إلى الأمر وفي النكاح يضيف المقد إلى الموكل فلا تتمكن فيه التهمة ولو أضاف المقد إلى نفسه بأن تزوجها كانت امرأته دون الموكل بخلاف الشراء فان هناك يجوز أن يثبت حكم المقد لنهر من يضاف إليه المقد ولا يجوز مثله في النكاح بل يثبت الملك لمن يضاف إليه المقد (ألا ترى) أن ملك المهر يثبت للمولى بسبب مضاف إلى عبده ولا يثبت ملك النكاح بمثله قال ولو وكله أن يزوجه امرأة ولم يسمها فزوجها اياه وليست بكفولة فلي قول أبي حنيفة رحمه الله هو جاز لا مطلق التوكيل وعندهما في القياس يجوز أيضا لأن التقييد بدليل العرف والعرف مشترك هنا فقد تزوج الرجل من ليست بكفولة لأن الكفاءة غير مطلوبة من جانب النساء فان نسب الاولاد إلى الآباء فيبقى مطلق التوكيل عند تعارض دليل العرف ولكنهما استحسننا فقالا لا يجوز لأن المرء مندوب شرعا أن يزوجه من يكافئه دون من لا يكافئه قال صلى الله عليه وسلم تحيروا لنطفكم الا كفاءة والغالب أن مراده بهذا التوكيل نكاح من يكافئه لأنه غير عاجز بنفسه عن التزوج اذا كان يرضى من لا يكافئه قال رأيته لو كان الموكل من فريش فزوجه الوكيل أمة أو نصرانية أو حبشية أو كتابية تميزه عليه أم لا قال وبهذا الاستشهاد أشار إلى الخليفة قال ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فزوجها اياه على عبد للزوج فإنه لا يجوز أن يهرها المبد إلا أن يسلمه الزوج لأنه ماسطه على ازالة الملك عن عين المبد اذا

ليس من ضرورة ما أمره به زوال ملكه عن شيء من أعيان ماله ثم في التماس لا يجوز
النكاح لانه خالف حين سعى ما لم يأمره بتسمية فكانه أمره بالتزويج ففسد بالعين ولكنه
استحسن فقال يجوز النكاح لانه لم يخالف ما أمره به نصا فانه كما لم يؤمر بتسمية العبد صداقا
لم ينه عن ذلك ولكن امتعت صحة التسمية في حق العبد لما قلنا وذلك لا يمنع جواز أصل
النكاح كن تزوج امرأة على عبد للغير يصح النكاح ولها قيمة العبد ان لم يرص صاحب
العبد وهذا مثله بخلاف الاثنين حيث خالف هناك ما أمره به نصا قال وان زوجه على وصف
بغير عينه جاز لان هذه التسمية باعتبار مالية الوصف ولهذا لو أنها بالقيمة أجبرت على القبول
ووجوب المال على الزوج من ضرورة ما أمر به الوكيل وهو النكاح قال الله تعالى أن تبئروا
بأموالكم ولأن فيه تحصيل ملك النكاح للزوج من غير زوال شيء من أعيان ماله من ملكه
ثم هذا عند أبي حنيفة رحمه الله لا يشكل وعندهما كذلك فان التوكيل عندهما بتقيد بالنقد
بدليل العرف والعرف في الصداق مشترك فيصح تسمية النقد وغير النقد حتى اذا زوجه
على بيت وخادم أو على عشرة أكرار حنطة موصوفة أو غير موصوفة فذلك جائز كما لو
بأشبهه الموكل بنفسه وكذلك لو زوجه على جراحة جرحها الزوج ولها ربح جاز لان الواجب
من الارش درهم أو دنانير فتسمية ذلك كتسمية الدراهم ثم يصير قصاصا بارش الجراحة قال
ولو وكله ببيع عبده فزوجه امرأة على رقبته لم يجوز لانه بأشبهه عقدا غير ما أمر به بمقد يكون
العبد معتوقا عليه مقصودا حتى لا يتقضى العبد بهلاكه وقد أتى بمقد يكون المقصود فيه ملك
البضع دون العبد حتى لا يتقضى المقد بهلاكه قبل التسليم ولان البيع اسم خاص لمبادلة مال
بمال ولان تعاقب العبد في النكاح ليس بمال وعلى هذا لو صالح به عن جراحة فيها قصاص أو
استأجر به له دارا لم يجوز لما قلنا قال وان وكله أن يزوجه امرأة لم يسما فزوجه ابنته لم يجوز
في قول أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يرضى الزوج وعندهما يجوز اذا كانت كبيرة ورضيت بذلك
للأصل الذي قلنا ان يطلق التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله لا يملك التصرف مع ولده للهمة
فألهمة دليل تشييد المطلق وعندهما يملك ذلك ولو كان الولد صغيرا لم يجوز ذلك بالاتفاق لانه
هو الواجب والقابل فكان ذلك بمنزلة عقده مع نفسه وبمطلق التوكيل لا يملك العقد مع نفسه
وان زوجه اخته جاز لانه غير منهم في حقها قال ولو زوجه امرأة عمياء أو معتوقة أو رققاء
أو ذمية أو مغلوقة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه

الله غير مشكل لانه في التوكيل سمي المرأة مطلقا وانما الاشكال على قولها وقد بينا مثله في
الشراء أنه لا يجوز عندهما وكذلك في النكاح ولكنهما قالا النكاح لا يتخلل بهذه العيوب وانما
تتخلل صفة المالية ولهذا يثبت له بالشراء حق الرد بهذه العيوب ولا يثبت في النكاح فلذا يصح
من الوكالة ولأن هناك لو لم نجوز العقد على الآمر جعلنا الوكيل مشتريا لنفسه شراء صحيحا وهنا
لو لم نجز على الآمر بطل أصل العقد فلا يمكن اثبات هذا الحكم بالقياس على ذلك قال ولو
أمر رجلا أن يزوجه امرأة من قبيلة أو من بلدة فزوجه امرأة من قبيلة أخرى أو من
بلدة أخرى لم يجز لتقييد الوكالة بما سمي ومباشرة الوكيل بخلاف ما سمي قال ولو وكله أن
يزوجه امرأة وجعلها الوكيل طالقا ان أخرجه الزوج من الكوفة فالنكاح جائز والشرط
باطل لانه امتثل أمره ثم تصرف تصرفا لم يأمر به وهو تمليق طلاقها بالاخراج ولئن جعل
هذا شرط في النكاح فهو شرط باطل من الوكيل والشرط لا يهدم النكاح كما لو تزوج بنفسه
وشرط شرط باطلا وكذلك لو شرط لها الوكيل أن لا يخرجها من الكوفة جاز النكاح وبطل
الشرط كما لو تزوجها الموكل بنفسه بهذا الشرط الا ان حطت من مهر مثلها لان رضاها
بالتقصان لمفظة مشروطة فاذا لم يقبل كان لها مهر مثلها ولو قال زوجني فلانة على مائة درهم فان
أبت فاعطاها ما بين مائة ومائتين فأبت المائة فزوجه اياه على مائتين فذلك لازم للزوج لان
الوكالة لا يتعلق بها اللزوم والتمية تدخل في مثله بالاتفاق كما في الاباعات اذا قال خذ من
مالي من درهم الى مائة فله ان يأخذ المائة قال وان وكله أن يزوجه امرأة على بيت وخادم
ففعل وقال الزوج عنيت أرضا ميتة لم يصدق لان مطلق التسمية في عقود المعاوضات ينصرف
الى المتعارف والمتعارف من تسمية البيت في الصداق متاع البيت وان زوجها الوكيل على
بيت من داره فقال تزوج عنيت أثاث البيت فاقول قوله لانه هو المتعارف وقد سمي الوكيل
غير ما أمر به نصا فلا يجوز النكاح بينهما أصلا قال وان أرسل رجلا رجلا يخطب عليه امرأة
بمنها فذهب الرسول وزوجه اياه فهو جائز لانه أمر الرسول بالخطبة وتام الخطبة بالمقد وقد
بيننا أن الأمور بالشيء أمور بتام ذلك الشيء والمأند في باب النكاح سفير ومعب كالرسول ولو
وكله أن يزوجه امرأة فزوجه اياه على خمر أو خنزير أو على غير مهر أو على حكمها فالنكاح
جائز لانه لم يخالف ما أمر به نصا وانما فسدت التسمية شرعا وذلك لا يمنع صحة النكاح كما لو
تزوجها الموكل بنفسه وان زوجها اياه على دار رجل أو على عبده جاز النكاح ولها قيمة ذلك

لانه غير مخالف لما أمر به نصا ولكن صاحبه استحق حين ملكه فيكون لها قيمته صداقا على الزوج كما لو زوجها بنفسه قل وان زوجها امرأة ممتدة أولها زوج قد دخل بها الزوج ولم يعلم بذلك فربق بينهما وعليه الاول من مهر المثل ومما سمي لها لان الدخول حصل باعتبار صورة المثل فسقط به الحد ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وهو الحكم في النكاح الفاسد ولا ضمان على الوكيل في ذلك لان ما لم يزوج انما لم يزوج به وهو الدخول لا بمقدار الوكيل فان المقدار باطل لا يوجب شيئا ولا كذلك ان كاتب أم امرأة الزوج والوكيل يعلم بذلك ولا يعلم لما بيننا ان ما يلحق الزوج من الاقل من مهر المثل ومما سمي للوطوء من فساد نكاح امرأته وغير ذلك وكان كل ذلك باعتبار فعل الزوج لا بمقدار الوكيل فلا يرجع على الوكيل بشيء قال واذا وكله أن يزوج امرأة بعينها على ألف درهم فزوجها اياه بألف درهم وكرامتها فان كان مهر مثلها أكثر من الألف لم تر النكاح لانه لو جاز النكاح كان لها تمام مهر مثلها كما او باشره الموكل بنفسه فهذا في معنى تسمية الزيادة على الالف لها فيكون مخالفا لما سمي له نصا ويستوى ان ضمن الوكيل الكرامة أو لم يضمن لها لانه لو سمي لها الزيادة قدرا معلوما ضمنها من مال نفسه لم يجز النكاح فهذا أولى وكذلك ان شرط مع ذلك طلاق امرأة أخرى ففي هذا الشرط منفعة لها فهو قياس ما لو شرط كبرامتها قال ولو وكله أن يزوجه أمة فزوجه حرة لم يجز لانه خالف المأمور نصا وفي هذا التقييد منفعة للزوج وهو ان لا يؤدي الحرية التي تحتها في القسم وكذلك مؤنة الأمة دون مؤنة الحرية وان زوجه مكتوبة أو مدبرة أو أم ولد جاز لان هؤلاء في حكم النكاح كالأمة الا أنه يصير محصنا بالدخول بهن بالنكاح كما في الأمة قال وان وكله أن يزوج امرأة فزوجه صغيرة لا يجامع مثلها فهو جائز لان اسم المرأة اسم جنس يتناول الصغير والكبير وملك النكاح يثبت على الصغيرة حسبما يثبت على الكبيرة وانما كان مقصود الجمامة متأخرا لصغرهما ولو كان فائتا بأن كانت رتقاء أو قرناء لم يكن الوكيل به مخالفا فهذا أولى قال وان وكله أن يزوج امرأة بعينها على ألف درهم ومهر مثلها الفان فزوجها الوكيل بألف وشرط أن لا يتزوج عليها أولا يخرجها من الكوفة لم يجز النكاح لانه لو جاز كان لها كمال مهر مثلها باعتبار مسمى لها اذا لم يف الزوج بالشرط والوفاء بهذا الشرط لا يلزمه كما لو التزمه بنفسه وكان هذا في معنى تزويجه اياه بأكثر مما سمي له قل ولو وكله أن يزوج امرأة فزوجه امرأة قد حلف الزوج بطلاقها أن لا يتزوجها أو كان آلى منها أو

ظاهرها أو كانت في عدة منه والنكاح جائز لانه أطلق اسم المرأة في التوكيل وذلك يتناولها
 كما يتناول غيرها قال ولو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقد لم يلزم الزوج
 واحدة منهما وكان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا يلزمه واحدة منهما يختار أيهما شاء ثم يرجع
 إلى قولها * وجه قوله الاول انه في العقد على احدهما ممثّل أمر الزوج فينفذ عليه ذلك اذ
 لا يبعد أن يكون ملك النكاح له في امرأة يصبر عنها ويتمين باختياره كما لو طلق احدي
 امرأتيه بتفسير عينها ثلاثا * وجه قوله الاخر أن عقد النكاح عقد تملك فلا يملك آتياه في
 المجهول ابتداء لانه انما يثبت في المجهول ما يحتمل التعليق بالخطر فان الثابت في غير المعنى في
 الحكم كالتعلق به لخطر البيان ولا يمكن آتيانه في احدهما بعينها لانه ليست احدهما بأولى من
 الاخرى ولا فيهما لان الموكل لم يرض بنكاح امرأتين ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها
 فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك دون الاخرى لانه في ملك المرأة ممثّل أمره فحصل
 مقصوده فان حكم النكاح لا يختلف بضم الاخرى اليها قال ولو وكله أن يزوجه امرأة
 فاختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل لا بل زوجتك هذه. فانقول
 قول الزوج اذا صدقة لم أدر في النكاح معبر والزواج اعادتملك عليها لا على
 الوكيل وقد تصادق على النكاح بتسليمه وما وجد في التوكيل في ذلك بل ولو وكله أن
 يزوجه فلانة أو فلانة فآتيهما وزوجه جاز لان التوكيل مبني على التسليم بهذا فقيد من اجهالة
 لا يمنع صحته وان زوجهما جميعا لم يجز نكاح واحدة منهما لا ما سوي بنكاح احدهما
 بغير عينها فلا يمكن تصحيح نكاحهما للزوج ولا نكاح احدهما بعينها اذ ليست احدهما
 بأولى من الاخرى ولا احدهما بغير عينها لان النكاح في المجهول لا يثبت ابتداء قال ولو وكل
 رجلا أن يزوجه امرأة ووكل آخر بمثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة واذا هما اختان
 جاز نكاح الاولى منهما لانه ممثّل أمره ولم يجز نكاح الثانية لانه مخالف ولكن لان الموكل
 لو قاله بنفسه لا يجوز لانه يصبر به جامعا بين الاختين وان وقع النكاحان مما قاله نكاح باطل
 لان الجمع بين الاختين حرام وقد حصل بهما. ما وليس تصحيح نكاح احدهما بأولى من
 الاخرى كما لو تزوجها الموكل بنفسه في عدة واحدة وكذلك لو وكل خمسة رهط أن يزوجه
 كل واحد منهم امرأة فالجمع بين ما زاد على الاربع بالنكاح حرام كالجمع بين الاختين فكان
 هذا مثل الاول قال ولو زوج رجل رجلا من غير وثالة أختين في عقدتين أو خمس نسوة في

عقد منفردة كان له أن يختار إحدى الاختين أو أى أربع شاء من الخمس لأن المقود كلها توقف على إجازته فإن الجمع بين نكاح الاختين لا يكون نافذا بل موقوف والمقود الموقوف لا يوجب الحل ولا يثبت القراض فلا يكون من ضرورة توقف المقد الأول امتناع توقف الثانى ولا من ضرورة توقف المقد الثانى بطلان الأول فإذا توقف الكل كان له أن يختار ما شاء من ذلك على وجه لا يحصل به الجمع بين الاختين ولا بين خمس نسوة وإن كان ذلك في عقد واحد لم يكن له أن يختار نكاح شئ منهن لأنه إنما يتوقف على إجازته ما يتصور نفوذه بالأذن السابق وهو لا يجوز لو بآثره بنفسه وهذا المقد لا ينفذ بمباشرة ولا بأذنه سابقا فلا يتوقف على إجازته بخلاف المقود المنفردة فإن كل عقد من ذلك معتبر على حدته وهو مما ينفذ بمباشرة وبأذنه السابق فيتوقف على إجازته أيضا قال وإن وكله أن يزوجه من النساء ما شاء وكيف شاء فزوجه أمة مسلمة أو كتابية أو أربع أماء جاز لأنه فوض الأمر إلى رأيه على العموم فبآثرته فيما يكون من جنس التزويج كباشرة الموكل بنفسه قال وإن وكله أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة جاز لأنه امتثل أمره في بعض ما أمر به وحكم نكاح هذه لا يختلف بضم نكاح الأخرى إليها فلا يكون هذا التفريق من الوكيل خلافا للأصل الذى بينا أن التقيد إنما يعتبر إذا كان مفيدا وهذا التقيد غير مفيد ولو كان قال لا يزوجنى الا اثنتين في عقدة واحدة لم يلزمه نكاح امرأة واحدة لأنه نهاه عن المقد هنا واستثنى عقدا واحدا فما لا يكون بصفة المستثنى فهو داخل في عموم النهى بخلاف الأولى فإنه ما نهاه عن شئ نصا بل أمره ولقد الأمر بما ليس بمقيد وهو نظير ما سبق إذا قال لا تبع الا بشهود فباع بفيرشود لا يجوز بخلاف ما لو باع وقد قال له ببع بشهود قال ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فإذا لها زوج فأتها أو طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها إياه الوكيل جاز لأنها لم تكن محلا عند التوكيل لما أمر به الموكل صار التوكيل كالمضاف إلى ما بعد صيرورتها محلا فإن التوكيل يحتمل الإضافة ويحصل مقصود الموكل في ذلك ولو تزوجها الموكل ثم أبانها لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه لأن ما قصد تحصيله بتصرف الوكيل قد حصل له بمباشرة فلو يجب ذلك عزل الوكيل ثم لا يعود التوكيل بالإبانة لأنه ليس بفسخ لذلك المقدم الأصل قال ولو تزوجها الوكيل ودخل بها ثم أبانها وانقضت عدتها ثم زوجها إياه جاز لأن مقصود الموكل لم يحصل بمباشرة الوكيل المقد الأول مع نفسه ولا منافاة بين ذلك المقد وبين الوكالة (ألا ترى) أن ابتداء التوكيل

بعده صحيح حتى اذا فارقها زوجها منه فبقاؤها أولى ولو ارتدت المرأة ولحقت بدار الحرب
ثم سئيت وأسلمت فزوجها إياه الوكيل جاز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ولم يجز
عند مهالان من أصلهما أن تسمية المرأة مطلقا في التوكيل ينصرف الى الحرية دون الأمة
ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يتقيد بالحرية فكذلك التوكيل في المرأة الميئة وعندهما
بتقيد بحال حريتها فبعد ما صارت أمة لا يجوز تزويجها منه وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يتقيد
فتى زوجها منه كان ممثلا أمره قال ولو كان الموكل تزوج أمها أو ذات رحم محرم منها
أو أربما سواها خرج الوكيل من الوكالة لأنه صار بحال لا يملك مباشرة العقد عليها بنفسه
بما أحدث من التصرف وذلك عزل منه للوكيل وقد سبق نظرنا قال ولو كان الموكل
قال ان تزوجتها فهي طالق فليس هذا باخراج له من الوكالة لأنه ما صار بحال لا يملك مباشرة
العقد عليها بما أحدث فانه ان تزوجها بعد يمينه صح النكاح فيقي الوكيل على مكانته أيضا قال
واذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه فزوجها من غير كفؤ لها لم يجز قيل هذا قولها وهو
قياس رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى في أن المرأة لا تملك ان تزوج نفسها
من غير كفؤ وأما على ظاهر الرواية فينبغي أن يجوز نكاح الوكيل عنده لأنها لو زوجت
نفسها من غير كفؤ كان جائزا وان كان للأولياء حق الاعتراض عليها والاصح قولهم
جميعا لأنها ممنوعة من أن تزوج نفسها من غير كفؤ ومطلق التوكيل ينصرف الى ما يجوز
للموكل أن يفعله بنفسه شرعا دون ما يكون ممنوعا عنده فيقيد مطلق التوكيل بهذا الدليل
ولان مقصودها لم يتم بالتزويج من غير كفؤ لان للأولياء حق الاعتراض عليها وانما ينصرف
مطلق التوكيل الى عقد يتم لها به مقصود النكاح وان كان كفؤا لها غير انه أعمى أو مقعد
أو صبي فهو جائز لان مقصود النكاح يتم لها بما صنع الوكيل وكذلك ان كان عينا أو خصيا
فالنكاح جائز ويؤجل كما لو زوجت هي نفسها ثم علمت بهذا اليبس من الزوج قال وان
زوجها الوكيل من نفسه لم يجز لأنها أمرته أن يكون مزوجا لا متزوجا ولانه في حق نفسه
متهم والتهمة دليل التقيد ولو زوجها ابنه أو أباه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله وجاز عندهما
الا أن يكون الابن صغيرا بحيث لا يجوز لانه لا يباشر العقد مع نفسه وقد بينا هذا في
جانبه قال واذا وكلته أن يزوجه فزوجها على مهر صحيح أو فاسد أو وهبها لرجل بشهود
أو تصدق بها على رجل وقبل ذلك الرجل فهو جائز لانه مأمور بالتزويج وقد أتى به فان

لفظ الحب والصدقة عبارة عن التزويج جازا وترك تسمية الصداق لا يمنع حصول المقصود بالنكاح ولا وجوب الصداق وكذلك فساد التسمية كما لو باشرته هي بنفسها قال وإن زوجها إياه على ألف درهم على أن زاد عبدا لها فالنكاح جائز ولها أن تمنع العبد لأنها ماريض بزيوال العبد عن ملكها ولكن الزوج سمي الألف بمقابلة نكاحها والعبد فإذا لم تسلم له العبد فبمنعها بطلت حصته من الألف وجاز النكاح بحصتها من الألف قال ولو تزوجت هي قبل أن يزوجه الوكيل فقد أخرجته من الوكالة لأنها حصلت ما هو مقصودها بالتوكيل وكذلك لو ارتدت لأنها خرجت من أن تكون محلا بما أحدثت فيكون ذلك منها عزلا لو كبلها سواء لحقت بدار الحرب أو لم تلحق قال ولو كانت امرأة لها زوج فقالت لرجل أتني اخلع من زوجي فإذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز ذلك على ما قالت لأنها أضافت الوكالة إلى ما بعد انقضاء المدة فيجعل كباشرتها بالتوكيل بعد انقضاء عدتها قال ولو وكلته بأن يزوجه وقالت ما صنعت من أمري في شيء فهو جائز فحضر الوكيل الموت فأوصى بوكالتها إلى رجل فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الأول كان جائزا لأنها فوضت الأمر إلى رأيها على العموم وهذا من جملة رأيها فهو بمنزلة التوكيل في حياته والبيع والشراء في هذا قياس النكاح قال ولو وكلته بأن يزوجه رجلا فزوجها منه واشترط عليه أنه إذا تزوجه كان أمرها بيدها فالنكاح جائز وأمرها بيدها حين تزوجه هو الذي يستبد به الزوج ولا ضرر عليها فيه ولا هو حاصل بقبول الوكيل ولو كان هذا في رجل كان النكاح جائزا والشرط باطلا لأن الزوج لم يأمره بذلك وهو يتضرر به ولو قال الزوج زوجني امرأة وأمرها بيدها فزوجه الوكيل ولم يشترط لها فأمرها بيدها حين يقع النكاح لأن الزوج يستبد بذلك مضاهيا للنكاح كما يستبد به منجزا بعد النكاح ولو قال زوجني امرأة واشترط لها على أتني إذا تزوجهها فأمرها بيدها لم يكن الأمر بيدها إلا أن يشترطه الوكيل لأن الزوج ما باشر ذلك بنفسه بل فوضه إلى الوكيل فما لم يباشره الوكيل لا يصير الأمر بيدها وليس في ترك الوكيل هذا الشرط ضرر على الموكل بل فيه منفعة قال ولو وكلته أن يزوجه فزوجها على عبد على أن زاده مائة درهم فالنكاح جائز فإن أبت أن تعطى الدراهم بطلت حصتها من العبد لأنه امتثل أمرها في النكاح وزاد تصرفا آخر وهو الشراء فإن ما يخص المائة من العبد يكون مبيعا وما يخص البضع يكون صداقا فلا تنفذ حصصة الشراء إلا برضاها إذ الوكيل لا يقدر على أن يلزمها

المائة بشير رضاها فان قبل كان يذبح ان يكون مشتريا لنفسه ما يخص المائة من العبد لان
 الشراء لا يتوقف بل يغذ على العائد اذا تعذر بتقييد غيره ويكون المباشر معبرا لا يلزم شيئا
 بنفسه فكذلك فيما ثبت تبعا (الا ترى) ان هذا الشراء يحصل بنير القبول اذا قالت تزوجني
 على هذا العبد على ان ازيدك مائة درهم فقال فعلت يتم من غير قبولها والشراء مقصودا
 لا يتم بهذا اللفظ بدون القبول فرقنا ان ما هو بيع ليس نظير ما هو مقصود قال ولو وكلته
 على ان يزوجه على دم عمد في عتقا فزوجه بمض أولياء ذلك الدم بطلت حصص الزوج من
 الدم كما لو باشرت هي العمد وهذا لان تزوج الزوج اماها على القصاص يكون عفو امنه عنها
 وذلك صحيح في نهيه وانقلب نصيب الآخرين مالا فليها حصص الورثة من الدية ولها مهر
 مثلها لان القصاص ليس بمال فلا يصلح ان يكون صداقا فهذا والنكاح بنير تسمية المهر سواء
 قال ولو وكلت المرأة أو الرجل وكيلين بالتزويج أو اتخلى ففعل ذلك أحدهما لم يجز لانه فوض
 اليها عقدا يحتاج فيه الى الرأي ورأى الواحد لا يكون كراى المثنى قال ولو وكل رجلين
 بطلاق أو عتاق بنير مال ففعل ذلك أحدهما جاز لان هذا لا يحتاج فيه الى الرأي والتقدير
 بل الحاجة فيه الى العبارة وعبارة الواحد والمثنى سواء والله أعلم بالصواب

باب توكيل الزوج بالطلاق والتخلع

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا ان يطلق امرأته ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة
 لانه أتى بمفوض اليه ولا ضرر على الموكل في هذا التبعض بل فيه منفعة له ولانه
 يمكنه من ايقاع الثلاث ومن ضرورته تمكنه من ايقاع الواحدة كما ان الشرع لما مكن الزوج
 من ايقاع الثلاث فلا يمكنه من ايقاع الواحدة أولى وان وكله ان يطلقها واحدة فطلقها ثلاثا أو
 اثنين لم ينع شي في قول أبي حنيفة لان الثلاث غير الواحدة ولم يصرمتمكنا من ايقاع الثلاث
 بتفويض الواحدة اليه فلا يقع الثلاث لعدم تمكنه من ايقاعها ولا الواحدة لانه ما أوقعها
 وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقع واحدة لانه أوقع ما فوض اليه وزيادة
 فيعمل ايقاعه بقدر ما فوض اليه وهي خلافية معروفة قال وان وكله ان يطلقها واحدة بائنة
 فطلقها واحدة رجعية طلقت واحدة بائنة لانه لا غ في قوله رجعية فان ذلك غير مفوض اليه
 ببق قوله طلقتك فيقع على الوجه الذي فوض اليه لان ثبوت الصفة بثبوت الأصل وهو

نظير ما لو قال لا مرأته قبل الدخول بها أنت طالق تطليقة رجعية لانعدام علمها بقي قوله أنت
طالق فيقع الطلاق به باثنا كما هو مملوك له شرعا قال وان وكله ان يطلقها واحدة رجعية
فطلقها واحدة باثنته طلقت واحدة رجعية لانه لا غ في قوله باثنته لانه لم يفوض اليه تلك الصفة
يبقى قوله أنت طالق فيقع به تطليقة رجعية وهذا على أصلها ظاهر وعلى أصل أبي حنيفة
رحمه الله كذلك لانه بما ألحق كلامه من الصفة لا يخرج من ان يكون ممثلا في ايقاع أصل
الطلاق فان الاصل لا يتغير بالصفة بخلاف ما اذا أوقع ثلاثا فانه يصير مخالفا في أصل الايقاع
لان الثلاث اسم لعدد مركب مؤلف والواحدة في ذوى الاعداد أصل العدد وليس فيه
تأليف وتركيب بينهما فمأيرة على سبيل المضادة قال وان وكله ان يطلق امرأتين له فطلق
احدهما طلقت لان بضم الثانية الى الأولى لا يتغير حكم الطلاق في حق الاولى فلا يخرج به
من أن يكون ممثلا في حقها بخلاف الطلقات الثلاث مع الواحدة فانه يتغير حكم الطلاق من
حيث انه يثبت الحرمة الغليظة وزوال الملك به لوجود المنافي في المحل وهو الحرمة الغليظة
قال وان وكله أن يطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لم يقع لانه أضاف الوكالة الى
وقت السنة فان اللام للوقت قال الله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس أى لوقت دلوك الشمس
فلا يكون وكلا في غير وقت السنة ومباشرته ما لم يفوض اليه لا يبطل الوكالة حتي اذا طلقها
في وقت السنة بعد ذلك وقع الطلاق قال وان وكله أن يطلقها ثم طلقها الزوج أو خالها فان
طلاق الوكيل يقع عليها ما دامت في العدة لان المملوك للزوج من الطلاق محصور بالعدد
فلا يتغير ما أوقعه الزوج بما فوضه الى الوكيل ولكن ما بقي الزوج مالكا لا يقع الطلاق
عليها بقي الوكيل على وكالته أيضا واذا انقضت عدتها لم يقع طلاق الوكيل عليها بعد ذلك لان
الزوج خرج من أن يكون مالكا لا يقع بعد انقضاء العدة فبطلت الوكالة وكذلك ان تزوجها
بعد ذلك لان تمكن الزوج من الايقاع بالسبب المتجدد والوكالة لم تتناوله فلا تعود الوكالة
باعتباره وعلى هذا لو ارتدت أو ارتد الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها في العدة لبقاء تمكن
الزوج من الايقاع بالسبب المتجدد ولو قال لرجل اذا تزوجت فلانة فطلقها فتزوجها المولى
فطلقها الوكيل جاز لان الوكالة تحتمل الاضافة كالطلاق وقد وقمت الاضافة الى ما بعد الزواج
فمند ذلك يصير كالمستثنى للتوكيل ولو وكل عبدا بطلاق امرأته فباعه مولاه فهو على وكالته
لان تمكنه من الايقاع لا يزول بيمينه وابتداء التوكيل يصح بعد يمينه وكذلك لو وكل مجنونا

فقبل الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان بالافاقه يزداد التمكن من التصرف
 ولا يزول ما كان نائباً قال ولو وكل مسلم مسلماً بالطلاق فارتد الوكيل ولحق بدار الحرب ثم جاء
 مسلماً كان على وكالته اذا لم يقض القاضي بلحاظه وهو بمنزلة الغيبة فاما بعد قضاء القاضي بلحاظه
 فهو قول محمد رحمه الله وقد بينا الخلاف فيه قال ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته والوكيل غائب
 لا يعلم فطلقها فالطلاق باطل وكذلك سائر العقود لان الوكالة لا تثبت قبل علم الوكيل بها كما في
 العزل لا يثبت قبل علمه وهذا للأصل الذي قلنا ان حكم الخطاب في حق المخاطب لا يثبت
 ما لم يعلم به وهذا لان الوكيل نائب عن الموكل مبرر عن منافعه في التصرف له ولا يتحقق ذلك
 إلا بعلمه بخلاف الوصي اذا تصرف بعد موت الموصى قبل علمه بالوصية فيقتصر فيه استحساناً
 لان الوصاية خلافة وهو النائب فيها ولا نأوانها بعد انقطاع ولاية الموصى وقد تحقق ذلك
 بموته وانما يجوز ذلك للحاجة فالحاجة بعد موت الموصى تصرف الى من يتصرف قياساً فاما
 هنا فالوكالة انابة والموكل قادر على التصرف بنفسه فلا حاجة الى اثبات حكم الوكالة قبل علم
 الوكيل بها قال ولو وكله بطلاقها فأبى ان يقبل ثم طلقها لم يقع لان الوكالة ارتدت برده
 فكما ارتدت برجع الموكل عنها وان لم يقل الوكيل قبلت وان قال رددت حين طلقها
 وقم استحساناً وفي القياس لا يقع لما بينا انه مبرر لمنافعه والاعارة لا تثبت بمجرد السكوت فاما
 لم يصير وكيلاً لا يعمل ايقاعه ووجه الاستحسان ان دليل القبول واقدامه على ما فوض اليه
 بعد علمه به من أدل الدلائل على قبوله الوكالة فقد يباشر بعد القبول وقد لا يباشر قال واذا
 وكل الصحيح وكيلاً بطلاق امرأته ثلاثاً ثم طلقها الوكيل في مرض الموكل ثم مات الزوج
 وهي في المدة وراثت لان ايقاع الوكيل كايقاع الموكل بنفسه فان قيل بعد وقوع الثلاث
 بقاء ميراثها باعتبار القرار من الزوج ولم يوجد ذلك هنا فان التوكيل كان في الصحة ولم يكن
 لها في ماله حق يومئذ ولم يوجد من الزوج صنع بعده قلنا لا معتبر بقصد القرار لان ذلك
 لا يوقف عليه ولكن متى كان وقوع الثلاث عليها في مرضه باعتبار معنى مضاف اليه يجعل فاراً
 وان لم يقصد وقد وجد ذلك هنا مع أنه قادر متمكن من عزل الوكيل بعد مرضه فاستدامة
 الوكالة بعد تمكنه من العزل بمنزلة انشاء التوكيل في أنه يثبت به حكم القرار وعلى هذا لو
 كان الموكل عبداً فاعتق بعد التوكيل ثم مرض فطلقها الوكيل أو وكل الذي بعد اسلام المرأة
 ثم أسلم الزوج ومرض فطلقها الوكيل كان له أن يستديم الوكالة بعد تعلق حقها به وبذلك

تعليق المسلم الوكالة بمرضه لان المتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمتجز فكأنه انشأ التوكيل
 بعد مرضه قال واذا شهد الموليان على وكالة زوج أمتهما بالطلاق وان الوكيل قد طلق أو شهدا
 على ذلك وأن الزوج طلقها بنفسه فان كانت الامة تدعى ذلك فهو باطل لانهما يشهدان لها
 وان كانت تجحد فكذلك الجواب في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
 الشهادة جائزة وهذا بناء على ما قدمنا في كتاب النكاح أن أبا يوسف رحمه الله يعتبر الدعوى
 والانكار في شهادة الابنين لايهما فكذلك في شهادة المولين لانهما ومحمد رحمه الله يعتبر
 المنفعة وعلى سبيل الابتداء في هذه المسئلة فحمد رحمه الله يقول هما في معنى الشاهدين لانفسهما
 لان ملك البضيع يعود اليهما بمد طلاق الزوج وشهادته لنفسه أو فيها فيه منفعة له لانكون
 مقبولة وأبو يوسف رحمه الله يقول هذه الشهادة تقوم بطريق الحسبة وهذا لان كون
 الانسان خصما في منافاة الشهادة أبلغ من منفعة له في ذلك وكل أحد خصم فيما هو حق
 لشرع ومع ذلك كانت شهادته في ذلك مقبولة كالزنا ونحو ذلك فكذلك نيا له فيه منفعة
 مع أنه لا انفسه لهما في المشهود به لان وجوب الطلاق سقرط ملك الزوج عنها أو مربة
 محل عليه لانتقال ذلك الملك الي المولين وكذلك اذا سقط ملك الزوج ظهر ملك المولين
 فمراغ المحل عن حق الغير وبهذا لا يمنع قبول الشهادة كصاحب الدين اذا شهدا للمدينين
 بمال من جنس حقهما على انسان قبلت الشهادة وان كانا يتحكمان من استيفاء حقهما اذا قبض
 المشهود له المال واذا قال الرجل للرجل طلق امرأتى ان شئت أو ان هويت أو أردت
 تقام من المجلس بطل لانه تمليك للمشيئة منه وذلك يقتصر على المجلس كتمليك المشيئة في
 لقبول بإيجاب البيع له والوكيل هنا في معنى المخير وقد اتفقت الصحابة رضي الله عنهم على أن
 المخيرة لها اختيار ما دامت في مجلسها لانها مالكة للرأى والمشيئة متمكة من ذلك في المجلس
 بقيامها منه دليل الاعراض فكذلك بهذا اللفظ يصير متمكنا من رأى والمشيئة وهذا بخلاف
 نوله للاجنبي طلقها فان ذلك انابة واستمارة لا افعه فيقوم هو في الإيقاع تمام الموكل وهذا
 فويض للمشيئة اليه لاستمارة نية منه ولو قال أنت وكيلى في ملاقاتها ان شئت أو هويت
 وأردت لم يكن وكيلا حتى تشاء هي ذلك في مجلسها لانه على التوكيل بمشيئتها ولو علق
 لوقوع بمشيئتها اقتصر ذلك على المجلس وتأخر الوقوع الى حين وجود مشيئتها فكذلك اذا
 تلقى التوكيل واذا صار وكيلا فان قام الوكيل من المجلس قبل أن يطلق بطلت الوكالة قال

عيسى رحمه الله وهذا غلط لان عند مشيتها انما ثبت الوكالة بقول الزوج أنت وكيل في طلاقها وذلك لا يقتصر على المجلس كما لو نجز هذا اللفظ ولكن ما ذكر في الكتاب أصح لان معنى قوله ان شاءت الطلاق وكان هذا بمنزلة قوله ولئن كان المراد ان شاءت هذه الوكالة فثبتت الوكالة بالايقاع بناء على ما فوض اليها من المشيئة ومشيتها تقتصر على المجلس وهو لا يتأبد فكذلك ما يبنى عليه من تمكن الوكيل من الايقاع واليه أشار في الكتاب فقال لانها وكالة بالمشيئة وقعت بحيث لا يملك الزوج فسخها ولو جعل قوله أنت وكيل في طلاقها منفصلا عن المشيئة يملك الزوج فسخها وان قال أنت وكيل في طلاقها ان شئت فان شاء في ذلك المجلس فهو جائز وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة لان تعليق الوكالة بمشيئته يكون مأكلا للرأى والمشيئة منه كتمليك الايقاع بمشيئته على ما بينا وان قال أنت وكيل في طلاقها على أنى بالخيار ثلاثة أيام فلو وكالة جائزة والخيار باطل وكذلك لو قال على أن فلانة بالخيار ثلاثة أيام وكذلك هذا في كل تصرف لان اشتراط الخيار باشره في منع صفة الزوم والوكالة لا يتناق بها الزوم محال فاشتراط الخيار فيما لا يكون مفيدا يكون باطلا ولا اشتراط الخيار ليتمكن به من له الخيار من التفرّد بالفسخ بغير رضا صاحبه وهذا في الوكالة ثابت بدون اشتراط صاحب الخيار وكما لا يصح اشتراط الخيار لنفسه في الوكالة لا يصح اشتراطه لغيره قال ولو وكله بطلاق امرأته فقال الوكيل أنت طالق غدا لم يقع وان جاء الغد لانه مفوض اليه التخيير والاضافة الى وقت والتعليق بالشروط غير التخيير قال وان وكله أن يطلقها ثلاثا بألف درهم أو على الف فطلعت واحدة أو اثنتين لم يقع لانها لو وقعت وقعت بمحضها من الالب والزوج لم يرض بزوال ملكه عنها الا بعد أن يجب له عليها جميع الالف فكان بما صنع مخالفا وفيه ضرر على الموكل بخلاف التوكيل بالايقاع بغير عوض وان بألف درهم أو أكثر جاز لانه حصل ما هو مقصود الزوج من المال وقعه بقاء صفة الحل في المحل حين اقتصر على ايقاع الواحدة وليس للوكيل بالخلع قبض المال لان الذي من جانب الزوج في باب الخلع ايقاع الطلاق والوكيل معبر عنه اما حقيقة بالاضافة اليه أو حكما لانه غير مالك للايقاع بنفسه فهو نظير وكيل للمولى في المتق بجمال أو لانه لا يتوجه عليه المطالبة بتسليم المقتود عليه فلا يكون له قبض البذل قال وان وكله أن يطلق امرأته وله أربع نسوة ولم يسم له امرأة بعينها فان أوقع الطلاق على احدى نساءه جاز لانه ممثّل أمره فانه أمره بإيقاع الطلاق على

امراة غير مينة وقد فصل فان طلقتن جميعا وقع الطلاق علي واحدة منهن لانه في حق الواحدة
ممثل امره وفيما زاد عليه مبتدى فيقع على الواحدة بغير عينها والبيان الى الزوج كما لو وقع
بنفسه على احدها بغير عينها وليس الى الوكيل من البيان شيء لانه معبر عن الزوج وقد
انتهى حكم وكالته بايقاعه قال ولو وكله أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا فان كان نوى
الزوج ثلاثا فهو جائز لان قوله فطلقها فويض وهو محتمل معنى العموم والخصوص فاذا نوى
الثلاث فقد نوى العموم في التفويض وذلك صحيح منه ثم الوكيل ممثل امره في ايقاع الثلاث
وان لم يكن نوى ثلاثا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولهما تقع واحدة بمنزلة
مالو قال طلقها واحدة وطلقها ثلاثا وكذلك لو قال اخذها فطلقها ثلاثا فهو على ما بينا لان نية
الثلاث تقع في الخلع ولو قال طلق احداهن بعينها أو اخذها كان ذلك جائزا بمنزلة ما لو قال
طلق أيتها شئت وهناك يملك الايقاع على واحدة بعينها وكذلك اذا طلق احداهن (الأثرى)
أه لو قال بع عبدا من عيدي فباع واحدا منهم بعينه جاز ولو قال الموكل لم أعن هذا لم
يصدق فكذلك في الطلاق فان قيل التمين من ضرورة ما فوض اليه فان بدون التمين
لا ينفذ بيه وهنا التمين ليس من ضرورة ما فوض اليه فان بدون التمين يقع الطلاق على
احدها فينبغي ان لا يملك الوكيل الايقاع على المينة لما فيه من قطع خيار الزوج قلنا هذا
أن لو شرط الزوج لنفسه خيارا وهنأ يشترط ولكن ثبوت الخيار له عند انعدام تعين محل
الطلاق وذلك لا يوجد اذا وقع على احدها بعينها وهذا لان المعتبر مانص عليه في التوكيل
وهو انما نص على الايقاع على واحدة وهذه واحدة منهن قد وقع عليها فكان ممثلا لما نص
عليه الموكل وكذلك لو طلق واحدة منهن بغير عينها وقع لانه ممثل امره بالايقاع على واحدة
منهن ثم الخيار الى الزوج لانعدام تعين محل الطلاق ولا يملك الوكيل التمين لان وكالته قد
انتهت بالايقاع فاما قبل الايقاع فوكالته قائمة فلهذا ملك الايقاع على واحدة بعينها قال واذا
وكلت المرأة رجلا أن يخلعها من زوجها على مال أو على ما بداله فخلعها على المهر الذي أخذت
منه فهو جائز عليها وهو دين على المرأة ولا يؤخذ به الوكيل لانه معبر عنها فانه لا يستغنى
عن اضافة المقدار اليها يقول اخلع امرأتك ولا يقول اخلعني ولانه ليس على الوكيل من تسليم
المعقود عليه شيء فلا توجه عليه المطالبة بالبدل أيضا قال واذا وكلته بالخلع فله أن يخلعها في
ذلك المجلس وغيره ما لم تعزله لان التوكيل مطلق فهو بمنزلة الوكيل في سائر التصرفات أو

التوكيل بالخلع من جانب الزوج قال ولو وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته ووكلت المرأة ذلك الرجل ان يخلعها من زوجها فخلعها الوكيل من نفسه ولم يلق الزوج ولا المرأة فانخلع باطل وهو في هذا بمنزلة البيع لان الخلع من جانبها التزام للمال بعوض فيكون في حكم البيع وهذا لان المال في الخلع لا يجب الا بتسمية البذل فالواحد اذا تولاه من الجانبين يكون مستريداً أو مستنقصا وذلك لا يجوز وكذلك ان كان البذل مسمى لان تسمية البذل من جانب الزوج يمنع الوكيل من النقصان دون الزيادة ومن جانب المرأة يمنع من الزيادة دون النقصان قال ولو وكلت المرأة زوجها ان يخلعها من نفسه بما شاء فخلعها من نفسه بخادما فهو باطل الا ان تجيز المرأة ذلك وكذلك لو وكل الزوج المرأة ان تخلع نفسها منه تخلعت نفسها منه بمال أو عرض فان ذلك لا يجوز الا أن يرضى الزوج به وهذا بمنزلة البيع من الوجه الذي قلنا وهذا لان المرأة رضيت بالخلع لا بزوال ملكها عن الخادم والزوج رضى بالخلع لا بدخول ذلك العرض بعينه في ملكها فهذا لا يجوز الا برضا من الجانبين ولو قال الرجل لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك بذلك فقالت قد اشتريته بكذا وكذا كان باطلا لما بينا أنها لا تصلح نائبة عن الزوج في تعيين جنس البذل وتسمية مقداره فيما يجب عليها لانها بحكم النيابة تكون مستريضة في ذلك واعتبار جانبها تكون مستنقصة ولو قال لها طلقي نفسك مني بكذا وكذا فخلعت كان ذلك جائزا لان الزوج هنا قدر البذل بنفسه ثم جعلها نائبة عنه في الايقاع وهي تصلح مبررة عن الزوج في ايقاع الطلاق قال ولا ننشئ الطلاق بالمال كالخلع بنير مال وقيل هذا غير صحيح فانه ذكر في الخلع بمال انه جائز فاما معنى هذا الفرق الذي أشار اليه قيل معناه اذا قال لها طلقي نفسك أو اختلعي مني بنير مال فلو قمته كان صحيحا ولو قال بما شئت لم يكن صحيحا إلا ان يرضى به الزوج قال واذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته فخلعها الزوج أو بانته منه بوجه ثم تزوجها في المدة أو بعدها لم يكن للوكيل ان يخلعها لان وقوع البينة خرج الموكل من أن يكون مالكا للخلع فيتضمن ذلك عزل الوكيل ثم لو تزوجها بعد ذلك بسبب مستأنف لا يوجب إعادة الوكالة وكذلك لو وكلته هي سقطت برده أو بطلاق الزوج قال ولو وكله ان يخلعها على عبد لها على ان زادها مائة درهم فأبى الزوج ان ياتزم المائة بطلت حصتها من العبد لان المقد في حصته المائة شراء ولم يفوض الزوج اليه ذلك وجاز له حصته المهر وقد بينا في النكاح نظيره قال ولو كان الوكيل ضمن المائة لها لزمته

بالضمان ولا يرجع بها على الزوج لانه ضمن بنسب أمره وهذا لان ضمان البذل في باب الخلع من الوكيل صحيح فكذلك ضمان ما كان ثبوته تبعا للخلع والشراء في حصة المائة يثبت تبعا على ماقدونا فيصح التزام الوكيل ذلك بالضمان ولا يملك الوكيل بمقابلته شيئا من المبد بل يكون المبد كله للزوج بدلا في الخلع قال ولو خلعها الوكيل على حر أو خمر أو دم أو خنزير فالخلع باطل لانه لو وقع الطلاق هنا وقع بنسب رجل فصار كما لو أوقعه الزوج بنفسه والموكل بهذا لم يرض بخلاف النكاح فانه لو صح النكاح عند تسمية الخمر والخنزير كان بموضع كما لو ترك تسمية العوض أصلا قال ولو خلعها على درهم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصلهما فيما يفسد الوكالة بالعرف وان خلعها على حكمها أو على حكم الوكيل جاز لان الطلاق بهذا الخلع يقع بموضع كما لو باشره الزوج بنفسه ثم الواجب عليها رد المقبوض من الصداق فان حكمت بذلك أو أكثر جاز حكمها وان حكمت أو حكم الوكيل بأقل من ذلك لم يجز حكمه لان فيه اسقاط حق الزوج عن بعض ما صار مستحقا له فهما لا يملكان ذلك قال واذا وكلت المرأة الذمية مسلما بخلعها من ذمي على خمر أو خنزير جاز وكذلك النكاح لان الخمر والخنزير مال متقوم في حقهم ولو كان أحد الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع وبطل الجعل لان الوكيل يمثل أمره حين سعى ما هو مال متقوم في حقه واكن المسلم ممنوع من تملك الخمر وتملكها بالمقد فلها بطل الجعل وهذا على أصلهما ظاهر لانهما يعتبران حال الموكل كما في التوكيل ببيع الخمر وشراؤها وعلى أصل أبي حنيفة رحمه الله هناك كذلك لان الوكيل سفير ومعبر لا يتعلق به شيء من حقوق المقد هنا بخلاف الوكيل بالبيع والشراء قال ولو وكل رجلا بأن يخلع امرأته وقال له ان أبت الخلع فطلقها فأبت الخلع فطلقها وقم بإيقاعه ثم هذا كإيقاع الموكل بنفسه وإيقاع الموكل بصريح الطلاق لا يمنع بقاء الوكالة بالخلع فكذلك إيقاع الوكيل حتى لو قالت انا اخلع نكاحي وهي في الدعة جاز لان الاول كان رجسيا والطلاق الرجعي لا يمنع الخلع وقد بينا الوكالة بالخلع بعد ما أثبتنا فلها صح الخلع والله أعلم

باب الوكالة في الاجارة والمزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) واذا كانت الأرض بين رهط فوكل أحدهم وكيلا باجارة نصيبه فأجره من جميعهم جاز وان أجره من أحدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله وجاز عندهما

بمنزلة ماله باشره الموكل بنفسه واصل المسئلة أرض بين رجلين اجر أحدهما نصيبه من صاحبه
يجوز بالاتفاق لتمكن المستأجر من استيفاء العقود عليه كما تناوله العقد ولو أجره من أجنبي
لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله وجاز ضد هما لان بيع المنفعة معتبر ببيع العين فالشروع
لا يمنع صحته وأبو حنيفة رحمه الله يقول المستأجر لا يقدر على استيفاء العقود عليه كما تناوله
العقد لان العقود عليه منفعة نصيب من العين شائع والاستيفاء جزء معين اذا عرفنا هذا فنقول
هنا اذا أجر نصيبه من جميع شركائه فهم يقدرون على الاستيفاء كما هو قضية العقد وان أجره
من أحدهم لم يقدر على استيفاء العقود عليه كما تناوله العقد فلهذا لم يجز العقد عنده والوكيل
بالاجارة اذا أجره بمرض أو خادم بينهما فهو جائز وعند أبي حنيفة رحمه الله ظاهر وضد هما
تقييد التوكيل بالبيع بالمقد لدليل العرف ولا عرف في الاجارة بل العرف فيه مشترك ولان
البيع بمرض يمينه شراء من وجهه وهنا تدين الاجارة لا يخرج العقد من أن يكون اجارة
من كل وجه ولانا لو جعلناه مخالفاً لتضرر به الموكل لأن الأجر يكون للعقد ولا ضمان عليه
فإن المنافع لا تقوم بخلاف بيع العين والوكيل بالاجارة خصم في اثبات الاجارة وفي قبض
الأجر وجنس المستأجر به لان الاجارة بيع المنفعة يبيع العين والوكيل وكيل في اضافة العقد
اليه وكان في حقوق العقد كالمعاقد لنفسه فان وهب الأجر للمستأجر أو أبرأ منه جاز ان لم يكن
شيئاً بيمينه ويضمنه للآمر وان كان شيئاً بيمينه لم يجز إبرأؤه ولا هبته لان الغير صار مملوكاً له
باستيناء المنفعة واشترط التحجيل فتصرف الوكيل بالهبة يلاقى عيابه ملك الغير بغير أمره فكان
باطلاً في غير المعين وانما وجب الأجر بعد التوكيل عند استيفاء المنفعة ديناً في ذمة المستأجر
فيكون بمنزلة الثمن في البيع وقد يئأ أن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن صح إبرأؤه وصار
ضامناً للآمر في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لأبي يوسف رحمه الله فهذا مثله وأما
اذا أبرأ عن جميع الأجر قبل استيفاء المنفعة فهو على الخلاف الذي عرف في المؤاجر اذا
كان مالكا فأبرأ عن جميع الأجر قبل استيفاء المنفعة وفيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله مذكور في الاجارات وموت الوكيل لا ينقض الاجارة وموت رب الارض أو
المستأجر ينقضها لان الانتقاض بموت رب الارض باعتبار أن العين قد انقلبت الى ملك
الوارث فالنفع بعد الموت تحدث على ملك الوارث وفي هذا لا يفترق الحلال بين ان يكون
هو المؤجر بنفسه أو وكيله وبموت المستأجر انما تنتقض لان الارث لا يجري في المنافع المجردة

وعند موت الوكيل لا يتحقق واحد من هذين المنين فلا تنقض الاجارة وكذلك الجواب في وصي اليتيم وقيم الوقف بمد ما أجر العين قال ولو أن الوكيل ناقض المستأجر الاجارة قبل استيفاء المنفعة جازت مناقضته ان كان الاجر ديناً أو عيناً بخلاف الاقالة في بيع العين وقد قررنا هذا الفرق فيما سبق (ثم زاد فقال) الا أن الوكيل قد قبض الأجر حينئذ لا يجوز مناقضته لان القبض صار مملوكاً للآمر بعينه فان الأجر يملك بالتسجيل وفي هذه المناقضة ابطال ملك الأمر عن العين وابطال يده لان مقبوض الوكيل صار كالمقبوض للآمر فاما قبل القبض وان كان الأجر عيناً فلم يصير مملوكاً فلا ثبت اليد أيضاً للآمر فلهذا ملك الوكيل نقض المقد فيه وأما بمد استيفاء المنفعة فلا يتصور مناقضة الاجارة قال واذا وكله أن يؤجره أرضاً وفيها بيوت ولم يسم البيوت فله أن يؤجر البيوت والأرض وكذلك لو كان فيها رحي لان ما في الأرض من البناء وصف وتبع له حتى يدخل في البيع من غير ذكر فكذلك في الاجارة لانه صالح لما يصلح له الاصل بطريق الاجارة فكذلك إذا وكل الوكيل بأن يؤجره واذا أجر الأرض صاحبها ثم وكل وكيلاً قبض الأجر فهو جائز كالتوكيل قبض سائر الديون فان أخر الوكيل الأجر عن المطلوب أو حطه عنه أو صالحه على نقض دينه لم يجوز لانه غير مافوض اليه وهو نائب محض فلا يصح منه الا مافوض اليه وان وكله أن يؤجرها بدراهم فأجرها بدنانير لم يجوز لانه خالف ما أمره به نصاً ولو أجرها بأكثر مما سمي له من الدراهم جاز الا على قول زفر رحمه الله وهو نظير الوكيل بالبيع بألف اذا باع بألفين فنقد زفر رحمه الله ظاهر لانه خالف اللفظ في الفصلين ونحن نقول اذا حصل مقصود الأمر وزاد خيراً لم يكن تصرفه خلافاً وكذلك الوكيل بالاستئجار مدة معلومة بدراهم سمائة اذا استأجرها بأقل من ذلك والوكيل بالاجارة والاستئجار بالدراهم ليس له أن يزارع لانه يخالف لما أمره به نصاً وكذلك الوكيل بالزراعة ليس له أن يؤجر بدراهم ولا خبطة لانه يخالف لما أمره به نصاً أما في الاستئجار بدراهم فغير مشكل وكذلك بالخطبة لان الأمر انما رضى بأن يكون حق صاحب الأرض في جزء من الخارج لافي ذمته والاستئجار بالخطبة يوجب الأجر في ذمته وله في هذا منفعة فربما يصيب الخارج آفة فاذا كان أجرها مزارعة لم يضمن شيئاً واذا استأجره بالخطبة في ذمته كان ضامناً للأجر قال واذا وكله أن يستأجرها له فأخذها له مزارعة لم يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه لا يرى جواز المزارعة أصلاً

وتجوز عندهما لان المزارعة عقد وهي من صاحب اليد استتجار الارض بجزء من الخارج
فاذا لم يسم له الآمر بأى شئ يستأجرها له أن يستأجرها ببعض الخارج لان فيه منفعة
للآمر فانه ان حصل الخارج يجب الاجر وان لم يحصل لا يجب شئ ولو استأجرها بأجرة
مساواة يجب الاجر سواء حصل الخارج أو لم يحصل قال واذا وكله أن يستأجر له أرضا فما
استأجرها به من مكيل أو موزون بنير عينه فهو جائز على الآمر في قول أبى حنيفة رحمه الله
وعند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله هو على الدراهم والدنانير وما يستأجر به الارض مما يخرج
منها من المكيل والموزون ونحوه أما عند أبى حنيفة رحمه الله فلان التوكيل بالاستتجار مطلق
فما استأجر به من مكيل أو موزون بنير عينه فهو جائز لانه استتجار مطلق وقيل هذا بناء
على قوله الأول في التوكيل بالشراء انه يملك الشراء بمكيل أو موزون بنير عينه فاما على قوله
الآخر كما لا يملك التوكيل بالشراء أن يشتري الا بالنقد فكذلك التوكيل بالاستتجار وقيل بل
بينهما فرق لان في الشراء بالنقد عرفا ظاهرا فاذا تمزج حمل التوكيل على الموم حمل على
المتعارف وليس في الاستتجار مثل ذلك الفرق فقد يكون بمكيل أو موزون بالنسيئة كما
يكون بالنقد فاما عندهما فالوكيل بالاستتجار يملك أخذ الارض مزارعة وذلك استتجار
ببعض ما يخرج الارض فاذا استأجرها بالدراهم أو بشئ مما يخرجها تلك الارض كان
ممتثلا أمر الامر فيجوز وان استأجرها بشئ من الجراب أو المكيل أو الموزون بعينه كان
مخالفا لانه لو نفذ هذا التصرف منه خرج ملك العين عن ملك الآمر وهو مأمور من جهته
بإدخال المنفعة في ملكه لا يتقل الملك بشئ من أعيان ماله الي غيره قال وللوكيل بالمزارعة
والمعاملة أن يقبض نصيب رب الارض من الخارج لانه وجب بعقده فان وهبه للعامل أو
أبرأه منه لم يجز في قول من يجوز المزارعة والمعاملة لان لرب الارض في نصيبه من الخارج
عينا وقد بينا أن الاجر اذا كان شيا بعينه فليس للوكيل فيه ولاية البراء والهبة قال واذا وكله
أن يدفع أرضه مزارعة فأجرها بحيوان أو بدراهم لم يجز لانه مأمور بأن يؤجرها بجزء مما
تخرجها الارض وقد خالف ما أمر به نصا وان أجرها بخنطة كيلا أو بشئ مما يزرع يجوز ذلك
في قول من يجيز المزارعة لانه حصل مقصود الامر بطريق هو أنفع له مما سمي له فانه لو دفعها
مزارعة ثم اصطلم الزرع آفة لم يستوجب الآمر شيئا واذا أجرها بخنطة كيلا كان الآمر مستحقا
للاجر وان اصطلم الزرع آفة وفيه يحصل مقصوده لان الاجر المسمى من جنس ما تخرجها

الارض فلذا كان صحيحا قال واذا وكله أن يدفعها مزارعة فدفعها الي رجل وزرعها رطبة
أوشيا من الجبوب كأن هذا جائز لان هذا كله من عمل المزارعة والضرر على الارض
فيه غير متفاوت فان دفعها الي رجل يفرس فيها شجرا لم يجر لان الفراسة ليست من
المزارعة في شيء والضرر على الارض في عمل الفراسة ليس من جنس ضرر عمل المزارعة
فلذا كان مخالفا ثم فرق بين هذا وبين ما اذا أخذ الارض مزارعة ولم يبين الأمر ما يزرع
فيها لم يجر والتوكيل بدفعها مزارعة يجوز في هذا لان الوكالة مبنية على التوسع وتسمية
البدل في الوكالة ليس بشرط والجهالة المستدركة لا تمنع صحتها بخلاف المزارعة فاعلمنا تنطق بها
صفة اللزوم على قول من يحجزها فلا بد أن يكون البدل معلوما فيها وانما يصير الجنس معلوما
ببيان ما يزرع فيها قال ولو وكله بدفعها لمن يفرس فيها النخل بالنصف فدفعها له لم يجر قال
ولو وكله في أرض له ليدفعها الي رجل يبنى فيها يوتا ويؤاجرها بالنصف ويكون الاجر
بينهما نصفين فهو جائز في قول من يحجز الماملة وليس هذا مذهب علمائنا رحمهم الله بل هو
قول أهل المدينة رحمهم الله (يانه في مشقة الدسكرة في كتاب المضاربة) قال ولو وكل
رجل رجلا بأن يستأجر له أرضا فاستأجرها فالاجر انما يجب لرب الارض على الوكيل
ولو وكيل على الامر بمنزلة التوكيل بالشراء حتى لو وهب رب الارض الاجر من المستأجر
أو أبراه منه كان للمستأجر أن يأخذ منه وهبها له ولو أراد المستأجر أن يأخذ من الامر الاجر
قبل أن يؤديه كان له ذلك كما في الوكيل بالشراء وكذلك لاسبيل لرب الارض على الأمر
له في المطالبة بالاجر لانه لم يامله بشيء قال ولومات المستأجر كان ينفق في القياس ان الاجارة
له لانه في حكم العقد بمنزلة العاقد لنفسه ولكنه استحسنت فقال موت العاقد ليس بمبطل للاجارة
بعينه بل لما في ابقائه من توريث المنفعة وذلك غير موجود هنا لان المنفعة كانت مملوكة
للأمر يستوفى قبل موت الوكيل وبمده بصفة واحدة قال ولو أن المستأجر ناقض رب
الارض الاجارة فان كانت الارض في يد المؤاجر جازت المناقضة لان الأمر لم يملك بنفس
العقد شيئا من المقود عليه ولا ثبتت يده على شيء فصحت المناقضة من الوكيل كما في جانب
الوكيل بالاجارة وان كان قد دفعها الى الأمر أو المستأجر ثم ناقض ففي القياس يجوز أيضا
لان الأمر لم يملك شيئا من المقود عليه لكونها معدومة وكذلك لم تثبت يده على المقود عليه
حتى لو تلفت لغراب الدار كان في ضمان الاجر كذلك ولكنه استحسنت فقال قبض محل المقود عليه

وهو الارض أو الدار جعل بمنزلة قبض المقود عليه كإذن عين الدار والارض جعل قائما مقام المقود عليه في جواز العقد (ألا ترى) أنه لا يملك التعرف قبل قبض الدار ويملك بعد ذلك وقد ثبتت يد الأمر على الارض حقيقة بقبضه وحكما بقبض المستأجر وصار استدامة اليد الى انتهاء المدة مستحقا له فلا يملك الوكيل ابطال ذلك الحق عليه للمناقضة استحسانا قال وإذا وكله أن يستأجرها لسنة فاستأجرها سنتين فالسنة الاولى للأمر والسنة الثانية للوكيل لأن عقد الاجارة في حكم عقود متفرقة تجدد انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة ففي المدة التي سمي له الأمر امتثل أمره بالاستئجار له وحصل مقصوده وفيما زاد على ذلك انشأ التصرف بغير أمره فيكون حاقدا لنفسه ويكرز كالضعيف المقعد الذي بأمره لنفسه الى وقت في المستقبل ولأن التوكيل بالاستئجار كالوكيل بالشراء والوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشترى ذلك الشيء مع غيره كان مشتريا ذلك الشيء للأمر وما سواه يصير مشتريا لنفسه قالوا وإذا وكله أن يستأجر له دارا فمستقط بعض الدار قبل أن يقبضها أو بعد ما قبضها فقال المستأجر أما أرضي بها فإنها تلزم المستأجر دون الأمر بمنزلة الوكيل بالشراء يعلم بالنيب فيرضى به وذلك يلزمه دون الأمر فمما مثله إلا أن هنا يستوى أن كان الانهدام قبل قبض الدار أو بعده لأن قبض الدار المقود عليه لا يدخل في ضمان المستأجر وانهدام بعض البيوت يمكن نقصانا في المقود عليه فيكون منشئا الخيار للمشتري والمستأجر والأمر قال ولو وكل رجلين أن يستأجرا له أرضا فاستأجرها أحدهما لزم الوكيل لأن هذا عقد يحتاج فيه الى الرأي وقد فوضه اليهما فلا ينفرد به أحدهما وإذا تعذر تنفيذه على الأمر نفذ العقد على المباشر بمنزلة الوكيلين بالشراء فإن قال الأمر أنا أرضي بذلك فله المستأجر أن يمنه منه لانه صار عاقدا لنفسه فلا يملك استحقاقه عليه بغير رضاه فإن دفعها اليه فهو للأمر باجارة مستقبلية ويحمل الوكيل عند التسليم اليه كان يقول أجرتك هذه الى كذا كذا فهو بالقبض يصير كأنه قال استأجرته منك والله أعلم بالصواب

باب الوكالة من أهل الكفر

(قال رحمه الله) وإذا وكل الذي الذي قبض خسر له بعينه فصار خلافه أن يقبضها لأن الدين باقية بعد التخلل والهيئة باقية وإنما اختلف العلم والوكالة إنما صحت لبقاء الدين فاقبضت الدين صحت الوكالة وبقيت وكذلك المسلم يوكل المسلم بقبض عصير له بعينه فيصير المصير

خلافه أن يقبضه ولم يذكر ما إذا صار خرا والصحيح أن له أن يقبضه أيضا لأن الموكل يملك قبضه بعد التخصر فيملك وكيله قبضه أيضا قال ولو وكل ذمي قبضا قبض جلود ميتة ودباغها فقتل ذلك فهو جائز وهذا لا يختص بالذمي والجواب في المسلم هكذا لأن القبض أثبات اليد على المين ما لا كان أو غير مال والموكل يملك ذلك بنفسه وهو أحق به لأن ملكه لم يبطل بطلان المالية إلا أنه وضع هذه المسائل في أهل الذمة صيانة للمسلمين عن التداول لاعتيان نجسة قال وإذا وكل الحربى مسلما أو ذميا أو حريبا بتقاضى دين له في دار الاسلام وأشهد على ذلك شهودا من أهل الاسلام فخرج وكيله من دار الحرب وطلب ذلك فهو جائز لانه خرج بنفسه مسلما أو ذميا أو مستأثما فطلب ذلك الحق جاز فكذلك اذا بث وكيله لانه ربما يسجن عن الخروج بنفسه والتوكيل استعانة بالتير فيما يجوز فيه عن مباشرة بنفسه وعلى هذا ولو وكل قبض وديعة له أو بيع شئ أو شرائه في دار الاسلام وعلى هذا توكيل المسلم أو الذمي أو الحربى المستأمن في دار الاسلام بخصومة أو بيع أو غير ذلك لأن المسلم والذمي من أهل دار الاسلام وهو يملك الخصومة بنفسه فيملك أن يوكل الحربى المستأمن بها قال فان كان الحربى مستأثما فله حق بدار الحرب فان كان الذمي وكله مسلما أو ذميا انتقلت الوكالة لتباين الدارين حقيقة وحكما وذلك قاطع لا فوى أنواع العصمة وهو النكاح فلأن يقطع الوكالة بالخصومة أولى (ألا ترى) ان ابتداء التوكيل بهذه الصفة لا يجوز فكذلك لا يبقى قال وإذا كان الذي وكله حريبا من أهل داره في القياس تبطل الوكالة أيضا لما قلنا ولكنه استحسنت فقال اتفاق الدارين حكما قد ندمت هنا لأن المستأمن وإن كان في دارنا صورة فهو من أهل الحرب حكما (ألا ترى) انه ممكن من الرجوع والظاهر انه يرضى بتصرفه بعد رجوعه الى دار الحرب لانه على عدم اللعوق بدار الحرب بخلاف المسلم والذمي قال وإذا وكل المستأمن مستأثما بخصومة ثم لحق الموكل بالدار وبقي الوكيل يخاصم فان كان الوكيل هو الذي يدعى للحربى الحق قبلت الخصومة فيه لما بينا وإن كان الحربى هو المدعى عليه ففي الاستحسان كذلك اعتبارا لاحد الجانبين بالآخر وتحقيقا للتسوية بين الخصمين وفي القياس تنقطع الوكالة حين يلحق بالدار وبالقياس نأخذ لأن المقصود من الخصومة القضاء وانما توجه القاضى للقضاء على الموكل دون الوكيل (ألا ترى) ان فيما يقيم من الحجة عليه يراعى دين الموكل دون الوكيل وبعد ما رجع الموكل الى دار الحرب حريبا لا يبقى لقاضى المسلمين عليه ولاية

الزام القضاء فلهذا تبطل الوكالة فلما كان الموكل هو المدعى فانما يوجه القاضي القضاء على
 الخصم الذي هو في دار الاسلام لخصومة وكيل الحربى وله هذه الولاية فلهذا بقيت الوكالة
 قال ولو وكل المستأمن ذميا ببيع متاع أو بتقاضى دين سوى الخصومة ثم لحق بدار الحرب
 فهو جائز لان ابتداء التوكيل وهو في دار الحرب صحيح فبقاؤه أولى قال وان كان الموكل
 ذميا والوكيل مستأمنا فلهحق بالدار بطلت الوكالة لان الذمى من أهل دارنا كالسلم ومن هو
 في دار الحرب حقيقة وحكما في حق من هو في دار الاسلام كالميت فكما لا يبقى بعد موت
 الوكيل فكذلك بعد لحاقه بخلاف ما اذا كان الموكل حربيا لانه من أهل تلك الدار حكما فلا
 يصير الوكيل باللعوق بالدار في حقه كالميت قال وان وكل المرتد وهو في دار الحرب وكلا
 ببيع شئ من ماله في دار الاسلام لم يجز لان بلحوقه بالدار زال ماله عن ملكه وصار في حكم
 الميت ولهذا يقضى بالمال لو ارثه لانه انما وكل ببيع ماله بملك يبعه بنفسه فان أسلم بعد ذلك
 لم تجز الوكالة لانه لما لم يكن مالكا عند التوكيل تمنت جبهة البطلان في وكراته فلا يتقلب
 صحيحا بعد ذلك بعود المالك اليه (ألا ترى) انه لو باع بنفسه ثم أسلم لم ينفذ ذلك البيع قال ولو
 وكله وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم قبل لحاقه بدار الحرب فهو على وكراته في جميع ذلك لان ملكه
 لم يزل قبل لحاقه بل توقف وبإسلامه قبل لحاقه يمود (ألا ترى) انه لو باع بنفسه ثم أسلم نفذ
 البيع فكذلك تبقى وكالة الوكيل في جميع ذلك ما خلا النكاح لانه بالردة خرج من ان يكون
 مالكا للنكاح بنفسه فتبطل الوكالة به أيضا ثم لا يعود الا بالتجدد قال ولو لحق بدار الحرب
 مرتد ثم جاء مسلما فالوكيل على وكراته إلا أن يكون القاضي قضى بلحاقه وقسم ماله بين ورثته
 فحينئذ ينزل الوكيل ثم لا يعود وكلا وان جاء مسلما لان اللعوق بدار الحرب اذا لم يتصل
 به قضاء القاضي فهو غيبة واذا اتصل به قضاء القاضي فهو كاللوث ولم يذكر هذا التقسيم فيما
 اذا كان ابتداء التوكيل بعد ما لحق بدار الحرب فمن أصحابنا رجعهم الله من قسمه على أحد
 الفصلين والاصح هو الاول والفرق بينهما أن تعيين اللعوق بدار الحرب لا يمنع ابتداء
 التصرف من المرتد فلا يمنع بقاءه ما لم يقض القاضي بلحاقه (ألا ترى) انه لو باع بنفسه
 بعد ما التحق بدار الحرب شيئا من ماله في دار الاسلام ثم جاء مسلما لم ينفذ ذلك البيع
 فكذلك الوكالة بالفرق بينهما قال واذا وكل الرجلان رجلا ان يشتري لهما جارية بينهما ثم
 ارتد أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لزم الوكيل نصفها والموكل الثاني نصفها لان

كل واحد منهما وكله بشراء النصف له ففي نصف الذي لحق بالدار جعل كأنهما لحقا فيكون الوكيل مشتريا لنفسه وفي نصيب الذي بقي يجعل كأنهما بقيتا في دارنا فيكون مشتريا له وهذا قياس موت أحد الموكلين فإن قال ورثة المرنداشتريتها قبل ان يرتد صاحبها وكذبهم الوكيل فالقول قوله مع عينه لان الورثة يدعون الارث فيما لم يثبت الملك لمورثهم فيه ولان الشراء حادث فيحال بالحدوث الي اقرب الاوقات وهم يدعون فيه تاريخا سابقا ولان الظاهر ان المرء يكون متصرفا لنفسه حتى يقوم الدليل على أنه يتصرف لغيره ولو كان الوكيل تمتد مال المرندي فالقول قول الورثة لان الظاهر شاهد لهم فان الانسان في تصرفه لنفسه لا يمتد مال غيره فان اقاما البيئة فالبيئة بينة الورثة أيضا لانهم يثبتون الملك لمورثهم وسبق التاريخ في المقد الذي باشره الوكيل وعلى هذا لو كان المرندي هو الموكل وحده فالجواب لا يختلف ولو قال الوكيل اشتريتها قبل لحاقه بدار الحرب وكذبه الورثة فالقول قول الوكيل اذا كان المال مدفوعا اليه وهو ليس تعيين مال قائم في يده أو يد غيره وان لم يكن المال مدفوعا اليه فالقول قول الورثة لانه يدعى عليهم وجوب ثمن المشتري وهم ينكرون ذلك وكذلك ان كان المال المدفوع اليه بيده أو في يد البائع لان عينه صارت ملكا لهم فهو بقوله يبطل ملكهم وقد بينا نظير ذلك في موت الموكل قال واذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته على مال أو يطلقها بتأخير مال ثم ارند الزوج ولحق بالدار أو مات وخلفها الوكيل أو طلقها فقالت المرأة فعل ذلك بعد موت زوجي أو بعد لحاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك في حياته واسلاوه فالقول قول المرأة والطلاق باطل وماله مردود عليها ولها الميراث لان الخلع والابتاع من الوكيل حادث والورثة يدعون فيه سبق التاريخ وهو ينكر فالقول قولها الا ان تقوم البيئة حينئذ يثبت التاريخ بينة الورثة قال ولو وكل وكسلا بتمتق عبده على مال أو غير مال أو مكاتبته ثم ارند الموكل ولحق بدار الحرب أو مات فقال الوكيل فمات ذلك في اسلاوه وكذبه الورثة فالقول قول الورثة لان سبب ملكهم في العبد ظاهر فالوكيل مخبر بما يبطل ملكهم عن العين وهو لا يملك انشاءه في الحال فلا يقبل قوله بخلاف ما تقدم فان الورثة لا يختلفونه في ملك المرأة نكاحا فهذا جملنا القول قولها هناك وفي الحقيقة لا فرق وفي الموضعين جميعا يجعل تصرفه محالا به على اقرب الاوقات لانه لم يثبت فيه سبق التاريخ ولهذا لو قامت لهم جميعا البيئة أخذ بينة الوكيل والعبد لان فيها اثبات سبق التاريخ ولو

دفع الى رجل ألف درهم فقال تصدق بها أو اقضها فلاناعني ثم ارتد الأمر ولحق بالدار فقال
الوكيل فملت ذلك في اسلامه فالقول قوله لانه أمين مسلط أخبر بما سلط عليه فيوجب
قبول قوله اذا لم يكن كذبه ظاهرا وان أقاموا اليئنة فالئنة بيته أيضا لانه يثبت مسبق
التاريخ في تصرفه بيته وكذلك لو وكله ببيع عبد بعينه فقال قد بعت في اسلامه ودفعت
اليه الثمن فان كان مستهلكا فالقول قوله والئنة بيته لما يئنا وان كان العبد قائما بعينه لم يصدق
الوكيل لانه يخبر بزوان ملك الورثة عنه بتصرف لا يملك انشاءه في الحال وكذلك هذا كله في
المرتدة اللاحقة بالدار لان بعد الحقوق حال الرجل والمرأة فيه سواء قال وان كان الموكل
قد عاد مسلما من دار الحرب ثم اختلف هو والوكيل فالقول فيه مثل الأول كالخلاف الوكيل
مع الورثة لما قلنا قال ولو وكله أن يزوجه امرأة بينها ثم ارتد الأمر ولحق بالدار فقال
الوكيل زوجته في اسلامه وكذبه الورثة والموكل بعد جاء مسلما فانه لا يقبل قول الوكيل
أو المرأة لان الوكيل يخبر بما لا يملك استئنافه فقد انزل بردة الأمر ولم يمد وكلا بعد
ما جاء مسلما وليس في كلاه نفي ضمان عن نفسه بل فيه إيجاب الحق لها في تركته أو في ذمته
اذا جاء مسلما وان أقاموا اليئنة فالئنة بيته المرأة لانها ثبت الحق لنفسها بيته وثبت سبق
التاريخ والورثة ينفون ذلك وان لم يكن بينهما يئنة يستعلف الورثة على علمهم لانهم لو أقروا
بما ادعت لزمهم فان قضى القاضي لهم بالميراث بعد ما حققوا ثم رجع المرتد مسلما فارادت
المرأة أن تستعلفه أيضا فلها ذلك لانها تدعى الصداق دينا في ذمته واستحلاف الورثة
لا يسقط التمين عنه لانهم ما كانوا ناثين عنه فالنيابة في الايمان لا تجري قال وتوكيل المرتدة
بالتصرفات التي تملك مباشرتها بنفسها صحيحة سواء وكلت بذلك مرتدة مثلاً أو مسلما
وكذلك ان كان التوكيل قبل ردها يبقى بعد الردة لانها تبقى مالكة للتصرف بنفسها الا ان
توكل بتزويجها وهي مرتدة فان ذلك باطل لانها لا تملك ان تزوج بنفسها فلا يصح توكيلها
بذلك حتى لو زوجها الوكيل في حال ردها لم يحز وان لم يزوها حتى اسلمت ثم زوجها جاز
لان التوكيل كالإضافة الى ما بعد اسلامها بمنزلة المدة أو المنكوحة اذا وكلت انسانا بأن
يزوها وهذا بخلاف ما اذا كان التوكيل في اسلامها ثم ارتدت ثم اسلمت فزوجها لم يحز لان
ارتدادها اخراج من الوكالة فانها حين كانت مالكة للمقد وقت التوكيل ثبت الوكالة في
الحال ثم بردها تخرج من أن تكون مالكة للمقد فيكون ذلك عزلا منها لو كيلها بعدما انزل

لا يعود وكيلها إلا بتجديد قال ولو وكلت المرتدة وكيلاً بخصوصه أو قضاء دين أو تقاضيه ثم
لحقت بالدار انتقضت الوكالة لأن لحاقها بمنزلة رهنها حكماً كالحاق الرجل لانيها بالحق
صارت مستحقة لأن تسترق فيه اتلاف حكماً فهذا يبطل الوكالة فإن قال الوكيل فملت في
حياتها أو قبل لحاقها فهو مصدق في المستهلك غير مصدق في القائم بعينه لانه صار مملوكاً لورثتها
ولو قال قد قبضت ديناً لها من فلان لم يصدق على ذلك إلا بينة وإن كان قائماً بعينه لأن
الورثة قاموا مقامها في الدين في ذمة الغريم والوكيل يخبر بتحول حقهم الى العين في حال
تملك انشائها فلا يصدق في ذلك إلا بينة ان قال قد قبضت المال الذي أعطيتي فلانة وقد
كانت أمرته بذلك فهو مصدق اذا كان المال عيناً قائماً بعينه لانه يخبر بما كان مسلطاً عليه ويقصد
بذلك نفى الضمان عن نفسه فكان القول قوله قال واذا وكلت المرتدة وكيلاً بقبض وديعة
لها ثم مات فقال الوكيل قد قبضتها ودفعتها اليها وقالت الورثة قبضتها بعد موتها فالقول
قول الوكيل لانه أخبر بما كان مسلطاً عليه والوديعة ما كانت مضمونة وهذا بخلاف الدين
فانه كان مضموناً في ذمة الغريم فلا يقبل قول الوكيل في قبضه اذا كان لا يملك انشاء القبض
في الحال لأن فيه اسقاط الضمان عن الغريم ولو وهب لها هبة أو تصدق عليها بصدقة فوكلت
وكيلاً بقبضها ثم مات فقال الوكيل قد قبضتها ودفعتها اليها فالقول قول الوكيل لانه يخبر
بما جعل مسلطاً عليه أميناً فيه وإن قال الواهب قبضتها بعد موتها فالقول قول الوكيل أيضاً
لأن الواهب يدعى الضمان لنفسه عليه فلا يصدق إلا بحجة فإن كون القبض سادساً محالاً يحدونه
على أقرب الاوقات نوع من الظاهر ولا يكفي الظاهر لاثبات الضمان على الوكيل إلا أن
تكون قائمة بعينها فيكون للواهب أن يرجع فيها لانه يبقى استحقاق المرأة عنها والظاهر شاهد
له والظاهر يكفي لدفع الاستحقاق وكذلك لو وهبت هبة فوكلت بدفعها وكيلاً ثم مات
ودفعها الوكيل فقال دفعتها في حياتها فصدقه الموهوب له فلا ضمان على الوكيل لانه كان أميناً
في الدفع ولكن ان كانت قائمة في يد الموهوب له فللورثة أن يأخذوها لأن الظاهر يشهد لهم
فانه إنما يحال بالدفع على أقرب الاوقات وهو ما بعد موتها والوكيل يبطل ملك الورثة
باختياره بتصرف لا يملك انشاءه فان أقاموا البينة أخذت بيينة الموهوب له لانه ثبت الملك
لنفسه في الموهوب وسبق التاريخ في دفع الوكيل اليه قال واذا رهن المرتدة رهناً أو ارتها
مع التسليط على البيع عند حل الاجل فهو جائز وللوكيل أن يبيعه وإن ماتت أو لحقت

بالدار ان كانت رهنت فقيام حق المرتهن وان كانت ارتهنت فقيام حق ورثتها وبقاء الوكيل
والموكل جميعا قال واذا وكل المكاتب المرندي وكلا بيع أو شراء فهو جائز بخلاف الحر على
قول أبي حنيفة رحمه الله لان المكاتب بعد الرقة يملك التصرف بنفسه لقيام الكتابة فيوكل
به غيره بخلاف الحر وهذا لان كسب المكاتب دائر بينه وبين مولاه والمولى راض بتصرفه
بخلاف مال الحر فانه يوقف على حق ورثته وهم لا يرضون بتصرفه والمستسمى كالمكاتب
في قوله قال فان لحق المكاتب بالدار مرندا كان الوكيل على وكالته وكذلك لو أسرا وسي
لان عقد الكتابة بان بعد لحاقه (ألا ترى) أن لحاقه لا يكون أعلى من موته وموته عن وفاة
لا يبطل الكتابة فكذلك لحاقه فهذا بقي الوكيل على وكالته والله أعلم بالصواب

باب الوكالة في الدم والصلح

(قال رحمه الله) قد بينا فيما سبق ان وكيل من عليه القصاص اذا أقرب بوجوب القصاص
على موكله لم يجز استحسانا الا ان يشهد هو وآخر معه ان ادعى المدعى عليه لان قبوله الوكالة
لا يخرجه من أن يكون شاهدا على موكله اما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يشك لان
عزل قبل الخصومة فشهادته لموكله تجوز فلي موكله أولى وعند أبي يوسف رحمه الله فقد صار
قائما مقام موكله فلم تجز شهادته له ولا يوجد هذا المعنى في شهادته عليه وهذا اذا لم يسبق من
الوكيل انكار فان سبق منه انكار في مجلس القضاء ثم جاء بعد ذلك يشهد بمحضرة المدعى
عليه فهو مناقض والشهادة مع التناقض لا تقبل قال والتوكيل بطلب دم جراحة خطأ أو عمدا
ليس فيها قود جائز مثل التوكيل في المال لان المد الذي لا قود فيه موجه موجب الخطأ
وهو المال وهذا التوكيل لا يثبت موجب الفعل والاستيفاء وذلك مال قال ولو وكل رجل
رجلا ان يصالح عنه رجلا ادعى عليه دعوى من دين أو عين وان يعمل في ذلك برأيه فصالحه
الوكيل على مائة فهو جائز لانه فوض الأمر الى رأيه على العموم والمال على الأمر دون
الوكيل لان الوكيل يضيف المقد الى الموكل فيقول صالح فلانا من دعواك على كذا وفي
مثله العاقد يكون سفيرا ويكون المال على من وقع له دون الوكيل قال والوكيل بالصلح ليس
بوكيل في الخصومة لان الصلح عقد ينبنى على الموافقة والمسألته وهو ضد الخصومة
(ألا ترى) أن الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح ولو أقر ان ذلك باطل لم يجز اقراره على صاحبه

لان صحة اقرار الوكيل بالخصومة باعتبار أنه وكيل بمجواب الخصم والوكيل بالصلح ليس
 بوكيل بالجواب وانما هو وكيل بمقد يباشره والافترار ليس من ذلك المقدر في شيء قال وار
 وكل المدعى عليه وكلا بالصلح فوكل الوكيل وكلا بالصلح وفعل لم يجوز لانه عند يحتاج فيه
 الى الرأي وانما رضى الموكل برأيه دون رأى غيره فان كانت الدراهم من مال الآمر رجعت
 بها لان الصلح لا ينفذ في حقه حين لم يباشره من رضى برأيه وان لم يكن الآمر دفع المال
 فصالح الوكيل الآخر ودفع المال من عند نفسه لم يلزم الأول شيء وباز الصلح عن الموكل
 الآخر وهو الوكيل الأول لان الوكيل يباشره بأمر الأول فجاز في حق الأول ولكنه
 حصل على وجه لم تضمنه وكالة الموكل الأول فكان توكيل الاول لم يوجد ولكن أمر
 أجنبي أجنبيا بأن يصالح على مال ويدفع من عند الموكل أو من عنده فهذا الصلح يجوز
 ويكون الموكل متطوعا فيه فكذلك هنا الموكل الثاني يكون متطوعا وكذلك لو وكل اثنين
 فصالح أحدهما دون الآخر بئله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو متطوع فيه ولا يجوز
 على الموكل لان الموكل رضى برأيهما فلا يكون راضيا برأى أحدهما وهذا اراحة اذا تفرد
 بالصالح كان كالمفضولي وصالح المفضولي صحيح اذا أضافه الى نفسه أو أدى المال أو ضمن المال
 ويكون متطوعا فيه لمعين وهو ان موجب الصلح في حق الصالح المدينون البراءة من الدين
 والمشتري ينفرد بذلك وانما يحتاج الى رضاه لوجوب العوض عليه وإذا لم يكن عليه شيء من
 العوض سقط اعتبار رضاه وكذلك لو وكله ان يدالح عنه بالمال وضمن المال فصالح بالدين
 أو بمائة دينار ونقصه من ماله أو شيء من العروض أو المسكيل أو الموزون من عند الوكيل
 فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشيء لأنه خالف أمره حين صالح على غير ما سعى له
 كالمفضولي في هذا الصلح ولو صالحه على أقل من ألف درهم وضمنه جاز على الموكل لانه
 امتثل أمره فان صالحه بأقل مما سعى من الدراهم يكون خيرا للموكل فهذا لا يمد خلافا
 وقد وقع ضمن بدل الصلح بأمره فيكون له أن يرجع به عليه قال ولو وكله أن يصالح على
 كره حنطة فصالح على كره شير أو دراهم جاز على الوكيل دون الآمر لانه خالف ما
 أمره به نصا قال ولو وكله أن يصالح على عبد بعينه فصالح على أمته للوكيل جاز عليه ان
 ضمن أو دفع ولا يجوز على الموكل لخالفته أمره نصا قال ولو وكله أن يصالح على كره حنطة
 بعينها فصالحه على غيرها من حنطة أجود منها وضمنها جاز على الوكيل دون الموكل لانه

خالف ما أمره به ناصحين أضاف الصلح الى غير المحل الذي أمره به الموكل وهو أضر على الموكل مما أمره به قال ولو صالح على كره حنطة وسط بغير عينه والكر الذي دفع اليه وسط ففي القياس لا يجوز على الموكل لانه لو جاز كان بدل الصلح ديناً في ذمته وهو اما وكله بان يصالح على كره حنطة بعينه وكان بهذا مغيراً للمقد الى غير المحل الذي أمر به ولكنه استحسن وقال يجوز صلحه على الموكل لانه ما خالف أمره به بتسمية شيء آخر سوى المأمور به اما ترك التبين ولا ضرر على الموكل في ذلك وقد بينا انه اما يعتبر من التقييد ما يكون مفيداً في حق الموكل دون مالا يكون مفيداً ولان الوكيل قد يتل بهذا فقد يتفق الصلح في غير الموضع الذي فيه الحنطة ولو أضاف المقد الى عينه وهو غير مرتضى دخل فيه شبهة الاختلاف بين العلماء رحمهم الله في جواز شراء ما لم يره فتجوز عن ذلك بتسمية كره وسط مطلقاً على أن يدفع اليه ذلك الكر ولما وكله الموكل مع علمه أنه قد يتل بهذا فقد صار راضياً بترك التبين قال ولو وكله المدعى أن يصالح على بيت من هذه الدار بعينه فصالح عليه وهو بيت وآخر فهو جائز لانه زاد خيراً بما صنع وحصل مقصوده قال ولو وكله أن يصالح عن هذا البيت بمائة درهم فصالح عنه وعن بيت آخر بمائة درهم والوكيل من جانب المدعى عليه جاز في حصه ذلك البيت لانه امتثل أمره حين صلحه عن ذلك البيت على أقل مما سعى له قال ولو وكله رب الدار أن يصالح عنه ولم يسم له شيئاً فصالح على مال كثير وضمن فهو لازم للوكيل بحكم ضمانه ثم ان كان ما يتباين الناس فيه جاز على الموكل وان كان أكثر من ذلك لم يجوز على الموكل لانه بمنزلة الوكيل بالشراء وقد بينا أن تصرفه هناك يتقيد بتباين الناس في مثله فاذا زاد على ذلك لم يجوز على الموكل فان كان الوكيل وكيلاً للمدعى فصالح على شيء يسير فهو جائز على المدعى في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه بمنزلة الوكيل بالبيع والتوكيل مطلق فلا يتقيد بشيء من البذل كما هو مذهبه وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز الا أن يحيط عنه فيما يتباين الناس في مثله بمنزلة الوكيل بالبيع والشراء عندهما وان لم يعرف الدعوى فالصلح جائز على كل حال يريد به اذا كان الخصم منكراً ولا حاجة للمدعى أولاً يعرف مقدار ما يديه من الدار فالصلح على البذل اليسير في مثل هذا الموضع متعارف والخط على وجه يكون فيه اسقاط شيء من حق الموكل غير معلوم هنا فلها جاز الصلح على كل حال قال واذا وكل المشتري الطاعن باليب وكيلاً بالصلح فأقر أن صاحبه قد رضى باليب فأقراره

باطل لان الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة وصحة اقرار الوكيل باعتبار مباشرته أو كونه
وكيلا بالخصومة ولم يوجد ذلك قال ولو كان البائع عبدا فوكل مولاه وكيلا بالصلح لم يجوز
ان كان على العبد دين وجاز ان لم يكن عليه دين كما لو باشر المولى الصلح بنفسه وهذا لان
كسب العبد خالص ملك مولاه ان لم يكن عليه دين وحق غرمائه ان كان عليه دين فيكون
المولى منه كالاجنبي وكذلك لو كان العبد هو المشتري قال ولا يجوز توكيل المولى على المكاتب
بذلك لانه من كسبه كالاجنبي لا يملك مباشرة الصلح بنفسه فلا يملك أن يوكل به غيره
ولو كان ابن المكاتب ولدا من أمة له فباع أو اشتري فظمن بسبب أو ظمن عليه فوكل المكاتب
بالصلح في ذلك جاز ان لم يكن على الاب دين وان كان دخل عليه دين لم يجوز لان كل من
في كتابته فكسبه يكون له بشرط الفراغ من دينه يأخذه فيستعين به في قضاء بدل الكتابة
فاذا لم يكن على العبد دين فالمكاتب يملك هذا الصلح بنفسه فكذلك يوكل غيره به بخلاف
ما اذا كان عليه دين قال ولو وكل المكاتب وكيلا بالخصومة في ذلك لم يجوز على أيه ان كان عليه
دين أو لم يكن لان الخصومة في العيب من حقوق المقد والمقد اما باشره الابن والمكاتب
لا يملك الخصومة فيه بنفسه على كل حال فكذلك لا يملك أن يوكل به غيره بخلاف الصالح
فانه أنشأ عقدا في كسبه وهو يملكه اذا كان الكسب حقه وكذلك لو وكل المكاتب وكيلا
بتقاضي دين لابنه وبالخصومة في ذلك لم يجوز ان كان على العبد دين أم لم يكن لان الابن هو
الذي باشر المداينة فحق القبض والتقاضى اليه دون المكاتب والذي يباشر في المكاتب مع ابنته
فكذلك الجواب في المولى مع عبده قال واذا كان دين بين رجلين فوكل أحدهما وكيلا
فاتقضى منه شيئا كان نصف ما أخذ لشريكه لان أصل الدين مشترك بينهما وقبض وكيل
أحدهما كقبض الموكل بنفسه ، للشريك أ. يأخذ منه نفسه وان ضاع المقبوض من
الوكيل فللشريك أن يضم صاحبه نصف ما أخذ الوكيل لان الموكل صار قابضا بقبض
وكيله فكان له ما كان في يد الوكيل كماله في يد الموكل فلماذا يرجع الشريك إليه بنصفه مال
وان كان وكاه قبض ماله كاه فقبضه فذلك منه فللشريك أن يضم شريكه نصف ذلك كما
لو قبضه بنفسه وان شاء ضمن الوكيل لانه في قبض نصيب الشريك متمتع في حق الشريك
فكان له أن يضمه نسبيته بتعديده ثم يرجع الوكيل بما ضمن لانه قائم مقام من ضمنه وذا
لحقه غرم فيما باشره بأمر الموكل فيرجع به عليه وذكر في نسخ أبي حفص رحمه الله أن

لشريك أن يضمن شريكه نصف ذلك ان شاء وان شاء ضمن التريم ثم يرجع التريم بما ضمن من ذلك على الشريك وهذا هو الاصح لانه اذا لم يجز بمحض الوكيل بقي حقه في ذمة التريم على حاله وانما يكون له أن يضمن التريم دون الوكيل لان قبض الوكيل لم يصادف ماله ثم قبض الوكيل في حق الموكل كقبضه بنفسه ولو قبض أحد الشريكين بنفسه جميع الدين ثم ان الآخر رجع لحقه على التريم كان للتريم أن يرجع بذلك على القابض لانه انما دفع اليه المال على أنه يستفيد البراءة من جميع الدين ولم يستفد ذلك فلماذا يرجع عليه ويستوى ان أقر الوكيل بالقبض أو قامت به بينة عليه لانه يملك مباشرة القبض بنفسه فيصح اقراره به في حق الموكل قال وان كان الوكيل وكيلاً بالخصومة فأقر عند القاضي ان صاحبه الذي وكله به قد قبض حصته جاز ذلك على صاحبه ولم يضمن لشريكه شيئاً لان صحة اقرار الوكيل بقبض موكله كان باعتبار انه جواب الخصم وهو وكيل بالخصومة بينه وبين التريم لا بينه وبين الشريك فلا يثبت قبضه في حق الشريك بهذا الاقرار فلماذا لا يرجع عليه بشيء بخلاف الوكيل بالقبض اذا أقر انه قبض لانه أقر بما سلطه عليه فيكون اقراره بذلك كالقرار الموكل فلماذا كان للشريك أن يرجع عليه بنصف المقبوض قال ولو كان دين بين اثنين وكل أحدهما وكيلًا يتقاضاه فاشتري محصة ثوبا جاز على الوكيل دون الموكل لانه أتى بتصرف آخر سوى مأمره به فلا يغذ على الموكل وقد بينا ان الشراء يغذ على المأمر اذا تندر بتقيده على الموكل فيصير مشتريا الثوب لنفسه بما سعى من الثمن ديناً في ذمته ثم جملة قصاصاً بدين الموكل ولم يصح ذلك فبقى هو مطالباً بالثمن وبقي المطلوب مطالباً بمحصة الموكل من الدين وكذلك ان رضى الموكل بذلك لان رضاه انما يعتبر فيما توقف على اجازته وهذا التصرف لم يكن موقوفاً فلا يعتبر رضاه فيه قال واذا كان الدين طاماً قرضاً بينهما فوكل أحدهما وكيلًا بقبض حصته فباعها بدراهم لم يجز على الموكل لانه تصرف بغير مأمره به وان رضى به الموكل جاز لان بيع نصيبه من الدين كبيع نصيبه من المين بغير أمره فيتوقف على اجازته فاذا أجاز كانت الدراهم له ويرجع شريكه عليه بربع الطعام ان قبض الدراهم أو لم يقبضها بمنزلة ماله باع نصيبه بدراهم وهذا لانه صار متملكاً عوض نصيبه من الدراهم فيجبل نصيبه كالسالم له حكماً حين يملك بدله فللشريك أن يرجع عليه بنصفه فقال ولو كان باعها بثوب وقبض لم يجز على الوكيل ولا على الموكل إلا ان يميزه الموكل بمنزلة ماله باع نصيبه بالدراهم فان قيل ينبغي ان

ينفذ الشراء للثوب على الوكيل لانه في جانب الثوب مشتر والشراء ينفذ على الماقد اذا
 تضمن بتقيده على غيره قلنا ولكنه في جانب الطعام بائع واطافة العقد الى الطعام هو دين
 للموكل في ذمة المطالب بمنزلة اضافته الى طعام هو عين له ومن باع طعام غيره بثوب لا ينفذ
 عقده ما لم يميز صاحبه فاذا أجاز يكون الثوب للماقد دون صاحب الطعام وهذا لانه مشتر
 للثوب ومستقرض الطعام من صاحبه في جعله عوضا عن الثوب فيتوقف جانب الاستقراض
 على اجازة صاحبه ولو جعلنا العقد نافذا قبل اجازته لم يكن بالمسعى من الطعام لانه لا يجوز
 اخراجه من ملك صاحبه بغير رضاه فاذا أجازته رضاه الآن فينفذ العقد في الثوب للوكيل
 ويكون على الوكيل حصة الموكل من الطعام بسبب استقراضه لانه صار قاضيا به عوض ما
 اشتراه به لنفسه فاذا قبضه الموكل أخذ منه شريكه نصف ذلك لانه وصل اليه الطعام الأول
 فاما قبل القبض فلم يملك هو بد لا بمقابلته وانما تحول حقه من نصيبه في ذمة الشريك الى مثله
 في ذمة الوكيل فكان بمنزلة قبوله الحوالة في نصيبه فلذا لا يرجع عليه الشريك بشئ حتى
 يقبضه بخلاف ما تقدم لان هناك يملك الدراهم بمقابلة نصيبه من الطعام وتوضيح الفرق ان
 رجوع الشريك عليه بالطعام هناك لا يجوز ان يكون موقوفا على قبضه الدراهم وهنا هو
 قبض من الوكيل الطعام دون الدراهم فيكون رجوع الشريك عليه بالطعام موقوفا على قبضه
 الطعام قال ولو وكله ان يصالح عنه في دم محمد ادعى عليه فصالح الوكيل على عشرة آلاف
 درهم وضمنها فهو جائز لان التوكيل بالصلح عن الدم ينصرف الى بدل الدم وبذل الدم
 مقدار الدية عشرة آلاف درهم أو ألف دينار أو مائة من الابل أو ألف شاة على قولها أو
 ماثنا ثوب فاذا صالح الوكيل على شئ من ذلك بعد صلحه على الموكل بعد أن يكون ماسي
 معلوما بان قال ماثنى ثوب يهودى فيكون هو في هذا الصلح والضمان ممثلا لأمره فيرجع
 بذلك ويستوى ان كان أمره بالضمان أو لم يأمره بمنزلة الوكيل بالخلع وهذا لانه اذا ضمن
 البذل فلا حاجة الى اعتبار أمره في جواز أصل الصلح لان ذلك جائز بدون أمره وانما الحاجة
 الى ذلك في الرجوع بالضمان على الأمر فيجعل أمره معتبرا في ذلك جائزا فلذا رجع عليه وان
 لم يأمره بالضمان ولان المباشر لهذا العقد قد يكون ملتزما اذا ضمن للبدل وقد لا يكون
 ملتزما اذا لم يضمن فينصرف مطلق التوكيل اليهما بخلاف الوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر ولم
 يأمره الزوج بذلك لم يرجع عليه بشئ وقد قررنا هذا الفرق فيما أمليناه من شرح الجامع

وكذلك لو صالحه على عشر وصفاء بنسب أعيانهم كان جائزا لان الدم ليس بمال والحيوان
يثبت ديناً في الذمة بدلا عما ليس بمال فان كان قيمة الوصفاء أكثر من الدية تقيد بمالا يتقاي
الناس في مثله فلو ضمن ذلك جاز عليه مدون الموكل لانه في معنى الوكيل بالشراء فانه يلتزم
بالصلح البديل عما هو مستحق على موكله من القصاص ونصره في ذلك يتقيد بما يتقاي
الناس في مثله فاذا زاد على ذلك كان بمنزلة القضوي فينفذ عليه اذا ضمن البديل ولا يرجع
على الموكل لانه التزمه بنسب أمره قال ولو وكله فان كان طالب الدم هو الذي وكل بالصلح
في ذلك فصالح على بعض ما سميا كان جائزا وان صالحا على مائة درهم جاز على الطالب في
قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما إلا ان يتخص من الدية ما يتقاي الناس في مثله لانه
الآن بمنزلة الوكيل بالبيع وان صالح وكيل المطلوب على عبد المطلوب فالصلح جائز فان
شاء المطلوب أعطى العبد وان شاء أعطى قيمته لانه أمره بالصلح وما أمره بإزالة ملكه عن
عين العبد وكان له حق امساك العبد فاذا امسكه كان هذا بمنزلة ماله صالح من الدم على عبد
فاستحق والصلح بهذا لا يبطأ ولكن يجب قيمة المستحق بمنزلة الخلع فكذلك هنا وكذلك
كل شيء يمينه من العروس والحيوان والمقار وان كان مكيلا أو موزونا يمينه فان شاء
الموكل أعطاه وان شاء مثله لانه من ذوات الامثال فاذا حبس العيين باعتبار انه لم يرض
بزواله عن ملكه كان ذلك كالمستحق من يده فيلزمه مثله وان كان بنسب عنه وضمن ذلك جاز
على الوكيل والموكل لانه امثل أمره فيما صنع فينفذ تصرفه على الموكل قال واذا وكل المطلوب
وكيلا يصالح عنه ويضمن فصالح عنه على مال وسمى ذلك الى أجل وضمن فهو للوكيل على
الموكل الى ذلك الأجل لان بالصلح يجب على الضامن المال الى ذلك الأجل فيجب له على
الموكل أيضا الى ذلك الأجل بمنزلة الوكيل بالشراء اذا اشترى بشئ مؤجل وان كان بدل
الصلح حالا كان للوكيل ان يأخذه من الموكل قبل أن يوفيه بمنزلة الوكيل بالشراء اذا اشترى
بشئ غير مؤجل لان الوكيل حين ضمن البديل للمطالبة للطالب انما توجه على الوكيل لا على
الموكل وكما توجه مطالبة الوكيل على الموكل بخلاف الكفالة فان الكفالة لم تسقط مطالبة
الطالب عن الأصيل فلا توجه مطالبة الكفيل على الأصيل مالم يوفه عنه وان اعطاه الوكيل به
كفيلا لم يكن للكفيل اذا أدى ان يرجع على الموكل بشئ لان الموكل ما أمره بإداء شيء
عنه ولا بالكفالة ولكن الوكيل هو الذي كفله فيكون رجوع الكفيل على الوكيل ورجوع

الوكيل على الموكل قال ولو ان الموكل اعطى الوكيل رهنا بالمال قيمته والمال سواء فذلك الرهن عند الوكيل صابر مستوفيا بهلاك الرهن ما استوجب على الموكل فكانه استوفاه حقيقة وعليه أن يؤدي المال للطالب من عند نفسه كما التزمه ولا يرجع به على الموكل لانه قد استوفاه منه مرة قال ولو ان الوكيل صالح للطالب على ألف درهم على ان يكون ذلك على المطلوب دون الوكيل كان ذلك جائزا على ما قاله لانه أخرج كلامه مخرج الرسالة وأضاف المقد الى الموكل وهو المطلوب بالدم فكان على المطلوب وكذلك لو قال انوكيل أعف عنه على ألف درهم فمما عنه على ذلك كان المال على المطلوب وفي غير الدم الحكم هكذا متى أضاف الوكيل المقد الى المطلوب لا يكون عليه من البذل شيء إذا لم يضمن قال ولو ان طالب الدم وكل وكيل بالصلح والقبض فصالح كان له أن يقبض المال لانه مأور بذلك ولانه بمنزلة البائع ولو وكله أن يقول قد عفى فلان عن فلان بالف درهم وقبل ذلك المطلوب لم يكن للوكيل أن يأخذ ذلك المال لانه أضاف المفعول الى الموكل وجعل نفسه سفيرا ومعبرا عنه فكان حق قبض المال الى الطالب ولان الوكيل لا توجه عليه المطالبة بتسليم المبدل فلا يكون له قبض البذل قال ولو ان المطلوب بالدم وكل وكيل بما يطالب به أو وكله بالدم لم يكن له أن يصالح لان ما وكل به مجهول فانه لم يبين انه أراد الصلح أو الخصومة فهو عاجز عن تحصيل مقصود الموكل فلهذا لا يجوز صلحه حتى يتبين مراده قال واذا وكل المطلوب بالدم وكيل يصالح عنه الطالب فاتى الوكيلان واصطلحا فهو جائز لان مقصود كل واحد من الموكلين يحصل بالصلح مع وكيل صاحبه مثل ما يحصل بالصلح مع صاحبه فلا يكون هذا خلافا من الوكيلين وعلى هذا لو أمر رجلا أن يشتري له خادما بينه فاشتراه من وكيله أو من رجل اشتراه منه فهو جائز لان المقصود قد حصل للمولى فان مقصوده ملك ذلك الخادم بالشراء بخلاف ما لو وكله ببيع عبده من فلان فباعه من غيره لم يجز الا أن يكون ذلك الغير وكيل فلان بشرائه له وقد سبق بيان هذا الفرق قال واذا كان دم خطأ بين الورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصته عن عشرة دراهم وقبضها فلبقية الورثة أن يشاركوا الموكل ويخاصموه فيما أخذ كما لو أخذ بنفسه وهذا لان ما وقع عليه الصلح بدل دين مشترك بينهم وهو الدية ولا سبيل لهم على الوكيل لان ما في يده من المال أمانة لمن وكله ويده فيه كيد من وكله فلا يكون لهم معه في ذلك خصومة كصاحب الدين فانه لا خصومة له مع مودع المديون وان كانت الوديعة من جنس حقه وان هلك المال

عند الوكيل فلا ضمان عليه لاحد ولكن سائر الورثة يأخذون الموكل فيضمنونه بقدر حصتهم
 مما أخذ وكيله لان هلاك المقبوض في يد الوكيل كهلاكه في يد الموكل قال واذا قضي بالدية
 مائة من الابل على القاتل وعواقله فوكل الطالب وكيلا يقبضها فقبضها وانفق عليها في علقها
 وسقيها ورعها حتى يبلنها الموكل فهو متطوع في ذلك لانه لم يؤمر بذلك فهو أمين أتفق
 على الامانة بغير أمر صاحبها ولا أمر القاضي قال ولو أمره الموكل ببيعها فوكل الوكيل عبدا
 له فباعها لم يجز لان الموكل رضى برأيه دون رأى عبده وهذا بخلاف الحفظ فان الانسان
 يحفظ المال بيد عبده فلا يصير ضمانا بالدفع الى عبده ليحفظه ولكنه يباشر البيع بنفسه فاذا
 أمر به عبده لم يجز كما لو أمر به أجنبيا آخر قال وان تمرد استرداد عنها فلو ابل أن يضمن
 الوكيل لانه متمتع بتسليطه عبده على البيع والتسليم وان شاء ضمن عبده قيمة الابل في رقبته
 لانه متمتع بالبيع والتسليم في حقه قال واذا قضي بالدية من جنس فوكله بقبضه فقبض به جنسا
 آخر لم يجز على الموكل لان حقه تمين في ذلك الجنس بقضاء القاضي فقبض جنس آخر مكانه
 يكون استبدال والوكيل بالقبض لا يملك الاستبدال قال وان وكل المطلوب وكيلا يؤدي
 عنه وقد قضي عليه بالدية بالدرهم فباع بها وكيل الطالب دنانير أو عروضاً فهو جائز لانه باع
 ملك نفسه ثم قضي بالتمن دين المطلوب فان آخر الدينين يكون قضاء عن أولها ولا فرق في
 حق المطلوب بين ان يقضى بهذه الطريق وبين ان يقضى بأداء الدرهم فهذا جاز ورجع
 الوكيل بالدرهم على المطلوب قال واذا وكل المطلوب رجلا بالخصومة فأدى الوكيل من عند
 نفسه لم يرجع به على الموكل لانه مأمور بالخصومة لأداء المال فان الخصومة تكون في دفع
 دعوى المدعى فاما دفع المال فليس من الخصومة في شيء فكان متبرعا كاجنبي آخر قال واذا
 دفع الدية دراهم الى رجلين وقال أدباها عني فصالحا الطالب من المال على دنانير أو عروض
 جاز ذلك لانها عقدا عليهما فكانا متطوعين في ذلك لانها بائرا عقدا غيرا امرأه
 فانها أمرأه يحمل المال للمطلوب والتسليم اليه ولم يفعل ذلك بل تبرعا بأداء المال من عندها
 فإردان على الموكل دراهمه ولو قضى الطالب الدرهم لها لانها في حق المطلوب لا فرق بين
 أن يدفعها تلك الدرهم أو مشا وقد يتلى الوكيلان بذلك بان يتفق رؤيتهما الطالب في موضع
 لا تكون دراهم المطلوب منهما لانه يشق عليهما استصحاب تلك الدرهم في كل وقت فلدفع
 الحرج عليه استحسانا لها أداء مثل الدرهم ليرجما فيها قال ولو وكل وكيلا بأن يؤدي عنه دية

ودفع اليه المال فادى نصفه وحط الطالب نصفه فهذا الخط عن الاصيل وليس للوكيل منه شيء لان الخط اسقاط والاسقاط انما يكون عن طية المال فان وهبه للوكيل وأسره قبضه من الاصيل فهو جائز وهي مسألة المبة اذا وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على القبض ثم للوكيل أن يقاصه بما في يده حتى يستوفي منه ما في يده اذا حضر من عليه الدين لانه لو رده عليه كان له أن يستوفيه منه لتسليط صاحب الدين اياه على قبضه فكذلك اذا كان في يده فله أن يمسكه ولكن يحضر من عليه الدين لانه مأمور بقبضه منه والله أعلم بالصواب

باب الوكالة بالصلح في الشجاج

(قال رحمه الله) رجل وكل رجلا بالصلح في شجة ادعيت قبله وأسره أن يضمن ما صلح عليه فصالح على أكثر من خمسمائة فان كانت الشجة خطأ جاز من ذلك خمسمائة وبطل الفضل لان بدل الشجة مقدر بالخمسمائة شرعا فالصلح على أكثر منه يكون ربا ولو باشره الموكل بنفسه بطل الفضل لهذا فكذلك اذا باشره الوكيل وان كانت عمدا جاز ذلك كله على الموكل اذا كان زاد ما يتباين الناس في مثله لان الواجب في الممد القود وما يقع عليه الصلح يكون بدلا عن القود فلا يتمكن فيه الربا ولكن الوكيل بمنزلة الوكيل بالشراء وتعرف الوكيل بالشراء انما يثبته على الموكل في الزيادة بقدر ما يتباين الناس في مثله وان مات المشجوع انتقض الصلح في الوجهين جميعا (وفي مسألة كتاب الديات) أن العفو عن الشجة لا يكون عفوا عن السراية عند أبي حنيفة رحمه الله فكذلك الصلح عن الشجة لا يكون صلحا عن السراية فاذا مات المشجوع بطل الصلح لانه يتبين أن الحق كان في الدم دون الشجة فكان أولياؤه على دعواهم قال وان كان الوكيل صالحا عن الجناية فان برئ من الشجة فالجواب كما بينا لانه حصل مقصود الموكل في اسقاط الموجب للشجة عنه بلفظ الجناية وان مات فيها فالصلح جائز على الوكيل ان كان ضمن البذل ولا يجوز على الموكل لانه يتبين أنه صالح عن الدم فان اسم الجناية يتناول النفس وما دونها وانما كان هذا مأمورا بالصلح عن الشجة فيكون هو في الصلح عن الدم متبرعا بمنزلة أجنبي آخر فيلزمه المال بالضمان ولا يرجع به على الموكل قال فان كان الوكيل صالحا عن الشجة وهي خطأ وما يحدث منها على خمسمائة فان

المشجوع يجوز له من ذلك نصف الشر ويرد تسعة اشرار ونصف الشر ان كان قبض لان
 ما يحدث منها النفس وهو انما جعل الحسمائة بالصلح عوضا عن جميع الدية وقد تين أن الواجب
 كان بعد نصف عشر الدية فيمسك من بدل الصالح حصة حقه ويرد ما بقي منه ولو مات عن
 مال الشجة وله مال كبير يخرج ماحظه من ثمنه جاز ذلك على الوكيل ان كان ضمنه ولا
 يجوز على الموكل لما بينا أنه أسره بالصلح عن الشجة وهو انما صالح عن النفس والمشجوع
 أسقط من حقه ما زاد عن الحسمائة وذلك بمنزلة الوصية منه فاذا كان يخرج من ثمنه كان
 جازا وان لم يكن له مشجوع مال الا الدية جازت وصيته بقدر الثلث ثم يخاصم أولياء
 المشجوع المدعى عليه الشجة في مقدار الثلثين فان ثبت لهم عليه أخذ وتمام ذلك منه لبطال وصية
 المشجوع فيها زاد على الثلث ولو ان المشجوع حط ما يتغابن الناس فيه جاز على الموكل وان
 كان أكثر من ذلك لم يجوز قيل هذا قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله فيمنع أن يجوز لان
 وكل المشجوع بمنزلة الوكيل بالبيع وقيل بل هذا قولهم جميعا لان بدل الشجة معلوم شرعا
 فالنوكيل بالصلح ينصرف مطلعه الى ذلك ولكن قدر ما يتغابن الناس فيه يكون غفوا لان
 مبنى الصالح على الانقضاض والتجاوز بدون الحق قل ولو وكل بالصلح في الشجة خاصة
 فصالح عليها وعلى ما يحدث منها على عشرة آلاف وضمن الوكيل ثم مات المشجوع فالصالح
 يلزم الوكيل دون الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله أن اسم الشجة لا يتبادل
 النفس فلا امرأ أمره بالصلح عن الشجة وهو قد صالح عن النفس وعند أبي يوسف ومحمد
 رحمهما لله اسم الشجة يتبادل الشجة وما يحدث منها فاد وكله فالصالح عما يحدث بها كان
 هو ممثلا أمره فيما صنع لا مبتدئا نيبا آخر قال ولو وكل بالصلح في شجة فصالحه عن الشجة
 ومن جرح آخر ممثلا جاز على الوكيل التصدق لانه في حصة ذلك ممثلا أمره وفي الجراحة
 هو ممثلي فهو بجني آخر وان كانت الجراحة لاخرى أكبر أو أصغر جاز على الموكل
 بحساب تلك الشجة وما زاد في ذلك فهو على الوكيل اذا ضمنه لانه متبرع بالتمام ذلك قال
 واذا وكله بالصلح في موضحة وما يحدث منها فصالح عن موضعتين وما يحدث منهما وضمن
 جاز على الموكل الصف ولزم الوكيل النصف سواء مات أو عاش لانه في أحد الموضعتين
 ممثلا أمره وفي الاخرى متبرع بالصلح كاجني آخر فاز وكله بالصلح في موضحة ادعاها
 قبل فلان فصالح الوكيل عليها وعلى غيرها جاز عليها ولم يجوز على غيرها لان وكيل الطالب

مستقط الحق بالصلح وإنما يصح إسقاطه بقدر ما أمره صاحب الحق وفيما زاد على ذلك هو
 كاجنبى آخر فلا يصح إسقاطه أصلاً قال وإذا وكل الرجل رجلاً بالصلح في شجرة تدعى قبله
 وإن يضمن البذل فصالح على صنف بصير عينه أو على عشرة من النعم أو على خمس من الأبل
 فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك الوسط كما لو كان الموكل صالح بنفسه وهذا لأنه مال يلتزمه
 عوضاً عما ليس بمال وجهالة الوصف في المسمى لا تمنع صحة التسمية في مثله كما في النكاح
 والخلع ثم يرجع الوكيل به على الموكل لأنه التزمه بأمره حين أمره أن يضمن قال ولو وكل
 المطلوب وكيلًا بالصلح في موضحة عمداً فصالح الوكيل على خدمة عبد الموكل سنين فالصلح
 جائز لأن تسمية خدمة عبده كتسمية رقبة عبده وذلك لا يمنع جواز الصلح إلا أن يكون
 الموكل لم يرض بزوال ملكه عن منفعة عبده فيخير في ذلك أن شاء رضى به وإن شاء لم
 يرض وعليه قيمة الخدمة وقد بينا نظيره فيما إذا سمي في الصلح عينا من أعيان ماله وإن
 استحقاقه ذلك المسمى كاستحقاق غيره فلا تبطل به التسمية ولكن يجب قيمة المسمى قال
 ولو صالحه على خمر أو خنزير أو حر فهو عفو ولا شيء على الأمر ولا على الوكيل لأن
 القصاص ليس بمال وإنما يجب المال فيه بالتسمية وإذا كان المسمى ليس بمال لا يجب شيء
 كالطلاق فإن من طلق امرأته على خمر أو خنزير أو حر لا يجب عليها شيء وهذا بخلاف
 البضع لأن البضع عند دخوله في ملك الزوج متقوم (ألا ترى) أنه لو سكت هناك عن ذكر
 البذل يجب مهر المثل ولو سكت عن ذكر البذل هنا لا يجب شيء ولو قال الوكيل أصالحك
 على هذا العبد أو على هذا الخل فضنه له فإذا العبد حر والخل خر فلى الوكيل أرش الشجرة
 لأنه سمي متقوماً فإذا ظهر أن المثار إليه ليس بمال تمكن النحر من جهته فيرجع بأصل حقه
 وهو أرش الشجرة وهو بمنزلة الخلع في هذا ثم الوكيل قد ضمنه فيكون مطالباً بحكم الضمان
 ويرجع به على الموكل لأنه غير مخالف أمره فيما التزم ولو صالحه على عبيدين فإذا أحدهما حر
 فليس للمصالح غير العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله
 الآخر له العبد الباقي وقيمة الحر لو كان عبداً وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله مع
 العبد الباقي تمام أرش الشجرة وهذا الخلاف في الخلع هكذا فمحمد رحمه الله يقول المصالح
 سمي عبيدين فإذا كان أحدهما حراً تحقق النحر من جهته فيكون حق الطالب في تمام أرش
 الشجرة هنا وحق الرجوع للزوج فيما ساق اليه من الصدقات في الخلع هكذا فيأخذ العبد الباقي

وما زاد على قيمته الى تمام الشجة باعتبار التردد كما اذا كان الصلح على عبد واحد فظهر انه حر
وأبو حنيفة رحمه الله يقول الخلع والصلح باعتبار تسمية الباقي صحيح وتسمية الحر منه لئلا يفار
ذكره والسكوت عنه سواء بخلاف ما اذا كان المسمى عبدا واحدا لانه لا يمكن تصحيح
العقد هناك معاوضة باعتبار ما وقعت الاشارة اليه من العبد الباقي فلها جعلنا التسمية في العبد
الاخير لنوا (واصل مذهب أبي حنيفة رحمه الله في مسألة الجامع الصغير) اذا تزوجها على
عبدين فاذا أحدهما حر فليس لها الا العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قوله أبي
يوسف رحمه الله الاخر لها العبد الباقي وقيمة الحر لو كان عبدا وفي قول محمد رحمه الله لها
العبد الباقي والزيادة على ذلك الى تمام مهر مثلها قال ولو صالحه على عبد فاذا هو مدبر أو
مكاتب أو على أمة فاذا هي أم ولد وضمن الوكيل تسليمه فليته قيمته في ماله ويرجع بها على
الموكل لان المسمى مملوك متقوم ولكنه استحق نفسه بالحرية الثابتة له فكأنه استحقه غيره
ولو وقع الصلح على عبد فاستحق وجبت قيمته فهذا مثله قال واذا شج رجلان رجلا موصحة
فوكل وكيلا يصالح مع أحدهما بينه على مائة درهم جاز كما لو باشر الصلح بنفسه وعلى
الاخر نصف الارش لان الواجب بالجناية على كل واحد منهما نصف الارش دون القود
فان الاشتراك في الفعل يمنع وجوب القود فيما دون النفس قال وان وكله ان يصالح مع
أحدهما ولم يبين أيهما هو فهو جائز لان هذه جهالة مستدركة ومثلا لا يمنع صحة الوكالة ثم
الرأي الى الوكيل يصالح أيهما شاء وكذلك لو كان الشاج واحدا والمشجوع اثنين فوكل
وكيلا بالصلح عنهما فصالح عن أحدهما ولم يسمه ثم قال الوكيل هو فلان قال قول له لانه
يمثل أمره في حق من صالح معه وهو الباشر للعقد واليه تعيين مباشر من العقد لانه كان
مالكا للتعيين في الابتداء فكذلك في الانتهاء يصح تعيينه ويكون هو بمنزلة الموكل فيه قال
واذا اشترك حر وعبد في موضحة شجاها رجلا فوكل الحر ومولى العبد وكيلا فصالح
عنهما على خمسمائة فلي مولى العبد نصف ذلك قلت قيمة العبد أو كثرت وعلى الحر نصفه
لان كل واحد منهما كان مطالبا بنصف الجناية وانما وكلا الوكيل بالصلح عن الجناية فاذا كان
كل واحد منهما مطالبا بالنصف كان الوكيل نائبا عن كل واحد منهما في النصف فلي كل
واحد منهما نصف البذل كما لو كانا حرين أو كان المولى والاجنبي صالحا بنفسهما مع المشجوع
وهذا لان المولى بهذا الصلح صار مانعا دفع العبد فيكون مختارا للقضاء وعند اختيار القضاء

فوجب جناية العبد والحر سواء وكذلك لو كان ذلك في دم خطأ لما ذكرنا قال ولو أن رجلا
قتل عبدا وحرأ عمدا أو خطأ فوكل مولى العبد وأولياء الحر وكيلا فصالح القتال على عشرة
آلاف كانت بينهم يضرب فيها أولياء العبد بقيمته وأولياء الحر بالدية كما لو صالحا بأنفسهما
وهذا لأن كل واحد منهم يضرب في بدل الصلح بجميع حقه وحق مولى العبد في قيمة
العبد وحق أولياء الحر في الدية وكذلك لو صالح على أحد عشر ألفا وقيمة العبد خمسمائة
والقتل عمدا لأن الواجب هو القصاص دون المال والمال في الصلح من دم العبد لا يتقدر بشيء
شرعا فأما إذا كان القتل خطأ فلورثة الحر من ذلك عشرة آلاف والباقي لمولى العبد لأن
دية الحر في الخطأ مقدرة شرعا بمشرة آلاف لا تجوز الزيادة عليها فهذا كان لورثة الحر عشرة
آلاف قل ولو كان العبد قتل عمدا والحر خطأ فصالح عن أحد عشر ألفا كان أولياء الحر
عشرة آلاف لما بينا وما بقي فلمولى العبد لأنه في حقه هذا صلح عن القود فيجوز على قدر
من البذل قال ولو كان الحر قتل عمدا والعبد خطأ كان الصلح جائزا وهو مثل الباب الأول
لما قسنا قال ولو أن نصرانيا شج موضحة فوكل المطلوب وكيلا مسلما فصالح عنه بخمر وضمن
له لم يجز وكان الذي على حقه لأنه ملتزم بدله حين ضمنه بمقد الصلح والتزام أنسلم الحر لا يكون
صحيحا ولما وكله بأن يصلح ويضمن كان التوكيد باطلا فيطل الصلح أيضا والنصراني على
حقه قال ولو كان الطالب وكل مسلما فصالح عنه على خمر جاز لأن وكيل الطالب سفير عنه
لا يتعلق به شيء من الحقوق ولا إليه شيء من قبض البذل وهو قياس نصرانية وكلت مسلما أن
يزوجها من نصراني على خمر وذلك جائز فهذا مثله قال ولو كان الطالب والمطلوب مسلمين
وقد وكل كل واحد منهما ذميا فصالح على خمر لم يجز لأن الوكيلين سفيران عن المسلمين
فلا يكون اليهم من حقوق لمقد شيء فكون صلحهما كصلح الموكلين قال ولو أن عبدا قتل
خطأ فوكل مولاة وكيلا بالصلح فصالح على عشرة آلاف درهم حاز ذلك ويرد المولى من
ذلك عشرة دراهم لأن بدل نفس العبد في الخطأ لا يزداد على عشرة آلاف الا عشرة فازيادة
على ذلك أخذ بنير حق فيلزمه رده وعلى قياس ما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تقدر
نفس العبد بشيء ولكن تجب القيمة بالغة ما بلغت لا يلزمه به شيء ولو كانت شجرة فصالح
على ألف درهم جاز لأن بدل الطرف من العبد في الجناية لا يتقدر بشيء بل تجب القيمة بالغة
ما بلغت بمنزلة الجناية على الاموال وقد ذكر هنا على قول محمد رحمه الله أنه يسلم له من ذلك

خمسمائة درهم ويبطل ما بقى وهذا اشارة الى أن الجناية على اليد فيما دون النفس فلي هذه
 الرواية يسلم له باعتبار الموضحة نصف عشر بدل نفسه وذلك خمسمائة الا نصف درهم ويلزمه
 رد ما بقى قال ولو كانت الجناية فقه عين فصالحه على ستة آلاف جاز في ظاهر الرواية لما قلنا
 وعلى قول محمد رحمه الله يسلم له من ذلك خمسة آلاف الا خمسة ويبطل ما بقى وذكر في هذا
 الكتاب رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله أنه اذا صالح من هذه العين على عشرة آلاف
 نعتت منها احد عشر درهما ووجه هذا ان بدل الطرف وان كان لا يتقدر بشيء فعمل انه لا
 يكون مساويا لبذل النفس واذا كان بدل نفسه يتقدر بعشرة آلاف الا عشرة ينقص من
 ذلك في بدل العين درهم فلماذا يسلم له عشرة آلاف الا احد عشر درهما قال ولو كان وكيل
 هذا الصلح وكيل المطلوب فضمن ذلك جاز عليه ولكن ان كان زاد بقدر ما يتباين الناس فيه
 لزم ذلك المطلوب حتى يرجع الوكيل عليه لانه ممثل أمره في الالتزام وان زاد ما لا يتباين
 الناس فيه كان غافلا لانه مخزاة الوكيل بالشراء فيلزمه المالك بالغبن ولا يرجع على المطلوب
 بشيء منه قال واذا وكل رجلا بشجة موضحة شجها اياه رجل فليس له أن يصالح ولا يعفو
 ولا يخاصم لانه لم يبن عند التوكيل انه بماذا أمره فكان عاجزا عن تحصيل مقصود
 الموكل بما سمي له ولو أخذ ارشها تاما كان باطلا في القياس أيضا لما قلنا ان التوكيل باطل
 حين لم يعرف الوكيل مقصود الموكل وفي الاستحسان ان كان عمدا فكذا لان الواجب
 هو القصاص فأخذ الارش يكون صلحا وقد بينا ان الوكيل بالشجة لا يملك الصلح وان
 كان خطأ جاز أخذه الارش لاتباعه أنه استوفى كمال حقه وذلك كان مقصود الموكل وهو
 نظير ما تقدم فيما اذا وكل وكلا بدنية كان له أن يقبضه استحسانا فكذا اذا وكل وكلا
 بشجة لان المراد موجب الشجة وهو الدية قال ولو وكله في كل شيء له لم يكن له أن يتقاضى
 دينه ولا يخاصم وانما هو وكيل بالحفظ لان في قوله وكلتك باعيان مالي فانه نص على ما هو
 له على الاطلاق وذلك في العين دون الدين ويعلم ان الحفظ مراده وليس في شيء آخر سوى
 الحفظ ييقن فلماذا لا يملك إلا المتيقن به قال ولو قال المشجوع ماصنت في شجتي من شيء فهو
 في حل فصالح عليها أجزت ذلك استحسانا لان هذا وقوله وكلته بالصلح عن شجتي سواء
 فان قوله فهو في حل أي هو من القصاص في حل وذلك انما يكون بالصلح لان مبنى الصلح
 على الاغماض والتجاوز بدون الحق ولو أبرأه منهما لم يجز لانه بهذا اللفظ صار وكلا بالصلح

وتنقذ الصلح يحتمل اسقاط بعض البدل لا كله وفي الابرأه اسقاط الكل ولو قال ما صنعت فيها من شيء فهو جائز أجزأت البراءة والصلح وغيره لأنه أجاز ضمنه مطلقا واسقاط البعض بالصلح أو الكل بالابرأه من ضمنه قل هذا يجوز ولو قال قد جعلته وكيلا في الصلح وأمرته بالقبض فصالح عنه فله أن يقبض لأنه أمره بالقبض نصا ولو صالح نفسه ثم أمره بقبض بدل الصلح جاز فكذلك إذا أمره بالصلح والقبض قال وإذا وكل الشاح وكيلا بما يدعى قبله فليس له أن يصالح ولا يخاصم ولا يصنع شيئا لأن الموكل لم يعين مراده عند التوكيل فكان عاجزا عن تحصيل مقصوده قال وإذا وكل المكاتب بالصلح عن جناية ادعت عليه أو على عبده ثم رد في الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بجزئه وضمن بدل الصلح فانه لا يجوز على المكاتب في رقبته كما لو صالح بنفسه بعد العجز وعجزه يتضمن عزل الوكيل في حق المولى لا في حق المكاتب لأن ابتداء التوكيل بعد عجزه لا يصح في حق المولى ولكنه يصح في حق المكاتب وكذلك العجز بعد التوكيل فيكون الوكيل مطالبا بالمال لأنه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب إذا عتق لأن التوكيل في حقه صحيح وعلى هذا توكيل العبد المأذون بالصلح عن جناية عبده إذا جبر عليه مولاة قال ولو وكل رجل رجلا بالصلح في شجة ادعت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة لأن تصرف الوكيل كان على وجه النيابة عن الموكل وقد انقطع رأى الموكل بموته فإن صالح الوكيل وضمن جاز عليه في ماله خاصة لأنه متبرع في الصلح كاجنبي آخر وإن لم يمت ومات الطالب فصالح الوكيل ورثته جاز على الموكل لأن ورثة الطالب بعد موته يقومون مقامه في المطالبة بموجب الشجة قال وإذا وكله بالصلح في موضعة شجها إياه رجل فصالح على الموضعة التي شجها فلان ولم يقل هي في موضع كذا فهو جائز لأنه عرفها بالاضافة إلى فلان وعمل فصل فلان معلوم ما بين فينفي ذلك عن الإشارة إليه وكذلك اليد والمين والسن فإن قال علي اليد اليسرى والمقطوعة هي اليمنى فالصلح باطل لأنه أضاف الصلح إلى ما ليس بحق له ولو صالح الموكل بنفسه عما ليس بحق له كان الصلح باطلا فكذلك الوكيل إذا صالح عن مثل ذلك وفاقه أعلم

باب وكالة الوكيل

(قال رحمه الله) وإذا وكل الرجل الصبي الذي لا يقبل أو المجنون الذي لا يقبل ولا

يشكلم فهو باطل لان التوكيل امانة للتوكيل متاب نفسه في العبارة فاذا لم يكن الوكيل من
أهل العبارة كان التوكيل باطلا وان كان صبييا يعقل ويتكلم أو مجنوناً يعقل فهو جائز لانه من
أهل العبارة (الأتري) ان تصرف في حق الموكل بأمره ينفذ ولكنه ليس من أهل التزام
العهد فعهدة التصرف تكون على الموكل قال ولو وكل وكيلاً بشي من التصرفات وقال ما
صنعت فيه من شي فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره فهو جائز لانه اخبارته على العموم
والتوكيل من صنعه قال وان مات الوكيل أو جن أو ارتد ولو خلق بدار الحرب فالوكيل الثاني
على واكلته لان الوكيل الثاني وكيل الأتري لا وكيل الوكيل فان فعل الوكيل الأول في
توكيله كفعل الموكل بنفسه فصار هو بعبارة الوكيل الأول وكيلاً للموكل ورأى الموكل باقي
فلهذا بقي على واكلته ولم يذكر في الكتابان الموكل اذا عزل وكيله وجاء فضولي وأخبره
بذلك هل ينزل أولاً والجواب فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله ان الخبر ان كان عدلاً انزل
بخبره والا فلا وفي الفضولي اختلاف الروايات على قول أبي حنيفة رحمه الله في اشتراط
العدالة وفي قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله ينزل بخبر الواحد عدلاً كان أو فاسقاً واستقر
هذا الفصل في المأذون ان شاء الله تعالى فان الحجر على العبد المأذون وعزل الوكيل في هذا
سواء فمن أصلهما أن ما يكون من المعاملات لا يشترط العدالة في الاخبار به لاجل الضرورة
فان العدل في الخبر لا يوجد في كل معاملة (الأتري) ان في التوكيل والاذن اذا أخبر به بخبر
فوقع في قلبه انه صادق كان له ان يتصرف وان كان الخبر فاسقاً فكذلك العزل على أصل
أبي حنيفة رحمه الله اذ كل خبر يتعلق به اللزوم فقول الفاسق لا يكون حجة فيه لان الشرع
نص على التوقف في خبر الفاسق بقوله تعالى فثبتوا وذلك يمنع ثبوت اللزوم بخبره والاخبار
بالعزل والحجر يلزمه الكف عن التصرف فلماذا يشترط فيه ان كان فضولياً أن يخبر عن نفسه
الا ان يكون رسولا للموكل حينئذ هو معبر عنه فيكون المزم قول الموكل لا قوله بخلاف
التوكيل والاذن فانه غير ملزم شيئاً بل هو بالخيار ان شاء تصرف وان شاء لم يتصرف فلماذا
لا تشترط العدالة فيه وذكر في نوادر هشام رحمه الله انه اذا وكل وكيلاً ببيع عبده وقيمة
العبد ألف فباعه بأقل من ألف على ان الوكيل بالخيار ثلاثة أيام فصار يساوي الثمن في مدة
الخيار ثم اختار الوكيل البيع ومضت الايام الثلاثة فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز في الوجهين
لانه يملك ابتداء البيع بأقل من قيمته فكذلك يملك الاجازة وعلى قول محمد لا يجوز في

الوجهين لأن عنده لا يملك ابتداء البيع بأقل من قيمته بما لا يتناهن الناس فيه فكذلك لا ينفذ
بالاجازة سواء كانت الاجازة بفعله أو بمضى المدة قبل القسخ لأن سكونه عن القسخ حتى
مضت المدة بمنزلة الاجازة منه وعلى قول أبي يوسف رحمه الله أن أجاز الوكيل في الثلاثة
فهو باطل كما قال محمد رحمه الله وإن سكنت حتى مضت المدة تم البيع بمضى المدة ويجعل كان
حصول الزيادة بمد مضى المدة قال ولو وكله أن يشتري له فلي قول زفر رحمه الله يجوز
شراؤه على الموكل لأن المكيل والموزون ثبت في الذمة ثمنا للشراء به كالشراء بالدرهم
وفي قول أبي حنيفة الآخر رحمه الله وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يكون الوكيل
مشتريا لنفسه لأنه لما لم يحمل التوكيل في الثمن على المصوم لما يئناه حل على أخص
الخصوص وهو الشراء بالنقد فاذا اشترى لغيره كان مشتريا لنفسه وذكر في اختلاف زفر
ويقوب رحمهما الله أنه إذا وكله ببيع متاعه في سوق الكوفة فباعه في بيت في غير سوق
الكوفة لا ينفذ يمه عند زفر رحمه الله لأنه خالف ما أمر به نصا وأجاز عند أبي يوسف رحمه
الله لأن مقصود الموكل اتسا هو سمر الكوفة لاسين السوق وقد حصل مقصوده وأما
يراعي من الشروط ما يكون مفيدا لي ما ييناقل ولو كان عبد بين رجلين فباع فضولي
نصفه من رجل فإن أجاز المولى أن جاز في اثنين جميعا بالاتفاق وإن أجاز أحدهما فلي
قول زفر رحمه الله يجوز في النصف نسيه ويبقى النصف لنفسه الآخر موقعا على أجازته لأنه
هكذا يتوقف وعند الاجزاة انما ينفذ على الوجه الذي يتوقف وعد أبي يوسف رحمه الله
يجوز في جميع نصيب الجز وبصير عند الاجازة كأنه باشر ببيع النصف بنفسه فنصرف الى
نصيبه خاصة ولو أراد صاحبه أن يجيز بمد دلالة تصح إجازه في شيء والله أعلم بالصواب

حجج كتاب الكفالة بهم

(قال) الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة وغفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي
سهل السرخسي رحمه الله املاء الكفالة مشتقة من الكمل وهو الضم ومنه قوله تعالى
وكفلا زكريا أي ضمها الى نفسه وقال صلى الله عليه وسلم أنا وكافل اليتيم في لجنة كهاتين أي
ضام اليتيم الى نفسه ومنه سميت الخشبة التي تجعل دعامة الحائط كفيلا لضمها اليه فغنى تسمية
العقد بالكفالة أنه يوجب ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل على وجه التوثيق (أحدهما)

الضم في المطالبة دون أصل الدين بل أصل الدين في ذمة الاصيل على حاله والكفيل يصير
 مطالبا كالاصيل وكما يجوز أن تفصل المطالبة عن أصل الدين في حق من له ابتداء حتى
 تكون المطالبة بالتمن للوكيل بالبيع وأصل التمن للموكل فكذلك يجوز أن تفصل المطالبة
 عن أصل الدين في حق من عليه فتوجه المطالبة على الكفيل بعد الكفالة وأصل الدين في
 ذمة الاصيل وكذلك تفصل المطالبة عن أصل الدين سقوطا بالتأجيل فكذلك التزاما
 بالكفالة والمطالبة مع أصل الدين بمنزلة ملك التصرف مع ملك النير فكما يجوز أن يفصل
 ملك التصرف عن ملك المين في حق المطالبة وملك اليد عن ملك المين في حق المرهن
 فكذلك يجوز أن يفصل التزام المطالبة بالكفالة عن التزام أصل الدين (والطريق الآخر)
 أن تنضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في ثبوت أصل الدين لان الكفالة اقراض للذمة
 والتزام المطالبة ينشئ على التزام أصل الدين وليس ضرورة ثبوت المال في ذمة الكفيل مع
 بقاءه في ذمة الاصيل ما يوجب زيادة حتى الطالب لانه وان ثبت الدين في ذمتها فلا يكون
 إلا من أحدهما كالناصب مع غاصب الناصب فان كل واحد منهما ضامن للقيمة ولا يكون
 حق المفضوب منه الا في ذمة واحد لانه لا يستوفى الا من أحدهما غير ان هناك اختيار
 تضمين أحدهما براءة الآخر لما فيه من التملك منه وهنا لا يوجب مالا توجد حقيقة
 الاستيفاء فهذا ملك مطالبة كل واحد منهما به (والحوالة مشتقة من التحول) ومنه الحوالة في
 الفرس بالنقل من موضع الى موضع وموجه نحول الدين من ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه على
 سبيل التوثيق به والمقدان في الشرع (وأما الكفالة) فقلوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وأنا
 به زعيم ومثبت في شريعة من قبلنا فهو ثابت في شريعتنا ما لم يظهر نسخه والظاهر هنا التقرير
 فان النبي صلى الله عليه وسلم يثبت والناس يكفلون فاقروهم على ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 الزعيم غارم والدليل على جواز الحوالة قوله صلى الله عليه وسلم من أحيل على ملي فليتبع أي
 فليتبع من أحيل عليه والكفالة مع جوازها وحصول التوثيق بها فالامتناع من مباشرتها أقرب
 الى الاحتياط على ما قيل انه مكتوب في التوراة الزعامة أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها
 غرامة واختلف العلماء رحمهم الله في وجوب العقدين فمندنا الكفالة لا توجب براءة الاصيل
 والحوالة توجب وعند ابن أبي ليلى رحمه الله الكفالة توجب براءة الاصيل كالحوالة لانه
 لا بد من وجوب الدين في ذمة الكفيل ومن ضرورة فراغ ذمة الاصيل منه لان ما ثبت في

محل فما دام باقيا في ذلك المحل فريغ منه سائر المحال ضرورة واذا ثبت في محل آخر فريغ منه
 المحل الأول ضرورة لاستحالة ان يكون الشيء الواحد شاغلا لمجلس وقد ثبت الدين في ذمة
 الكفيل فمن ضرورته براءة ذمة الاصيل وعلى قول زفر رحمه الله الحوالة لا توجب براءة
 الاصيل كالكفالة لان المقصود بها التوثيق لحق الطالب وذلك في أن تزداد له المطالبة لا ان
 يسقط ما كان له من المطالبة ولكننا نقول كل واحد من المقدين اختص باسم واختصاص المقد
 بموجب هو معنى ذلك الاسم كاختصاص الصرف باسم كان كاختصاصه بموجب هو معنى
 ذلك الاسم وهو صرف ما في يد كل واحد منهما الى يد صاحبه بالقبض في المجلس (والسليم)
 اختص باسم لا اختصاصه بموجب هو معنى ذلك الاسم وهو تعجيل أحد البدين في القبض
 في المجلس وتأخير البديل الآخر بالتأجيل فكذلك هنا معنى الكفالة الضم فيقتضى ان يكون
 موجب هذا المقد ضم أحد الدمتين الى الأخرى وذلك لا يكون مع براءة ذمة الاصيل
 (ومعنى الحوالة) التحويل وذلك لا يتحقق الا بفرغ ذمة الاصيل (ثم الكفالة نومان)
 كفالة بالنفس وكفالة بالمال وقد بدأ ببيان الكفالة بالنفس لان ذلك يكون قبل ثبوت المال
 عادة ومباشرته بين الناس أظهر من مباشرة الكفالة بالمال وافتتح بحديث حبيب الذي كان
 يقوم على رأس شريح رحمه الله ان شريحا حبس ابنه بكفالة بنفس رجل قال حتى طلبنا الرجل
 فوجدناه فدفعناه الى صاحبه وفي الحديث دليل عدل شريح رحمه الله فانه لم يعل الى ابنه بل
 حبسه ولهذا بقي على القضاء نيفا وأربعين سنة وفيه دليل على ان الكفالة بالنفس تصح وأن
 الكفيل يجلس اذا لم يسلم نفس المطلوب الى خصمه وان تسليم الغير بأمر الكفيل كتسليم
 الكفيل لانه قال طلبنا الرجل فأخذناه فدفعناه الى صاحبه وجواز الكفالة بالنفس منذهب
 علما ثم رحمه الله وعليه عمل القضاة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو
 أحد أقاويل الشافعي رحمه الله وفي القول الآخر يقول هي ضعيفة وفي القول الثالث يقول
 لا تكون صحيحة لانه يلتزم ما لا يقدر على تسليمه فيكون كبيع الطير في الهواء وبيانه ان
 المكفول بنفسه رقباني مثله لا يتقادر له لتسليمه خصوصا اذا كفل بغير أمره وكذلك اذا
 كفل بأمره لان أمره بالكفالة لا يثبت له عليه ولاية في نفسه لتسليمه كما ان أمره بالكفالة
 بالمال لا يثبت له عليه ولانه يؤدي المال من مال المكفول عنه وهو الحرف الثاني له ان
 هذه الكفالة بشرط اداء المكفول به من ملك المكفول عنه ولو كفل بشرط أن يوده من

قال المكفول عنه لم يصح فكذلك اذا كفل بالنفس وحجبتا في ذلك ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كفل رجلا في تهمة والتكفيل أخذ الكفيل بالنفس وكان بين علي وابن عمرو رضي الله عنهما خصومة فكفلت أم كلثوم رضي الله عنها بنفس علي رضي الله عنه وكفل حمزة ابن عمر والاسلمي في تهمة رجل فاستصوبه عمر رضي الله عنه وان ابن مسعود رضي الله عنه لما استناب أصحاب ابن النواحة كفلهم عشائهم ونفاهم الى الشام والمعنى فيه انه انزم تسليم ما هو مستحق على الأصل فصح كالكفالة بالمال ومعنى هذا ان تسليم النفس مستحق على الأصل حقا للمدعى حتى يستوفى عند طلبه فان القاضى يقطعه عن أشغاله وبحضره مجلسه عند طلب خصمه وقد ذم الله تعالى قوما على الامتناع عن الحضور بقوله واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية وانما يذم الامتناع بما هو مستحق عليه فاذا ثبت ان التسليم مستحق وهو مما تجرى فيه النيابة صح التزامه بالكفالة والظاهر أن الانسان لا يكفل الابنفس من يقدر على تسليمه بمن هو تحت يده أو يتقادر له في التسليم خصوصا اذا كفل بامرء فانه هو الذى أدخله في هذه الورطة فليجبه اخراجه بالاتقياد له لتسليمه الى خصمه الا انه اذا كان كفل بالمال والديون تضي بائنا لها وهو موجود في يد الكفيل فلا حاجة الى اثبات الولاية له في مال الاصيل فيؤمر بالاداء من مال نفسه ثم يؤمر بالرجوع عليه وفي النفس لا يتأتى التسليم الا باحضار الاصل فيثبت له عليه ولاية الاحضار للتسليم وكذلك ان كان كفل بغير امره لانه يتمكن من أن يدعى عليه ما لا يحضره القاضى فيسلمه الى خصمه ويكون هذا كذبا ولا رخصة في الكذب والاصح أن يقول ليس التسليم كله في احضار الاصل اذا أتى بالطالب الى الموضع الذى فيه المطلوب فبهذه يتحقق التسليم مع ان شرط صحة الالتزام كون الملتزم ملتزما ما لا قدرة له على أدائه كالتزام حقوق الله تعالى بالنذر حتى ان من نذر أن يحج ألف حجة يلزمه وان كان لا يعيش هو ألف سنة ليؤدى فها أيضا التسليم يتأتى فيصح التزامه وان كان الكفيل ربما يعجز عنه وعن الشعي رحمه الله في رجل كفل بنفس رجل فات المكفول برئ الكفيل وبه تأخذ لمعين أحدهما أن الخصومة وتسليم النفس الى الخلع الذى سقط عن الاصل بموته وبراءة الاصيل بأى طريق يكون موجب براءة الكفيل والثاني أن محل التسليم فات بموته ولا يتأتى التسليم بدون المحل فكما ان عدم تأتى التسليم يمنع ابتداء الكفالة فكذلك يمنع نقاء هائم ذكر عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يكفل بنفس الرجل ثم لم يأت

به أن يجبس ولا يكون ذلك في أول مرة يتقدم اليه وهذا لان الحبس نوع عقوبة وانما
توجه على الظالم ولا يظهر ظلمه في أول مرة لانه لم يسرقه انه لما يدعى حتى يأتي بالخصم
معه فلها لا يجبس القاضي ولكنه بأمره أن يأتي بالخصم فيسلمه فاذا امتنع حين ذلك مع
تمكنه منه حبسه واذا ارتد المكفول ولحق بدار الحرب لم يبرأ الكفيل لان لحاقه بدار الحرب
كونه حكما في قسمة ماله بين ورثته فاما في حق نفسه فهو مطالب بالتوبة والرجوع وتسليم
النفس الى الخصم فيبقى الكفيل على كفالاته وكذلك الاحضار والتسليم يتأني بعد ردة وعليه
تنبي الكفالة اذا علم ذلك لا يجبس الكفيل ولكنه ان كان يتمكن من الدخول في دار الحرب
واحضاره أمهله في ذلك مقدار ما يذهب فيأتي به فان لم يفضل حبسه حيثئذ بمنزلة ماله كان
غائبا في بلدة أخرى وان كان يعلم أن الكفيل لا يتمكن من ذلك أمهله الى أن يتمكن منه
ويحبسه ما لم يتمتع منه بعد تمكنه وهو نظير الكفيل بالمال فانه اذا كان مفسرا عاجزا عن الاداء
أمهله القاضي الى وقت يساره عملا بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وطريق
ثبوت هذا الجزع لم القاضي به باقامة البيعة عليه ولم يذكر في الكتاب ان في مدة مجزئه عن
الطالب أن يلزم الكفيل فهو على الاختلاف عندنا له ذلك ولكن لا يمنعه من كسبه وحوائجه
وعند اسماعيل بن حماد رحمه الله ليس له ذلك وهو نظير الاختلاف في المديون اذا ثبت
عند القاضي عسرته فأخرجه من السجن وسنقره في موضعه ان شاء الله تعالى واذا حبس
المكفول به بدين أو غيره فللطالب أن يأخذ الكفيل بتسليمه لانه قادر على تسليه بان يشته مما
حبس فيه ان كان دينا قضاء عنه أو حقا آخر أو فاء اياه وهذا النوع من التسليم وان كان بلحقه
الضرر فيه فقد رضى بالتزامه حتى قدم على الكفالة ومن أصحابنا رحمه الله من يقول هذا اذا
كان محبوسا عند غير هذا القاضي فاما اذا كان محبوسا عندها القاضي فالسبيل للكفيل أن
يقول للقاضي هوني يديك فأخرجه من السجن لاسلمه الى خصمه حتى ثبت عليه حقه ثم
يجبسه بحقهما فالقاضي يجبسه الى ذلك لانه طلب منه أن ينظر له وليس فيه ضرر على أحد
فيحبسه القاضي الى ذلك وان مات الكفيل بطلت الكفالة لان تسليم الكفيل المطلوب بعد
موت الكفيل لا يتحقق منه ولا توجه المطالبة بالتسليم على ورثته لانهم لم يكفلوا له بشيء
وانما خلفونه فيما له لا فيها عليه (ألا ترى) أن من عليه القصاص اذا مات لا يخلفه وارثه فيما عليه
وكذلك لا يبق باعتبار تركته بعد موته لانه انما يبق باعتبار التركة بعد الموت ما يمكن استيفاؤه

من التركة والكفالة بالنفس لا يمكن استيفاؤها من المال فهذا لا يبقى باعتبار التركة وإذا أقر الطالب أنه لاحق له قبل المكحول ثم أراد أخذ الكفيل بتسليم نفسه فله ذلك وأقراره بهذا لا يمنع ابتداء الكفالة فلا يمنع بقاءها بطريق الأولى وهذا لأنه ربما يكون وصيا لميت له عليه حق أو وكيلًا في خصومة له قبل ذلك الرجل حق فانشاء حق نفسه عنه لا يمنع استحقاق التسليم له بهذا الطريق فهذا كان الكفيل مطالبًا بتسليم نفسه وإن لم يقر الطالب بذلك ولكن بقي المكحول به فأخذ منه كفيلاً آخر لا يبرأ الكفيل الأول لأنه لا منافاة بين الكفالة الثانية والأولى ومقصود الطالب من هذه الزيادة التوثيق بحقه فلا يتضمن براءة الكفيل الأول وكذلك ملاقة الطالب مع المكحول لا يمنع بقاء الكفالة لأن ذلك كان موجوداً عند ابتداء الكفالة ولم يمنع صحة كفالته فلان لا يمنع بقاءها أولى وإذا سلم الكفيل المكحول إلى الطالب برئ منه لأنه أوفاه ما التزمه له فانهما ألزم التسليم الأمر مرة واحدة وقد أتى به وهو كالمطلوب إذا أوفى الطالب ما عليه من الدين ويستوى أن قبله الطالب أو لم يقبله لأن الكفيل يبرأ بإفائه عين ما ألزم فلا يتوقف ذلك على قبول صاحب الحق كالمدين إذا جاء بالدين فوضعه بين يدي الطالب وتضرر من عليه فانه يتمتع من ذلك إبقاء لحق نفسه والضرر مدفوع بحسب الامكان وإذا كفّل بنفس رجل على أن يوافق به في المسجد الأعظم فدفعه إليه بالسكناسة أو في السوق أو في غير ذلك الموضع من المصر برئ لأن التقيد إنما يمتد إذا كان مفيداً فاما إذا لم يكن مفيداً فلا وتقييد التسليم بالمصر مفيد لأنه إذا سلمه خارج المصر ربما يهرب منه ولا يتمكن من احضاره بل يتمتع منه أما في المصر فالتقييد بموضع منه غير مفيد لأنه يتمكن من احضاره مجلس الحكم في أي موضع من المصر سلمه إليه أما بقوة نفسه وأما بمعاونة الناس إياه فهذا لا يمتد تقييده بالمسجد الأعظم والمتأخرون من مشايخنا رحمهم الله يقولون هذا الجواب بناء على عادتهم في ذلك الوقت فاما في زماننا إذا شرط التسليم في مجلس القاضي فانه لا يبرأ بالتسليم إليه في غير ذلك الموضع لأن في زماننا أكثر الناس يمينون المطلوب على الامتناع من الحضور لتلبة أهل الفسق والفساد فتقييد التسليم بمجلس القاضي مفيد وفيه طريقة أخرى أن نواحي المصر كلها كمكان واحد (ألا ترى) أن في عقد السلم إذا شرط التسليم في مصر كذا جاز وإن لم يبين في أي موضع من المصر يسلمه إليه فإذا جمل الكل كمكان واحد قلنا في أي موضع من المصر سلمه إليه فقد أتى بما التزمه فيبرأ وإذا كفّل بنفس رجل وهو غائب أو محبوس جاز

وهو سائر ضامن لأن تسليمه يتأتى بإحضاره أو إخراجة من السجن وشرط صحة الكفالة
 يأتي التسليم وإذا طلب رجل إلى رجل أن يكفل بنفسه آخر فقبل فإن الكفيل يؤخذ به ولا
 يرجع على الأمر ولا على المكفول به أما الكفيل فلا يلتزم تسليم ما يتأتى تسليمه فيؤخذ به ولا
 يرجع عليه فكذلك إذا كفل بنفسه وهو يرجع على الأمر لأنه ماضن له شيئا وإنما أشار
 عليه بمشورة ولم تكن تلك المشورة ملزمة إياه شيئا وإنما اللزوم بالتزامه باختياره فلهذا
 لا يرجع عليه وإذا كفل بنفسه إلى شهر ثم دفعه إليه قبل الشهر برئ لأن التأجيل إنما كان
 لحق الكفيل حتى لا يضيق عليه الأمر في المطالبة قبل الشهر فإذا سلمه قبل مضي الشهر فقد
 أوفى ما عليه واسقط حق نفسه فهو بمنزلة من عليه دين مؤجل إذا قضاه قبل مضي الأجل
 برئ ولم يكن للطالب أن يأبى القبول فكذلك هنا لا يكون للمكفول أن يأبى القبول وإذا
 دفع المكفول به إلى الطالب في السجن وقد حبسه غيره فإن الكفيل لا يبرأ منه لأن المقصود
 من التسليم أن يتمكن من إحضاره مجلس الحكم ليثبت حقه عليه وذلك لا يتأتى إذا كان محبوسا
 فهو بمنزلة تسليم الطير في الهواء أو السك في الماء وكذلك لو دفعه إليه في مغارة أو موضع
 يستطيع المكفول أن يمتنع من الطالب فإن المقصود بهذا التسليم لا يجعل للطالب فهو
 نظير المؤجر إذا سلم الدار إلى المستأجر وهناك غاصب يحول بينه وبين السكنى لا يكون
 هذا التسليم متبعا وإذا دفع إليه في مصر غير المصر الذي كفل به وفيه سلطان أو قاض
 برئ في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يبرأ في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله حتى يدفعه
 إليه في المصر الذي كفل به فيه قيل هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حكم فأبو حنيفة
 رحمه الله كان في القرن الثالث وقد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهله بالصدق فكانت
 النبل لاهل الصلاح والقضاة لا يرغبون في الميل بالرشوة وعامل كل مصر ينقاد لأمر
 الخليفة فلا يقع التضارب بالتسليم إليه في ذلك المصر أو في مصر آخر ثم تغير الحال بعد ذلك في
 زمن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فظهر أهل الفساد والميل من القضاة إلى أخذ الرشوة فقالا
 بتقيد التسليم بالمصر الذي كفل له فيه دفعا للضرر عن الطالب ثم وجه قول أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله أن مقصود الطالب التسليم في موضع يمكن فيه إثبات حقه عليه بالحجة
 وربما يكون شهوده على الحق في ذلك المصر الذي كانت فيه الكفالة فإذا سلمه إليه في مصر
 آخر لا يتمكن من إثبات الحق عليه كما لو سلمه إليه في المغارة وأبو حنيفة رحمه الله يقول

سلمه اليه في موضع آمن وغاب فيراً مما سلمه اليه في ذلك المصّر وهذا لان المتبر تملكه من ان يحضره مجلس القاضى اما ليثبت الحق عليه أو ليأخذ منه كفيلاً وهذا قد حصل ثم كما يتوهم أن يكون شهوده في ذلك المصّر يتوهم أن يكون شهوده في ذلك المصّر في مقابل الموهومات ويبقى التسليم متحققاً من الكفيل على وجه الالتزام فيراً به واذا كفّل بنفس رجل ثم دفعه اليه وبرئ منه فلزمه الطالب قتال الكفيل دعه وانما على كفالتى أو على مثل كفالتى أو انا كفيل به فهو لازم له أتى بلفظ صالح لانشاء الكفالة به أما قوله انا على كفالتى أى بمقد انشاءه سوى الاول لانه لا وجه لتصحيحه الا هذا ووجه الصحة مقصود كل متكلم عاقل أو معناه فسغنا ذلك الإبراء الحاصل لى بالرد عليك فاما كفيل به كما قلت واذا كفّل بنفس وجعل والطالب يدعى قبله مالا عيناً أو ديناً أو كفالة بنفس أو مال أو وكالة أو وصية فالكفالة صحيحة لان تسليم النفس بهذه الدعاوى للجواب مستحق على المطلوب وكذلك لو كان الطالب يدعى قبل المطلوب قصاصاً فى النفس أو فيما دونها أو حذافى أو سرقة لان تسليم النفس للجواب يستحق على المطلوب فى هذه الدعاوى فيصح التزامه بمقد الكفالة ومراوده من هذا اذا أعطى الكفيل بنفسه طوعاً فاما القاضى فلا يأخذ به اعطاء الكفيل بنفس فى دعوى القصاص والحد ولكن ان أقام المدعى شاهدين مستورين أو شاهداً عدلاً وقال لى شاهد آخر حاضر حبسه القاضى على قدر ما يرى استحساناً ولا يجبره على اعطاء الكفيل بالنفس وان لم يتم شاهداً لم يجبه ولكنه يمكنه من ملازمته اذا ادعى شهوداً حضورياً الى آخر المجلس لآئى بهم لانه ينظر لاحداً الخصمين على وجه لا يضر بالآخر والمقصود من الكفالة بالنفس التوثيق والاحتياط ومبنى الحدود والقصاص الدرع والاسقاط فلذا لا يجبر على اعطاء الكفيل فيه فان قيل فقد قلتم يجبه بمد اقامة شاهد عدل ومعنى الاحتياط فى الحبس أكثر منه فى أخذ الكفيل قلنا الحبس ليس للاحتياط ولكن لتهمة الدعاوى والفساد فى شهادة الواحد المدل أو شهادة المستورين يصير متهماً بذلك فيحبس تزييراً له وهذا لان الحبس نوع عقوبة وفى دعوى القصاص والحد عقوبة هى أقوى من الحبس اذا صار متهماً به يعاقب بالحبس فاما فى المال فاقصى العقوبات اذا ثبت الحبس لا يجوز أن يعاقب به قبل ثبوتة واذا لم يجز حبسه وجب الاحتياط بأخذ الكفيل بنفسه ولكن هذا فى دعوى الحد والقصاص بنفسه لو كفّل صح بخلاف ما اذا كفّل بنفس الحد

وقد قال ابن أبي ليلى رحمه الله اذا كفل به الثاني برى الاول لان الطالب يصير معرضا عن كفالته حين اشتغل بأخذ كفيل آخر وهذا فاسد فانه يأخذ الكفيل الثاني بقصد زيادة التوثق فلا يصير مبرأ للكفيل الاول ولا منافاة بين الكفالتين فالمستحق على كل واحد منهما الاحضار ولا يبعد ان يكون احضار شيء واحد مستحقا على شخصين واذا كفل رجل بنفس رجل وكفل آخر بنفس الكفيل ثم مات الاول برى الكفيل لان الاصل برى من الحضور فبرأ الكفيل الاول براءة الاصيل والكفيل الاول اصل في حق الكفيل الثاني فبرأ براءة أيضا وان مات الاوسط برى الاخير لان الوسيط اصل في حق الآخر وقد برى بموته وان مات الاخير فالأوسط على كفالته لان براءة الكفيل على ما هو سقوط محض لا يوجب براءة الاصيل كما لو برى الكفيل بالابراء ولو دفع الاول نفسه الى الطالب برى الكفيلان لما بدا ولو كفل بنفس رجل والطالب غير حاضر فهو باطل في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع وقال هو جائز وكذلك الكفالة بالمال اذا لم يكن الطالب حاضرا وفي موضع آخر من هذا الكتاب يقول هو موقوف عند أبي يوسف رحمه الله حتى اذا بلغ الطالب فله جاز وذكر الطحاوي رحمه الله قول محمد بن قول أبي يوسف رحمهما الله وهو غلط فان كان الصلح الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله التوقف فهو مبنى على بيانه في كتاب النكاح وهو ما اذا قال اشهدوا اني تزوجت فلانة وهي غائبة فكما ان هناك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كلام الواحد شطر المقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس وعند أبي يوسف رحمه الله جمل كلام الواحد كالمقد التام حتى يتوقف على ما وراء المجلس فكذلك هنا لانه لا ضرر على أحد من هذا التوقف وان كان الصحيح من قول أبي يوسف رحمه الله انه جائز في مسألة مبتدأة وجه قوله ان الكفالة التزام من الكفيل من غير ان يكون بمقابلته الزام على غيره والالتزام يتم بالملتزم وحده كالاتفاق وهذا لانه تصرف منه في ذمته وله ولاية على ذمته ولا يتعدى ضرره الى الطالب لانه لا يزداد بالكفالة حق الطالب وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا الكفالة تبرع وهو تبرع على الطالب باذ لزام له وانشاء سبب التبرع لا يتم بالتبرع ما لم يقبله المتبرع عليه كالهبة والصدقة وهذا لان التزام الحق بانشاء المقد والمقد لا يتم بالايجاب بدون القبول ولا يمكن جعل ايجابه قائما مقام قبول الآخر لانه لا ولاية له عليه فبقى ايجابه شطر المقد وذلك يبطل بالقيام عن المجلس بخلاف الاتقاد فانه

اخبار عن واجب سابق والاخبار يتم بالخبر ثم قد يتعدى ضرر هذا الالتزام الى الطالب فان
 على قول بعض العلماء رحمهم الله الكفالة اذا صحت برئ الاصيل فسبق الامر الى الطالب
 ولعل قاضيا يرى ذلك فيحكم ببراءة الاصيل عن حق الطالب وفيه ضرر عليه فلماذا لا تصح
 الكفالة الا بقبوله وعلى هذا لو خاطب فضولي عن الطالب على قولها يتوقف على اجازة
 الطالب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله هو جائز قبله الفضولي أو لم يقبله إلا في خصلة واحدة
 وهي ما اذا قال المريض لورثته أو لبعضهم اضمنوا علي ديني فضمنوا فهذا لا يجوز في القياس
 على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان الطالب غير حاضر فلا يتم الضمان الا بقبوله ولان
 الصحيح لو قال هذا لورثته أو لغيرهم لم يصح اذا ضمنوه فكذلك المريض وفي الاستحسان
 يصح لان حق الثراء والورثة يتعلق بتركته بمرضه على أن يتم ذلك بموته وتوجه المطالبة
 على الورثة بقضاء ديونهم من التركة فقام المطلوب في هذا الخطاب لورثته مقام الطالب أو
 نائبه لانه يقصد به النظر لنفسه حتى يفرغ ذمته بقضاء الدين من تركته فلماذا يجوز ان يستحسننا
 بخلاف ما اذا كان صحيحا فانه لاحق لاحد في ماله ولا مطالبة في شيء من دينه قبل ورثته فلا
 يقوم هو مقام الطالب في الخطاب لم بهذا الضمان واختلف مشايخنا رحمهم الله فيما اذا قال
 المريض ذلك لاجني فضمن الاجني دينه بالتماسه فنه من يقول لا يجوز لان الاجني غير
 مطالب بقضاء دينه بدون الالتزام فكان المريض في حقه والصحيح سواء ومنهم من يقول
 يصح هذا الضمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجني اذا قضى دينه بأمره يرجع به
 في تركته فيصح هذا من المريض على أن يجعله قائما مقام الطالب لضيق الحال عليه بمرض
 الموت ومثل ذلك لا يوجد في الصحيح فأخذنا فيه بالقياس ثم هذا من المريض صحيح وان لم
 يسم الدين ولا صاحب الدين لانه انما يصح بطريق الوصية منه لورثته بأن يقضوا دينه
 وجوب تنفيذ الوصية على الورثة لحق الوصي والجهالة لا تمنع صحة الوصية واذا كفل رجل
 برأس رجل أو برقبته أو بوجهه أو بجسده أو ببدنه جاز لان هذا كله يعبر به عن جميع البدن
 ولهذا صح ابتاع العلاء والمثاق به فهذا وكفالاته بنفسه سواء وكذلك لو كفل بروحه
 وهكذا ذكره في الكتاب خاصة فانه يعبر بالروح عن النفس وكذلك لو كفل بنصفه أو بجزئه
 لان النفس واحدة في الكفالة لا تنجزا فان المستحق احضارها واحضار بعض النفس لا
 يحقق وذ كر جزء مالا يتجزأ كذا كر كله ولو كفل يده أو رجله فهذا باطل لان هذا

اللفظ لا يبر به عن جميع البدن ولهذا لا يصح إيقاع الطلاق والمتاق به فكذلك الكفالة ولو قال عليّ أن أوفيك به أو المي أن أوفيك به فهو كفيل لأن الوافات به أحضاره للتسليم وذلك موجب الكفالة وقد التزمه بقوله عليّ أو المي وكذلك لو قال عليّ أن أوفيك به يعني عليّ أن أحضره وأسلمه إليك إذا التقينا وذلك موجب الكفالة وكذلك لو قال هو عليّ حتى نجتما أو لتقيا لأنه التزام إلى غاية وهو اجتماعهما وذلك موجب الكفالة والتصريح بموجب المقد ينمق به المقد وإن قال أنا ضامن لمعرفته فهو باطل لأن موجب الكفالة التزام التسليم وهو أتم ضمن المعرفة فهذا بمعنى قوله أنا ضامن لأن أدخلك عليه أو أوفيك عليه بخلاف ما لو قال أنا ضامن بوجهه لأن الوجه إنما يبر به عن النفس فكانه قال أنا ضامن بنفسه ولو قال أنا ضامن لك أن نجتما أو لتقيا فهو باطل لأن اجتماعهما أو ملاقاتهما فلهما ولا يكون الإنسان ضامنا لقفل الغير بخلاف قوله هو عليّ حتى نجتما أو لتقيا لأن قوله هو عليّ إشارة إلى نفسه فإنه التزم تسليم نفسه إلى هذه الغاية وذلك التزام منه لفعله دون فعل الغير وإذا كفّل وصي الميت غريما للميت بنفسه من رجل فدفعه الكفيل إلى ورثة الميت أو غريمهم من غرمائه لم يجز لأنه التزم تسليم النفس إلى الوصي والتسليم إلى غيره لا يكون موفيا ما التزمه والمقصود لا يحصل بالتسليم إلى الغرماء وهم لا يمتكنون من إثبات الدين للميت عليه وكذلك الورثة لأن أيديهم لا تنبسط في التركة عند قيام الدين على الميت وإنما الوصي هو الذي يتمكن من إثبات الدين عليه واستيفائه فهذا لا يبر بالتسليم إلى غيره والكفالة جائزة بالنفس فيما بين الأولاد والأزواج والزوجات وفيما بين الأقارب كجوازها بين الاختين بمنزلة سائر المقود من التبرعات والمواضات والكفالة بالنفس أو المال إلى الحصاد والدياس أو إلى الجذاذ أو إلى المهرجان أو إلى التبر وزجائرة إلى الاجل الذي سمي لأن ما ذكر من الاجل وإن كان فيه نوع جهالة فهي جهالة مستدركة متقاربة فإن الدياس والحصاد يتقدمان الحرو وتأخرهما بامتداد البرد فتكون متقاربة ومثل هذه الجهالة لا تمنع صحة الكفالة لأنها مبنية على التوسع (الآثرى) أن الجهالة في المكفول به لا تمنع صحة الكفالة مع أنه هو المقصود بها المقود عليه فقيا ليس بمقود عليه وهو الاجل أولى وبه فارق البيع فإن الجهالة في المقود عليه هناك تمنع صحة المقد فكذلك في الاجل المشروط فيه لأنه إن شرط في نفس المقد ولهذا روى ابن سبابة عن محمد رحمهما الله أنه إذا أجله في الثمن بعد البيع إلى الحصاد أو إلى الدياس يجوز لأنه إذا لم يكن

الاجل مشروطا في المقد لا يصير من المقد ولكن تأثيره في تأخير المطالبة ويجوز تأخير
 المطالبة الى هذه كما في الكفالة فان قيل ما يقولون فيما اذا تزوج امرأة بصدق مؤجل الى هذا
 الاجل فان الصداق يحتمل الجهالة المتقاربة ثم لا يصح اشتراط هذه الآجال فيه فلنا جواب
 هذا الفصل غير مذكور في الكتب وبين مشايخنا رحمهم الله فيه خلاف والاصح عندي أنه
 ثبتت هذه الآجال في الصداق لانه لا شك ان اشتراط هذه الآجال لا يؤثر في أصل النكاح
 بخلاف البيع فيبقى هذا أجلا في الدين المستحق بالمقد لان في المقد والمهر تحتمل جهالة الصفة
 بجهالة الاجل أولى ومن يقول لا يثبت تحول ماهو المقود عليه في النكاح وهو المرأة لا يحتمل
 الجهالة فكذلك الاجل المشروط فيه بخلاف الكفالة وكذلك لو قال الكفالة الى المطاء أو
 الى الرزق أو الى صوم النصارى أو فطرم فهذا كله جائز باجل وان كانت فيه جهالة
 مستدركة ولو قال الى ان يقدم المكفول به من سفره لان قدوم المكفول به من سفره منتشر
 لتسليم نفسه الى خصمه والتأجيل الى ان ينشر التسليم صحيح بخلاف ما لو قال الى قدوم فلان
 غير المكفول به لان ذلك غير منتشر لتسليم ما التزمه فيكون تطبيقا للكفالة بالشرط المحض
 وذلك باطل كما لو علقه بدخول الدار أو كلام زيد وهذا لانه انما يحتمل التعليق ما يجوز ان يحلف
 به كالطلاق والعاق ويبنى بقولنا باطل ان الشرط باطل فاما الكفالة فصحيحة لان الكفالة
 لا تبطل بالشرط الفاسدة كالنكاح ونحوه وعلى هذا لو كفل به الى ان تطر السماء أو الى ان
 يحس السماء فالكفالة جائزة والأجل باطل لان ما ذكره ليس من الآجال المروفة بين التجار
 ولان الاجل يذكر الزمان في المستقبل ولا يحصل ذلك بهذا اللفظ لجواز ان يتصل هبوب
 الريح وامطار السماء بالكفالة فيبقى شرطا فاسدا فلا تبطل به الكفالة فاما ما ذكر من الحصاد
 والدياس فذكر زمان في المستقبل لا بالعلم اذ زمان الدياس ليس زمان الحصاد فيصح ذلك
 على وجه التأجيل ولو قال انا كفيل بنفس هذا الى قدوم فلان وذلك منه في الدين عليهما جازت
 الكفالة الى هذا الاجل لان اشتراط قدومه لينتشر الامر عليه يتمكن الطالب من استيفاء
 الدين منه فكان هذا وما لو شرط قدوم المكفول بنفسه سواء ولو قال رجل لقوم اشهدوا
 اني كفيل لفلان بنفس فلان والطالب غائب فقد بينا ان انشاء الكفالة بهذه الصفة لا يجوز
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وسواء أجازاه الطالب أو لم يجزه فان قال الطالب حين حضر
 قد كنت كفلت لي به قبل ذلك وأنا حاضر وانما كان هذا اللفظ اقرا منك بالكفالة وقال

الكفيل بل انشأت الكفالة بهذا اللفظ فلم يصح فالقول قول الطالب لان صيغة كلامه اقرار
ولا نالو كلامه على الاقرار كان صحيحا ولو حسانا على الانشاء لم يصح وكلام الماقل
مهما أمكن حمله على وجه صحيح يحمل عليه وكان الظاهر شاهدا للطالب من هذا الوجه واذا
كفل رجل بنفس رجل على أنه ان لم يوثق به غدا فهو كفيل بنفس فلان لرجل آخر وللطالب
قبله حق فذلك جائز ان لم يواف بالاول كان عليه الثاني وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله الآخر فاما على قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمهما الله فالكفالة بنفس
الاول صحيحة وبنفس الثاني باطلة نص على الخلاف بعد هذا في الكفالة بالمال والكفالة بالنفس
والكفالة بالمال في هذا سواء وجه قول محمد رحمه الله ان هذه مخاطرة لانه علق الكفالة
بالشرط وتعليقها لا يجوز كالموالة ان دخلت الدار فانا كفيل لك بنفس فلان وهذا بخلاف
مالو كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به ف عليه المال الذي له عليه لان القياس هناك ان لاتصح
الكفالة الثانية لكونها مخاطرة وكنا استحسننا للتعامل الجارى بين التجار وهذا ليس في معنى
ذلك لان ذلك المال كان سببا للكفالة بالنفس فكان بينهما اتصالا من هذا الوجه فاما الكفالة
بنفس صحر وفليست بسبب للكفالة بنفس زيد فلا اتصال بين الكفالتين هنا فوجب اعتبار كل
واحدة منهما على حدة والثانية منهما متعلقة بالخطر وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله قالا
تعلق الكفالة بخطر عدم الموافقة صحيح كالموالة ان لم يوافك به غدا فلي مالك عليه وهذا
لان الكفالتين حصلتا لشخص واحد فكان في تصحيح الثانية تأكيد يوجب الاولى لان
وجوب الموافقة فاذا علم انه ان لم يواف به لزمته الكفالة الثانية جدي طلبه ليوافي به حتى يدفع
عن نفسه ضرر التزام الكفالة الثانية ولو قال أنا كفيل لفلان أو لفلان كان جائزا بدفع أيهما
شاء الكفيل الى المكفول له فيبرأ من الكفالة لان جهالة المكفول به لاتنفع صحة الكفالة على
ما بينه في قوله ما ثبت لك على فلان فهو على ان شاء الله تعالى ثم الكفيل بهذا اللفظ يكون
ملتزما تسليم أحدهما الى الطالب لاتصاحبه حرف أو بينهما فيكون الخيار في بيان ما التزمه اليه
وأيهما سلم قد وفي بما شرط واذا قال رجل لرجل لفلان على فلان مال فا كفل له بنفسه
فقال قد فعات ثم بلغ الطالب فقال أجزت فانه يجوز لانه عقد جرى بين اثنين ولو كان الملتزم
وكيل الطالب كانت الكفالة صحيحة فاذا كان فضوليا توقفت على اجازته فاذا أجاز صار ملتزما
وللكفيل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب لانه يدفع الزوم عن نفسه عند اجازة

الطالب والمائد هذه الولاية في المتد الموقف اذا فسخته المشتري قبل اجازة المالك وليس
للمتخاطب أن يبطل هذه الكفالة قبل اجازة الطالب لانه لا يدفع به عن نفسه شيأ فان عند
الاجازة لا يجب على المخاطب شيء بخلاف البايع في البيع الموقوف فانه يجوز فسخته قبل أن
يجزه المالك لانه يدفع به عن نفسه ضرر لزوم العهدة اذا اجازه المالك واذا وكل رجل رجلا
أن يأخذ له من فلان كفيلا بنفسه فأخذ منه كفيلا بنفسه فان كان الكفيل كفل للوكيل فان
الوكيل يأخذه بذلك دون الموكل لانه أضاف العقد الى نفسه بقوله أ كفل لي والتزام
الكفيل تسليم نفس المطلوب اليه فليته الوفاء بما التزم وان كفل به للموكل أخذه الموكل
دون الوكيل لان الوكيل أضاف الكفالة الى الموكل وجعل نفسه رسولا من جهة والوكيل
التزم تسليم نفسه الى الموكل فان دفعه في الوجهين جميعا الى الموكل فهو برى من الكفالة
أ. في الفصل الثاني فلا يشك وأما في الفصل الاول فالوكيل وان كان هو الذي يطالب للموكل
فاذا سلمه الى الموكل فقد وفي الحق المستحق عليه الى مستحقه وهو كالمشتري من الوكيل
اذا دفع الثمن الى الموكل واذا ادعى رجل من رجل كفالة بنفسه وأراد يمينه فانه يستحقه
له لانه يدعى عليه حقا مستحقا لو أقر به لزمه فاذا أنكره يستحلف عليه حتى اذا نكل عن
اليمين يقام نكوله مقام اقراره فيؤخذ بذلك فان أخذ به فاستمدى على المكفول به أن
يحضر فيبرأه عن الكفالة فان كان المكفول به مقرا بانه أسره بالكفالة أسرا بان يحضر
معه لانه هو الذي أدخله في هذه الورطة فليته اخراجه منها ولا طريق للاخراج سوى أن
يحضر معه ليسلمه فان تسليم نفسه لا يتصور بدون نفسه وان قال كفل لي ولم أسره وحلف
على ذلك لم يجبر على الحضور معه لانه تبرع بهذا الالتزام ولم يكن مأمورا به من جهة أحد
فيقتصر وبال ما التزمه عليه الا أن يقيم اليقنة انه كفل له بأسره فيثبت الثابت باليمنة كالثابت
باقرار الخصم فيؤمر بالحضور معه واذا كفل رجل بنفسه رجل فبات الطالب فلو صيها أن يأخذه
بها لان الوصي قائم مقام الموصى في حقوقه وكما يطالب الوصي المطلوب بالحق الذي كان
عليه للموصى فكذلك يطالب الكفيل وان لم يكن له وصى أخذه الورثة لانهم خلفاؤه يقومون
بمقامه في حقوقه وأي الورثة أخذه به فله ذلك ولكن يبرأ الكفيل بدفعه اليه من جهة لامن
جهة سائر الورثة حتى ان لم أن يطالبوه بالتسليم لان كل واحد منهم يقوم مقام الميت فيما هو
من حقه ولا يقوم مقام شركائه في حقوقهم (ألا ترى) أنه لا يقبض من المطلوب الا بمقدار

حصة من المال ولو دفع اليه جميع المال لم يبرأ من نصيب سائر الورثة ولو كان على الميت دين يحيط بماله ولم يوص الى أحد فدفعه الوكيل الى غرمائه أو الى الورثة لا يبرأ لان المقصود لا يحصل بالدفع اليهم فان الغرماء لا يتكفون من الخصومة معه والورثة كالاجانب اذا كانت التركة مستغرقة بالدين ولو كان في ماله فضل على الدين وقد أوصى الميت بالثلث فدفع الكفيل المكفول به الى الغرماء أو الى الموصى له لم يبرأ الا أن يدفعه الى الوصى لانه هو القائم مقام الميت للمطالبة بحقوقه حتى يوصل الى كل مستحق حقه فأما الموصى له والورثة حقهم مؤخر عن حق الغرماء واخلافه لكل واحد منهم بقدر حقه فلذا لا يبرأ الا بدفعه الى الوصى ولم يذكر في الكتاب ما اذا دفعه الى الثلاثة جميعا قيل يبرأ بالدفع اليهم لان الحق لهم لا يمدوم والاصح انه لا يبرأ لان الغرماء لا يتكفون من الخصومة معه فلا يعتبر دفعه اليهم ولا حق للورثة والموصى له مالم يصل الى الغرماء حقهم فإذا أدى الورثة ادين والوصية جاز الدفع الى الورثة وبرئ الكفيل من كفالاته لان المانع من صحة الدفع اليهم قيام حق الموصى له والغريم وقد زال ذلك بوصول حتم اليهم فبقي الحق للورثة فلذا جاز دفعه اليهم واذا كفل رجل لرجلين بنفس رجل ثم دفعه الى أحدهما برئ من كفالة هذا وكان للآخر ان يأخذه لانه التزم تسليمه اليهما وواحد منهما ليس بنائب عن الآخر في استيفاء حقه فلا يبرأ عن حقه بالتسليم الى الآخر ولكن في حق من سلم اليه المقصود لم يحصل بهذا التسليم لانه يتمكن من خصومته وأبات حقه عليه وكذلك وصيان ميت كفلا رجلا بنفسه للميت عليه دين فدفعه الكفيل الى أحد الوصيين برئ منه وكان للآخر أن يأخذه به سواء كانت الكفالة في صفقة واحدة أو في صفقتين لان كل واحد منهما ينفرد بالخصومة فيحصل المقصود بالتسليم اليه فلذا برئ من حقه والله أعلم

❦ باب الكفالة بالنفس فان لم يواف به فعليه المال ❦

(قال رحمه الله) واذا كان لرجل على رجل مال فكفل رجل بنفس المطلوب فان لم يواف به الى وقت كذا فعليه ماله عليه وهو كذا فضي الاجل قيل ان يوافيه به فالمال لازم له عندنا استحسانا وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يلزمه المال وهو القياس لانه علق التزام المال بالخطر وتعلق التزام المال بالخطر باطل كالاتفاق لانه انما يعلق بالاخطار ما يجوز ان يخاف به ولهذا لا يجوز تعليق الكفالة بسائر الشروط فكذلك بخاطر عدم الموافقة والاستحسان

وجهان أحدهما أنه يحمل على التقديم والتأخير فيجعل كأنه كفيل بالمال في الحال ثم علق البراءة
 على الكفالة بالموافاة بنفسه والموافاة تصلح سببا للبراءة عما التزمه بالكفالة والتقديم والتأخير
 في الكلام صحيح فإذا أمكن في هذا الوجه تصحيح كلامه حمل عليه وللتعزز عن الغاية والثاني
 أن هذا متعارف فيما بين الناس فإن رغبة الناس في الكفالة بالنفس أكثر منه بالكفالة بالمال
 فلطالب أن يرضى بأن يكفل بنفسه على أنه أن لم يواف به يكون كفيلا بالمال حيثئذ وفيه
 يحصل مقصوده فإنه يجد في طلبه ليس له إلى خصمه فيتمكن من استيفاء الحق منه وإن لم يفعل
 يصير كفيلا بالمال فقد بينا أن سبب كفالته بالنفس هو المال الذي ادعاه قبله ويكون للخصم
 اتصال من هذا الوجه فإذا عين الكفالة بأحدهما وآخر الكفالة الثانية إلى وقت عدم الموافاة
 كان صحيحا وإذا لم يواف بنفسه حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه لا منافاة بين
 الكفالتين (ألا ترى) أنه لو كفل بهما ما كان صحيحا وبمدا صحت الكفالة بالنفس لا
 يستفيد البراءة عما لم يواف بالنفس ولم يوجد ذلك وكذلك أن كان قال فعلي مالك عليه ولم
 يسم كم هو جاز لأن جهالة المكفول به لا تمنع صحة الكفالة فإنها مبنية على التوسع مع أن عين
 الجهالة لا تؤثر في العقد وإنما المؤثر جهالة تقضي إلى المنازعة (ألا ترى) أن بيع القفيز من
 الصبرة جائز فن جهالة القفيز لا تقتضي المنازعة وهنا الجهالة لا تقضي إلى المنازعة لأن الحق
 الذي له عليه معلوم في نفسه وإن لم يكن معلوما فاعلامه بطريق ممكن فهذا صحت الكفالة
 (ألا ترى) أنه لو قال كفلت لك ما أسركك في هذه الجارية التي اشتريت من درك كان جائزا
 وأصل لحق الدرك وقد رما يلحقه فيه من الدرك مجهول وقد اعتاد الناس الكفالة بهذه
 الصفة وكذلك لو قال كفلت لك بما أصابك من هذه الشجة التي شجك فلان وهي خطأ
 كان جائزا بلمت النفس أو لم تبلغ ومقدار ما التزمه بهذه الكفالة مجهول لأنه لا يدري قدر
 ما يبقى من الشجة وأنه هل يسرى إلى النفس أولا يسرى فدل أن مثل هذه الجهالة لا تمنع
 الكفالة وكذلك لو قال كفلت بالماء الذي لك عليه أن وافيتك به غدا فإن برئ منه كان
 جائزا عن المال إذا أسلم نفسه إليه في الدلان إبراء الكفيل إسقاط محض والإسقاط بالتسليم
 بالشرط كالطلاق والمناق ولأن الموافاة بنفسه ممكنة للطالب من الوصول إلى حقه فيجعل ذلك
 قائما مقام وصول حق الطالب إليه في إبراء الكفيل ولكن هذه الإقامة تكون عند الشرط
 فلا تثبت بدون الشرط وإذا كفل رجل رجلا وقال أن لم أوافك به غدا فليألف درهم ولم يقل

التي لك فمضى النقد ولم يوف به وفلان يشكر ان يكون عليه شيء والطالب يدعى عليه ألف درهم
 والكفيل يشكر ان يكون له عليه شيء فالمال لازم على الكفيل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله لا شيء عليه لان بمجرد دعوى الطالب
 لا يثبت المال على واحد منهما فكانت هذه رشوة التزمها الكفيل له عند عدم الموافقة والرشوة
 حرام ولو جعلناه كأنه قال فلي الألف التي لك عليه لزمه للمال ولو جعلناه كأنه قال فلك على
 ألف درهم ابتداء من جهتي لم يلزمه شيء والمال لا يجب بالشك لعلنا براءة ذمته في الاصل
 ووقوع الشك في اشتغالها وحجتها ما بينا ان الصحة مقصود كل متكلم فيها أمكن حمل
 كلامه على وجه صحيح يجب حمله عليه ولو جعلناه على الالتزام بطريق الرشوة لم يصح ولو
 جعلناه على الالتزام بطريق الكفالة عن فلان كان صحيحا فلي مالك عليه وهو ألف درهم
 موجب حمله على هذا الوجه (ألا ترى) أن من قال لنفسي لك على ألف درهم حمل كلامه على
 الاقرار فيصح ولا يعمل على الالتزام ابتداء لانه اذا حمل عليه لم يصح * توضيحه ان أول
 كلامه كفالة صحيحة عن فلان والاصل أن ما مبتناه على كلام صحيح يكون صحيحا على ما بينا
 هذا في الفرق بين الوجه واليدان شاء الله تعالى واذا حملنا آخر كلامه على الكفالة كان ذلك
 اقرارا منه بوجوب المال على فلان واقاراره صحيح في حق نفسه فلا ينفعه الانكار بعد ذلك
 ولو ادعى الطالب المال وجهد المطلوب وكفل رجل بنفسه فان لم يوف به غدا فلي عليه الذي
 ادعى على المطلوب فلو مضى النقد ولم يوف به لزم الكفيل المال عندهم جميعا لانه صرح بالالتزام
 بطريق الكفالة عن فلان وذلك اقرار بوجوب المال على فلان لان الكفالة لا تصح الا به
 واقاراره حجة على نفسه فاذا أداء رجع به على المطلوب ان كان أمره أن يكفل عنه بالمال
 وان لم يأمره بذلك وأمره أن يكفل بالنفس لم يرجع عليه بالمال لانه متبرع بالكفالة بالمال
 وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله الكفيل بالمال اذا أدى يرجع على الاصيل سواء أمره
 بالكفالة عنه أو لم يأمره لان الطالب بالاستيفاء منه يصير كالمالك لذلك المال من الكفيل
 أو كالقيم له مقام نفسه في استيفاء المال من الاصيل ولكننا نقول تملك الدين من غير من
 عليه الدين لا يجوز واذا كفل بأمره بنفس الكفالة يجب المال للطالب على الكفيل كما يجب
 للكفيل على الاصيل ولكن يؤخر الى أدائه وهذا لا يكون عند كفالته بنفسي أمره والثاني أن
 عند الكفالة بالأمر يحمل أصل المال كالثابت في ذمة الكفيل عند الاداء يملكه بالاداء وذلك يصح

فند وجود الرضا من الطالب والمطلوب وإذا كانت الكفالة بنير أسره لا يمكن اثبات أصل المال في ذمته حتى يتملكه بالاداء لانعدام الرضا من المطلوب بذلك فهذا لا يرجع عليه قال وكذلك لو كان المطلوب عبدا تاجرا لانه تبرع عليه والمبد في التبرع عليه كالخرو ولو كفل بنفس الطالب على أن يوافيه به اذا ادعى به فان لم يفعل فعليه الالف التي له عليه فلوسأله الرجل أن يدفعه اليه فدفعه اليه مكانه فهو برىء من المال لان شرط التزام المال عدم الموافاة حين يطلبه منه فاذا وافاه به في المجلس الذي طلب منه فقد انعدم شرط وجوب المال وان لم يدفعه اليه قد تقرر شرط وجوب المال فيلزمه وكذلك ان قال اعطني به العشاء أو النشاء فلم يوافه به على ما قال فاللزم لازم عليه لوجود شرطه وان قال الطالب اعطني به غدوة وقال الكفيل آتيك به بعد غدوة فأبى الطالب أن يفعل فلم يواف به الكفيل غدوة فاللزم عليه لان الكفيل استمهل له أن يأبى الامهال فاذا أباه بطل ذلك الاستمهال فيبقى عدم الوفاء الى الوقت الذي طلب منه فيلزمه المال وان أخره الطالب الى بعد غد كما قال فقد أجابه الى ما لنفس من الامهال وصار في التقدير كأنه أسره بالموافاة بعد غد فاذا أوفاه به فقد برىء عن المال وان مضى بعد غد ولم يوافه به فعليه المال وان كان شرط أن يوافيه به عند مكان القاضي فدفعه اليه في السوق أو الكناسة فهو برىء من المال لانه أتاه بالموافاة المستحقة عليه فان التقييد بمكان القاضي غير معتبر لان المقصود أن يتوصل الى الخصومة معه وذلك حاصل بالتسليم في المصر وقد بينا هذه الفصول في الباب المتقدم وان شرط عليه أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي أو شرط عليه مند القاضي فدفعه اليه عند الامير أو شرط له عند القاضي فاستعمل قاض غيره فدفعه اليه عنده فهو برىء لانه ليس المقصود بهذا التقييد عين القاضي والامير وانما المقصود تمكنه من اثبات الحق عليه بالحجة والاستيفاء منه بقوة الوالي وفي هذا المقصود الامير والقاضي الاول والثاني سواء وقد بينا أن ما لا يكون مفيدا من التقييد لا يعتبر ولو كفل بوجهه على انه ان لم يواف به غدا فعليه ماعليه وهو الالف درهم فهو جائز على ما شرط ولو كفل بيده أو برجله على هذا الشرط كان باطلا لا يلزمه المال فيه والفرق بينهما أن الكفالة الثابتة بالمال مبنية على الكفالة الأولى بالنفس والكفالة بالنفس بالاضافة الى الوجه تصح فاذا صح ماهو الاصل صح ما جعل بناء عليه لمعنى وهو ان الكفالة بالمال لا يمكن اثباتها بهذه الصفة مقصودا لانه علقها بالشرط وتعلق الكفالة بالشرط لا يصح وانما

بعضها اعتبار التهمة للكفالة الاولى وثبوت التبع بثبوت التبع في الفصل الاول لما صبح
التبوع صبح التبوع وفي الفصل الثاني لم يصح التبوع فلا يمكن تصحيحه التبوع ولا يمكن تصحيح
الكفالة بالمال مقصودا بهذه الصفة خيبت جهة البطلان فيه واذا كفّل رجل بنفس رجل
فان لم يواف به غدا فالمال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو ألف درهم على الكفيل
فهو جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله الآخر وفي قول محمد وأبي يوسف
رحمهما الله الأول الكفالة بالمال باطلة (وهذه الفصول أحدها) أن يكون الطالب والمطلوب
واحدا في الكفالتين فتجاوز الكفالتان استحسانا كما بينا (والثاني) أن يكون الطالب مختلفا
فتبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحدا أو اثنين نحو أن يكفل نفس رجل على أنه
أن لم يواف به غدا فالمال الذي لرجل آخر على هذا المطلوب على الكفيل أو المال الذي لرجل
آخر سوى الطالب على رجل آخر سوى المطلوب على الكفيل فهذا باطل بالاتفاق لان عند
اختلاف الطالب الكفالة الثانية لا تكون تابعة للكفالة الاولى ولا يكون تصحيحهما مقصودا
لأنه تعليق للالتزام بالشرط ولا ناعند اتحاد الطالب والمطلوب صححنا الكفالة الثانية حملا
لكلامه على معنى التقديم والتأخير ولا يتأتى ذلك عند اختلاف الطالب فاما اذا كان الطالب
واحدا والمطلوب اثنين فهو على الخلاف كما بينا فمحمد رحمه الله يقول الكفالة الثانية هنا لا يمكن
تصحيحها تبعا للكفالة الاولى لان الكفالة الاولى بنفس غير نفس المطلوب بالمال ولا يمكن
أن تجعل الموافاة بنفسه مبرئة له عما التزمه عن آخر فثبتت هذه كفالة مقصودة متعلقة بالشرط
وهي غاطرة فلا يصح كما قال في الفصل الثاني وكذلك لا يمكن تصحيح الكفالة هنا بحمل
كلامه على التقديم والتأخير بخلاف ما اذا اتحد المطلوب فاما أبو يوسف رحمه الله فإنه يقول
الكفالة الثانية هنا توفّق بحق من وقعت الكفالة الاولى له فيصح كما اذا اتحد المطلوب وهذا
لان الكفالة انما تقع للطالب حتى يحتاج اليه قبول الطالب واذا كان الطالب واحدا أمكن
جعل الكفالتين في المعنى كفالة واحدة واتباع الثانية للاولى فيحكم بصحتها بخلاف ما اذا
اختلف الطالب ولو قال فان لم أو افك به فالمال الذي لك عليه وهو مائة درهم والمال الذي
لك على فلان وهو عشرة دنانير على فان ذلك كله عليه عند عدم الموافاة عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله عليه المال الذي كان على المطلوب دون الذي على غيره
اعتبار الحالة لجمع بينهما بحال افراد كل واحد منهما واستشهد لهما بما لو كان عليهما مال واحد

لو كفل واحد منهما كنفيل عن صاحبه فكفل بنفس أحدهما على أنه ان لم يواف به غدا فالمال
 الذي على فلان وهو كذا على ان لم يواف به ان ذلك عليه وعذر محمد رحمه الله واضح لان
 المال هنا واحد سواء اضافه الى الكفول بنفسه أو الى صاحبه ولو كفل بنفس رجل للطالب
 عليه مال فلزم الطالب الكنفيل فأخذ منه كنفيل بنفسه على أنه ان لم يواف به فلما كان الذي له
 على فلان المكفول به الاول عليه فهو جائز وهذا عندهم جديا وعذر محمد رحمه الله ان الكفالة
 بالنفس هنا باعتبار ذلك المال (ألا ترى) ان المطلوب اذا برئ من ذلك المال برئ الكنفيل
 الاول والثاني فامكن تصحيح الكفالة بالمال بما للكفالة بالنفس واذا كفل رجل بنفس رجل
 أو بما عليه وهو مائة درهم كان جائزا لانه رد الالتزام بين شيئين وقد ذكرنا ان مثل هذه
 الجهالة لا تمنع صحة الالتزام بحكم الكفالة والخيار الى الكنفيل وأيهما سلم المال أو النفس برئ
 لان حرف أو للتخيير وعزيمة الكلام في أحدهما واذا كفل بنفس فلان أو بما عليه أو بنفس
 فلان آخر أو بما عليه فهو جائز وأي ذلك دفع الكنفيل فهو برئ لان الجهالة في المكفول به
 لا تمنع صحة الكفالة عند عدم التنصيص فعند التنصيص عليه أولى وأي ذلك دفع فقد وفى بما
 لزمه ولو ادعى رجل قبل رجل ألف درهم فأنكرها ثم قال ان لم أوافك به غدا فهو على فان
 لم يوافه به غدا لا يلزمه شيء لانه تعليق للالتزام بالخطر بمنزلة قوله ان دخلت دارك فهو على
 وهذا بخلاف ما لو كفل رجل بنفس جاحد وقال ان لم أوافك به غدا فالذى تدعى عليه لك
 على لان الكفالة بالنفس والمال جائزة ويلزم الكنفيل المال ان لم يواف لانه جعل التزام المال بما
 للكفالة بالنفس وقد صحت الكفالة بالنفس فكذلك بالمال وحققة المعنى في الفرق انه ليس
 من شرط توجه المطالبة على الكنفيل وجوب أصل المال في ذمته على ما بينا أن موجب الكفالة
 المطالبة بما هو في ذمة غيره وهو لما تقدم على الكفالة صار كالمقر بوجوب المال في ذمة المطلوب
 واقراره بذلك ملزم اياه وان لم يثبت المال له في ذمة المطلوب بخلاف المطلوب اذا علق الالتزام
 بعدم موافقه لانه لا يمكن توجه المطالبة عليه الا بعد وجوب المال في ذمته ولم يوجد منه
 الاقرار بوجوب المال عليه صريحا ولا دلالة فكانت هذه مخاطرة حتى لو كان المطلوب أسر
 الكنفيل بالكفالة بهذا الشرط يجب المال به على المطلوب كما يجب على الكنفيل ولو كفل
 رجلا بنفسه فان لم يواف به غدا فالألف درهم التي لك عليه على فلان آخر سوى الكنفيل
 بالنفس واقرار الكنفيل بالمال بذلك فهو جائز على هذا الشرط لان معنى الاستحسان الذي

ذكرنا في الفصل الأول اذا أضاف الكفالة بالمال الى نفسه يأتي هنا أيضا وهو أن يحمل كلامه على التقديم والتأخير ويحمل كان أحدهما كنفيل بنفس المطلوب والآخر بالمال بشرط أن الكفيل بنفسه انوفى بالنفس برئ الكفيلان جميعا فليهما صرح بهذا كان جائزا مستقيا لان عند الموافقة بالنفس الطالب يستغنى عن الكفالتين فلذا تيسرت البراءة عن الكفالتين بسبب بعينه عنهما ولا يفرق في ذلك بين أن يكون الكفيل رجلا أو رجلين واذا كفل رجل بنفس رجل فان لم يوف به غدا فليبه المال الذي عليه وهو الالف فلم يوف به الكفيل ولكن الرجل لقي الطالب وخاصه ولا زمه في المسجد حتى الليل فالمال لازم للكفيل لوجود شرطه وهو عدم موافاة الكفيل به وقد بينا أنهما وان تلاقيا لا يبرأ الكفيل به عن الكفالة بالنفس بخلاف ما اذا وافاه به فكذلك في وجوب المال وهذا لان تسليم المطلوب نفسه الى الطالب أنواع قد يكون عما هو مستحق عليه وقد يكون من جهة الكفالة فلا تعين جهة الكفالة في تسليمه الا بالتخصيص لان الاصل في تسليمه انه عما هو مستحق عليه فان الكفالة بناء على ذلك الاستحقاق الا أن يكون المطلوب قال قد دفعت نفسي اليك عن كفالة فلان حينئذ يصح ذلك منه لانه مطلوب بذلك من جهة الكفيل فيصح تيسره لتلك الجهة ليستقط به مطالبة الكفيل عن نفسه واذا صح ذلك كان هذا موافاة الكفيل به سواء فيرأ من المال (ألا ترى) أنه لو بعث به مع رسوله الى الطالب كان ذلك موافاة منه حتى يبرئه من المال ولو كفل رجل بنفس الكفيل على انه ان لم يوف به غدا فالمال الذي كفل من فلان وهو ألف عليه فوافى الكفيل الاول بالمطلوب ودفعه اليه في النقد فالكفيلان بريئان من الكفالة بالمال أما الكفيل الاول فلو جرد الموافاة منه وأما الكفيل الثاني فلان الكفيل الاول في حقه أصيل وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل وان لم يوف به الاول ولا الثاني ووافى الكفيل الاول في النقد فان الكفيل الثاني يبرأ لوجود شرط البراءة في حقه وهو الموافاة بنفس الكفيل الاول في الوقت الذي اشترطه والتزم المال الكفيل الاول لوجود شرطه وهو عدم الموافاة بنفس المطلوب ولو كفل بنفس رجل فان لم يوف به الى شهر فالمال الذي عليه وهو مائة عليه ثم لقي الطالب به المكفول قبل الاجل فأخذ منه كفيلا آخر بنفسه وبالمال بهذا الشرط أيضا فوافى به أحدهما في الاجل فان الذي وافى به برئ من المال والنفس ولا يبرأ الآخر لان كل واحد منهما التزم تسليم النفس بمقد على حدة فوافاه به تكون تسليما عن نفسه لانه غير مفيجب المال على

الآخر لوجود شرطه وهو العدم الموافقة بالنفس منه وان قال الكفيل الذي وافى به قد
 دفعت عن نفسه وعن فلان فانه يكون عن نفسه ولا يكون عن فلان لان التسليم الواحد
 لا يكون عن جهتين ولاه متبزع في التسليم عن فلان لان ذلك الالتزام غير متعلق به أصلا
 فهو في ذلك كاجنبي آخر فلا يصح تسليمه عن فلان الا أن يقبله الطالب فاذا قبله على ذلك
 برثا جميعا وبصير كأنه سلم مرة عن نفسه ومرة عن فلان فان الاستدانة على ما يستدام بمنزلة
 الانشاء وعلى هذا لو جاء رجل ليس بكفيل فقال قد دفعت اليك عن فلان لم يرأ واحد
 منهما الا أن يقبله الطالب ضمما ولو قال المكفول به قد دفعت نفسي اليك عن فلان وفلان
 برثا جميعا من الكفالتين ولا يشترط قبول الطالب هنا لان الطالب مطالب من جهة كل
 واحد من الكفيلين بتسليم النفس اليه لتسليمه الى الطالب فلا يكون هو متبرعا في هذا التسليم
 فلا يشترط فيه قبول الطالب بخلاف الأجنبي * وتوضيح هذا الكلام لو كان المكفول
 به قاعدا مع الطالب يحده فقال رجل للطالب قد دفعت اليك هذا عن فلان فسكت الطالب
 أو قال لأم يير الكفيل وان قال الطالب نعم قد قبلت فالكفيل يرى ان المسلم ليس بخصم
 عنه فكان متبرعا فلا تقع البراءة للكفيل الا بقبول الطالب ولو كان المتكلم بذلك وكيل
 الكفيل برئ الكفيل لان وكيله قائم مقامه فصار تسليم النفس كتسليم المال في حكم البراءة
 ولو ان أجنبيا أدى المال عن المطلوب لم ييرأ المطلوب الا بقبول الطالب بخلاف ما اذا كان
 المؤدى وكيل المطلوب أو المطلوب نفسه فكذلك البراءة عن الكفالة بالنفس ولو كفل ثلاثة
 رهط بنفس رجل فان لم يوافقوا به يوم كذا فليهم المال الذي عليه وهو ألف درهم فلم يوافقوا
 به فعلى كل واحد منهم ثلث الالف كما لو أرسلوا الكفالة بالمال والمعنى فيه أنه التزام للمال أو
 للمطالبة فاذا أضيف الى جماعة يتوزع على عددهم كالأقرار ولو قال ثلاثة نفر لرجل لك علينا
 ألف درهم يجب على كل واحد منهم ثلث الالف فان وافى به أحدهم في ذلك اليوم فهم
 جميعا برآء من المال والنفس لانهم التزموا تسليم النفس بمقد واحد فوفاة أحدهم به
 كوفاتهم جميعا وكذلك ان كان قال فليهم الالف التي عليه وبمضهم كفيل عن بعض بها فوافى
 به أحدهم برثوا جميعا وهذا أظهر وان لم يوافقوا به لزمهم المال وللطالب ان يأخذ أيهم شاء
 بجميع المال لان كل واحد منهم التزم عن الاصيل ثلث المال وكل واحد عن صاحبه كفيل
 بالثلث الذي التزمه أيضا فان أدى أحدهم جميع المال رجع كل واحد على صاحبه بثلثه ان شاء

لانه كفيل من كل واحد منهم بثلث المال وأدى ثلثه وبرجعون جميعا على صاحب الاصل
 بالمال وان شاء المؤدى رجع على أحد صاحبيه بالنصف لانه يقول أنت مساو لي في هذه
 الكفالة وقد أدبت المال فارجع عليك بنصفه لمستوى في القيام بالكفالة كما استويانا في
 الكفالة فان قيل كيف يرجع عليه بالنصف وهو انما كفيل عنه الثلث قلنا نعم ولكن الثلث
 الذي على الثالث المؤدى وهذا الآخر يستويان في الكفالة عنه بذلك فكان له ان يقول
 نصف ذلك الثلث أدبته بحكم الكفالة عنك لانك كفيل معي عنه بذلك وبعضنا كفيل
 عن بعض فهذا يرجع عليه بنصفه فذا فعل ذلك ثم لقيا الثالث رجعا عليه بثلث المال ليستويا
 في عدد الكفالة ثم اذا لقوا المطلوب رجعا عليه بجميع المال ولو كفيل بنفس رجل على انه
 ان لم يوف به فدا فعليه ألف درهم التي له عليه فلم يوف به في النقد وقل الطالب وصاني
 الالف وأدبته لقا أخرى أو قال لم يكن له عليه يومئذ شيء ولكن أدبته ألما قبل حلول الاجل
 لم يلزم الكفيل من ذلك شيء لانه انما كفيل المال الواجب عليه عند الكفالة بالنفس لا عند
 عدم الموافقة وذلك المال قد سقط أو تبين انه لم يكن واجبا باقرار الطالب وما وجب بعد
 ذلك لم يتناوله عقد الكفالة فلا يطالب الكفيل بشيء منه ولو قال ان لم يوف به فعليه المائة
 درهم التي له عليه وما باعه من شيء ما يئنه وبين ان يمضي هذا الاجل لزمه على ما قال
 لان الكفالة هنا كما تناول الواجب عند الكفالة بالنفس تتناول ما يجب بعدها قبل الاجل
 وكل واحد منهما صحيح لانه أضاف الالتزام بالكفالة الى سبب وجوب المال وهو المباعدة
 فما كان قائما من المال عند عدم الموافقة يصير الكفيل به كفيل به ولو كفيل بنفس رجل وان
 لم يوف به الى كذا من الاجل فعليه المال الذي عليه وهو مائة درهم فبات المكفول به قبل
 الاجل ثم مضى الاجل فالمال على الكفيل لان شرط الوجوب عدم الموافقة وذلك يتحقق
 بعدم موت المكفول به وان قيل شرط وجوب المال عدم موافقة مستعته وذلك لا يكون
 بعدم موت المكفول به لان الكفالة بالنفس تبطل بالموت فينتهي ان لا يلزمه المال وهو كما
 قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله اذا قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم فأمراه
 كذا بأهريق الماء قبل الليل لا يقع الطلاق لان الشرط عدم شرب يتأني أو يكون مستحقا
 باليمين في آخر النهار ولا يتحقق ذلك اذا هريق والجواب عنه ان نقول هما جملا عدم الموافقة
 شرط وجوب المال فانقيده بموافقة مستعته يكون زيادة ثم حقيقة المعنى وبه يتضح الفرق

أن تصحيح الكفالة بالمال هنا بطريق التقديم والتأخير وهو أنه يجعل كأنه كفيل بالمال للحال ثم علق إلتزكه عنه بالموافاة بالنفس والموافاة بالنفس لا توجد بالموت فيبقى المال واجبا بالكفالة ولا حاجة الى هذا التقديم والتأخير في العيّن بالطلاق لأن الطلاق يحتل التعليق بالشرط وبعد الوقوع لا يحتل الرفع فلماذا افترقا وإن مات الكفيل قبل حلول الاجل فإن مضى الاجل قبل أن يوافق ورثة الكفيل الطالب بالرجل فالمال دين في مال الكفيل لأن شرط البراءة الموافاة بالنفس ولم توجد ثم يضرب الطالب مع سائر غرمائه في تركته لأن حق الطالب قبله في حكم دين الصحة في الوجه قلنا انه يجعل كأنه كفيل بالمال في الحال وعند الكفالة كان صحيحا فلماذا كان حق الطالب بمنزلة غرماء الصحة يضرب معهم في تركته وإن دفعوه اليه في الاجل أو دفع المكفول به نفسه برئ الكفيل من المال والكفالة لأن موافاة الواث بنفسه كموافاة المورث في حياته وكذلك دفع المكفول به نفسه من جهة الكفالة بمنزلة دفع الكفيل فقد وجد شرط البراءة عن المال وهو الموافاة بالنفس وإن لحق الكفيل بدار الحرب مرتدا فهو بمنزلة موته في أن تسليم الورثة يقوم مقام تسليمه في براءة الكفيل لأنهم يخلفونه في أمواله بهذا السبب كما يخلفونه بعد موته وإن لحق المكفول به بدار الحرب فإن مضى الاجل قبل أن يوافق به فالمال لازم للكفيل لأن شرط البراءة عن المال الموافاة بالنفس ولم توجد وأكثر ما فيه أن يكون لحوقه كونه وقد بينا أن المال يسد موته يجب على الكفيل عند عدم الموافاة فهذا مثله ولو كان المكفول به امرأة فارتدت ولحقت بالدار وسيتفانى بها وهي أمة في الاجل برئ الكفيل من الكفالة والمال لأن شرط البراءة وهو الموافاة في الاجل قد وجد والموافاة تتحقق بسد ما صارت أمة ولأنها حين سببت سقط الدين عنها وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل وكذلك لو كان المكفول به رجلا فوافق به وهو حلال الدم بردة أو قتل عمدا لأن الموافاة بعد حل دمه تتحقق كما تتحقق قبله ولو مات الطالب فوافق به الكفيل وصيه برئ من المال والكفالة لأن وصيه قائم مقامه بعد موته فتسليم النفس اليه كالتسليم الى الموصي فلماذا يستفيد به البراءة وإن لم يكن له وصي فوافق به ورثته فإن كان عليه دين يستغرق ماله لم يبرأ بتسليمه الى الورثة لأنهم لا يملكون شيئا من تركته مع الدين المستغرق فالتسليم اليهم في هذه الحال بمنزلة التسليم اليهم قبل موته وهذا لأن المقصود لا يحصل بالتسليم اليهم فأنهم لا يتمكنون من مطالبة بالمال فأما إذا لم يكن

عليه دين فيراً بتسليمه الى جميع الورثة لانهم خلفاؤه في التركة فيتمكنون من مطالبة بالمال
 فتسليمه اليهم بمنزلة تسليمه الى الطالب في حياته ولو وافى به أحدهم برئ من الكفالة لهذا
 الواحد ولم يبرأ من غيره لما يئنا أن حق المطالبة والاستيفاء اليه في نصيبه دون نصيب سائر
 الورثة فقد برئ بالتسليم اليه في نصيبه دون نصيب غيره ولو كفل نفس رجل لرجلين
 فان وافهما به فكذا والا فله مالهما عليه ولو وافى به أحدهما والاخر غائب برئ من كفالة
 الشاهد لوجود شرط البراءة في حقه وهو الموافاة بالنفس ولزمه نصيب الغائب من المال لانعدام
 شرط البراءة في حقه فان شريكه لم يكن نائباً عنه في المطالبة بحقه ثم ما أخذه الغائب من
 الكفيل يكون بينه وبين شريكه لان أصل المال كان مشتركاً بينهما فاستيفاء أحدهما نصيبه
 من الكفيل بمنزلة استيفائه من الاصيل فكان له أن يشاركه في المقبوض ولو ماتا جميعاً كان
 ورثتهما على ما كانا عليه حتى اذا سلمه إلى ورثة أحدهما برئ في نصيبه دون نصيب الآخر
 اقامة لكل وارث مقام مورثه ولو كان الطالب واحداً فغيب عند حل الاجل فطلبه الكفيل
 وأشهد على طلبه ولم يدفع اليه الرجل فالمال لازم للكفيل لان شرط البراءة عن المال تسليم
 النفس الى الطالب ولم يوجد ذلك وان طلبه ليس له فيبقى المال عليه فان قيل انما غيب قصد
 منه الى الاضرار بالكفيل فيبقى الى ان يرد عليه قصده ويقام هذا مقام تسليمه لان الكفيل
 أنى بما في وسعه قلنا الكفيل هو الذي أضر بنفسه بكفالاته بالمال وقد يئنا أن وجوب المال
 عليه بالكفالة لانعدام الموافاة ولكن الموافاة بنفسه مبرئة له عن المال فاذا انعدم ذلك بقي المال
 عليه بكفالاته لا بتغيب الطالب وكذلك لو كان اشترط عليه مكاناً فوافى به ذلك المكان
 وتغيب الطالب لان المبرئ له تسليم نفسه الى الطالب دون احضاره ذلك ولا يتصور تسليمه
 الى الطالب وهو غائب فوجود احضاره ذلك المكان كعدمه وان كان الكفيل اشترط
 في الكفالة انه برئ منه ان وافى به المسجد الاعظم وأشهد عليه يوم كذا فوافى به المسجد
 يومئذ وأشهد وغاب الطالب فقد برئ الكفيل من الكفالة بالنفس والمال لانه جمل شرط
 برائه احضاره للمسجد في ذلك الوقت وقد وجد ذلك فيراً من الكفالة بالنفس والمال جميعاً
 وكذا في الكفالة بالنفس وحدها وهذا لان ابراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرد
 برده فيصح تليقه بحضور المكان في وقت معلوم كالطلاق والتناق واذا صح التعلق فالتملق
 بالشرط عند وجود الشرط كالنجز ولو كفل بنفسه الى غد في المسجد فله المائة درهم التي

له عليه ولو اشترط الكفيل على الطالب ان لم يوافي غدا عند المسجد ليقبضه مني فانا بريء منه فالتقيا
بعد الند فقال الكفيل قد وافيت به وقال الطالب قد وافيت ولم تواف لم يصدق كل واحد
منهما على الموافاة لان كل واحد منهما يدع موافاته وخصمه يكذبه في ذلك فلا تثبت موافاة
بدعوى كل في حق صاحبه وكان الكفيل على كفالاته والمال لازم لما بينا انه ملزم للمال بنفس
الكفالة وجعل شرط براءته موافاته ولم يثبت ذلك بقوله فلا يبرأ منه ولو جعل شرط البراءة
عدم موافاة الطالب ليقبضه منه ولم يثبت هذا الشرط بقوله لم تواف أنت بل يحمل القول
قول الطالب مع يمينه على ما عرف أن الشرط سواء كان نفيا أو اثباتا لا يثبت الا بحجة والقول
قول من ينكر وجود الشرط فان أقام كل واحد منهما البينة على الموافاة الى المسجد ولم تشهد
على دفع الكفيل اليه فان المال لا يلزم الكفيل لانه قد أثبت بالبينة شرط براءته عن المال وهو
عدم موافاة الطالب ليقبضه منه فيبرأ من المال ولكن الكفالة بالنفس على حالها لان براءته
عن الكفالة بالنفس بتسليمه الي الطالب ولم يوجد ولان البينتين قد تحققت المعارضة بينهما
فامتنع القضاء بما كان متتررا وهو وجوب تسليم النفس بحكم الكفالة والعمل بهما ممكن في
البراءة على المال لان الكفيل يثبت شرط البراءة بيئته والاخر ينفي فيترجح الاثبات وان
أقام المطلوب البينة على موافاة المسجد ولم يتم الطالب البينة برئ الكفيل من كفالة النفس
والمال جميعا لان الطالب غير مصدق على الموافاة والكفيل أثبت بيئته موافاته المسجد
فوجب قبول بيئته على ذلك واذا قبلنا بيئته صار الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم فيثبت
شرط البراءة عن المال والنفس جميعا ولو كفل بنفسه على ان يدفعه اليه غدا فان لم يفعل فالmaal
عليه ولو اشترط الكفيل عليه ان لم يوافي فقبضه مني فانا بريء من الكفالة والمال فلم يلتقيا
من التمسد فالكفيل بريء والقول قول الكفيل ان الطالب لم يواف مع يمينه وعلى الطالب
البينة بخلاف ما تقدم لان هناك موافاة المكان مشروطة على الطالب والكفيل جميعا وموافاة
الكفيل لا تثبت بقوله لانه يدعى وجود فعل كان مشروطا فلا يصدق عليه الا بحجة ولهذا
لو أقام البينة على الموافاة بنفسه برئ لان موافاته المكان مشروطة عليه فثبتت بيئته فاما في
الفصل الاول فالموافاة غير مشروطة على الكفيل واعماهى مشروطة على الطالب وان يأتي
ليقبضه منه ولم يأت فقد وجد شرط براءة الكفيل عن المال فلماذا كان بريئا وحاصل الفرق
بين هذه الفصول بحرف وهو ان من ينكر فعل غيره فالقول قوله في ذلك لانه متمسك

بالاصل ومن يدعي قبل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة لانه يدعي أمرا عارضا ولو كفل بشئ
رجل على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما للطالب عليه من شئ. فلم يواف به النقد وقال الكفيل
لا شئ لك عليه فالقول قوله مع يمينه على علمه لانه التزم مالا موصوفا وهو ان يكون واجبا
على الاصيل فلما لم يثبت الوجوب على الاصيل لا يصير هو ملتزما كما لو قال ما قضى به لك
عليه فهو على فلم يصير المال مقضيا به على الاصيل لا يجب على الكفيل ويقول الطالب لم يصير
المال واجبا على الاصيل والكفيل في انكاره تمسك بالاصل وهو عدم الطالب فالقول قوله
مع يمينه على علمه لانه استخلاف على ما هو فعل غيره وهذا بخلاف ما تقدم وهو ما اذا قال ان
لم أو املك به غدا فالمال الذي تدعي عليه على لانه كفل هناك بما يدعيه الطالب والدعوى متحققة
منه فلما وجدت الصفة التي قيدت الكفالة بما يصح التزامه للمال كان مؤاخذا به وكذلك
ان قر الكفيل بمائة درهم واقتر المكفول عنه بمائة درهم صدق المكفول عنه ولم يصدق
الكفيل لما بدا أنه التزم بالكفالة ما كان واجبا على الاصيل وقت كفالته واقترار الاصيل ليس
بحجة على الكفيل فانما يثبت الوجوب وقت الكفالة فما أقر به الكفيل وهو المائة فلا يلزمه
أكثر من ذلك ولو كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به غدا فعليه من المال قدر ما أقر به
المطلوب فلم يواف به النقد واقتر المطلوب أن عليه ألف درهم فالكفيل ضامن لها لانه قيد
الكفالة هنا بصفة ثبتت تلك الصفة باقرار المطلوب فيتم به شرط الالتزام بالكفالة بخلاف
الاول فان باقراره هناك ثبت الوجوب عليه وقت الاقرار وانما التزم هو بالكفالة ما كان
واجبا عليه وقت الكفالة ولا يثبت ذلك الا فيما أقر به الكفيل لو نكل عن اليمين فيه بعد
الاستخلاف ولو كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما ادعى الطالب فلم يواف به
النقد وادعى الطالب ألف درهم واقترها المطلوب وجدها الكفيل فالقول قول الكفيل مع
يمينه على علمه وهو شكل لانه انما كفل هنا بما ادعاه الطالب وقد تحققت الدعوى منه والاقرار
من المطلوب ولكن مراده من هذه المسئلة انه كفل بما ادعاه الطالب قبل الكفالة ولم تظهر
تلك الدعوى منه ولكنه لما لم يواف به غدا ادعى الآراء انه كان ادعى عليه ألف درهم قبل
الكفالة وهو غير مصدق في هذا فالقول للكفيل في انكاره انك لم تدع مع يمينه على علمه
بخلاف ما تقدم فان هناك انما كفل بما يدعي الطالب عليه وقد وجد ذلك منه بالمائة بعد الكفالة
ولو كفل بنفسه على أن يوافي به اذا جلس التاضي فان لم يواف به فعليه الألف التي للطالب

عليه فلم يقدم القاضى أياها ولم يوافق به وطلبه صاحبه فلم يأت به فلا شيء عليه أى على الكفيل من المال لانه جعل شرط وجوب الدل عدم الموافقة اذا جلس القاضى وان لم يجلس القاضى لم يوجد ذلك ولانه أجل فى الموافقة الى جلوس القاضى وما لم يمض الأجل لا ترجعه عليه المطالبة بالموافقة ووجوب المال عليه عند عدم موافقة مستحقة فإذا لم يوجد ذلك قبل جلوس القاضى لا يلزمه المال ولو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافق به غدا فقد احتال الطالب عليه بالآلف درهم التى له على المطلوب ولم يوافق به الغد فالمال عليه والحالة فى هذا والكمالة سواء على ما بينا من طريق الاستحسان انه يلزم المال وتعلق براءته به بشرط الموافقة بالنفس وذلك صحيح فى الكمالة والحالة جميعا وكذلك لو قال قالى المال أو فلى المال لان هذا من ألقاظ الكمالة وكذلك لو قال فمضى له هذا المال لان كلمة عند عبارة عن القرب وقرب الدين منه اما بالتزام أصله فى ذمته أو بالتزام المطالبة به فكان هذا والكمالة سواء ولو كفل بنفسه على ان يوافق به غدا فان لم يوافق به غدا فمليه المال الذى عليه وهو ألف درهم فلم يوافق به التذو لزمه المال ثم أخذه الطالب بكفالة النفس وقال لي عليه مال آخر أولى منه خصومة فان الكفيل يؤخذ بنفسه ولا يبرأ منه حتى يدفعه اليه لانه باصل الكمالة التزم تسليم نفسه وبأداء المال لم يصر مسلما لنفسه واداءه ذلك المال لا يمنع ابتداء الكمالة بنفسه فلا أن لا يمنع بقاءها كان أولى وان كفل بنفسه على انه متى ما طالبه الطالب فلم يوافق به فمليه المال الذى عليه وهو ألف درهم فطلبه منه فلم يدفعه اليه فمليه المال لوجود شرطه وهو عدم الموافقة فى الوقت الذى طلبه الطالب منه وكذلك لو طلبه غدوة فلم يدفعه اليه حتى الشى قال ولا يرثه من المال إلا ان يدفعه اليه ساعة طلبه منه وهذا اللفظ إشارة الى ما بينا أن المال واجب عليه بالكمالة وشرط براءته ان يوافيه به حين يطلبه الطالب فإذا لم يفعل انعدم شرط البراءة فبقى المال عليه كما التزمه باصل الكمالة ولا ينضم دفع النفس اليه بعد ذلك لان ذلك لم يكن شرطا عن المال والله أعلم بالصواب

تم الجزء التاسع عشر * ولبه الجزء المشرون وأوله

باب الكمالة والوكالة بالخصومة

﴿ فهرست الجزء التاسع عشر من كتاب البسوط للإمام السرخسي رحمه الله تعالى ﴾

صحيفة

وفقر

٥٢٤٤

١٨

١٨

١٨

٢ كتاب الوكالة

١٨ باب الشهادة في الوكالة

٢٦ د كتاب القاضي الى القاضي في الوكالة

٣٠ د وكالة وصي اليتيم

٣١ د الوكالة بالقيام علي الدار وقبض الثمة والبيع

٣٨ د من الوكالة بالبيع والشراء

٦٧ د الوكالة في الدين

٧٧ د الوكالة في الرهن

٨٦ د الوكالة في قبض الوديعة والمارية

٩١ د الوكالة في الهبة

٩٤ د الوكالة في العتق والكتابة

١٠٢ د وكالة المضارب والشريك فيه

١٠٦ د مالا تجوز فيه الوكالة

١٠٨ د وكالة المبدأذن والمكاتب

١١٧ د الوكالة في النكاح

١٢٥ د توكيل الزوج بالطلاق والخلع

١٣٢ د الوكالة في الاجارة والمزارعة والمعاملة

١٣٧ د الوكالة من أهل الكفر

١٤٣ د الوكالة في الدم والصلح

١٥٢ د الوكالة بالصلح في الشجاج

١٥٨ د وكالة الوكيل

١٦٠ د كتاب الكفالة

١٧٦ د باب الكفالة بالنفس فان لم يوافق به فليه المال ﴿ تحت ﴾

2281
- 5/A

